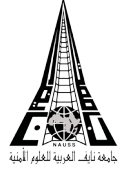


جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



ضحايا التهريب البشري من الأطفال

د. خالد بن سليم الحربي

الرياض

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



٢٠١١)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - (ح)

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض : ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٩٦٦.١.) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٩٦٦.١.)

البريد الإلكتروني : Src@nauss.edu.sa

Copyright© (2011) Naif Arab University

(for Security Sciences (NAUSS

ISBN 0- 61 - 8006- 603- 978

KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966

.Fax(966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

١٤٣٢هـ (ح) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحري، خالد بن سليم

ضحايا التهريب البشري من الأطفال / خالد بن سليم الحري، الرياض

١٤٣٢هـ

٣٦٣ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٠ - ٦١ - ٦١ - ٨٠٠٦ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - المخدرات ٢ - الجريمة والمجرمون أ - العنوان

١٤٣٢ / ٣٧٦١

ديوي ١٣٣، ٣٦٤

رقم الايداع: ١٤٣٢ / ٣٧٦١

ردمك: ٠ - ٦١ - ٦١ - ٨٠٠٦ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي
صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

| | |
|--|-----|
| المقدمة | ٣ |
| الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأبعادها | ٧ |
| ١. ١ مشكلة الدراسة | ٩ |
| ٢. ١ تساؤلات الدراسة | ١١ |
| ٣. ١ أهداف الدراسة | ١١ |
| ٤. ١ أهمية الدراسة | ١٢ |
| ٥. ١ حدود الدراسة | ١٤ |
| ٦. ١ مفاهيم ومصطلحات الدراسة | ١٤ |
| الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة | ٢٣ |
| ١. ٢ الإطار النظري | ٢٥ |
| ١. ١. ٢ ضحايا الجريمة | ٢٥ |
| ٢. ١. ٢ تهريب الأطفال والاتجار بهم | ٥٠ |
| ٢. ١. ٢ العوامل الجاذبة للهجرة للمملكة العربية السعودية وعلاقتها بظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم | ٩٣ |
| ٢. ٢ الدراسات السابقة | ١١٢ |
| ١. ٢. ٢ الدراسات العربية | ١١٣ |
| ٢. ٢. ٢ الدراسات الأجنبية | ١٢٤ |
| ٣. ٢. ٢ التعليق على الدراسات السابقة | ١٢٨ |
| الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة | ١٣٥ |
| ١. ٣ منهجية الدراسة | ١٣٧ |

| | |
|-----|---|
| ١٣٨ | ٢. ٣ نوع الدراسة ومنهجها |
| ١٤٠ | ٣. ٣ عينة الدراسة وطريقة اختيارها |
| ١٤٠ | ٤. ٣ طريقة اختيار العينة الرئيسة |
| ١٤٥ | ٥. ٣ أدوات جمع البيانات |
| ١٤٩ | ٦. ٣ إجراءات تطبيق أداة الدراسة |
| ١٥٠ | ٧. ٣ أسلوب تحليل البيانات |
| ١٥٥ | الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها |
| ١٥٧ | ١. ٤ عرض وتحليل بيانات الدراسة |
| ٢٥٢ | ٢. ٤ مناقشة نتائج الدراسة |
| ٢٧٨ | ٣. ٤ خلاصة تفسر النظريات بنتائج الدراسة |
| ٢٩١ | الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها |
| ٢٩٣ | ١. ٥ التتائج |
| ٢٩٨ | ٢. ٥ التوصيات |
| ٣٠٠ | المصادر والمراجع |
| ٣١٧ | الملاحق |

المقدمة

تطورت الجريمة مع تطور المجتمعات على مر الأزمنة والعصور متأثرة في تطورها بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع كل حقبة زمنية تبرز على الساحة المجتمعية، المحلية، والإقليمية، والدولية، أشكال وأنماط إجرامية ترتبط بتلك الحقبة الزمنية، وبالمجتمع الذي تجده تلك الجرائم بيئة مناسبة لكي تنتشر وتتغلغل في بنائه الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، لكي تكون معول هدم ودمار لهذا المجتمع. وقد يتعدى إلى مجتمعات أخرى تكون قريبة من هذا المجتمع جغرافياً، ومع بروز ظاهرة العولمة برزت معها مجموعة من الظواهر الإجرامية المستجدة، والمستحدثة، التي يرتبط عدد كبير منها بعصابات الجريمة المنظمة، وأسهمت العولمة في تسهيل وتوفير خيارات متنوعة أمام تلك العصابات الإجرامية، الأمر الذي جعل نشاطها يتميز بالطابع الدولي العابر للدول والقارات، ومع هذه الخيارات برزت على الساحة الدولية جريمة متجددة تهدد المجتمعات الإنسانية، وتعوق من نموها وتفضي إلى نتائج سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والسياسية، هذه الجريمة هي جريمة تهريب البشر والمتاجرة بهم، والتي وصفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، هذه الظاهرة اللاإنسانية المؤرقة على المستوى العالمي يبلغ ضحاياها حسب تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية ٦٠٠,٠٠٠ - ٨٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة وطفل سنوياً على المستوى العالمي (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٤م)، وتقدره مؤسسات غير رسمية بأنه يتجاوز عشرات الملايين من الضحايا على المستوى العالمي سنوياً (www.hrw.org/ar)، إلا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة الإجرامية،

والعدد الفعلي للضحايا، وذلك لوجود مجموعة من التحديات التي تواجه الحكومات والأفراد العاملين في مجال مكافحة هذه الجريمة، وفي مجال حماية الضحايا في الحصول على المعلومات، ومن ثم في نشر هذه الإحصائيات والمعلومات، هذه الظاهرة الإجرامية المعقدة والمتشعبة أو ما تعرف بالعبودية المعاصرة تمثل تهديداً متعدد الأبعاد لكل المجتمعات والأمم. فبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها انتهاك حقوق الإنسان من جراء هذه الجريمة، فإن علاقتها بالجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية - الخطيرة - والمتنوعة التي تهدد البلدان ذات العلاقة بهذه الجريمة (بلدان المصدر، والعبور، والمقصد) أن كل بلد من هذه البلدان يعاني العديد من المخاطر، علاوةً على تلك المخاطر اللإنسانية التي يتعرض لها ضحايا هذا النوع من الجرائم، أن ظاهرة بهذا الحجم وبهذه الخطورة وبهذا التعقيد والتداخل، يجب أن تأخذ قسطها من اهتمام العلماء والباحثين والقائمين على السياسة والاقتصاد والإدارة، وقبلهم اهتمام العاملين في الأجهزة الأمنية المختصة، كما يجب أن تتضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمحاربتها بكل الأساليب والتقنيات المتاحة، وذلك من أجل تحقيق حماية ورعاية صحية ونفسية واجتماعية لضحايا هذه الجريمة البشعة، وإعادة دمجهم في مجتمعهم الأصلي لكي يصبحوا عناصر فاعلة تسهم في تنمية أوطانهم.

وعلى رغم أهمية دراسة هذه الظاهرة إلا أنها لم تحظ بنصيب وافر من الدراسات العلمية الجادة، فالدراسات في هذا الجانب ما تزال على المستوى العالمي محدودة وعلى المستوى العربي ما زالت شبه مفقودة، وذلك على رغم عالمية هذه الظاهرة فمصادر الأمم المتحدة تؤكد أن هذه الظاهرة الإجرامية لا تخلو منها أي من دول العالم، وهذا فيما يتعلق بالظاهرة الإجرامية، أما الضحايا، فضحايا الجريمة عانوا على مر العصور من التهميش العلمي

والقانوني والجنائي، على رغم أهميتهم في المعادلة الإجرامية، حتى ظهر علم ضحايا الجريمة (Victimology)، منبثقاً من علم الإجرام خلال ستينيات القرن الميلادي العشرين. ولقد أسهم رواد ومنظرو هذا العلم الحديث في طرح العديد من النظريات والتصورات النظرية حول الجريمة وضحايا الجريمة، والتي كان لها الأثر البارز في الاهتمام بالضحايا وجعلهم محوراً للعديد من البحوث العلمية التي انعكست إيجاباً في ظهور وعي مجتمعي بحقوق الضحايا، وبروز المؤسسات غير الرسمية الداعمة لحقوق ضحايا الجريمة، والإسهام في رسم الخطط والسياسات الرامية إلى دفع الأفراد لتجنب الوقوع كضحايا للجريمة.

أما في مجتمعاتنا العربية فإن الدراسات المتعلقة بضحايا الجريمة فلا تزال تتميز بالمحدودية، كما نلاحظ أن هناك نقصاً يعترى الدراسات الاجتماعية العربية حول جرائم تهريب البشر وحول ضحايا هذه الجريمة، والدراسة الحالية تحاول أن تسهم في تقديم بعض الرؤى الواقعية للضحايا، وتحاول تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة حولهم وحول الجريمة الواقعة عليهم، وتقديم بعض المقترحات حول البرامج العلاجية والوقائية لهذه الظاهرة، كما تأمل بأن تقدم للسلطة وصناع القرار بعض المقترحات المفيدة حيال الحد من تفشي هذه الظاهرة ومعالجتها، وتقديم المساعدة العلاجية والوقائية للضحايا، كما تطمح أن تكون إضافة علمية قيمة للرصيد العلمي في علمي الجريمة وضحايا الجريمة.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

١ . مشكلة الدراسة وأبعادها

١ . ١ مشكلة الدراسة

تحدد مشكلة هذه الدراسة في بروز ظاهرة إجرامية خطيرة تشهدها المملكة العربية السعودية كما تشهدها دول العالم الأخرى، وتتمثل في وجود أعداد كبيرة من الأطفال المهربين إليها من بعض الدول الإسلامية والعربية والإفريقية المجاورة، هؤلاء الأطفال هم ضحايا لنمط إجرامي حديث، هذا النمط يعرف بالمتاجرة بالبشر أو بعبودية القرن الحادي والعشرين، ويرتبط عادة هذا النمط الإجرامي بالجريمة المنظمة، هذه الجريمة تعد ثالث أكبر تجارة إجرامية في العالم بعد تجارة المخدرات والأسلحة (عيد، ٢٠٠٥م، ١٥)، وتشير تقارير اليونيسيف أن ضحاياها يصلون إلى ٢, ١ مليون طفل في العالم (www.unicef.org).

إن هؤلاء الأطفال المتواجدين على أرض المملكة العربية السعودية أخذوا في البروز على الساحة الاجتماعية مع نهاية الألفية الثانية للميلاد، وكانوا آنذاك عبارة عن حالات فردية غير لافتة للانتباه - أطفال يمارسون التسول - ومع مرور الوقت بدأت هذه الحالات الفردية في التطور والتنامي خصوصاً في منطقة مكة المكرمة، وبدأ يزداد حجم هؤلاء الأطفال وبرزت مجموعات منهم من ذوي الإعاقات والعاهات المستديمة، حتى أصبح لا يخلو حي من أحياء المدن الرئيسة منهم، هذه الظاهرة التي أصبحت تشوه الوجه الحضاري للمملكة العربية السعودية، ما هي إلا عبارة عن مجموعات من الأطفال معظمهم من المهربين إلى المملكة العربية السعودية، والذين تستغلهم عصابات إجرامية للقيام بعمليات التسول المنظم، وهذا ما تؤكد

بعض التقارير الدولية، حيث أكد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن أفغانستان استلمت من المملكة مائتي طفل في مطلع عام ٢٠٠٤م، كما أن سلطات الهجرة النيجيرية قد استلمت مجموعة من الأطفال المتاجر بهم من المملكة العربية السعودية (وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالبشر، ٢٠٠٤م)، كما أكدت اليونيسيف أنه خلال عام ٢٠٠٤م استلمت الحكومة اليمنية من المملكة العربية السعودية ٩٨٢٠ طفلاً من الذين يمارسون التسول (<http://yemendev.com>)، هؤلاء الأطفال هم ضحايا جريمة لإبسانية تنتهك خلالها كرامة الطفل وكل حقوقه التي ضمنها له الدين الإسلامي الحنيف، وأكدت عليها بعد ذلك كل القوانين الدولية والعالمية، هؤلاء الأطفال يتعرضون يومياً للاستغلال من قبل المتاجرين بهم للعمل القسري في التسول تحت درجات عالية من الحرارة، كما أنهم عرضة للتعليم وممارسة بعض الجرائم كالنشل والسرقة، علاوة على أنواع الانتهاكات والعنف الأخرى (الجنسية، والبدنية، والنفسية)، كل هذه الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء الضحايا تنعكس سلباً عليهم في العديد من الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية، حاضراً ومستقبلاً.

هذه الظاهرة الإجرامية المعقدة والغامضة لها مجموعة من الانعكاسات السلبية - الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المجتمع السعودي.

ونظراً لما تتميز به هذه الظاهرة من الغموض والسرية سواء كان ذلك على مستوى التنظيم الإجرامي أو على مستوى الضحايا - الأطفال - فإن هذه الدراسة تسعى لتقصي هذه الظاهرة وتقديم تحليل وتشخيص علمي لها بكل أبعادها، وتنطلق هذه الدراسة من التساؤل الذي يمكن لنا صياغة مشكلة الدراسة من خلاله وهو التالي:

ما العوامل الرئيسة التي جعلت الأطفال المهربين إلى المملكة العربية السعودية يقعون ضحايا لهذه الجريمة؟ وما انعكاسات هذه الجريمة عليهم؟

١ . ٢ تساؤلات الدراسة

من خلال التساؤل الرئيس فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما أبرز العوامل التي جعلت الأطفال المهربين إلى المملكة العربية السعودية يقعون ضحايا لجريمة التهريب؟

٢- ما الانعكاسات التي تحدث للأطفال المهربين للمملكة العربية السعودية؟

٣- ما هي الطرق والآليات التي يتم من خلالها تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية؟

٤- هل هناك مؤشرات دالة على أن هناك تنظيمًا إجراميًا يقف خلف هذه الجريمة؟

٥- ما أبرز الأعمال التي يوجه الأطفال للقيام بها بعد تهريبهم؟

١ . ٣ أهداف الدراسة

لكل دراسة علمية هدف أو مجموعة أهداف يرمي إلى الوصول إليها معد الدراسة. والدراسة التي نحن بصددتها تسعى إلى فهم وتقصي ظاهرة إجرامية لم تدرس بعد ويجهلها الكثير من أفراد المجتمع، ولقد قام الباحث بهذه الدراسة محاولاً تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في التالي:

١- التعرف على أبرز العوامل التي جعلت الأطفال المهربين يقعون ضحايا لهذه الجريمة.

- ٢- التعرف على أبرز الانعكاسات التي تحدث للأطفال المهربين للمملكة العربية السعودية.
- ٣- التعرف على الطرق والآليات التي يتم من خلالها تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية.
- ٤- التعرف على وجود مؤشرات دالة على ما إذا كان هناك تنظيم إجرامي يقف خلف هذه الجريمة من عدمه.
- ٥- التعرف على أبرز الأعمال والمهن التي يوجه الأطفال للقيام بها بعد تهريبهم.

١ . ٤ أهمية الدراسة

- تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في جوانبها العلمية والتطبيقية وتبرز الأهمية العلمية من خلال النقاط التالية:
- ١- تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تهتم بمعالجة ظاهرة الأطفال ضحايا التهريب البشري والمتاجر بهم، على المستويين المحلي والعربي.
 - ٢- تحاول هذه الدراسة أن تحدد مفاهيم دقيقة وواضحة لبعض المفاهيم المرتبطة بالظاهرة المدروسة (التهريب - والمتاجرة - واستغلال الأطفال - وعمالة الأطفال) وفقاً لثقافة المجتمع العربي.
 - ٣- تعد محاولة علمية لسبر أغوار ظاهرة إجرامية غامضة ومؤرقة على كافة المستويات، بهدف محاولة استجلاء حقيقة هذه الظاهرة وكشف بعض الغموض الذي يعترئها.
 - ٤- تسهم هذه الدراسة في إرساء اللبنة الأساسية في ميدان علم

ضحايا الجريمة في الوطن العربي، وتغطي مساحة مفقودة في علم ضحايا الجريمة .

٥ - تعد محاولة علمية لرفد حقل علم ضحايا الجريمة بجريمة مستجدة في أسلوبها وفي طرق تنفيذها.

وفي جانبها التطبيقي تبرز الأهمية التطبيقية من خلال النقاط التالية:

١ - تقدم الدراسة الحالية للساساة وصناع القرار معلومات مهمة ومفيدة حول ظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم.

٢ - يمكن أن تفيد هذه الدراسة العاملين في المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة هذه الظاهرة - وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية - في تقديم معلومات حول الأطفال ضحايا التهريب البشري من حيث خصائصهم الاجتماعية والثقافية والصحية، وحجم استغلالهم، والمواقع الجغرافية لانتشارهم، والخطورة الاجتماعية الحاصلة منهم في الوقت الحالي والمتوقعة مستقبلاً، هذه المعلومات من شأنها أن تسهم في رسم خطط للتصدي لهذه الظاهرة والتقليل من حجمها.

٣ - إمكانية أن تسهم هذه الدراسة في بعض جوانبها في تقديم بعض البرامج العلاجية والوقائية لضحايا التهريب البشري من الأطفال.

١ . ٥ حدود الدراسة

وقد حددتها الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على دراسة: موضوع الأطفال ضحايا التهريب و عوامل وانعكاسات التهريب عليهم .

الحدود البشرية: حددتها الدراسة بالأطفال ضحايا جريمة التهريب البشري كعينة رئيسة للدراسة، ومجموعة من الإخباريين والمهتمين بالظاهرة كعينة استرشادية.

الحدود الزمنية: حددتها الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة من تاريخ ١٤٢٩/٦/١هـ إلى ١٤٣٠/٢/٣٠هـ.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الحالية على دار الإيواء في محافظة جدة - غرب المملكة العربية السعودية، وقد حدد هذا المجال المكاني نظراً لكونه المكان الوحيد الذي يمكن الحصول منه على العينة المناسبة لهذه الدراسة (انظر الفصل الثالث - التخطيط لدخول مجتمع الدراسة).

١ . ٦ مفاهيم ومصطلحات الدراسة

في هذا الفصل من الدراسة نقدم التعريفات للمفاهيم الأكثر بروزاً والمتعلقة بموضوع الدراسة بنوعها العامة والإجرائية بهدف إعطاء صورة واضحة لتلك المفاهيم.

١. ٦. ١ ضحايا الجريمة

يعرف المؤتمر السابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة الضحايا بأنهم: مجموعة من الأفراد أو الجماعات التي أصابها ضرر (بدني، وعقلي، ونفسي، واقتصادي، واجتماعي) نتيجة جريمة أو نتيجة منعها من ممارسة حقوقها الأساسية (أبو النصر، ٢٠٠٣م، ٢١).

كما يعرف الضحية «بأنه كل شخص يعاني من ضرر معنوي أو جسدي أو مادي نتيجة لإحدى الجرائم» (البشرى، ٢٠٠٥، ٧٠).

وتعرف هذه الدراسة ضحايا الجريمة إجرائياً «بأنهم كل فرد تعرض لسلوك إجرامي أو نمط إجرامي معين من طرف شخص أو مجموعة أشخاص نتج عنه إلحاق ضرر بدني أو نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي به، أو نتج عنه حرمان له من الحقوق التي تكفلها له التشريعات السماوية والقوانين الوضعية كإنسان له حقوق في مجتمعه أو خارج مجتمعه».

١. ٦. ٢ علم ضحايا الجريمة

يعرفه قولوتا Golota «بأنه العلم الذي يدرس الضحية وشخصيتها ومميزاتها البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، ويهتم بعلاقة الضحية بالجاني والدور الذي قامت به الضحية وقت حدوث الفعل الإجرامي» (طالب، ٢٠٠٧م، ٢).

ويعرف علم ضحايا الجريمة «بأنه العلم الذي يهتم بالدراسة العلمية للضحايا والتشخيص السليم لمواقفهم وظروفهم، والتعرف على العوامل التي حولتهم إلى ضحايا، وطرق العلاج المتنوعة لمساعدتهم، ويهدف إلى

تقديم الاستراتيجيات الوقائية لحماية الناس وخاصة المعرضين لمخاطر
الوقوع كضحايا» (1، 1994، Mawby & Wiklatc).

١ . ٦ . ٣ التهريب البشري

تعرفه الأمم المتحدة: «بأنه تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى
دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها،
وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو
منفعة مادية أخرى» (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م، ٦).

وتعرفه الدراسة إجرائياً: بأنه جلب ونقل الأشخاص من دولة إلى دولة
أخرى بطريقة غير قانونية بهدف تحقيق الربح المادي، ويأخذ تهريب البشر
عدة أشكال تبدأ من التهريب الذي يأخذ الشكل التقليدي كما هو الحال في
تهريب البشر عبر الطرق البرية والبحرية، سواء كان ذلك باستخدام وسائل
النقل البدائية أو المتطورة، وانتهاءً بذلك الشكل الذي يعتمد على التزوير،
كما هو الحال في تزوير جوازات السفر والتأشيرات والذي غالباً ما يستخدم
وسائل النقل الجوية.

١ . ٦ . ٤ الأطفال ضحايا التهريب البشري

تعرفه هذه الدراسة إجرائياً «هم كل طفل أو طفلة تعرض للمخاطر
(الفيزيكية - أو الجسدية - أو البيئية - أو الاجتماعية - أو النفسية - أو الصحية)
أو العنف أو الجريمة أو الحرمان خلال عمليات تهريبهم عبر الحدود الدولية
أو الإقليمية بمختلف الوسائل والطرق (البرية، والبحرية، والجوية) أو بعد
وصولهم إلى بلدان المقصد، وبغض النظر عن كون الأطفال هم من قاموا

بهذه العملية بمفردهم أو أن هناك أشخاصاً هم الذين قاموا بتهريبهم، وبغض النظر عن كون هؤلاء الأطفال كانوا برفقة أسرهم أو كانوا برفقة أشخاص ليسوا من أسرهم، وبغض النظر عن كون عملية التهريب تمت بموافقة الطفل أو أسرته أو أنها كانت قسرياً.

أولاً: الأطفال

ليس هناك اتفاق عام بين المتخصصين على تحديد مرحلة الطفولة وتقسيماتها؛ كما أن هناك فوارق بين المجتمعات في تحديد مرحلة الطفولة، إلا أن معظم بلدان العالم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة تأخذ بالتعريف الصادر عنها والذي ينص على أن الطفل: «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم تحدد القوانين الوطنية سناً أصغر للرشد» (الأمم المتحدة، ١٩٨٩ م، ص ٢). ونعرف الطفل إجرائياً في هذه الدراسة: بأنه كل إنسان يبلغ من العمر ست سنوات ولم يتجاوز الخامسة عشرة من العمر. (وهذا المفهوم تم وضعه وفقاً للعينة التي تستهدفها هذه الدراسة).

ثانياً: تهريب الأطفال

لم تجد الدراسة تعريفاً واضحاً لهذا المفهوم، وباعتبار الأطفال من البشر فإن مفهوم تهريب البشر يتوافق مع مفهوم تهريب الأطفال. وتعرف الدراسة هذا المفهوم إجرائياً: تهريب الأطفال يعني تسهيل خروج الأطفال من بلدانهم (دول المصدر) ودخولهم إلى بلدان أخرى قد تكون للعبور أو للمقصد بطرق غير قانونية من أجل الحصول على عائد مادي أو معنوي، وقد يكون من يقوم بتهريبهم (عصابات منظمة للتهريب - أو مهربون بشكل فردي - أو أسر الأطفال - أو أحد الأصدقاء للطفل، غير أنه وفي حالات قليلة قد يكون الطفل هو من يقوم بتهريب نفسه من بلد المصدر إلى بلد المقصد أو لبلد

العبور). (وسوف نعرض لهذا المفهوم بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة).

ثالثاً: الأطفال المهربون للمملكة العربية السعودية

وتعرفهم الدراسة إجرائياً «بأنهم كل طفل أو طفلة يثبت أنهم دخلوا إلى المملكة العربية السعودية بطريقة غير قانونية سواء كان ذلك بواسطة مهربين أو كانوا بمفردهم، أو كانوا برفقة أحد أفراد أسرهم، وسواء قدموا إلى المملكة بواسطة البر أو البحر أو الجو بدون وثائق رسمية أو الذين دخلوا البلاد من خلال وثائق رسمية مزورة».

رابعاً: الاتجار بالأطفال

تعرفه منظمة العمل الدولية: بأنه «انتقال الأطفال من مكان إلى آخر عبر استخدام القوة أو الإكراه أو الخداع، وإجبارهم على العمل في ظروف مثل الاستغلال الاقتصادي والجنسي» (<http://www.ilo.org>). وتعرفه اليونيسيف بأنه أسوأ أشكال عمل الأطفال (اليونيسيف، ٢٠٠٦، ٥١).

ويشير خليل إلى أن أكثر الأطفال المستخدمين في مجالات مثل التسول، والتجنيد في النزاعات المسلحة، والرق، وسباق الهجن، والخدمة المنزلية القسرية، والعمالة القسرية في المصانع والمزارع والمناجم، والدعارة يمكن اعتبارهم ضحايا للاتجار بالأشخاص وفق التعريف المقبول دولياً، والمضمن في بروتوكول منع وقمع ومعوقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة الأطفال والنساء (بروتوكول الاتجار) والذي ينطوي على خاصيتين أساسيتين: (١) فعل «تحريك» الأطفال من مكان إقامتهم المعهود. (٢) «لأجل استغلالهم» (خليل، ٢٠٠٧، ص ص: ٨-٩)، (وسوف نعرض لهذا المفهوم بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة).

وتعرف الدراسة الحالية مفهوم الاتجار بالأطفال إجرائياً: بأنه سلسلة من الأحداث والطرائق التي تشمل الحصول على الأطفال (بيعاً أو تأجيراً) ونقلهم من بلد إلى آخر، واستغلالهم في مجموعة من الأعمال، مثل التسول والأعمال الشاقة الصناعية أو الزراعية أو التجارية، وقد يتعرضون بعد ذلك لبيعهم لجهات معينة بالجنس أو ترويج المخدرات، وقد تنطوي هذه العملية على استخدام القوة والإكراه أو الخداع والحيلة، وقد تشترك الأسرة في هذه الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنه قد يكون الطفل أو الطفلة هي من تشارك بسوء فهمها وضعفها في هذه الجريمة.

خامساً: الأطفال ضحايا الاتجار

وتعرفه الدراسة إجرائياً بأنه كل طفل أو طفلة تم نقله من موطنه الأصلي إلى موطن آخر بهدف استغلاله اقتصادياً أو جنسياً، وقد يكون هذا الطفل مستغلاً من قبل أحد أفراد أسرته أو أن يكون الطفل مباعاً أو مؤجراً للتاجر أو المستغل.

١ . ٦ . ٥ الاتجار بالبشر

يُعرف برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعوقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال، وفقاً للفقرة (أ) من المادة (٣) وهي البروتوكولات المعروفة بـ «برتوكولات باليرمو» Palermo protocols الاتجار بالبشر بأنه:

(تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية

أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله. يتضمن الاستغلال في حده الأدنى، استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أي أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الإكراه على العمل أو الخدمات؛ أو العبودية، أو ممارسات مشابهة للعبودية؛ أو الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء).

وقد يتطرق قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إلى «الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر» والتي تم تعريفها بأنها:

١- الاتجار بالبشر لغايات جنسية حيث يتم الإكراه على الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه أو في حالة كان الشخص الذي اجبر على القيام بمثل هذه الأفعال لم يبلغ سن الثامنة عشرة.

٢- تجنيد وإيواء ونقل وإمداد أو توفير شخص للعمل أو لتقديم خدمات من خلال القوة والخداع أو الإكراه من أجل أن يقوم بأشغال شاقة غير طوعية وللسخرة ولضمان الدين أو للعبودية.

إن هذه التعريفات لا تتطلب أن يتم نقل الشخص الذي تتم المتاجرة به من مكان إلى آخر. إنها تنطبق بشكل عام على التجنيد والإيواء والنقل أو توفير أشخاص من أجل القيام بالأهداف المذكورة. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤م، ٢٦٥).

ويشير خليل إلى أن التعريف المقبول دولياً لـ «الاتجار بالبشر» هو التالي: يقصد بتعبير «الاتجار بالأشخاص» تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر والاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة

استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال (خليل، ٢٠٠٧م، ٩).

وتعرف الدراسة الاتجار بالبشر إجرائياً: بأنه منظومة من الوسائل والإجراءات والطرق التي يقوم بها أفراد أو جماعات إجرامية بهدف السيطرة على أفراد أو جماعات واستغلالهم وتجريدتهم من حرياتهم الشخصية بهدف تحقيق مصالح مادية أو معنوية لهذه الجماعة الإجرامية، وبغض النظر إذا كان تم ذلك داخل أو طانهم أو تم نقلهم إلى بلدان أو دول أخرى.

١. ٦. ٦. الجريمة المنظمة

هناك مجموعة من التعاريف لمفهوم الجريمة المنظمة والتي سوف يورد منها الباحث التعريف التالي:

يعرفها المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة: بأنها تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة عالية من التنظيم وتهدف إلى تحقيق ثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة أحياناً بالفساد السياسي (الصيفي وآخرون، ١٩٩٩م، ٢٥).

وتعرف الجريمة المنظمة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها «جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى» (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م، ٣٠) والدراسة الحالية تأخذ بتعريف الأمم المتحدة وتتبناه.

١ . ٦ . ٧ التهريب الداخلي

وتعرفه الدراسة إجرائياً: بأنه تلك العمليات التي يقوم بها مهربون محليون وتشمل نقل الأشخاص مخالفين الأنظمة بين مدن وقرى المملكة العربية السعودية، كما تشمل في بعض الأوقات تهريب المخدرات والأسلحة، وينقسم هؤلاء المهربون إلى قسمين من حيث التنظيم، قسم منظم، والآخر عشوائي.

١ . ٦ . ٨ استغلال الأطفال اقتصادياً

وتعرفه الدراسة الحالية بأنه: كل عمل من شأنه أن يحول الطفل من إنسان له حقوق وواجبات إلى إنسان عليه كل الحقوق وكل الواجبات. ويمكن أن يعرف بأنه كل الطرق والآليات التي من شأنها أن تجعل من الطفل سلعة اقتصادية ينتفع منها الآخرون بغض النظر عنهم وعن صلة قرابتهم بالطفل من عدمه.

١ . ٦ . ٩ دار الإيواء

مركز تم إنشاؤه في محافظة جدة بتوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز - رحمه الله - أمير منطقة مكة المكرمة بهدف إيواء الأطفال الذين يتم القبض عليهم والذين يقومون بالتسول أو البيع عند إشارات المرور، وقد بدأ العمل فيه مع بداية موسم حج عام ١٤٢٤ هـ، وتشرف على دار الإيواء ثلاث جهات: جمعية البر بجدة، وإدارة جوازات جدة وشرطة جدة.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للدراسة

٢ . الخلفية النظرية للدراسة

٢ . ١ . الإطار النظري

٢ . ١ . ١ . ضحايا الجريمة

تركز الدراسة الحالية على فئة من الفئات الاجتماعية التي غالباً ما تكون عرضة للوقوع كضحايا للجريمة، هذه الفئة هي فئة الأطفال، ونظراً لكون طبيعة هذه الدراسة تركز على الأطفال ضحايا التهريب والاتجار فإن مدخلنا النظري بالضرورة سوف ينطلق من منظور مدخل علم ضحايا الجريمة وهو ما يركز عليه هذا المبحث من خلال التعريف بعلم ضحايا الجريمة من حيث نشأته وتطوره - وتحديد المداخل النظرية المفسرة لوقوع الأشخاص كضحايا للجريمة - ثم نعرض لموقع الأطفال بين ضحايا الجريمة المستحدثة والمعوقات التي تواجه دراستهم .

أولاً: علم ضحايا الجريمة (النشأة والتطور)

يعد علم ضحايا الجريمة Victmology من العلوم الحديثة وقد انبثق في الأساس من علم الإجرام وهناك من يقول عن علم الاجتماع (طالب، ٢٠٠٧م، ٢) وهو علم لا يتعدى اكتمال نموه الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين الميلادي (Zedner, 1997, 578). وترجع المطالبة إلى استحداث علم يهتم بدراسة ضحايا الجريمة إلى الباحث الأمريكي (الطبيب النفسي) فردريك ورثام في مقالة له بعنوان نحو علم لضحايا الجريمة (Zedner, 1997, 578)

وقبله كان الباحث هانس فان هينج Von Hentig قد كتب مقالة بعنوان الجاني وضحيته (The Criminal and His Victim 1948)، وبعدها ألف كتابا بنفس العنوان سنة ١٩٥٨م، وهو المؤلف الذي يعتبره الكثيرون المرجع الأساس في ظهور علم ضحايا الجريمة (Williams, 1998, 99).

كما أن الباحث الفرنسي ماندلسون Mendelson كان قد نشر مقالة بعنوان علم ضحايا الجريمة (La Victimologie, 1947) في المجلة الدولية لعلم الإجرام والأدلة الجنائية، وقد طالب فيها هو الآخر بضرورة ظهور علم جديد تحت مسمى علم ضحايا الجريمة (Postel, Jacques, 1993). (599).

وجوهر كتابات كل من مندلسون وفون هنتج أنها كانت تهدف في الأصل إلى معرفة دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي، لأن الاعتقاد السابق كان يأخذ دور الضحية على أنه دور سلبي، أي أن الضحية لا دخل لها في حصول الفعل الإجرامي، ووفق هذا المنظور كان ينظر إلى الضحية على أنها شخصية سيئة الخطط تواجدت في مكان خطأ وفي وقت خطأ (طالب، ٢٠٠٧م، ٨)، وكل من مندلسون وهنتج يعتقد أن هناك تحضيرات سابقة للفعل الإجرامي ترجع في الأساس للضحية نفسها، وهذه التحضيرات تكون أساسية في حدوث الفعل الإجرامي وهذا يعني أن هناك إسهما بطريقتين ما من جانب الضحية نفسها في حدوث الفعل الإجرامي (طالب، ٢٠٠٧م، ٨) وبلغة أخرى فإن الضحية نفسها تقوم بتحضير المواقف المناسبة للفعل الإجرامي أو على الأقل لها علاقة في تحضيرها.

ومن هذه الفكرة أيضا انطلق الباحث وولفجانج (Wolfgang, 1958) حيث استخدم مصطلح استفزاز الضحية واستفزاز الضحية للجاني، يعني

أن أنماط حياة الضحية أو سلوكها أو طريقة لباسها أو تصرفاتها أثناء الموقف هي التي كانت وراء حدوث الفعل الإجرامي (Tierney, 1998, 33). مع العلم أن وولفجانج اعتمد في أبحاثه فقط على تقارير الشرطة حيث درس نحو ٥٥٨ قضية اغتصاب وقتل وعنف جنسي من ملفات شرطة مدينة فيلادلفيا (طالب، ٢٠٠٧، ١٢).

ومن ذات المنظور دخل الباحث عبدالفتاح (Fattah, 1989) على موضوع ضحايا الجريمة، وذلك بتقديمه لما يعرف الآن بفكرة لوم الضحية على اعتبار أن بعض الضحايا ضمنيًا يعرضون أنفسهم للوقوع ضحايا للجريمة بقبولهم الضمني، أو حتى تعاونهم أو استفزازهم للجاني، ومن ثم الوقوع ضحية للجريمة، هذه الأفكار استعارها عبدالفتاح من فكرة التفاعل الديناميكي لفون هنتج (Zedner, 1997, 578) م١٩٤٨، وعليه ذهب عبدالفتاح إلى تقسيم الضحايا إلى فئات عدة مثل: الضحية البريء والضحية المشارك أي المتفاعل مع الجاني تفاعلاً إيجابياً والضحية المستفز والضحية المستهتر وغيرها، إن الأمر الذي يركز عليه عبدالفتاح هو أن الضحية شخصية تثير الاهتمام ولها علاقة ما بالجرم ولو لم تكن هذه العلاقة لما حدثت الجريمة.

والحقيقة أن عبدالفتاح كما سبق وأن أشرنا كان متأثرًا بشدة في هذا المجال بأفكار كل من مندلسون وهنتج وولفجانج، هذا رغم أن تلك الأفكار ولو قبلت جداولاً لا تصلح إلا في حالات وأنماط إجرامية بعينها مثل جرائم الاعتداء الجنسي والاغتصاب وجرائم العنف البدني (طالب، ٢٠٠٧، ٨).

وبنفس الاتجاه سار الباحث أمير (Amir, 1971) في أبحاثه عن جرائم الاغتصاب الجنسي حيث توصل إلى أن خمس ضحايا الاغتصاب من النساء

المبحوثات كان لهن دور إيجابي في حدوث الفعل الإجرامي عليه (Tierney, 33, 1998) في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ م والتي اعتمد فيها فقط على الأبحاث المكتبية وملفات الشرطة، مثل هذه الأفكار لم يتأثر بها أمير فقط، وإنما تأثر بها الكثيرون خلال عقد السبعينيات من القرن الميلادي الماضي، وحتى شمل التأثير البعض من أجهزة نظام العدالة الجنائية - حسب ما تذكره كاترين وليامس حيث تشير إلى ما صرح به أحد قضاة المحاكم البريطانية بقوله: «عندما تقول المرأة لا، فإنها لا تعني ذلك دائما، والغريب في الأمر أن هذا الكلام كان موجهًا إلى المحلفين الذكور الحاضرين في المحكمة التي يرأسها ويليامس (Williams, 1997, 99-100).

وسار باحثون آخرون على نهج أمير وعبدالفتاح إلا أنهم تحولوا جزئيا نحو البحث في نمطية الضحية أو نحو تطوير أنماط الضحايا، حسب ما تشير إلى ذلك الباحثة لوسيا زدنر (L. Zedner, 1997, 578) ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال هايدلانج (Hidelang 1978) وجار وفالو (Garofalo.1979) وجوتفريدسو (Gottfredson, 1984) والذين شكلوا بداية تغير التوجه لعلم ضحايا الجريمة حيث ركزوا على مواضيع لم تكن مطروقة في السابق، مثل: مختلف الآثار، ومخلفات الفعل الإجرامي على الضحية وكيفية التعامل معها (أي الآثار والمخلفات)، والذي قدم تحت مسمى ما أطلق عليه طالب «التضحانية victimization» (طالب، ٢٠٠٧م، ٩).

وأما الموجة الجديدة في دراسات علم الضحايا فلم تأت إلا بنهاية الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي عندما ظهر المؤلف الذي أشرف عليه سباركس (Sparks, 1997) وحاول أن يقدم نماذج جديدة أكثر صلاحية

لمعالجة موضوع ضحايا الجريمة، وعدم الاكتفاء بالنماذج أو الأنماط المقدمة سابقاً، وتشير الباحثة الإنجليزية وليامس Williams إلى أن ظهور الكثير من المنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الصناعي المهتمة بالدفاع عن حقوق ضحايا الجريمة في نهاية الثمانينيات، كان له الأثر الكبير في تحول وجهة الدراسات المتعلقة بضحايا الجريمة، بحيث أصبحت تهتم أكثر بموضوع رعاية الضحية وتعويض الضحية وتأهيل الضحايا وحمايتهم، وإعادة الاعتبار لهم ليس فقط الضحايا الذين وقع عليهم الفعل الإجرامي المباشر بل أيضاً أقارب وأولياء الضحايا (Williams, 1997, 100).

وأما أستاذ علم الإجرام الفرنسي المعروف: جورج بيكا (Piccaa, 2002) فيشير إلى أنه من مهام علم ضحايا الجريمة (الجديد)، المساهمة في إعداد تدابير من شأنها الوقاية من المخاطر التي تتعرض لها الفئات الأكثر تعرضاً لخطر الجريمة والانحراف مثل الأطفال والنساء والعنف العائلي وكذلك تطوير نظم (أنساق) من شأنها تقديم المساعدات لضحايا الجريمة (طالب، ٢٠٠٧م، ١١).

من خلال العرض السابق فإنه يتضح لنا بجلاء التحولات التي مر بها علم ضحايا الجريمة - منذ ظهوره وحتى أوائل القرن الحالي - في تفسيره لظاهرة ضحايا الجريمة.

ثانياً: المداخل النظرية المفسرة لوقوع الأطفال كضحايا للجريمة

قدم التراث النظري لعلم ضحايا الجريمة العديد من المداخل التفسيرية

التي تحاول أن تفسر وقوع بعض الأفراد كضحايا للجريمة، وبرزت تصنيفات متنوعة للضحايا منها ما يرتبط بدرجة مساهمة الضحية في حدوث الفعل الإجرامي، ومنها ما يرتبط بالعوامل والخصائص البيولوجية النفسية والاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والثقافية للضحايا.

وتوصل الباحثون في هذا العلم إلى وجود مجموعة من العوامل (البيولوجية - والنفسية - والاجتماعية - والاقتصادية - والثقافية ... إلخ) تسهم بدرجة أو بأخرى في وقوع بعض الأفراد ضحايا للجريمة (الفقي، ٢٠٠٣م، ١٣).

ومن خلال ذلك نستطيع القول إن المداخل النظرية لعلم ضحايا الجريمة تركز على تصنيفين رئيسين، الأول: يركز على الدور الذي تقوم به الضحية أثناء حدوث الفعل الإجرامي والثاني: يركز على الخصائص الشخصية المتعلقة بالضحية، والتي يذهب العبيدي إلى أنه يمكن تقسيم ضحايا الجريمة بحسب خصائصهم إلى مجموعتين، الأولى: ترتبط بالخصائص الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والديموجرافية للضحايا بشكل عام، والثانية: ترتبط بخصائص ضحايا كل جريمة على حدة بوجه خاص (العبيدي، ١٩٩٥م، ٢٦).

والدراسة الحالية تركز على فئة اجتماعية خاصة من الضحايا هم الأطفال، وهذه الفئة عندما ننظر لمساهمتها كضحية في حدوث الفعل الإجرامي، فإن معظم الدراسات تؤكد أن هذه الفئة ليس لها دور في حدوث الفعل الإجرامي تجاهها، وقدموا بناءً على ذلك مجموعة من التصنيفات لهذه الفئة أبرزها: الضحية البريء، والتي قدمها مندلسون Mendelson،

والضحية الضعيفة بيولوجيًا، والتي قدمها شامز (Shames. S.)، والضحية مسلوب الإرادة، والضحية التي ليس لها دور في حدوث الفعل الإجرامي، والضحية المتاح، وهناك اتفاق بين الكثير من المهتمين بضحايا الجريمة بأن الأطفال ليس لهم دور في حدوث الفعل الإجرامي عليهم - أو وقوعهم كضحايا للجريمة - (العبيدي، ١٩٩٥م، ٢٩-٤٥)، (السرحان، ٢٠٠٤م، ٣١٦-٣٢٨).

وبذلك يتضح أن الأطفال ليس لهم دور في معظم الحالات، في حدوث الفعل الإجرامي ضدهم، وهذا لا ينفي احتمالية أن يكون هناك دور للأطفال في حدوث الفعل الإجرامي عليهم، وبالذات الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن الثالثة عشرة، والذين هم في بداية دخولهم لمرحلة المراهقة وما يرتبط بتلك المرحلة من تغيرات سيكولوجية وبيولوجية واجتماعية تنعكس على الأطفال، وتجعل بعضهم يفكرون في خوض تجارب اجتماعية وثقافية جديدة، قد تجعل منهم ضحايا مشاركين بشكل أو بآخر في حدوث الجريمة تجاههم، وإذا ما تم ربط ذلك بموضوع هذه الدراسة، فإن الشواهد عليه تتمثل فيما يقوم به بعض الأطفال من بلدان المغرب العربي، بما يمكن أن يسمى بهجرة القاصرين أو هجرة الأطفال غير المصحوبين من بلدانهم في اتجاه أوروبا، وكيف يخوض الأطفال تلك الرحلات المحفوفة بالخطر، وكيف يقعون ضحايا للعنف والاستغلال في بلدان المهجر وخلال رحلة التهريب. ويؤكد شهبون أن دائرة العنف قد اتسعت تجاه الأطفال المهاجرين سرّياً، وهو عنف مفرط ومطردي يتخذ أنماطاً متعددة من عقاب بدني وتعذيب وحرمان من الحاجات الأساسية، وتقييد للحرية واعتداء جنسي واستغلال

اقتصادي، وهذا العنف المتعدد يشمل الذكور والإناث (شهبون، ٢٠٠٢م،
(١).

وكذلك تلك الرحلات التي يقوم بها بعض الأطفال من الجمهورية
العربية اليمنية في اتجاه المملكة العربية السعودية، وكذلك تلك الرحلات
التي يقوم بها بعض الأطفال من شرق إفريقيا في اتجاه الجمهورية اليمنية
والمملكة العربية السعودية.

وهذا يؤكد لنا أن هؤلاء الأطفال لهم مساهمة بشكل أو بآخر في وقوعهم
كضحايا للجريمة. ومن خلال العرض السابق فإن الدراسة سوف تقدم
تصنيفاً للضحايا من الأطفال بحسب التصنيف التالي:

١ - بحسب مساهمتهم في وقوع الفعل الإجرامي عليهم: ويشتمل هذا
التصنيف على التالي:

الضحية المتهور

ويعني التهور تلك السلوكيات التي يرتكبها بعض الأفراد ويكون لها دور
كبير في وقوعهم كضحايا للجريمة، ويسمي العبيدي هذا السلوك بأنه سلوك
ارعن يقدم عليه الفرد وقد ينجم عنه أن يتعرض للوقوع ضحية للجريمة من
جاء ذلك السلوك (العبيدي، ١٩٩٥م، ٣٦) ومفهوم التهور - تهور الضحية
- يندرج ضمن مجموعة من الصور المتنوعة والمتعددة لكنه ينطوي بالدرجة
الأولى على ذلك السلوك الذي يصدر عن فرد لا يحسب أو يقدر نتائج ذلك
السلوك - سلوك طائش - ينتج عنه وقوعه كضحية للجريمة بحسب ما يؤكده
Fattaah، (العبيدي، ١٩٩٥م، ٣٦).

ولكي نربط بين موضوع الدراسة ومفهوم التهور من طرف الضحية، نشير لرحلة التهريب التي يقدم عليها الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة في بلدان المغرب العربي تجاه أوروبا، ونلاحظ أن هذا المفهوم ينطبق تماماً حول هذا السلوك، فتهور هؤلاء الأطفال وطيشهم واندفاعهم ليخوضوا غمار تجربة لم يحسبوا عواقبها، جعلتهم يقعون كضحايا لأنماط متنوعة من العنف والجريمة، وينسحب هذا الأمر على بعض الأطفال الذين يخوضون نفس التجربة من الجمهورية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية.

الضحية المسهل

ونعني بالتسهيل هنا أن يقوم الفرد بأي إجراء يسهل للمجرم الإيقاع به، ويأخذ هذا النوع من الضحايا عدة أشكال منها أن يدخل الفرد في محيط اجتماعي أو ثقافي أو بيئي لا يعرفه مسبقاً ولا يعرف ما يمكن أن يحيط به من مخاطر من جراء دخوله في هذا المحيط، هذه العملية تسهل الإيقاع بالفرد ضحية لجرائم متنوعة ومتعددة.

وبالنظر في وضعية الأطفال الذين يقدمون على خوض رحلات التهريب من خلال ما يسميه بعض الباحثين هجرة القاصرين (بنعمو، ٢٠٠١م، ١٨٧) فالأطفال يدخلون خلال تلك المغامرة في محيط اجتماعي وثقافي وبيئي لا يعرفونه مسبقاً يبدأ من اتصالهم بالعصابة الإجرامية - عصابة مهربي البشر - ودخولهم معهم في علاقات اجتماعية لا يدركون مخاطرها، فمنذ ركوب الأطفال في مراكب المهربين تبدأ أول خطوات التسهيل التي يقدمها الأطفال للعصابة الإجرامية - مهربي البشر - فهم سهلوا بذلك السلوك للعصابة الإجرامية السيطرة عليهم، وبالتالي إمكانية أن يرتكبوا ضدهم معظم أنواع الجرائم بدءاً بالتحرشات الجنسية وانتهاء بالمتاجرة بهم أو قتلهم، ثم أن

الأطفال باتجاههم لبلد غريب عنهم ثقافياً واجتماعياً وعرقياً ودخولهم لهذا البلد بطرق غير قانونية ومحاولتهم الولوج لهذا البلد يجعل منهم أشخاصاً سهلين لكي يقعوا كضحايا لمجموعة متنوعة من الجرائم، فهم مخالفون للقوانين وهذا يجعل منهم أن يكونوا عرضة للقمع والسجن والعقوبة ثم الإقصاء، وهم مهاجرون وبالتالي فهم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة من غيرهم كما يؤكد ذلك فون هنتج (Von Hintiq) (العبيدي، ١٩٩٥، ٣٧) فقد يتاجر بهم وقد يستغلون وقد يمارس ضدهم أشكال متنوعة من الجرائم والعنف وهم في مجتمع مختلف عن مجتمعهم الأصلي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وعرقياً، إذا فالأطفال بهذا السلوك قاموا بتسهيل وقوعهم كضحايا لمجموعة من الانتهاكات والعنف والجرائم ضدهم.

الضحية المولع بالاكتساب

ضمن أحد التصنيفات التي صنفها هنتج الضحية المولع بالاكتساب، وهذا الصنف من الضحايا يوجد في جميع طبقات المجتمع فالفقير يريد توفير الأساسيات ومتوسط الحال يريد الحصول على الكماليات والغني يطمح في مضاعفة ثروته (العبيدي، ١٩٩٥، م٤٣) وإذا ربطنا بين هذا الصنف من الضحايا والأطفال-الذين تزيد أعمارهم على ١٣ سنة-والذين يقعون ضحايا لجريمة التهريب البشري بل وحتى الاتجار، فإن نموذج أطفال الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي هو النموذج الأبرز على الساحة العربية- نظراً لوجود دراسات ومؤتمرات حولها- (بنعمو، ٢٠٠١، م١٨١)، فالأطفال الذين يقدمون على رحلات التهريب تدفع بهم لذلك مجموعة من العوامل أبرزها رغبتهم في تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل من خلال هذه الرحلة (بنعمو، ٢٠٠١، ١٩٠-١٩٤)، ومن خلال هذه الرغبة والولع بالحصول

على تلك المكاسب الاقتصادية والاجتماعية من هؤلاء الأطفال فإنها تجعل منهم ضحايا للمجرمين والمستغلين من خلال طرائقهم الاحتيالية حيث يستغلون هذه الرغبة من طرف الأطفال لكي يوقعوهم كضحايا لمجموعة من الجرائم المتنوعة.

عرضنا للعوامل التي يكون للضحايا من الأطفال دور في حدوث الفعل الإجرامي تجاههم، إلا أنه من المهم أن نشير إلى وجود عوامل وخصائص ترتبط بالضحايا الأطفال تجعل منهم أكثر جاذبية للجناة لكي يرتكبوا ضدهم الجرائم، وهذه الخصائص سوف تتضح من خلال الفقرة (٢) التالية :

٢ - بحسب الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال:
وتشمل التالي:

السن «العمر» وما ترتبط به خصائص مرحلة الطفولة

يلعب السن دورًا رئيسًا كأحد العوامل المهمة التي تجعل بعض الأشخاص أكثر عرضة ليكونوا ضحايا للجريمة من غيرهم، ويظهر ذلك بجلاء في سن الطفولة.

فالطفل بحكم ما يعتريه من صفات تتمثل في تكوينه النفسي والجسدي الضعيف، وقلة خبرته وعدم نضجه وسهولة التأثير عليه، وعدم إدراكه لطبيعة ما يقع عليه من اعتداءات، بل وعدم قدرته على دفع ما يقع عليه، إذا قدر له أن يدرك خطورته تجعل منه هذه الصفات هدفًا مثاليًا للعديد من الاعتداءات الإجرامية من قبل من لديهم استعداد إجرامي، وتغريهم هذه الصفات بالاعتداء على الطفل (Schafer, 1981, 37).

وتؤكد الباحثة الفرنسية ميشيل باريل Micheline Baril أن من بين أكثر الخصائص التي تم تحليلها في سبر طبيعة الضحايا هو السن، ويظهر السن كأكثر مؤشراً عن وقوع الضحية. كما الوقائع تؤكد الاتجاه القائل بأن الضعف الجسدي يعتبر معياراً أساسياً للقابلية للوقوع كضحية. أما الأطفال فإنهم يقعون بسهولة ضحايا للاعتداءات الجسدية من الأفراد المحيطين بهم (Micheline Baril, 2002, 62).

كما أن الطفل عرضة للاستغلال وسوء المعاملة سيما في الطبقات الفقيرة، لقد وضع هنتج تصنيفاً لضحايا الجريمة بحسب الخصائص البيولوجية والنفسية والاجتماعية يتضمن هذا التصنيف: الأطفال، حيث يؤكد هنتج أن صغار السن فئة واضحة من ضحايا الجريمة وذلك لأن صغار السن يتصفون بصفتين الأولى الضعف الجسمي والثانية قلة الخبرة، فصغار السن ضحية سهلة فقط لعدم اكتمال النمو الجسمي بل لعدم اكتمال شخصيتهم وقدرتهم على المقاومة (Von Hintiq, 1967: 404-438).

هناك عدة حقائق تسهم في جعل الطفل فريسة سهلة للاصطياد من قبل الجناة والمتربصين، وتتمثل هذه الحقائق في كون الطفل ليس لديه الآلية للدفاع عن نفسه ومقاومة الجناة بل وحتى الشكوى والتواصل مع الأشخاص الأكبر منه للتعبير عن احتياجاته لذا نجده يعتمد تماماً على الكبار لتلبية احتياجاته لذلك يكون الطفل سهل المنال وجاهزاً كهدف للاستغلال (Fattah, 2003, 197).

كل ما تم عرضه حول الخصائص المميزة لمرحلة الطفولة يرتبط بمفهوم الإتاحة ويقصد بالإتاحة كون الشخص متاحاً من حيث خصائصه وسماته للوقوع ضحية للجريمة، فخصائص الضحية وسماتها المختلفة هي التي

توحي في كثير من الأحيان للمجرم بوجود المبررات المنطقية - من وجهة نظره لارتكاب الجريمة، ويصنف لامبورن Lamborn الإتاحة حسب طبيعة ضعف الضحية سواء أكان هذا الضعف بدنيا أم نفسياً أم جغرافياً، والأطفال يتميزون بالضعف البدني من جانب وبقلة الوعي والإدراك من جانب آخر كما أنهم أقل قدرة على تقدير المواقف الخطرة ما يجعلهم أسهل في الوقوع ضحايا للجريمة (Lamborn, 1981, 116).

كما أنها ترتبط أيضاً بمفهوم الضحية مسلوب الإرادة (العبيدي، ١٩٩٥م، ٤٠-٤١) وهو الذي يدخل في علاقات أو محيط اجتماعي أو يقدم على عمل من الأعمال بغير إرادته قسراً لهذه العلاقات دون وعي منهم بالمخاطر التي تحف بهم من جراء دخول هذا المحيط، وهذا يتضح جلياً في معظم حالات الأطفال ضحايا التهريب البشري والاتجار.

الجنس

تشير العديد من الدراسات التي أجريت حول الأطفال ضحايا الجريمة والعنف إلى أن الجنس يعتبر محددًا من محددات وقوع الطفل كضحية للجريمة، فقد أكدت منظمة الصحة العالمية أن الأطفال الذكور هم أكثر عرضة للجريمة والعنف من الإناث (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م، ٢٦). في حين أكدت دراسة كيسر Kaiser أن الأطفال في المرحلة العمرية من ٧-٩ سنوات هم أكثر الأطفال عرضة للاستغلال والعنف وبالذات الذكور (Kaiser, 1977, 294-306)، في حين يؤكد عبدالفتاح Fattah أن الذكور الذين أعمارهم تقل عن الثانية عشرة من العمر هم الأكثر عرضة للاستغلال والجريمة، في حين تزداد فرصة تعرض الفتيات للعنف والجريمة كلما زادت أعمارهن عن الثانية عشرة (Fattah, 2003, 200)، ويتضح أن هذا المحدد

إذا ربطت بجريمة تهريب الأطفال والمتاجرة بهم، فإنه يرتبط بمحددات أخرى أبرزها هو الهدف من تهريب الطفل والاتجار به فالعصابات الإجرامية التي تهدف إلى استغلال الأطفال في المصانع والمناجم - كعمالة رخيصة - تركز على الذكور في الفئة العمرية من ١٢ سنة فما فوق، في حين تركز العصابات التي تستغل الأطفال في الدعارة على الفتيات في الفئة العمرية من ١٢ سنة فما فوق، في حين تمزج العصابات الإجرامية التي تركز على استغلال الأطفال في المواقع الإباحية على الجنسين - الذكور والإناث - من مختلف الفئات العمرية.

وهكذا فإن محدد الجنس لضحايا جريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم يرتبط بشكل مباشر بالهدف من هذه الجريمة.

الحالة الاقتصادية

الطفل عرضة للاستغلال وسوء المعاملة سيما في الطبقات الفقيرة، لقد أظهرت العديد من الدراسات في الكثير من دول العالم أن هناك ارتباطاً بين الفقر ووقوع الأطفال كضحايا للعنف والإجرام، وأن معدلات الانتهاكات ضد الأطفال تزداد في المجتمعات ذات المستوى العالي من البطالة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م، ٧٠).

كما أكدت دراسة رولانس وسكلون Roylance & Scanlon أن الجناة ينتقون ضحاياهم من الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقات الفقيرة (Roylance & Scanlon, 1999, 10).

وفي ما يتعلق بجريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم فإن هناك اتفاقاً شبه كلي بين معظم الدراسات التي تناولت هاتين الجريمتين بأن الفقر هو أحد

أبرز الأسباب وأهمها في بروز هاتين الجريمتين وانتشارهما، وأن اتجاهات تهريب الأطفال والاتجار بهم تتجه من الدول الفقيرة في اتجاه الدول الغنية (الزغاليل، ١٩٩٩م، ٥٥، العسيري، ٢٠٠١م، ١٨، عيد، ٢٠٠٥م، ٢٠، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م، iv).

الحالة الصحية

الأطفال ذوو العاهات هم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة أكثر من غيرهم، كما أكدت دراسة Roylance & Scanlon أن الجناة ينتقون ضحاياهم من الأطفال المعوقين (Roylance & Scanlon, 1999, 10). وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن المعوقين يتعرضون لخطر متزايد من الانتهاكات البدنية والإهمال (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م، ٦٩).

والأطفال المعوقون حينما يتم تهريبهم أو الاتجار بهم فإن الهدف الرئيس لهذا التهريب أو الاتجار هو استغلال هؤلاء الأطفال وإدراجهم في عصابات إجرامية للتسول المنظم (خليل، ٢٠٠٦م، ٦).

بنية الأسرة

تؤكد العديد من الدراسات أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مفككة، أو تكثر فيها الصراعات، وكذلك من الذين ينتمون إلى عائل واحد هم أكثر عرضة للانتهاكات والجريمة أكثر من غيرهم من الأطفال، فقد ذكرت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حول العنف ضد الأطفال أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات عائل واحد - الأمهات الوحيديات - هم أكثر عرضة للعنف بثلاثة أضعاف من الأسر التي تضم الوالدين معاً (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م، ٦٩).

وأكد جيل Gil في دراسة قام بها على ١٣٨٠ حالة من الأطفال أن تطور الشجار بين الأبوين من جهة وبين الأبوين والأطفال من جهة أخرى يجعل من الأطفال أكثر عرضة للوقوع كضحايا للاستغلال والجريمة (Fattah, 2003, 191).

كما أكد Gil أن الغياب الفجائي للأم خلال فترة رعاية الطفل قد يؤدي إلى وقوع الطفل كضحية للاستغلال (Fattah, 2003, 191).

إن التفكك الأسري يلعب دور مهماً في جعل بعض الأطفال يهربون من منزل الأسرة ومن ثم يقعون كضحايا للعنف والجريمة من خلال اضطهادهم من قبل بعض المجرمين، فبعد أن فقدوا الأمن الأسري وغادروا منزل الأسرة أصبح الأطفال يعيشون أزمة نفسية واجتماعية واقتصادية تجعل منهم ضحايا مهينين للجنحة والمجرمين لتهريبهم واستغلالهم بل وحتى الاتجار بهم.

حجم الأسرة

تعد العديد من الدراسات أنه كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة كلما زاد ذلك من تعرضهم للجريمة والعنف، حيث أكدت منظمة الصحة العالمية من خلال معطيات بنتها على نتائج دراسات أجريت في عدة دول أن تزايد عدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة يجعلهم أكثر عرضه للعنف والجريمة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م، ٧٨).

ويؤكد عبدالفتاح Fattah أن هناك ارتباطاً كبيراً بين عدد الأطفال داخل الأسرة وبين انخفاض مستوى رعاية الأطفال وإهمالهم وإمكانية تعرضهم للعنف والجريمة. فكلما زاد عدد الأطفال داخل الأسرة كلما زادت إمكانية تعرضهم للعنف والجريمة، واستدل على ذلك ببعض الحوادث التي تعرض لها الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا ونيوزلندا (Fattah, 2003, 197-201).

الهجرة

إن الظروف التي يعيشها المهاجرون بشكل عام تجعل منهم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة، أما الأطفال المهاجرون فإن إمكانية تتضاعف والفرص تزداد لكي يكونوا ضحايا للجريمة والاستغلال في المهجر، وقد صنف فون هنتج فئة المهاجرين من بين الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة (Von Hintiq, 1967: 404-438).

حيث يتعرض المهاجرون للجريمة بمختلف أنواعها نتيجة للصعوبات التي يمرون بها من خلال تكيفهم مع ثقافة جديدة، ويؤكد هنتج أن الهجرة ليست انتقالاً إلى بلد جديد فحسب بل هي نقص حاد مؤقت في جدوى العلاقات الإنسانية الأساسية فبالإضافة إلى الصعوبات اللغوية والثقافية في المجتمع الجديد يعاني المهاجر عادة من الفقر والاضطرابات النفسية والرفض من قبل بعض الجماعات في الوطن الجديد، وقد ينتج عن التنافس بين المواطنين الأصليين والمهاجرين أن يواجهوا أعمالاً عدوانية من قبل المواطنين الأصليين، كذلك يتعرضون للابتزاز والسلب والاستغلال بشتى صورته نتيجة الجهل وقلة الخبرة.

٣- موقع الأطفال في ضحايا الجريمة المستحدثة والمعوقات التي تواجه

دراستها

يذهب بعض المتخصصين في علم الإجرام للتمييز بين ضحايا الجرائم التقليدية والمستحدثة من حيث خصائص الضحايا (Hudson & Galway, 1996, 120)، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (١) مقارنة بين ضحايا الجرائم التقليدية والجرائم
المستحدثة

| الضحايا في الجرائم المستحدثة | الضحايا في الجرائم التقليدية |
|---|--|
| الضحايا المباشرين بينهم الأطفال | الضحايا المباشرين في الغالب من البالغين |
| في الغالب الضحايا غير معروفين لدى الجاني تحديداً | في الغالب الضحية معروف من الجاني ومستهدف باسمه وشكله |
| من الصعب دراسة العلاقة بين الجاني والضحية | من الممكن دراسة العلاقة بين الجاني والضحية |
| يصعب تعويض الضحايا على حساب الجناة لكونهم غير معروفين وفي الغالب لا يتم القبض عليهم | من الممكن تعويض الضحايا على حساب الجناة لكونهم معروفين في الغالب ويمكن القبض عليهم |
| الأسباب والعوامل المؤدية للوقوع كضحايا غير قابلة للدراسة النظرية أو التطبيقية | الأسباب والعوامل المؤدية للوقوع كضحايا قابلة للدراسة النظرية أو التطبيقية |

من خلال الجدول رقم (١) يتضح لنا أن هناك مفارقات بين ضحايا الجرائم التقليدية وضحايا الجرائم المستحدثة، حيث نجد أن الأطفال هم فئة واضحة من بين ضحايا الجرائم المستحدثة، وجريمتا تهريب الأطفال والاتجار بهم تعدان من ضمن الجرائم المستحدثة، كما نجد أنه في الكثير من حالات المتاجرة بالأطفال أو تهريبهم يكون الضحايا غير معروفين من قبل الجناة فالمهرب أو المتاجر لا توجد بينه وبين الطفل الضحية معرفه سابقة كما في الجرائم التقليدية، أن هناك صعوبة واضحة في دراسة العلاقة بين الضحايا

الأطفال والجناة فطبيعة الجريمة التي تتسم بالسرية وطبيعة المرحلة العمرية للأطفال وخوفهم الشديد من الإدلاء بمعلومات حول الجناة تجعل دراسة وتحديد العلاقة التي تربطهم بالجناة أمراً في غاية الصعوبة، كما أن معظم الجناة في جريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم لا يتم القبض عليهم في معظم الحالات ومن يقبض عليه فقط هو الضحية، وبالتالي فإن تعويض الضحايا من قبل الجناة يعد من الأمور الصعبة، هناك صعوبة في تحديد العوامل المؤدية للوقوع كضحايا للجريمة، ولكننا نتعارض مع ما ذهب إليه كل من Hudson & Galway حول عدم إمكانية دراسة العوامل المؤدية للوقوع كضحايا للجريمة نظرياً وتطبيقياً، حيث نبحث من خلال هذه الدراسة في العوامل وندرسها نظرياً وتطبيقياً على الرغم من الصعوبات والعقبات التي تواجهها.

٤ - النظريات المفسرة لوقوع الأطفال كضحايا للجريمة

تعرض الدراسة لبعض النظريات العلمية التي من الممكن أن تسهم في تفسير الظاهرة المدروسة.

نظرية النشاط الروتيني Activity theory Routine

وتنطلق هذه النظرية من أنه لا بد من توافر ثلاثة عناصر لوقوع الفعل الإجرامي (توافر الإرادة الإجرامية، وجود ضحية مناسبة - موقف مناسب، وفرصة مناسبة - وعدم وجود حراسة مناسبة أو جيدة) وهذه النظرية مناسبة جداً لتفسير وقوع بعض الأفراد كضحايا لبعض الأنماط الإجرامية.

وقد ظهرت هذه النظرية إلى حيز الوجود في نهاية التسعينيات وذاعت واشتهرت في الثمانينات نتيجة لعدم وجود نظرية مناسبة تفسر الجريمة

والانحراف الاجتماعي. وعدم قدرة النظريات على تفسير سلوك المجني عليه، كما أن هذه النظرية استطاعت أن تربط بين البيئة والجريمة.

ويعد هذا المدخل النظري امتداداً لمدرسة «شيكاجو» التي ركزت على عوامل كالبيئة والتفاعل الاجتماعي في تفسيرها للجريمة. فالجريمة مرتبطة بالأنشطة اليومية الإنسانية من خلال التفاعل الاجتماعي. وكلما تغيرت أنماط هذا التفاعل تغيرت معدلات الجرائم (الوريكات، ٢٠٠٤م، ٢٢٨).

ولقد ساهمت نظرية أموس هاوولي Amos Hawley سنة ١٩٥٠م في مدخل النشاط الرتيب من خلال:

- التحليل الشامل أو الكلي للمجموعات السكانية

- يقدم فكرة منتظماً للأنشطة الإنسانية والتفاعلات الاجتماعية اليومية
فقدم أمثلة إمبريقية لتغير الأنشطة الإنسانية. وقد قصد هاوولي بالنشاط الرتيب أي نشاط يخص الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة والنوم والتسوق. وإذا حدث أي اضطراب أو تغير للأنشطة الرتبية فسوف يتبع ذلك التفكك الاجتماعي. (الوريكات، ٢٠٠٤م، ٢٢٨)

يتكون مدخل النشاط الرتيب من ثلاثة أجزاء رئيسة وهي:

- المجرم ذو الرغبة الإجرامية.

- الهدف المناسب.

- غياب الرقابة القادرة.

يشمل المكون الأول المجرم ذا الرغبة، ويعني ذلك أي شخص قد يرتكب جريمة ولأي سبب، والجزء الثاني والمتمثل في الهدف المناسب والذي قد يكون شخصاً أو شيئاً ما.

وأخيرا غياب الرقابة القادرة ويقصد بها غياب رقابة الجيران وربما الرقابة الإلكترونية والأطفال الآمنة.

وقد فسرت هذه النظرية اشتغال المكونات الثلاثة السابقة كالتالي: الأنشطة الرتيبة تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان وهذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة والمجني عليه، أي الهدف المناسب وغياب الرقابة، إذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاثة ازدادت احتمالية وقوع الجريمة و إذا لم تتوافر تلك الأجزاء معا تقل احتمالية حدوث الجريمة.

ولقد حاول بعض الباحثين التوسع في هذا المدخل الجديد لتفسير العوامل المسهلة لحدوث الجريمة ومنهم ميس ومائير Meith & Meier سنة ١٩٩٤م حيث ركزوا على أن التنشئة الخاطئة وغياب رقابة الوالدين يسهمان في الانحراف الاجتماعي.

هذه النظرية تستطيع تفسير سلوك المجرم والمجني عليه (الضحية) في الوقت نفسه. (الوريكات، ٢٠٠٤م، ٢٢٨).

وبشكل عام فإن هذه النظرية تعتقد أن الجريمة تحدث إذا توافرت الشروط الثلاث التالية:

- وجود هدف مناسب.
- وجود دوافع آثمة وعدوانية.
- نقص الحماية للأفراد، ذلك النقص الذي يؤدي بالبعض لأن يكون ضحية للجريمة.

وقد تسهم هذه النظرية في تفسير بعض الجوانب التي تجعل من بعض الأفراد يقعون ضحايا للجريمة، وفي هذه الدراسة سوف نتأكد من مدى مقدرة هذه النظرية على تأويل الظاهرة المدروسة .

نظرية أسلوب الحياة Theory Style Live

أسهم كل من هندلنج وجوتفردسون وجارفلو Hindelang وGottfredson & Garofalo في صياغة هذه النظرية سنة ١٩٧٨م (طالب، ٢٠٠١م، ٦٤)، وتنطلق هذه النظرية من المقولة التالية: إن أسلوب الحياة أو الأنماط الحياتية قد تقود أناساً معينين أكثر من غيرهم لكي يكونوا ضحايا أو مجنياً عليهم، وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضاً (الوريكات، ٢٠٠٤م، ٢٣١).

وتذهب النظرية إلى التأكيد أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسة هي: أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد، الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض، الأشخاص الذين يكون الفرد معرضاً لهم.

وقد تم الوصول إلى هذا التصور بعد قيام الباحثين بدراسة مستفيضة لضحايا الجريمة من حيث نوع الجريمة، والسن، والأصل العرقي والخصائص الديموجرافية الأخرى، حيث ظهر للباحثين بأن هذه المتغيرات لها دور في حدوث الأفعال الإجرامية. كما اتضح أيضاً من نتائج الدراسات التي قام بها الباحثون، أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا للجريمة، تبعاً لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، والمكان الذي يختارونه للعيش فيه، والأفراد الذين يختلطون بهم أو يكونون عرضة لهم (طالب، ٢٠٠١م، ٦٥).

ثم عدلت هذه النظرية من طرف الباحث جارفالو (Garofalo، 1987) حيث أضاف إليها ثلاثة متغيرات أخرى، وهي: ردة الفعل تجاه الفعل الإجرامي، جاذبية الهدف - مدى جاذبية الضحية المستهدف للفعل الإجرامي -، والاختلافات الفردية.

هذه المتغيرات التي أضافها جارفالو، أضافت بعد البناء الاجتماعي إلى هذه النظرية، حيث ذهب للتأكيد على أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطاً معيناً في الحياة دون رغبتهم، وأن بعض الأفراد قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم بل تفرض عليهم فرضاً - نتيجة لعوامل متنوعة -، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائد فيها من دون رغبة مسبقة منهم في اتباع هذا الأسلوب من الحياة. وأن الأفراد نظراً لاختلافاتهم الفردية تكون لهم ردود أفعال مختلفة تجاه الأفعال الإجرامية (طالب، ٢٠٠١م، ٦٦).

وإذا ما أردنا الاستفادة من هذه النظرية في تفسير وقوع الأطفال كضحايا لجريمتي التهريب والاتجار، فإن هذه الدراسة سوف تتأكد من مدى مقدرة هذه النظرية على تفسير الظاهرة الإجرامية المدروسة من خلال الجزء الميداني لهذه الدراسة الميدانية .

نظرية القرار الأسري Models of Household Decisions

أسهم علم النفس الاجتماعي بتقديم نظرية مفيدة في تفسير ظاهرة الاتجار بالأطفال فقد قدم (Becker, 1964) نظرية القرار الأسري (Models of Household Decisions)، وتعد هذه النظرية من أكثر النظريات التي استخدمت لتفسير ظاهرة عمالة الأطفال والاتجار بالأطفال (العسيري، ٢٠٠٥م، ٣٥-٣٧).

وتشير هذه النظرية إلى: « كون الطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وأن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهما ويخدم ويحقق رغباتهما دون أن يضعوا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه» وانطلاقاً من هذا الاتجاه فإن الأسر تنظر إلى

الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة مما يعطيهم أهمية أكبر، ويدفع هذا الاتجاه الأسر إلى النظر للأطفال على أنهم مشاريع استثمارية لمستقبل الأسر.

فالكثير من الأطفال يقعون ضحايا للقرارات الأسرية، التي تقررهما الأسرة، نيابة عنهم، وتدفع بهم ليكونوا ضحايا سهلة الاضطياد للمهرين والمتاجرين بالبشر، فقد ثبت من خلال بعض الدراسات التي تناولت موضوع تهريب الأطفال أن بعض الأسر تقوم بدفع مبالغ مالية للمهرين نظير تهريب أطفالهم إلى دول أخرى (شهبون، ٢٠٠٢م، ٨) (شرسثا، وآخرون، ٢٠٠٤م، ١٩) كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الآباء يقومون بتأجير أطفالهم على أشخاص يقومون بتهريبهم ثم تشغيلهم خارج أوطانهم (ريسبولي، ٢٠٠٦م، ٢٧) (خليل، ٢٠٠٦م، ٣).

ومن خلال هذه النظرية فإن هذه الدراسة سوف تتأكد من مدى ملاءمة التفسيرات التي طرحتها هذه النظرية للظاهرة المدروسة .

نظرية الاختلاط التفاضلي لادوين سذرلاند Differential Association Theory

ترى هذه النظرية أن الأفراد يصبحون مجرمين من خلال اختلاطهم مع أفراد حاملين للقيم الإجرامية في مناطق الثقافات الفرعية، حيث تشجع بعض البيئات السلوك غير القانوني بينما لا تشجعه بيئات أخرى. الأنشطة الإجرامية يتم تعلمها بنفس الطريقة التي يتعلم بها تلك الأنشطة المطيعة للقانون وهي موجهة بصورة عامة نحو نفس الاحتياجات والقيم.

يمكن إيجاز المراحل التي تؤدي إلى السلوك المنحرف حسب نظرية سذرلاند في التالي:

- يعد السلوك الإجرامي سلوكاً مكتسباً أو متعلماً.
- يتعلم السلوك الإجرامي من خلال الاختلاط بأشخاص آخرين من خلال عملية اتصال ويتضمن الاتصال بالآخرين المقولة أو المحادثة والإشارات والحركات.
- يتعلم السلوك الإجرامي داخل الجماعات الأولية ذات العلاقة الحميمة، وهذا يقلل من اثر وسائل الاتصال العامة مثل السينما والصحافة والتلفزيون وغيرها.

عندما يتم تعلم السلوك الإجرامي نجد أن علمية التعلم تتضمن شقين هما:

- تعلم فن ارتكاب الجريمة الذي قد يكون بسيطاً وقد يكون معقداً.
 - تعلم الاتجاهات والدوافع والميول وتعلم تبرير التصرف العدواني والسلوك الجانح.
- عملية التعلم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبياً، وإذا كانوا غير معادين للأنظمة كان التأثير إيجابياً.
- ينحرف الشخص حين تترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ الالتزام بها.
- الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق، وتعني الأسبقية أن الاتصال في المراحل الأولى من حياة الطفل

يكون تأثيره أقوى وأدوم من الاتصال في المراحل المتقدمة، حيث تبدو أهمية الأسبقية في حياة الشخص عندما يقف موقف الاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف. أما عمق العلاقة فيقصد به عمق العلاقة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للإجرام أو المخالفة له عند الشخص المتعلم لهذا السلوك.

تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالناذج الإجرامية كل الآليات التي يتضمنها أي نوع من أنواع التعلم. وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد المحاكاة أو التقليد وإنما يتضمن تكوين الاتجاهات والدوافع والأساليب وفن ارتكاب الجريمة.

السلوك الإجرامي يعبر عن الحاجات أو القيم ولكن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يفسر بهذه القيم أو الحاجات، لان القيم أو الحاجات تصلح لتفسير أصل السلوك لا صفته، وكل سلوك سوي أو غير سوي يعبر عن حاجة أو قيمة عامة (اليوسف، ٢٠٠٦م، ٤٤-٤٦). ويرتبط السلوك المنحرف بمدى توافر الفرص المنحرفة لتحقيق الانحراف.

والدراسة الحالية تحاول التأكد من مدى قدرة هذه النظرية على تقديمها لبعض التفسيرات النظرية للظاهرة المدروسة من خلال هذه الدراسة الميدانية.

٢ . ١ . ٢ تهريب الأطفال والاتجار بهم

يتناول المبحث الحالي ظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم كأهم أبعاد هذه الدراسة، حيث يتم من خلاله وضع مقدمة تاريخية لمشكلة تهريب البشر والاتجار بهم، والربط بين التهريب والاتجار على اعتبار أن الاتجار هو أحد أغراض التهريب، كما يتناول هذا المبحث أنماط التهريب والاتجار، وحجم

المشكلة، وطرق وآليات إيقاع الأطفال واستغلالهم من خلال عمليتي التهريب والاتجار، مع استعراض لأهم الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة التي بدأت تجدها رواجاً في مناطق كثيرة من العالم رغم محاربتها دولياً، ووجود قوانين تجرمها.

تعريف تهريب الأطفال والاتجار بهم

تهريب الأطفال:

التهريب في اللغة من هرب والهروب هو الفرار (الرازي، ١٤١٥ هـ، ٣٢٨) وهَرَبَ غَيْرَهُ تَهْرِيْبًا وَجَاءَ مُهْرَبًا إِذَا أَتَاكَ هَارِبًا فَرَعًا، وَأَهْرَبَ الرَّجُلُ إِذَا أَبْعَدَ فِي الْأَرْضِ، وَأَهْرَبَ فَلَانٌ فَلَانًا إِذَا اضْطَرَّه إِلَى الْهَرَبِ، وَيُقَالُ هَرَبَ غَابَ (ابن منظور، ١٤١٥ هـ، ٧٨٣/١) والمهرب من يجترم إدخال الأشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد (مصطفى وآخرون، ١٩٧٨ م، ٢/٨٨٣).

ويعرف التهريب اصطلاحاً وفق الأنظمة والقوانين الدولية بأنه « كل فعل يتعارض مع القواعد التي حددها المشرع بشأن تنظيم حركة الناس والبضائع عبر حدود الدول» (حوات، ٢٠٠٤ م، ٥).

وفي مجال البشر تحديداً يعرفه كل من نور والمبارك (نور، والمبارك، ٢٠٠٨ م، ١٩) بأنه «تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى».

وعلى ذلك فتعريف الأطفال يشمل عدداً من الأبعاد:

١ - انتقال غير مشروع من بلد إلى آخر.

- ٢- قد يكون التهريب عملية فردية أو منظمة، أي يقوم بها الطفل بنفسه أو يقوم بها بعض الأفراد، أو عملية منظمة تديرها عصابات وجماعات متخصصة في التهريب والاتجار.
- ٣- قد يقوم بعملية تهريب الطفل أو تسهيل تهريبه بعض أصدقائه، والذين غالباً ما يكونون جانحين.
- ٤- قد يشارك أهالي الأطفال في عملية التهريب بالموافقة عليها.
- ٥- الغرض الرئيس من تهريب الأطفال حصول منفعة على حساب الطفل، وغالباً ما تكون هذه المنفعة نتيجة استغلاله في أعمال غير أخلاقية أو غير قانونية.
- ٦- عملية تهريب الأطفال عملية غير إنسانية لا تراعي خصائص الطفل وضعفه وحاجته إلى الرعاية.

الاتجار بالأطفال

الاتجار في اللغة من تَجَرَ يَتَجَرُّ تَجَرّاً وَتِجَارَةً بَاعَ وَشَرَى وَكَذَلِكَ اتَّجَرَ (ابن منظور، ١٤١٥هـ، ٤/٨٩) والتاجر الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف بشرط أن تكون له أهلية الاشتغال بالتجارة، والتجارة ما يتجر فيه وتقليب المال لغرض الربح (مصطفى وآخرون، ١٩٧٨م، ١/١٧٢).

والتجارة اصطلاحاً هي: عملية شراء وبيع السلع والخدمات، وتسمى التجارة التي تدور داخل الدولة الواحدة بالتجارة المحلية، أما التجارة الدولية فهي تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتسمى أيضاً التجارة العالمية (الموسوعة العربية العالمية، ٢٠٠١م).

والتجارة أو الاتجار في البشر نوع من أنواع التجارة غير الشرعية، وتعرف بأنها «عملية تتم بغرض بيع أو شراء أو تهريب أو خطف الأشخاص، أو استغلالهم لأغراض العمل القسري، أو الخدمات الجنسية أو غيرها من المنتجات مثل المواد الإعلانية الإباحية، والزواج حسب الطلب، أو أي عمل آخر يرتبط بالجنس» (عبد الحميد، ٢٠٠٥م، ٣٣٩).

واشتمل تعريف بروتوكول منع وقمع ومعوقبة الاتجار بالأشخاص الصادر عن الأمم المتحدة ٢٠٠٠م على ثلاثة عناصر تحدد ماهية الاتجار بالأشخاص، وهي:

- ١- تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم أو استقبالهم.
- ٢- استخدام أساليب غير لائقة مثل استخدام القوة أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع.
- ٣- هدف الاستغلال، مثل الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قصرأ أو الاسترقاق (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م، ٨٢).

ويعرف بروتوكول اتفاقية حقوق الطفل الاتجار بالأطفال بأنه «أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر لقاء مكافأة أو أي شكل من أشكال العوض» (خضور، ٢٠٠٦م، ٣).

ويشير خليل إلى أن مصطلح الاتجار بالأطفال ينطوي على خاصيتين أساسيتين، هما: التحريك والاستغلال، وعلى ذلك يعرف الاتجار بالأطفال بأنه: فعل تحريك الأطفال من مكان إقامتهم المعهود لغرض استغلالهم (خليل، ٢٠٠٦م، ٧).

وغالباً ما تنطوي عملية الاتجار بالأطفال على وجود طرف آخر يتاجر بالطفل ويستغله، وقد يكون هذا الطرف منظمات، أو عصابات، أو أهل الطفل، أو أفراداً آخرين استطاعوا تصيد الطفل بعد هجرته واستغلاله.

العلاقة والترابط بين تهريب الأطفال والاتجار بهم

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم التهريب والاتجار يتضح الترابط بين الظاهرتين، من حيث كون التهريب خطوة للاتجار، والاتجار غرض للتهريب.

والتهريب قد يكون برغبة الطفل وموافقة أو بموافقة ذويه، وقد يكون باتفاق على دفع مبلغ معين للمُهرب للقيام بتهريب الطفل، ويقوم بعدها الطفل بالعمل أو بالحركة وفق الغرض الذي انتقل من أجله، أو يقوم شخص آخر باستقباله وفق اتفاق معين لتشغيله، وغالباً ما يكون الدافع اقتصادياً. كما قد يكون التهريب عملية غير شرعية بصورة كاملة، بحيث تنطوي على بيع وشراء الطفل أو خطفه، ومن ثم تهريبه كتجارة بشرية لأغراض جنسية أو لأعمال أخرى كالتسول والاتجار في المخدرات ونحوها من الأعمال غير الشرعية، والتي غالباً ما يجهل الطفل أنه سيتعرض للعمل فيها.

وينطوي على التهريب والاتجار أعمال عنف وقسوة ضد الطفل، فغالباً ما يُجبر الطفل على تهريبه من بلده، وقد يعاني أثناء تهريبه الحبس والجوع والضرب والعنف، بل قد يتعرض للموت عند تهريبه بطرق خطيرة، وهو الأمر نفسه الذي قد يعانيه من عملية الاتجار به، والتي غالباً ما يتعرض فيها للخطر، ويتم زجه في مواطن ومواقف تتسم بالخطورة من قبل مستغليه إما لغرض الربح أو لغرض المتعة أو فداءً لأنفسهم من الوقوع في الخطر كالاتجار في المخدرات ونقلها وتوزيعها.

والذي يميز التهريب عن الاتجار أن التهريب يحدث بين الدول، أما الاتجار فقد يحدث داخل الدول أو خارجها، أي قد يرتبط الاتجار بتهريب الطفل للخارج، أو قد يتم الاتجار به داخل الدولة. كما أن التهريب قد يتم بموافقة الطفل أو ذويه، أما عملية الاتجار والتي ينطوي عليها استغلال سيئ للطفل، فإنها غالباً ما تتم قسراً، وبدون رغبة الطفل أو ذويه.

وقد تنقلب عملية التهريب المتفق عليها إلى عملية اتجار، يُخل فيها المُهرب باتفاقه، ويستغل الطفل للحصول على منفعة ما من ذلك، دون مراعاة لأي قيم أو معايير أو قوانين.

وأخيراً نؤكد على أن التفرقة بين مفهومي التهريب والاتجار مربكة وجدلية الطابع ويتطلب التمييز بينهما توافر معلومات مفصلة حول الظروف النهائية للضحية .

لمحة تاريخية عن تهريب البشر والاتجار بهم

لا تعد ظاهرة تهريب البشر ظاهرة ذات أبعاد تاريخية كظاهرة الاتجار، إذ يرد الباحثون نشأة ظاهرة التهريب البشري إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نشأت الحدود السياسية، وتطورت سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت هذه الظاهرة في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وخصوصاً في الدول الأفريقية، وبعض الدول الآسيوية، ودول أمريكا الجنوبية (نور، والمبارك، ٢٠٠٨م، ١٨).

أما الاتجار بالبشر فهو ظاهرة تاريخية قديمة، وليس من السهل تحديد محطات تاريخية محددة يمكن الوقوف عليها في هذا الصدد، إذ تناقلت كافة الحضارات الإنسانية نصوصاً تفيد أن عملية استعباد البشر وبيعهم وشراهم

من العمليات التجارية التي كانت سائدة بين الدول وداخلها، وأن الملوك والسلاطين والأغنياء كانوا يملكون عبيداً وإماءً، وبعض الحضارات كانت تميز العبيد بعلامات، ولم تكن هناك حدود في العمر والجنس لبيع وشراء البشر كعبيد، فقد يكونون كباراً أو صغاراً أو حتى أطفالاً رُضعاً، وقد يكونون نساءً أو رجالاً، وكانت الحروب تمثل أكثر المصادر لاستعباد البشر، إلى جانب مصادر أخرى.

وربما وجدت الحضارات القديمة تأييداً من فلاسفتها على امتهان طائفة من الناس واستعبادهم والاتجار بهم، فأفلاطون يقضي في جمهوريته الفاضلة بحرمان الرقيق حق المواطنة وإجبارهم على الطاعة والخضوع للأحرار من سادتهم أو من السادة الغرباء، ومن تناول منهم على سيد غريب أسلمته الدولة إليه ليقْتَصَّ منه كما يريد. ومذهب أرسطو في الرق «أن فريقاً من الناس مخلوقون للعبودية؛ لأنهم يعملون عمل الآلات التي يتصرف فيها الأحرار ذوو الفكر والمشية، فهم آلات حية تُلحق في عملها بالآلات الجامدة. ويحمد من السادة الذين يستخدمون تلك الآلات الحية أن يتوسموا فيها القدرة على الاستقلال والتميز فيشجعوها ويرتقوا بها من منزلة الأداة المسخرة إلى منزلة الكائن العاقل الرشيد» (الجملة، ١٤٢٣هـ، ٤٢٣).

وكانت بعض الشرائع، تعاقب السارق بالاستعباد، كما هو الحال عند العبرانيين (ابن كثير، ١٤٢٠هـ، ٤/٤١٠) كما ورد في قصة يوسف عليه السلام حين وضع السقاية في رحل أخيه ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ ﴿٧٤﴾ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٧٥﴾ (يوسف) قال الطبري (١٤٢٠هـ، ١٦/١٢٨): «أخبروا يوسف بما يُحكم به في بلادهم أنه من سرق أخذ عبداً».

إن نظرة سريعة إلى تاريخ الأمم والدول تبين لنا أن الرق كان وضعاً اجتماعياً قائماً منذ القدم، وأن تجارة الرقيق والنخاسة كانت من أهم موارد الثروة وجزءاً من النظام الاقتصادي، وعنصراً من عناصر الإنتاج. ولما ظهر الإسلام، كان الرق متركزاً في البلاد العربية، فلم يكن من الحكمة القضاء عليه مرة واحدة، لأسباب تملحها ضرورات الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية، ولكنه تعامل معه بالتدرج، فهياً له من المنافذ التشريعية والمسالك القانونية التي ضيقت من روافده وألغت موارده شيئاً فشيئاً، وفتح للأرقاء أبواب الحرية، ووسع من أسباب العتق ما يكفي للقضاء عليه (وإني، ١٩٦٨م، ٤٧).

لقد أكدت دعوة الإسلام على تحرير العبيد، وحث القرآن على تكفير الذنوب والمعاصي بتحرير الرقاب وعتق الناس من الرق، ومما جاء في القرآن في هذا الباب ﴿ فتحرير رقبة ﴾ (النساء: ٩٢ . المائدة: ٨٩ . المجادلة: ٣) و﴿ فك رقبة ﴾ (١٣) (البلد).

بل إن الإسلام خصص سهماً من مال الزكاة لشراء العبيد وتحريرهم ومساعدة من يحتاج منهم إلى المساعدة في سبيل تحريره؛ فقال تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ (٦٠) (التوبة) وجعل عتق الرقاب أحد أهم القربات لله تعالى كالصلاة والزكاة، فقال سبحانه وتعالى ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ (١٧٧) (البقرة).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ » (رواه البخاري برقم ٦٧١٥، ٢٢/١٨٥).

وقد كان للرق حتى ظهور الإسلام مصادر عديدة، منها الأسرى في الحروب، والوراثة للأرقاء، والاسترقاق لغلبة دين، والخطف والبيع والشراء. فحصر الإسلام للرق مصدرًا واحدًا فقط وهو أسرى الحرب. وإلى جانب ذلك يَسَّرَ القضاء على رقيق هذا المصدر الوحيد حينما ترك للإمام أو القائد أن يمن على الأسرى بالحرية أو يسمح لهم بافتداء أنفسهم (وإفي، ١٩٧٩م، ٣١٢). وعلى ذلك كان رسول الله يرضى بفداء أسرى الحرب، كما فعل بأسرى بدر.

أما ما بقي من نظام الرق قائمًا في المجتمع الإسلامي، فقد فتح الإسلام له الأبواب الواسعة لتحريره، وهي أبواب الخير والقربى، والتحرير من أموال الزكاة، والتحرير ككفارة اليمين وكفارة الإفطار، وغيرها من الذنوب التي جعل عتق الرقاب فيها من أفضل الكفارات لها.

وبقيت بقية من آثار الرق في الإسلام، ولكنها مقيدة بشروط وأحكام، وحقوق تجعل الذين يمتلكون عبيدًا وإماءً يخافون من عقوبة ذلك يوم القيامة، ويفضلون تحريرهم تقرباً إلى الله، وذلك خير لهم من أن يسألوا عنهم وعن حقوقهم أشد المسألة يوم القيامة، قال رسول الله ﷺ «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوْلَكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبَسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تَكْلِفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ» (رواه البخاري برقم ٢٥٤٥، ٩/٢٧٤).

وبذلك يكون الإسلام قد عالج قضية الرق بطريقة متدرجة ومناسبة وحفظ كرامتهم ومنع امتهانهم، وزرع في النفوس المؤمنة الاهتمام بهم ورعايتهم والمسؤولية الكاملة تجاههم، وتوعد من يظلمهم ويتعدى عليهم، قَالَ أَبُو مَسْعُودِ الْبَدْرِيُّ كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوْطِ فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ» فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ - قَالَ - فَلَمَّا دَنَا مِنِّي إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ يَقُولُ «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ». قَالَ فَالْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي فَقَالَ «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ». قَالَ: فَقُلْتُ لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا (رواه مسلم برقم ٤٣٩٦، ١١/١٧١).

ولئن كان هذا هو وضع الرقيق في الإسلام، فإن الأمر لم يكن كذلك في باقي حضارات وبلدان العالم حتى فترة متقدمة، إذ استمرت رحلة الاتجار في البشر، أطفالاً ونساءً ورجالاً، تتم بكافة الطرق والأساليب، ووجدت لها أسواقاً كانت تُسمى بأسواق النخاسين في كثير من البلدان، وخصوصاً بلدان أوروبا، وكان التجار يجلبونهم غالباً من أفريقيا، وقد جاء في دائرة المعارف البريطانية (٢/ ٧٧٩) أن اصطيد الرقيق من قراهم المحاطة بالأدغال في أفريقيا كان يتم بإيقاد النار في الهشيم الذي صنعت منه الحظائر المحيطة بالقرى، حتى إذا نفر أهل القرية إلى الخلاء تصيدهم الإنجليز بما أعدوا لهم من الوسائل، ويموت في أثناء الشحن ٥، ٤، و ١٢٪ أثناء الرحلة، وهكذا فعل الأسبانيون والبرتغاليون وبقية دول أوروبا التي أذلت هذه القارة دهوراً طويلة، وبلغ من استعباد في المدة من ١٦٨٠: ١٦٨٦م أكثر من مليوني عبد، وكانت الملكة (إليزابيث الأولى) من أكبر المتاجرين في العبيد (عشماوي، ١٤٢٣هـ، ٧٧).

ويقدر رايمون موني (R. Mauny, 1971, 210-241) عدد العبيد السود المصدرين نحو بلدان البحر الأبيض المتوسط سنوياً في العصر الوسيط بعشرين ألفاً، ويشير إلى أن الرق بدأ يتقوى منذ القرن الخامس عشر بصفة خاصة. ويفترض أن مليون عبد أسود تم نقلهم خلال القرن الرابع عشر إلى بلدان البحر المتوسط، ومليونين في كل قرن من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر الميلادي.

وتشير الأمم المتحدة في ذكرى مرور مائتي عام على منع تجارة الرقيق عبر الأطلسي إلى أن تجارة العبيد عبر الأطلسي كانت منظومة اقتصادية شاملة وواسعة النطاق، وأن الدول الرئيسة للتجارة - أسبانيا والبرتغال وهولندا وإنجلترا وفرنسا - كانت قادرة على تحقيق ربح كبير مع كل خطوة تحطوها في رحلتها. كما ازدهرت العديد من المدن الأوروبية بمكاسب الصناعات الزراعية التي تم بناؤها ودعمها حرفياً على ظهور العبيد الأفارقة.

وغالبا ما كانت ممارسة الرق تبرر على أسس إنسانية أو دينية، كما أنها أصبحت مقننة بموجب «قانون السود» سيئ السمعة الذي تم إصداره في عام ١٦٨٥ م. وحدد هذا القانون الفرنسي حقوق وواجبات السادة والعبيد في مستعمرات الأمريكتين، وينص على «إننا نقر بأن العبيد هم ممتلكات متنقلة». لقد أنشأ هذا القانون نظاماً تأديبياً قاسياً يتضمن الضرب بالسوط والكي بالنار حتى على الجرائم البسيطة، بيد أن هذا القانون قد تم تصويره أيضاً على أنه «منفعة» للعبيد ضد إساءات ساداتهم، كما تضمن بنداً خاصاً بالعطلات الدينية، والعبادة الكاثوليكية القسرية، والتسامح مع الزيجات المختلطة وتأييد المحافظة على كيان الأسر (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧ م).

وفي عهد لويس الرابع عشر الفرنسي صدر قانون ينص على احتقار الجنس الأسود مهما كانت منزلته، ولا يعطون مميزات الجنس الأبيض بأي حال، وأنذر من لم يخرج من البلاد قبل يناير سنة ١٨٦٠م بأنه سيباع في المزاد العلني.

وقد جاء في المعجم الكبير للقرن التاسع عشر (لاروس) ما يلي «لا يعجب الإنسان من بقاء الرق واستمراره بين المسيحيين إلى اليوم، فإن نواب الدين الرسميين يقرون صحته ويسلمون بمشروعيته» وفي قاموس الكتاب المقدس «إن المسيحية لا تعترض على العبودية من وجهها السياسي ولا من وجهها الاقتصادي، ولم تحرض المؤمنين - أي بالمسيحية - على منابذة جيلهم في آدابهم من جهة العبودية» (عشاوي، ١٤٢٣هـ، ٧٨).

وقد نشط في العالم عدد من الشركات الاحتكارية الكبرى لتجارة الرقيق، كشركة جزر الهند الهولندية في لاهاي (١٦٧٥-١٧٩١م)، وشركة أفريقيا البريطانية (١٦٧٢-١٧٣١م) في كيو، وشركة الهند الغربية وغينيا الدنماركية في كوبنهاجن (١٦٧١-١٧٥٤م) وشركة الهند الشرقية الفرنسية (١٧٢٠-١٧٩٢م) في لوريان (رسالة اليونسكو، ٢٠٠٧م).

ومع أواخر القرن الثامن عشر، تزايد نمو المعارضة الأخلاقية والسياسية لتجارة الرقيق في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، إضافة إلى مناطق أخرى في أوروبا. كما ثار العبيد ضد استعبادهم، وبرز ذلك جليا في هايتي في الثورة التي استمرت من عام ١٧٩١ إلى ١٨٠٤م. لقد شكل هذا الحدث وحده نقطة تحول واضحة في تجارة الرقيق حيث بدأت القوى الاستعمارية تدرك مدى المخاطر السياسية والعسكرية لمثل هذه الثورات. لقد شكل هذا العامل، إلى جانب الأصوات المتعالية لحركة القضاء على الرق والظروف

الاقتصادية المتغيرة التي كان لها أثرها في خفض الأهمية الاقتصادية لبعض المستعمرات الأوروبية، بداية نهاية تلك التجارة عبر الأطلسي (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧م).

وكانت الدانمارك أول دولة أوروبية تلغي تجارة الرق حيث أصدرت قانون الإلغاء عام ١٧٩٢م، وتبعتها بريطانيا وأمريكا بعد عدة سنوات. وفي مؤتمر فيينا عام ١٨١٤م عقدت كل الدول الأوروبية معاهدة منع تجارة العبيد. وعقدت بريطانيا عام ١٨٤٨م معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لقمع هذه التجارة. بعدها كانت القوات البحرية الفرنسية والبريطانية تطارد سفن مهربي العبيد. وحررت فرنسا عبيدها وحذت حذوها هولندا، وتبعتها جمهوريات جنوب أمريكا، ما عدا كوبا والبرازيل حيث ظلت العبودية بهما حتى عامي ١٨٨٦ و١٨٨٨م. وكان العبيد في مطلع القرن ١٩ يتمركز معظمهم بولايات الجنوب بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن بعد إعلان الاستقلال الأمريكي اعتبرت العبودية شراً ولا تتفق مع روح مبادئ الاستقلال. ونص الدستور الأمريكي على إلغاء العبودية عام ١٨٦٥م. (موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية: <http://ar.wikipedia.org/wiki>).

وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٨٧٤م، وأغلقت كل أسواق الرقيق في اسطنبول (خالد، ١٤٢٤هـ، ٦).

وفي عام ١٩٠٦م عقدت عصبة الأمم مؤتمر العبودية الدولي حيث قرر منع تجارة العبيد وإلغاء العبودية بشتى أشكالها (موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية: <http://ar.wikipedia.org/wiki>)، وبذلك انتهى تهريب البشر والاتجار بهم رسمياً، وأصبحت القوانين الدولية تمنع هذه التجارة، وتحاربها، ولكنها بقيت

تعمل في الخفاء، ويتم تنظيمها بصور مختلفة، إما عن طريق عصابات ومجموعات منظمة، أو عن طريق أفراد ومجموعات صغيرة.

وتغير وضع الضحايا في هذه التجارة المشينة، فتحولت إلى الأطفال والنساء وصغار السن، وصارت تجارة لها حجمها الاقتصادي الذي لا يُستهان به في وقت لا تكاد تتضح فيه معالم اقتصادية بارزة للعالم ككل.

ولعل هذا ما أدى إلى عودة نشاط تهريب البشر والاتجار بهم بصورة واسعة منذ منتصف القرن العشرين، فقد ظهرت منذ ذلك الوقت عصابات الإجرام المنظم التي تاجرت بأحلام البسطاء، وبدأت ظاهرة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والاقتصادي أو التبرني غير المشروع للأطفال تأخذ طابعاً خطيراً (عيد، ٢٠٠٥م، ١٤-١٥)، وبدأ يتضح أن الأطفال أصبحوا عنصراً رئيساً في هذه التجارة السيئة، الأمر الذي دفع لإفراد هذه القضية الخطيرة بالمناقشة في العديد من المؤتمرات العالمية، كالمؤتمر الثامن لمنع الجريمة بهافانا (١٩٩٠م)، والمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة بنابولي (١٩٩٤م) ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة بفيينا (٢٠٠٠م) وغيرها... غير أن هذا لم يمنع من تهريب الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم، إذ ازدادت الظاهرة خطورة واتساعاً وعمت أنحاء كثيرة من العالم، وتورط فيها في بعض الأحيان شخصيات سياسية وتجار كبار على مستوى العالم، وتضررت منها كثير من الدول، وأصبحت لها آثارها الواضحة التي تستدعي من كثير من الدول جهوداً كبيرة للحد منها ومكافحتها.

حجم تجارة الأطفال عالمياً وعربياً

لا توجد إحصاءات محددة عن عدد الأطفال الذين يتم تهريبهم والمتاجرة فيهم سنوياً، ويقدر الخبراء العدد بنحو ٥, ٢ مليون شخص سنوياً، إلا أن منظمة العمل الدولية تقدر عدد الأشخاص الذين يرغمون على العمل القسري بنحو ٣, ١٢ مليون شخص سنوياً، بينما تشير منظمة «حرروا العبيد»، وهي منظمة غير حكومية، إلى أن العدد يبلغ نحو ٢٧ مليون (<http://hrea.org/lists2/display.php>).

وأوضح التقرير الذي نشرته اليونيسيف (يوليو ٢٠٠٣م) أن هناك ٢, ١ مليون طفل يباعون ويشرون كل عام، وأن حجم هذه التجارة يبلغ عشرة مليارات دولار سنوياً، في حين أكد تقرير منظمة العمل الدولية الصادر ٢٠٠٣م أن الاتجار بالأطفال بدأ ينافس التجارة غير المشروعة بالمخدرات والأسلحة، إذ يقدر حجم هذه التجارة بـ ٢٢ مليار دولار سنوياً (خضور، ٢٠٠٦م، ٥) منها ١٠ مليارات نتيجة بيع الأطفال مباشرة أو الربح من الأعمال التي يقومون بها (<http://hrea.org/lists2/display.php>).

وكانت جريدة الأخبار قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٨م نقلاً عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة بالشرق الأوسط، أن الأرباح المتأتية من الاتجار بالبشر تأتي في المرتبة الثانية بعد المخدرات بقيمة ٣١ مليار دولار على مستوى العالم، منها ٥, ١ مليار دولار أرباحاً في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويشير العسيري إلى أن المراقبين لتجارة الأطفال عالمياً يقدر عدد الأطفال الذين تم بيعهم خلال السنوات الماضية بما يزيد على مائة مليون طفل، جاء معظمهم من أفريقيا وآسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، كما

يؤكدون أن بريطانيا وحدها تستأثر بنحو ٧٠٪ من هذا العدد. كما يشير أيضاً إلى دراسة قامت بها جمعية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة تؤكد فيها على بيع ٢٠ مليون طفل خلال السنوات العشر الأخيرة. ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر في عام ٢٠٠٦ أن عدد الأطفال الذين يُستغلون كعمال من الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة عشرة يتجاوز ٢٤٦ مليون طفل على مستوى العالم (العسيري، ٢٠٠٦م، ٣-٤).

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أصدرت تقريرها السنوي السادس حول المتاجرة بالبشر بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٧م الذي غطى الفترة ما بين إبريل ٢٠٠٦ إلى مارس ٢٠٠٧م والذي رصد خلال هذه الفترة ٨٠٠ ألف طفل ورجل وامرأة تم تهريبهم والمتاجرة بهم عبر الحدود الأمريكية فقط، وأن ٨٠٪ من هؤلاء يشمل النساء والأطفال و ٥٠٪ من النساء فتيات في سن الطفولة (www.oujdacity.net) وهذا لا يشمل بالطبع الملايين الذين تجرّي المتاجرة بهم داخل بلدانهم الأصلية من أجل عمل قسري أو استغلال من أي نوع.

ولا يزعم أحد أن هذه الظاهرة مقصورة على دول دون أخرى، بل هي ظاهرة عالمية اليوم، فقد أشارت نتائج دراسة للأمم المتحدة نشرت عام ٢٠٠٧م أن ضحايا الظاهرة من (١٣٧) دولة مختلفة ينتهي بهم المطاف للاستغلال البشع في (١٢٧) دولة (www.3emme3.com).

وكان التقرير الأمريكي الصادر لعام ٢٠٠٦م قد أشار إلى انتشار الاتجار بالبشر في (١٣٩) دولة بينها (١٧) دولة عربية هي: السعودية، وقطر، والكويت، وعمان، والأردن، ومصر، وليبيا، والمغرب، والإمارات، ولبنان، وسوريا، وتونس، واليمن، والجزائر، والبحرين، وموريتانيا، والسودان. ويصنّف التقرير الدول إلى ثلاث درجات وفقاً لجهودها في مكافحة الاتجار

بالبشر. فدول الدرجة الأولى تلتزم بأدنى المعايير التي نص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠م، ودول الدرجة الثانية لا تلتزم بأدنى المعايير ولكنها تسعى في سبيل معالجة المشكلة، أما دول الدرجة الثالثة فلا تبذل جهداً ملحوظاً لمكافحة الاتجار، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢)

تصنيف الدول العربية التي رصدتها التقرير الأمريكي للاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٦م

| الدولة | حجم تورطها في الاتجار بالبشر | درجة تصنيفها |
|-----------|---|----------------|
| الجزائر | ينقل الضحايا إلى أراضيها ويتعرضون للانتهاكات الجنسية والعمل الإجباري. كما تستخدم أراضيها في نقل الضحايا إلى أوروبا. | الدرجة الثانية |
| البحرين | ينقل الضحايا إليها للعمل الإجباري أو الانتهاكات الجنسية. | الدرجة الثانية |
| مصر | تُستخدم أراضيها لنقل الضحايا إلى إسرائيل. وتتم المتاجرة بالأطفال داخل أراضيها للعمل الإجباري. | الدرجة الثانية |
| ليبيا | يتعرض الضحايا للعمل الإجباري والانتهاكات الجنسية وتستخدم أراضيها لنقل الضحايا إلى أوروبا. | الدرجة الثانية |
| موريتانيا | تصدر الأطفال وتقبلهم لاستغلالهم في العمل الإجباري. | الدرجة الثانية |
| المغرب | ينقل الضحايا منها وإليها وعبر أراضيها للاستغلال الجنسي والعمل القسري. | الدرجة الأولى |
| الأردن | ينقل الضحايا إليها وعبر أراضيها ويتعرضون لانتهاكات جنسية والعمل الإجباري. | الدرجة الثانية |

| | | |
|----------------|---|----------|
| الدرجة الثانية | يقصدها الضحايا للعمل ولكنهم يتعرضون لانتهاكات بدنية وجنسية والعمل الإجباري. | الكويت |
| الدرجة الثانية | يتعرض الضحايا للانتهاكات الجنسية والبدنية والعمل الإجباري | لبنان |
| الدرجة الثانية | يتعرض الضحايا على أراضيتها للعمل الإجباري. | عمان |
| الدرجة الثانية | يخضع الضحايا خاصة الأطفال للعمل الإجباري. | قطر |
| الدرجة الثالثة | يتعرض الضحايا للعمل الإجباري والانتهاكات البدنية والجنسية. | السعودية |
| الدرجة الثالثة | تصدر الضحايا للعمل الإجباري والانتهاكات الجنسية. وينقل إليها النساء للعمل في ظروف مأساوية للعبودية. كما يتعرض الأطفال للاستعباد داخل الجماعات المسلحة في السودان. | السودان |
| الدرجة الثانية | يتعرض الضحايا للانتهاكات الجنسية والعمل القسري. | الإمارات |
| الدرجة الثانية | تصدر البشر للعمل القسري والانتهاكات الجنسية. ينقل إليها النساء للعمل في الدعارة. | اليمن |
| الدرجة الثانية | معرض للضحايا إلى أوروبا. تصدر الأطفال للعمل في تجارة الجنس. الحكومة تعاقب الضحايا وكأنهم مهاجرون غير شرعيين. | تونس |
| الدرجة الثالثة | يتعرض الضحايا للعمل القسري والانتهاكات الجنسية. | سوريا |

المصدر: المرصد العربي للإصلاح، ٢٠٠٦م، <http://www.awrd.net>.

فالدول العربية لم تكن بعيدة عن أزمة تهريب الأطفال وتجارهم واستغلالهم، سواء أكانت دولاً مصدرة أو مستقبلة أم دول مرور، ففي مصر بدأت قضايا الاتجار بالأطفال مؤخراً تجرأ لها حيزاً، بعد كشف العديد من عمليات بيع الأطفال خلال السنوات الماضية، وتهريبهم إلى أمريكا ودول أخرى لأغراض التبني أو الاستغلال، وقد أثبتت تقارير الشرطة والتحقيقات مؤخراً وجود مافيا للاتجار بالأطفال في مصر تضم سماسرة ووسطاء وجمعيات خاصة بتبني الأطفال، وكنائس، وأديرة للنصارى، وذلك وفق ما نقلته جريدة الوفد المصرية بتاريخ ١٥ / ١ / ٢٠٠٨ م (www.alraynews.com) وجريدة الخميس المصرية بتاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠٠٩ م عن تورط راهب وقسيسين في قضية الاتجار بالأطفال، وإحالة أربع قضايا حول تهريب الأطفال والاتجار بهم إلى القضاء، جميع المتورطين فيها تقريباً من النصارى مع أربع أسر أمريكية (عبدالله، ٢٠٠٩ م، ٢٤). كما نقلت جريدة الوفد المصرية عن مجلة «لوبونت» الفرنسية أن ٨٥٪ من أطفال التبني في مصر يُباعون لسماسرة مصريين يستغلونهم في الاتجار بالمخدرات والتسول والشذوذ الجنسي، وأن القارة الأفريقية تعتبر أكبر مصدر للأطفال الذين يتم تهريبهم إلى فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليونان، وبعض الدول العربية الخليجية، ويصل سعر الطفل الجابوني أو الصومالي أو التشادي إلى نحو ٣٠ دولاراً، بينما يصل سعر الطفل الأثيوبي أو السنغالي أو السوداني إلى ٢٠٠ دولار، أما الطفل المصري فيعد الأعلى في سوق الرقيق إذ يصل سعره إلى ما بين ٣٠٠ - ٣٠٠٠ دولار (www.alraynews.com)، كما تتداول الصحف بين الحين والآخر قضايا حول الاتجار في أعضاء الأطفال، كواقعة اتجار إحدى الجمعيات الأهلية لرعاية الأطفال اللقطاء في أعضاء بشرية

لـ (٢٥) طفلاً، كان المتورط فيها مدير الجمعية الذي باعهم لمستشفيات استثمارية (أبوشامة، ١٤٢٠ هـ، ٣٥-٣٦).

كما أشارت تحقيقات للشرطة الأردنية إلى أن عدداً من الخادmates من إحدى بلاد جنوب شرق آسيا تعرضن للاغتصاب في مبنى قنصلية بلدهم في الأردن، وأشار الشهود في المحاكمات أن هؤلاء الخادmates كن يقمن في غرفة كبيرة ملحقة بمبنى القنصلية خصصت للخادmates الحوامل حملاً غير شرعي، وأن عمليات اغتصاب كانت تجرى بحضور القنصل أو معرفته لهؤلاء الخادmates بقصد إنجاب أطفال غير شرعيين، وبيعهم لإحدى الوكالات المتخصصة بالتبني في هولندا، وأكد شهود من العاملين بالقنصلية على حقيقة بيع الأطفال.

وكانت الأمم المتحدة واليونسيف قد اتخذتا خطوات بالاتفاق مع حكومة الإمارات العربية من أجل إعادة الأطفال الذين تم تهريبهم للإمارات، سواء للاستغلال أو بالبيع من أجل العمل في سباقات الهجن، وقد بدأ مشروع حصر وتأهيل وإعادة هؤلاء الأطفال إلى بلادهم الأصلية في عام ٢٠٠٥م، ونشرت اليونسيف في تقرير المراجعة الصادر في ٢٠٠٦م أنه تم إعادة ١٠٧٠ طفلاً لبلادهم خلال هذه الفترة، وأنه جار العمل على حصر ما بقي من الأطفال (اليونسيف، ٢٠٠٦م، ٩).

وكانت الأمم المتحدة قد اتخذت خطوات مماثلة بالتعاون مع دولة الكويت في الأول من فبراير ٢٠٠٨م ضمن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وغيرها، وتناولت الفقرة ٣١ منه استخدام الأطفال في سباقات الهجن (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨م، ٦).

وقامت اليونيسيف بجهود مماثلة بالتعاون مع المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية للحد من تهريب الأطفال من اليمن للمملكة، ونتج عن ذلك عقد اتفاقية بين البلدين في يناير ٢٠٠٦م، والتي تضمنت برنامجاً مكوناً من مجموعة من الخطوات ينفذ خلال سنتين، ويشمل البرنامج القيام بدراسة مشتركة بين البلدين حول المشكلة، ووضع نظام لتبادل المعلومات وآلية لتسليم الأطفال بشكل صحيح عند ترحيلهم بما يساعد في منع تكرار تهريبهم (طواشي، ١٤٢٨هـ).

وتشير هذه المعطيات إلى أن قضية تهريب الأطفال والاتجار فيها قضية تكاد تعم دول العالم كله، على اختلاف تصنيفها، وموقعها من العملية سواء أكانت مصدرة أو مستقبلة أو دول مرور، وهو ما يعطي مؤشراً حول حجم هذه القضية، واستفحالتها، وضرورة اتخاذ إجراءات حازمة ووضع حلول جذرية من قبل الدول لمنعها والحد من تأثيراتها السلبية على المجتمعات الإنسانية، وحفظاً لكرامة الإنسان الذي كرمه الله تعالى من أن يكون سلعة للبيع والاستغلال تُستخدم للإضرار والإفساد الاجتماعي.

أنماط وطرق تهريب الأطفال والاتجار بهم

تمثل كافة عمليات تهريب الأطفال نوعاً من أنواع الهجرات غير الشرعية، أو كما يسميها بنعمو، الهجرة السرية للأطفال (بنعمو، ٢٠٠١م، ١٨١)، والتي قد يكون الطفل نفسه هو صاحب فكرتها أو قد يكون الأهل أصحاب الفكرة، كما هو الحال في بعض أطفال اليمن الذين يهاجرون إلى المملكة العربية السعودية بغرض تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة (طواشي، ٢٠٠٨م)، وأطفال المغرب الذين تراود ١٠٪ منهم أحلام الهجرة

إلى أسبانيا وفرنسا وفق دراسة أجريت على ٢٥٠ طفلاً مغرباً تتراوح أعمارهم بين ٩-١٤ سنة (بنعمو، ٢٠٠١م، ١٩٤)، هذا إلى جانب وجود العصابات التي تقوم على تهريب هؤلاء الأطفال مقابل الحصول على مبلغ مالي مسبق الدفع، أو الحصول على جزء من دخلهم بعد الوصول إلى البلد المقصد، أو استغلالهم وتشغيلهم والاستفادة منهم، أي التهريب لصالحهم (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٤٤-٦٦).

وهناك نمط آخر من التهريب يتم لغرض التبني، وهو النمط الذي انتشر مؤخراً في مصر، حيث تم ضبط أربع أسر أمريكية وإحالتهم للمحاكمة على خلفية تزوير أوراق رسمية لأطفال رضع من أجل تهريبهم إلى الولايات المتحدة بغرض تبنيهم، وتبين أن هؤلاء الأطفال من أطفال الملاجئ، وأن بعضهم تم تدبيره من خلال سماسرة أطفال مصريين (عبدالله، ٢٠٠٩م، ٢٤).

وقد أشارت تقارير نشرها الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي، وموقع مفكرة الإسلام، والمركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة «أمان» إلى مسؤولية مافيا إسرائيلية عن اختطاف الأطفال وتهريبهم لإسرائيل لأغراض الاتجار والتبني والتهويد.

وكانت المجلة الرسمية للشرطة الإسرائيلية قد ذكرت في عددها الصادر في ١ كانون الأول ١٩٩٧م أنهم خطفوا أطفالاً من الأردن، والمغرب، والبرازيل، وتركيا ومصر، منذ بداية التسعينيات بواسطة عصابات إسرائيلية متخصصة في الاتجار بالأعضاء البشرية والحيوانات المنوية والأطفال. وأشارت المعلومات إلى أن عصابة يهودية تديرها محامية إسرائيلية هي

المسؤولة عن معظم عمليات خطف الآلاف في الدول العربيّة والبرازيل، حيث يتمّ نقل الأطفال من أجل التمويه من البلد الذي أحضر منه الطفل لبلد آخر، ومن ثمّ ينقل إلى إسرائيل (www.amanjordan.org / arabic_news/wmview.php).

كما كشفت وسائل الإعلام العبرية أن الشرطة «الإسرائيلية» ألقت القبض على شبكة متخصصة في تهريب نساء من دول شرق أوروبا والجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي السابق بغرض استخدامهن لـ«إنتاج أطفال»؛ حيث يتم بيعهم لأسر يهودية لا تنجب، وذلك من خلال التغيريرهن للعمل في مشاريع سياحية وفنادق، وعند قدومهن لإسرائيل، يتم اقتيادهن لمنزل خاص، أشبه بالسجن، ويجبرن على الحمل بالإكراه، وتتم رعايتهن طوال فترة الحمل، حتى يضعن حملهن، ويبيع الأطفال، ثم يجبرن على تكرار الحمل (<http://muslimaunion.com>). (www.islammemo.com).

ويبدو من خلال الاستعراض السابق أن عمليات وأنماط الحصول على الأطفال وتهريبهم تتم وفق أحد الأشكال التالية:

- ١- يقوم الطفل بتدبير عملية تهريبه بنفسه، وقد يكون هارباً من أهله فيتنفق مع مجموعة من الجانحين أمثاله على الهجرة، ويحاولون الهروب عبر الحدود لدولة أخرى بغرض العمل.
- ٢- أو يقوم أهل الطفل بتدبير عملية التهريب بغرض هجرته للعمل وتحسين أوضاع الأسرة.
- ٣- أو يقوم بعض السماسرة بإقناع الأهل بترك أطفالهم مهاجرون على

أساس أنهم سوف يتعلمون، وتتحسن أوضاعهم في نفس الوقت، ثم يتم تصدير هؤلاء الأطفال بمعرفة هذه العصابات إلى مندوبيهم في بعض العواصم تمهيداً لبيعهم (المراد، ٢٠٠٥م، ٧٨).

٤- وقد يتم الاتفاق - سواء من قبل الطفل نفسه أو من قبل أهله - مع مهربين من أجل تهريب الطفل، مقابل مبلغ متفق عليه يُدفع مسبقاً أو عند الوصول لبلد المقصد.

٥- يقوم المهرب بالاتفاق مع الطفل أو أهله على أن يتولى توفير فرصة عمل للطفل في بلد المقصد، في مقابل الحصول على جزء من دخله أو في مقابل مبلغ معين، أو يقوم هو باستغلاله بالطريقة التي يراها مقابل راتب محدد للطفل، ويكون باقي دخل الطفل للمهرب.

٦- غالباً ما يقوم المهرب باستغلال الطفل بعد وصوله إلى بلد المقصد بطريقة الخاصة، مخالفاً بأي اتفاق، ويوجهه لكافة الأعمال التي خطط لها، أو يتاجر فيه لعصابات أخرى لاستغلاله جنسياً أو في الاتجار بالمخدرات، أو ربما في استخدامه كقطع غيار بشرية «الاتجار في أعضائه».

أما تنفيذ عملية التهريب نفسها، فتختلف من مكان لآخر وفق ما تنشره نتائج التحقيقات حول تهريب الأطفال والبشر، ويمكن تحديد أهم طرق تهريب الأطفال كالتالي:

١- التهريب مشياً عبر الحدود البرية، من خلال الثغرات الحدودية، وخصوصاً في المناطق الحدودية الشاسعة التي يصعب مراقبتها على مدار الساعة، كالحدود البرية السعودية مثلاً.

٢- التهريب في قوارب بحرية، كما هو الحال في تهريب الشباب والأطفال العرب من بلاد المغرب العربي إلى أسبانيا ودول أوروبا عبر البحر،

وغالباً ما يموت أكثر من نصف هؤلاء في رحلة الهروب عبر قوارب الموت.

٣- التهريب باستخدام مستندات مزورة، والدخول من المعابر الرسمية للدول.

٤- التهريب في حاويات نقل البضائع، وبطون السفن التجارية، كما يحدث في تهريب الآسيويين لأمريكا.

٥- بعض العصابات المنظمة تقوم بنقل الأطفال عبر دول أخرى، من أجل تنظيم الحصول على أوراق رسمية بواسطة بعض الموظفين الفاسدين أو المسؤولين المتواطئين، أو من أجل التمويه نظراً لانتظام أعمال هذه العصابات وحاجتها إلى إخفاء مصادرها على السلطات.

وقد أشارت دراسة الأمم المتحدة لعام (٢٠٠٦م) عن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، إلى أن طرق التهريب تتغير عموماً على مدى الزمن تبعاً لعدد من العوامل، ومنها مثلاً مدى تدخل أجهزة إنفاذ القانون، وردود فعلها، ووجود المهريين المتاحين والأثمان التي يتقاضونها، ووسائل النقل، وسبل الوصول المتاحة إلى البيوت المأمونة (المخابئ السرية)، وكذلك وجود من يقوم بتسهيل هذه الأنشطة الإجرامية من موظفي حرس الحدود على امتداد الطرق المختلفة، وغيرها من العوامل (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م، ٢٦-٢٧).

ويشير الزغاليل إلى أن بعض زيجات الفتيات الصغيرات المرتبة عبر شبكات خاصة، أو بطريق فردي، قد تنتهي أحياناً إلى الاتجار بالفتاة بعد إتمام الزواج والانتقال بها إلى بلد المقصد، واستخدامها في الدعارة (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٥).

وكما مر في هذا السياق نوع آخر من تهريب الأطفال والاتجار بهم، من

خلال استقطاب النساء والخادمت بدعوى العمل والتغريب بهن وإدخالهن للبلاد بطرق شرعية، أو تهريهن بمستندات مزورة، ثم استغلالهن وإجبارهن على الحمل وإنجاب الأطفال، ثم بيعهم في نفس البلد، كما كانت تفعل العصابة الإسرائيلية، وكما حدث في أحداث القنصلية الآسيوية في الأردن التي سبق عرضها في هذه الدراسة.

أو قد تقوم بعض النساء - في حالات قليلة - ببيع الأجنة، وتسجيلهم بعد الولادة بأسماء آخرين يقومون بتهريبهم إلى الخارج، واستغلالهم هناك بأي أسلوب (المراد، ٢٠٠٥م، ٧٨).

وكما يمكن اعتبار أطفال الشوارع أحد أهم مصادر عصابات التهريب والاتجار بالأطفال (الدريج، ٢٠٠١م، ١٤٥).

وقد يهاجر الطفل مع أسرته بطريقة شرعية إلى بلد آخر، وهناك يتم توجيهه إلى العمل واستغلاله في التسول أو في أعمال أخرى من قبل أسرته، أو توجيهه للعمل مع عصابات مشبوهة، أو يتم استقطابه من قبل هذه العصابات والاتجار به في أعمال مخلة، أو في الاتجار بالمخدرات، أو التسول، أو خطفه واستغلاله.

كل هذه الطرق والأساليب والأنماط متوفرة، وجميعها تمثل تحركات متوقعة لتهريب الأطفال والاتجار بهم في أي بلد، غير أنه قد يسود نمط أو طريقة في مكان أو دولة، ويسود غيره في مكان آخر، وقد تخصص عصابات في تهريب الأطفال للتبني، وأخرى للبيع لتجار مخدرات، وثالثة للبيع للمستشفيات الاستثمارية لاستخدام أعضائهم البشرية كقطع غيار، وغيرها للاستغلال الجنسي، وأخرى لاستخدامهم في تهريب الممنوعات، وغيرها لاستخدامهم في الحروب، وهكذا.

ومهما اختلفت الطرق والأساليب، يبقى تهريب هؤلاء الأطفال والاتجار بهم يمثل أكبر جريمة عرفتھا الإنسانية في عصرنا، ويبقى من المهم التعرف على أسباب هذه الجريمة ومكافحتها، وتشديد العقوبات في القوانين الدولية على مرتكبي هذه الجريمة أو تثبيت صلتهم بها.

عوامل تهريب الأطفال والاتجار بهم

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تهريب الأطفال والاتجار بهم، بعضها يتعلق بالأطفال المهريين أنفسهم، وبعضها يتعلق بالأوضاع السائدة في بلادهم، وبعضها يرتبط بالبلاد التي يتم تهريب الأطفال إليها والاتجار بهم فيها، وبعضها يتعلق بالأوضاع السائدة عالمياً، ويمكن تقسيم هذه الأسباب وفق قاعدة العرض والطلب كالتالي:

أ- عوامل تتعلق بقاعدة العرض

هناك جملة من العوامل التي يمكن رد ظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم إليها، وهي عوامل تتعلق بقاعدة العرض، أو بالظروف الطبيعية التي يعيش فيها الطفل، والتي تؤدي إلى تهريبه واستغلاله، ومن هذه الأسباب:

- الأوضاع الاقتصادية السيئة في كثير من البلاد، وخصوصاً الفقر المنتشر في مناطق الريف (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٣) حتى إن بعض الباحثين، وبعض التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة تعتبر أن الفقر هو السبب الرئيس الذي يقف وراء هذه الظاهرة (العسيري، ٢٠٠٦م، ٤) وهذا ما يفسر انتشار الظاهرة في البلدان الإفريقية والآسيوية الفقيرة، كما يفسر انتشارها بشكل طردي مع تزايد الفقر على الصعيد العالمي (خضور، ٢٠٠٦م، ٩) وبناءً على ذلك يتوقع أن تنشط عصابات

تهريب الأطفال والاتجار بهم أكثر في ظل هذه الظروف الاقتصادية المتدهورة التي تعيشها معظم مناطق العالم، والتي تزداد حدتها في المناطق الفقيرة والبلاد النامية.

- المسؤولية الملقاة على عاتق بعض الأطفال في دعم عائلاتهم (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٤) حيث تقوم الأسرة ببث الشعور لدى الأطفال بالمسؤولية في مساعدة الأسرة ودعمها مادياً، بما يجعل الطفل يفكر في الهجرة، أو يقع ضحية للتهريب ومن ثم الاتجار به واستغلاله.

- نقص الوعي الاجتماعي وانخفاض مستوى التعليم (خضور، ٢٠٠٦م، ٩) فكثير من الأسر ينقصها الوعي بما يحدث للأطفال عند تهريبهم من مخاطر، وما يتعرضون له من امتهان واستغلال بعد تهريبهم، كما ينقصهم الوعي بأخطار هذا التهريب على شخصية الطفل وعلى كيانه ومستقبله وعلى المجتمع. ويرى (بنعمو، ٢٠٠١م، ١٩١) أن فشل سياسات التعليم في الدول المصدرة يعتبر من العوامل الهامة التي ساهمت في انتشار ظاهرة تهريب الأطفال من بلدانهم، واستغلالهم من قبل عصابات الاتجار بالأطفال.

- التقليد، حيث يرى بعض الأطفال وبعض الأسر أن أقاربهم وجيرانهم قد هاجروا، أو تهربوا، وتحسنت أوضاعهم وأوضاع أسرهم بعد هذه الهجرة، وظهرت عليهم آثار النعمة وعلامات اليسر والغنى، فيدفعهم التقليد إلى البحث عن محاولة للتهريب والعمل وصولاً لما وصل إليه أولئك الناس.

- الشعور بالسخط وعدم الرضا عن الأوضاع القائمة في البلاد حول توزيع الثروات والإمكانات، وربما القهر والتضييق، وضعف

الفرص المتاحة أمام الشعوب، حيث تمتلك القلة الكثير، والأغلبية تقسم القليل، وتبدو في المجتمعات مظاهر التفاوت الطبقي واليأس وانسداد آفاق المستقبل (بنعمو، ٢٠٠١م، ١٩٢).

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد (خضور، ٢٠٠٦م، ١٠).

- تفسخ النظام العائلي، وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية، ما أدى إلى ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية لأطفالها (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٤) وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التنافس بين الأزواج في العائلات المتعددة الأزواج في بعض دول أفريقيا يؤدي إلى التخلي عن الأبناء وبيعهم لأي راغب في الشراء بهدف التخلص منهم (العسيري، ٢٠٠٦م، ٥) ولا شك أن الانهيار الأسري يؤدي لتفلت الأبناء، ولجنوحهم، وتعرضهم لاستهداف العصابات وتجار المخدرات والمنحرفين، وسقوطهم في شبكاتهم، بما يجعلهم عرضة لكل أنواع الانحراف والاستغلال، سواء أهاجروا أم بقوا في بلادهم.

- الصراعات داخل الأسرة، وانتشار بعض الأمراض داخلها، وبصفة خاصة انتشار بعض أشكال الانحراف، فإذا تصورنا الأب مدمناً على الخمر أو المخدرات، فكيف ستكون المشاكل التي يمكن أن تنجم عن تعامله مع زوجته ومع مصروف المنزل، وممارسته العدوانية مع أطفاله، والقسوة المفرطة تجاه الأطفال وتعذيبهم، وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى هروب الأطفال من المنازل (الدريج، ٢٠٠١م، ١٥٤) ومن ثم وقوعهم ضحية عصابات التهريب والاتجار التي تعتبر أطفال الشوارع أحد أهم المصادر للتهريب والاتجار.

- وفاة المعيل للأسرة قد يجبر الأطفال أحياناً على الهجرة، وربما العمل في أي شيء، كتجارة الجنس، أو المخدرات، أو التسول (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٤).

- انتشار الفساد الإداري، وتيسير الحصول على بعض الأوراق الثبوتية لتهريب الأطفال خارج البلاد، وسهولة خروج الأطفال دون تتبع أو عناية، وتورط بعض المسؤولين الكبار في هذه التجارة التي يعتبرونها تجارة مربحة تستحق المغامرة.

- الكوارث الطبيعية ذات التأثيرات الكبرى وتداعياتها (خضور، ٢٠٠٦م، ١٠) والحروب، كما يحدث مع أطفال السودان في دارفور، ومع أطفال العراق، وأطفال الصومال، فقد تم استغلال ظروف البلاد والكوارث التي تمر بها في شراء الأطفال وتهريبهم مقابل مبالغ زهيدة، والاتجار بهم في بلدان أخرى واستغلالهم هناك في كافة الأغراض.

- نقص الأنظمة والقوانين، وكذلك عدم وضعها موضع التنفيذ في حال وجودها (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٤) واستحياء بعض الدول عن الإعلان عن وجود هذه التجارة فيها بما يعطي الفرصة للتجار للتمادي.

- التمييز الممارس ضد بعض الأقليات العرقية.

- قلة فرص العمل وضعف التأهيل المهني.

- ازدياد أعداد الأطفال المشردين.

- عدم الرقابة على جمعيات رعاية اللقطاء والأيتام.

ب - عوامل ترتبط بقاعدة الطلب

من أهم العوامل المرتبطة بقاعدة الطلب في دول المقصد:

- وجود شبكات الإجرام التي تتعامل بتجارة الأطفال واستغلالهم في الجنس وغيره، والتي تتطلب طبيعة عملها استقطاب أكبر عدد من الأطفال للاستمرار في عملها (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٤) وهذه العصابات أصبحت تمثل تجارتها اليوم أهم تجارة غير مشروعة بعد تجارة المخدرات في العالم، وأصبحت لها تنظيمات دولية، وفروع تعمل في عدة دول، بعضها يؤمن الأطفال، وبعضها يختص بالتهريب وإجرائاته، وبعضها يهتم بالطفل بعد وصوله والاتفاق على بيعه أو استغلاله.

- سماح بعض القوانين بالتبني، كما في الدول الغربية، توجد أسر لا تنجب، يجعل تجارة الأطفال لغرض التبني تجارة رائجة، يطوف فيها تجار الأطفال العالم بحثاً عن الأطفال خطفاً وشراءً وتهريبهم للبيع للأسر الراغبة في التبني والتي يوجد أكثرها في أمريكا وإيطاليا (العسيري، ٢٠٠٦م، ٩).

- الطلب المتزايد على تأمين قطع الغيار البشرية «الاتجار في الأعضاء البشرية للأطفال»؛ وعدم وجود آلية نظامية مشروعة لمواجهة هذا الطلب (خضور، ٢٠٠٦م، ١١).

- انتشار سياحة الجنس في بعض البلدان، وكذلك انتشار بيوت الدعارة، وعدم وجود قوانين تعاقب على هذه الممارسات الفاسدة، أدى إلى زيادة الطلب على الفتيات الصغيرات والأطفال واستغلالهم في تجارة الجنس (الزغاليل، ١٤٢٠هـ، ٦٥) وقد أشار خضور إلى ضخامة حجم تجارة جنس الأطفال في أوروبا، وزيادة حجم الطلب

على ممارسة الجنس مع الأطفال المهربين من بلدان أوروبا الشرقية، وخاصة رومانيا وألبانيا وبولندا(خضور، ٢٠٠٦م، ١١).

- زيادة الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة والمرنة من قبل أرباب العمل، أتاح فرصة لاستغلال الأطفال في هذه الأعمال، فعلى الرغم من أنها أقل إنتاجية من الكبار، إلا أنها أسهل استغلالاً وأقل قدرة على المطالبة بحقوقها، كما يمكن استغلالها لمساومة الأيدي العاملة الراشدة (خضور، ٢٠٠٦م، ١٠).

- تساهل بعض المجتمعات مع المغتربين والمهاجرين غير الشرعيين والأطفال خصوصاً، والتغاضي عنهم، بل والإحسان إليهم، كما يلاحظ مع الأطفال المتسولين في المملكة العربية السعودية، ومدى تساهل الناس معهم والعطف عليهم، بما يزيد من تمادي العصابات أو المجموعات التي تستغل هؤلاء الأطفال، ويزيد الطلب على الأطفال لتهريبهم وتشغيلهم ضمن صفوف التسول التي تديرها.

الانعكاسات التي يتعرض لها الأطفال نتاج التهريب والاتجار بهم

تنطوي عملية تهريب الأطفال على جملة من الانعكاسات والمخاطر التي تنعكس سلباً على الطفل حيث تؤدي في بعض الأحيان إلى موت عدد من الأطفال قبل وصولهم، وما عملية موت الأطفال المغاربة في قوارب الموت، وموت الأطفال في حاويات الشحن المتجهة من آسيا وشرق أوروبا وأمريكا إلا نموذج لهذه المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في عملية التهريب.

وقد أشارت نتائج دراسة نشرتها جريدة الوسط اليمينية بتاريخ ١٣ / ٤ / ٢٠٠٥م أن الأطفال يتعرضون أثناء الرحلة لمخاطر صحية كثيرة، مثل: الجوع والمرض، وحتى الموت، إضافة إلى قلة وعيهم بمخاطر فيروس

الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً وطرق انتقالها. كما اعترف ٤, ٦٤٪ من الأطفال المشاركين في الدراسة بأنهم تعرضوا للضرب، ونجح ٦, ٧٤٪ في الوصول إلى المملكة العربية السعودية وعثروا على أعمال، وتمكن ٦, ٣٥٪ من إيجاد أماكن إقامة مع أقرباء أو مع أصحاب الوظيفة، وبالتالي - حسب الدراسة - فإن ٥, ٦٤٪ ليس لديهم مساكن مأمونة ويعيش كثير منهم عند الوصول تحت ضغوط شديدة من العوز والاستغلال (عبدالهادي، ٢٠٠٥م).

وفي دراسة الأمم المتحدة عن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في الشرق الأوسط (٢٠٠٦م) أوضحت الدراسة أن الأطفال المهاجرين عبر البحر كثيراً ما يكونون في وضع صحي سيئ عند وصولهم، أو اعتراضهم، ذلك أن المهربين لا يوفرون لهم إلا أدنى حد من المستلزمات الأساسية للحياة أثناء الرحلة، وفي بعض الأحيان يحتاج هؤلاء الأطفال للسباحة نحو الشاطئ، ويصابون بجفاف الجسم وانخفاض درجة حرارته، والكثير منهم لا يصلون أبداً إلى وجهتهم (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م، ٢٦).

وعند القبض على هؤلاء الأطفال، فإنهم قد يعاملون في بعض المناطق والدول كمجرمين، ويتعرضون للسنج حتى يتم إبعادهم، كما أنهم قد يتعرضون للضرب من حرس الحدود عند محاولة هربهم منهم.

وعند وصولهم لبلد المقصد يتم إذلالهم بحيث لا يمكنهم الاستغناء عن هؤلاء الذين يستغلونهم، ويعيش هؤلاء الأطفال في حالة نفسية سيئة جداً.

وقد أشار العسيري إلى أن هؤلاء الأطفال يتعرضون للكثير من الضغوط التي تفقدتهم براءتهم وكرامتهم، وتصيب كثيراً منهم بالاكئاب، وربما أدت لانخراطهم في ممارسة العنف والجريمة، فضلاً عن عدم قدرتهم على الحصول على عمل مناسب في المستقبل، وتدعم بعض أساليب الاستغلال فكرة بيع

الذات لدى الطفل، كما أن بعض العصابات تقوم بتشويه الأطفال وبترو
أعضائهم والتسبب في إعاقتهم من أجل استغلالهم في التسول (العسيري،
٢٠٠١م، ٣٥-٤٠).

وقد يتعرض هؤلاء الأطفال إلى الإدمان بكافة أنواعه، وكذلك من
السهل وقوعهم ضحية للنصب والاحتيال من قبل مستغليهم، وتعلم
الغش، والقيام بأعمال غير قانونية، كالسرقة والاتجار في المخدرات،
ووقوعهم ضحايا لحوادث العمل الذي يفوق قدراتهم ولا يوفر عناصر
السلامة اللازمة لهم (دبدوب، ٢٠٠١م، ٧).

هذا بالإضافة إلى أن استغلال هؤلاء الأطفال في الممارسات الجنسية
بأنواعها، يقتل فيهم العفة والكرامة والبراءة، وينعكس على نفسياتهم بآثار
ومشاكل واضطرابات نفسية لا حصر لها، هذا إلى جانب أنهم عُرضة للعدوى
بأمراض الجنسية، والإصابة بالإيدز، وفيروسات الكبد الوبائية، وانتشار
الشدوذ الجنسي، وعدم القدرة على التكيف الاجتماعي بعد عودتهم نتيجة
لرفض المجتمعات - في الغالب - التعامل مع من سبق الاتجار بهم ومن
وقعوا ضحية تجارة الجنس، ما يجرحهم إلى تجاوز المعايير والعادات، والميل
للعنف والسلوك الإجرامي (عبد الحميد، ٢٠٠٥م، ٣٧٨-٣٧٩).

كما أن هؤلاء الأطفال يتعرضون للتخلف الأخلاقي، ويكونون أقرب
للانطواء، ويفضلون عدم التواصل مع المجتمع، ويفقد كثير منهم الثقة
بالآخرين، وتبلى أحاسيسهم وتنعدم عواطفهم، فضلاً عن تدهور حالتهم
الصحية غالباً وإصابتهم بأمراض كالجرب، والتيفود، والملاريا، والأنيميا
وأعراض سوء التغذية، وأمراض الصدر، والعيون، وغيرها نتيجة الأعمال
الخطرة والشاقة التي يقومون بها، وسوء الاهتمام بهم ورعايتهم (العسيري،
٢٠٠٥م، ١١٧ - ١٢٠).

هذا إلى جانب أن بعض الأطفال يتم تهريبهم لغرض الموت، إذ أنهم يباعون لقتلهم وبيع أعضائهم كما أشارت لذلك عدة تقارير إعلامية على الشبكة العنكبوتية.

وبذلك يتضح حجم الخطر الذي يحيق بهؤلاء الأطفال، وكيف أنهم يقعون فريسة لجملة من الاضطرابات التي تنعكس على صحتهم ونفسياتهم وسلوكهم، وأن الأخطار التي تحيق بهم تصل في كثير من حالاتها إلى الموت، سواء أثناء تهريبهم، أو بعد وصولهم لبلد المقصد، هذا إلى جانب أنه في حال عودتهم لبلد الأصل يعيشون في وضعيات نفسية مضطربة، وقد يعانون طوال حياتهم من تلك الآثار النفسية والجسدية التي تعرضوا لها عندما تم الاتجار بهم واستغلال براءتهم من قبل تجار البشر، وربما انعكس ذلك على مستقبلهم وعلى سلوكهم الاجتماعي وعلى تكيفهم ونظرتهم للمجتمع ونظرة المجتمع لهم، بما يحوج هؤلاء الأطفال لإعادة التأهيل قبل عودتهم.

ولعل هذا ما أدى باليونيسيف وبرامج الأمم المتحدة المعنية بتهريب الأطفال والاتجار بهم إلى إنشاء مراكز تأهيل للأطفال الذين يتم ضبطهم قبل إعادتهم إلى بلدانهم للقضاء على أكبر جزء ممكن من الآثار النفسية لعملية الاتجار التي تعرضوا لها.

أساليب استغلال الأطفال ضحايا التهريب والاتجار

ما أن يصل الأطفال إلى البلد المقصد حتى يواجهوا بالعديد من الأساليب المعدة والجهازية لاستغلالهم، وقليل من الأطفال من ينجو من هذه الأساليب للاستغلال، كالذين يستقبلهم أقاربهم، أو ذووهم، أو الذين يقعون تحت أيادٍ أمينة تحفظهم وتصونهم من الانحراف قدر استطاعتها.

ويعتبر الأطفال الذين يتم تهريبهم والاتجار بهم لأغراض التبني الحقيقي أكثر الأطفال حظاً في الإفلات من المخاطر التي تنطوي على أوجه الاستغلال الأخرى، والتي يمكن حصرها في الوسائل التالية:

أ- الاستغلال الجنسي

يُعد الاستغلال الجنسي من أساليب الاستغلال الشائعة للأطفال المهربين والمتاجرة بهم، وتشير تقارير عن بعض المنظمات الناشطة في مجال منع دعارة الأطفال أن مليون طفل على الأقل يُستغلون للدعارة والبغاء في آسيا. وأكدت منظمة (أكبات) لمكافحة السياحة الجنسية أكدت بأن فتيات في سن السابعة من نيبال وبنجلادش، يتدربن في كبرى مراكز البغاء بالهند. كما ذكرت بعض الأنباء نقلاً عن منظمات إنسانية أن نحو نصف المومسات المحترفات في جوهانسبرج، كبرى مدن جنوب إفريقيا، من الأطفال، وأفادت الأنباء أن ربع المومسات في الكاب، ثاني أكبر مدينة في البلاد، هن أيضاً من الأطفال، وأعلنت منظمة هاوس غروب المستقلة الناشطة في أوساط المومسات أن نحو ٤٠٪ من المومسات العاملات في العاصمة التجارية للبلاد والبالغ عددهن عشرة آلاف عمرهن أقل من ١٨ عاماً (www.saihat.net).

وقد شهد سوق استغلال الأطفال في صور وأفلام جنسية ازدهاراً كبيراً، مستفيداً في ذلك من انتشار الإنترنت، ليصبح أكثر الأسواق ربحاً في العالم، الأمر ما حمل مجلس أوروبا ومنظمة اليونسيف إلى اتخاذ قرار بضم جهودهما من أجل القضاء عليه.

وتقدر الولايات المتحدة التي شاركت بشكل ناشط في صياغة نص المعاهدة الأرباح الناتجة عن تجارة هذه الأفلام والصور الخلاعية ما بين

مليارين وثلاثة مليارات دولار في السنة، وفق ما جاء في دراسة أعدت لليونيسيف.

وأوردت الدراسة أن شركة «الاندسلايد» الأمريكية المتخصصة في الصور والأفلام الخلاعية للأطفال والتي تم تفكيكها خلال العام ٢٠٠٠م كانت تسجل رقم أعمال قدره تسعة ملايين دولار في السنة بفضل الإنترنت (جريدة الطليعة الكويتية، ٢٠٠١م، ع ١٥٠٥).

وتشير التقديرات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هناك ما بين ١٠٠-٣٠٠ ألف طفل يتم استخدامهم في تجارة الجنس والأفلام والصور الإباحية (المراد، ٢٠٠٥م، ٧٥).

وكانت منظمة مراقبة الإنترنت قد نشرت تقريراً جاء فيه أن الولايات المتحدة بها أكبر عدد من المواقع التي تقدم مواد إباحية موضوعها الأطفال بما نسبته ٥١٪ من المواقع المتوفرة على الشبكة حول دعارة الأطفال، بينما في روسيا ٢٠٪، وبريطانيا ٢٪ (جريدة الرياض، ٢٠٠٦م، ع ١٤٠٠٣، ٢٤).

وقال أحد القوادين البريطانيين الذين ظهروا في فيلم وثائقي للمخرج الروماني «ليفيو تيبوريت» حول حجم الطلب الأوروبي على ممارسة الجنس مع الأطفال المهريين من بلدان أوروبا الشرقية: أنا أقود عملاً ضخماً لتأمين الأطفال الذكور إلى زبائن في بريطانيا وهولندا وسويسرا. ويظهر هذا الفيلم مدينة ميلانو الإيطالية كمركز للتجار بالأطفال الذين لا يتجاوز عمرهم عشر سنوات، وأوضح الفيلم كيف أنهم يُرغمون على ممارسة الدعارة بأجر مقداره ثلاثون يورو للساعة الواحدة (خضور، ٢٠٠٦م، ١١).

وهناك آلاف الصفحات على شبكة الإنترنت، والتقارير الصحفية التي

تتناول استغلال الأطفال في كثير من الدول والقارات استغلالاً جنسياً، سواء صورة فردية أو بصورة دعارة، والطفل أو الطفلة التي ترفض يتم حرمانها من الطعام، وحبسها، وضربها وإجبارها على ممارسة الجنس حتى يتعوده الأطفال سلوكياً، وقد تمتهنه بعض الفتيات الصغيرات، وتعتبره مصدراً مريحاً للدخل، وتمارسه مع كل أحد يدفع لها، أو حتى يوفر لها أي خدمة فتدفع له جسدها في مقابل خدمته بعد أن تعودت بيع نفسها من خلال كثرة ممارسة الجنس، وربما تعرضت الطفلة للحمل وأجبرت على الإجهاض مرات متكررة، وربما ماتت في هذه المحاولات وتم رميها في الشارع، وكثيراً ما يخرج الأطفال من هذه الممارسات بداء نقص المناعة - الإيدز - وبعض الأمراض السرية والجنسية الأخرى.

ب - تشغيل الأطفال

يُجبر كثير من الأطفال الذين يتم تهريبهم، وغيرهم من الذين يتم الاتجار بهم داخل دولهم على العمل في ظروف صعبة وفي أعمال شاقة قد تشكل خطراً كبيراً عليهم في كثير من الأحيان، وتكون سبباً في حرمانهم من التعليم والترفيه والتنشئة الاجتماعية السليمة.

وذكرت العديد من الإحصائيات الدولية أن نحو ٢٥٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ١٤ سنة يعملون في سوق عمل الكبار (الدريج، ٢٠٠١م، ١٦١).

وقد جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٢م أن عدد الأطفال الذين يُستغلون كعمال من الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ - ١٧ سنة يتجاوز عددهم ٣٢٥ مليوناً على مستوى العالم، وأن ٧٠٪ منهم يعملون في ظروف

صعبة وخطرة مثل المناجم والكيمائيات والزراعة، أو في مجالات أخرى تتطلب الاحتكاك بماكينات خطيرة، وأن ٧٣ مليوناً منهم تقل أعمارهم عن العاشرة (خضور، ٢٠٠٦م، ٨).

ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية (١٩٩٥م، ٥٩) فإن ظاهرة استغلال الأطفال في العمل تنتشر بنسب متفاوتة، حيث تأتي اسبانيا والبرتغال وإيطاليا في مقدمة دول غرب أوروبا من حيث عدد الأطفال الذين يعملون، دون احتساب ما يحدث في أوروبا الشرقية من تجاوزات كبيرة في هذا الخصوص. ويشير أحد التقارير إلى حجم عمالة الأطفال في العالم العربي إلى ضخامة هذه الظاهرة، حيث يبلغ عدد الأطفال العاملين قرابة ١٢ مليون طفل (العسيري، ٢٠٠٥م، ٥٢).

ويُستغل الأطفال في كثير من الأعمال، منها المصانع، والمزارع، وأعمال الخدمة في البيوت والمكاتب، وأعمال تصنيع وتعبئة الممنوعات، وتوزيعها، وغيرها.

إن ضعف الطفل، ووضع غير القانوني، وعدم قدرته على المطالبة بحقوقه، وحاجته إلى المال، وضعف أجره مقارنة بالكبار، يجعله هدفاً لأرباب الأعمال الذين يزداد طلبهم على عمالة الأطفال وصغار السن من أجل حاجتهم إلى عدم الالتزام تجاههم بأي التزامات قانونية. وهذا لا يمنعهم من تشغيل هؤلاء الأطفال في أعمال شاقة أو خطيرة، حتى ولو كانت تهدد حياتهم، كما أنهم لا يوفرون لهم أدنى وسائل السلامة، بل قد يضعونهم في أعمال يحجم عنها الكبار، كصناعة الألعاب النارية، كما أنهم يضعونهم في أعمال تتعلق بالكيمائيات، وأحياناً يعملون في المناجم، وسباقات الخيول والهجن.

ج - بيع الأعضاء البشرية

أشارت دراسة خضور إلى أن هناك طلباً عالمياً متزايداً على قطع الغيار البشرية للأطفال (خضور، ٢٠٠٦م، ١).

وهو ما يوجد دافعاً لدى عصابات تهريب الأطفال والاتجار بهم إلى استغلال الأطفال في هذه التجارة ذات الأرباح الكبيرة، والتي تورط فيها شخصيات كبيرة ومسؤولة في بعض الدول من أمثال «جان بيار» أستاذ علم الرياضة بجامعة لوفان الكاثوليكية البلجيكية الذي ألقى الشرطة البلجيكية القبض عليه بتهمة الاتجار في أعضاء بشرية لـ (٨١) للمهاجرين غير الشرعيين. كما تم توقيف برلماني بريطاني بتهمة الاتجار في أعضاء بشرية لبلغاريات تم تهريبهن بجوازات مزورة إلى بريطانيا، وكذلك تم توقيف مغني الروك الفرنسي «بابا ويمبا» بنفس التهمة (عبد الحميد، ٢٠٠٥م، ٢٧٣).

وفي إبريل ٢٠٠٧م نشرت جريدة الشرق الأوسط تقريراً مروعاً عن الاتجار بالأعضاء البشرية للأطفال جاء فيه إشارة إلى تقديرات تقول بأن مليون طفل على الأقل اختطفوا وقتلوا خلال العشرين عاماً الماضية بغرض الحصول على أعضائهم، وأن غسل الأموال في هذه العملية يصل إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في العالم، أو ما يبلغ خمسة تريليونات دولار.

وقد يتم سرقة أو خطف الأطفال، أو الحصول عليهم عن طريق عمليات التبنّي الزائفة ثم قتلهم والحصول على أعضائهم (براكيتي، ٢٠٠٧).

وكانت فضيحة تبني قد انكشفت في إيطاليا عام ١٩٩٩م، إذ وصل ٤٠٠٠ طفل من البرازيل إلى إيطاليا للتبني خلال أربع سنوات، وبعد مرور

السنوات الأربع تم تحديد مواقع ١٠٠٠ فقط منهم، بينما اختفى الثلاثة آلاف الآخرون، حيث نقلوا إلى عيادات في المكسيك وتايلاند وبعض بلدان أوروبا، وهناك تم تشریحهم وانتزاع أعضائهم وبيعها.

ونقل تقرير الشرق الأوسط عن تقرير طبي بريطاني: أنه إضافة إلى ما يزيد على ٢٠ ألفاً من قلوب الأطفال، هناك عدد كبير من أدمغة وعيون مأخوذة من ١٥ ألفاً من أجنة الأطفال المولودين حديثاً في السوق السوداء (براكيتي، ٢٠٠٧).

وهناك الكثير من التقارير التي تنقلها الصحف وتشير إليها صفحات الإنترنت حول هذه التجارة القذرة التي يدعمها أطباء ومستشفيات وعيادات خاصة في كثير من الدول بطريقة سرية، وتقوم عليها عصابات منتشرة في كثير من بلدان العالم لغرض توفير الأطفال اللازمين لتجارة الأعضاء البشرية، وقتلهم وبيع أعضائهم وفق تسعيرة معروفة لهذه الأعضاء. ويبدو أن منظمات الجريمة العالمية قد أدركت الفرصة التي أوجدتها الهوة الواسعة بين العرض والطلب على أعضاء الأطفال، وأدى التطور الحاصل في المجال الطبي إلى زيادة عدد الأعضاء القابلة للزراعة، بالإضافة إلى تحسن الإجراءات الطبية في نقل الأعضاء وحفظها للنقل لمدد طويلة حتى توفر طالبها الذين يدفعون لها.

د- التسول

تشير بعض التقارير إلى أنه يجري تهريب الأطفال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية لتشغيلهم في أعمال التسول (العسيري، ٢٠٠٦م، ٢٣).

وتنتشر هذه الظاهرة في كثير من دول العالم، ففي عام ٢٠٠٣م كشف

مؤتمر متخصص في العاصمة الإيطالية روما أن ٨ آلاف طفل قاصر يتسولون في الشوارع الإيطالية سنوياً، وأنه في مدينة نابولي وحدها يقضي ما نسبته ٣٠٪ من الأطفال القاصرين ما بين ١٠ و ١٤ يوماً في التسول وتنظيف نوافذ السيارات أو بيع المناديل في إشارات المرور (www.islammemo.com).

ويلاحظ تزايد ظاهرة تسول الأطفال في العالم العربي، حيث نشطت منظمات سرية تستغل الأطفال للعمل في مجال التسول، وذلك إما بالاتفاق مع أسرهم، أو بختف الأطفال وتدريبهم على التسول، وقد تقوم بعض هذه العصابات بإحداث إعاقات دائمة في الطفل ليكون أكثر تأثيراً واستدراراً لشفقة الناس وعطفهم، وبالتالي تحقيق عوائد مادية أكبر (العسيري، ٢٠١١م، ٣٨) كما قد يهرب الأطفال من أسرهم ويعملون في التسول، أو يقعون في عصابات، أو قد تقوم بعض الأسر الفقيرة ذات الأعداد الكبيرة بتوجيه بعض أبنائهم إلى التسول تحسناً لأوضاعهم.

وتنتشر هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية نظراً للعديد من العوامل التي تيسر تهريب هؤلاء الأطفال للمملكة، ولوجود الحج والعمرة، ولطبيعة أهل المملكة الخيرة، وحب الإنفاق من قبل الحجاج والمعتمرين جهلاً بحقيقة هؤلاء الأطفال ومن يقوم وراءهم، إلى جانب أن بعض الأسر من المقيمين ذوي الدخول الضعيفة يقومون بتوجيه أبنائهم إلى التسول أو التسول بهم مستغلين مواسم الحج والعمرة، وانشغال الجهات الأمنية والمسؤولية بتنظيم أعمال الحج والعمرة. وجاء في تقرير لجريدة الرياض (عدد ٦ شباط ٢٠٠٥م): أنها قامت بجولة في موسم الحج على الأطفال المتسولين، فوجدت أن دخلهم يتراوح بين (١٠٠٠-٢٠٠٠) يوماً (www.islamselect.com).

وتبذل المملكة جهوداً كبيرة للقضاء على هذه الظاهرة، ففي مطلع عام

٢٠٠٤م، أعيد إلى أفغانستان من المملكة العربية السعودية نحو ٢٠٠ طفل أفغاني ممن كانوا يعملون في التسول (العسيري، ٢٠٠٦م، ٢٣).

وأشارت جريدة الشرق الأوسط (عدد ١٩ أيلول ٢٠٠٥م) أن مركز إيواء الأطفال المتسولين التابع لجمعية البر بجدة رحّل (١٩٣٣) طفلاً متسولاً وأعاد (١١٨٨) إلى أسرهم منذ إنشائه (www.islamselect.com).

وكشفت إحصاءات أصدرتها شرطة العاصمة السعودية الرياض أن عدد الأطفال المقبوض عليهم في قضايا التسول داخل المملكة بلغ أكثر من ٧ آلاف طفل وطفلة حتى أواخر إبريل ٢٠٠٦م تتراوح أعمارهم من ٩-١٢ سنة، جميعهم من جنسيات أخرى، أغلبهم من الأطفال اليمنيين (www.hdrmut.net).

وفي حملة أمنية قامت بها شرطة منطقة جازان في إبريل من عام ٢٠٠٧م تمكنت من القبض على ستة من زعماء عصابات تشغيل الأطفال في التسول، إضافة إلى ٥٢٧ طفلاً وطفلة من المتسولين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٥ سنة، تم تدريبهم من قبل زعماء العصابات على كيفية استخدام عبارات استعطاف الناس للتأثير عليهم والحصول على مساعدات وصدقات (http://www.childhood.gov.sa).

وتبذل حالياً حكومتا المملكة والجمهورية اليمنية جهوداً كبيرة لاحتواء الظاهرة ومحاولة القضاء عليها (العسيري، ٢٠٠٦م، ٢٤).

ونظراً لكون هذه الظاهرة تضر بكل من بلدان المصدر والمقصد، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مشددة لمنعها والقضاء عليها حفظاً لهؤلاء الأطفال، وحفظاً لحقوقهم الطبيعية والفطرية ولكرامتهم الإنسانية ولبراءتهم، وحفاظاً على النظام الاجتماعي والاقتصادي في كل من بلاد المصدر والمقصد.

وبعد هذا الاستعراض يمكن تلخيص هذه الجزئية من الدراسة في القول بأن ظاهرتي تهريب الأطفال والاتجار بهم ترتبطان غالباً، من حيث كون الاتجار أهم أغراض التهريب، وكلاهما تنطويان على مخاطر عدة تواجه الأطفال الذين يواجهون الموت والضرب والجوع والمرض والاستغلال بكافة أنواعه.

وهؤلاء الأطفال قد يقعون ضحية تجار البشر برغبتهم في الهجرة والعمل، أو بمساعدة ورغبة أسرهم، أو باختطافهم واستغلال ضعفهم، أو بيعهم من قبل مؤسسات الرعاية ومسؤوليها الفاسدين، وأحياناً يتم بيعهم من قبل أسرهم، ليكونوا عرضة للقتل والتجارة في أعضائهم، أو استغلالهم في التسول والاتجار في الممنوعات، أو الاستغلال الجنسي ودعارة الأطفال، أو تشغيلهم دون أدنى مراعاة لكونهم أطفالاً ودون أدنى معايير للسلامة بما يجعلهم في وضع خطر باستمرار، ويجعلهم بحاجة إلى إعادة تأهيل إذا نجوا من شبك الجريمة المنظمة والإدمان والجنس والقتل.

٢ . ١ . ٣ العوامل الجاذبة للهجرة للمملكة العربية السعودية وعلاقتها بظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم

أولاً: عوامل الجذب الرئيسة للمملكة العربية السعودية

تشير تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى أن أسباب الهجرة من بلد إلى آخر، تعتبر متقاربة إلى حد كبير في جميع الحالات، ولذلك أمكن تصنيفها إلى عوامل جذب وعوامل طرد، فأما عوامل الجذب فتتمثل في: ارتفاع جودة التعليم والتكنولوجيا، والرفاهية، والاستقرار السياسي والبيئي، ووجود الحرية الدينية والثقافية، وارتفاع الأجور، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة،

وتقدير الفكر والعمل والإنتاج، ووفرة الموارد الطبيعية. وأما عوامل الطرد فتظهر في: انخفاض جودة التعليم والتكنولوجيا، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي والبيئي، وانعدام الحرية الدينية والثقافية، وانخفاض الأجور، وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة، وعدم تقدير الفكر والعمل والإنتاج، وندرة الموارد الطبيعية (منظمة الهجرة الدولية، ٢٠٠٥م).

وأشار المطري إلى اشتراك المملكة في عوامل الجذب العالمية، والتي من أهمها: توافر فرص العمل، وارتفاع الأجور، وتوافر السكن الجيد والمرافق الجيدة، وتوافر فرص التعليم بأنواعه المختلفة، وتوافر الخدمات الصحية الجيدة، وتوافر حرف الصناعة والتجارة المتقدمة، وكذلك توافر جوانب الترويج والتسلية عن النفس (المطري، ١٩٩٨م، ٩٨-١١٤).

وأشار الشمالي والمطري إلى أن مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية، كانت من أهم مناطق الجذب للهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء، ففي منطقة الرياض توجد عاصمة الدولة الرياض والتي تتركز بها وزارات الدولة، وكذلك الدوائر الحكومية المختلفة إضافة لكونها العاصمة الثقافية للمملكة لوجود جامعتين بها، بالإضافة لعدد من الكليات والمعاهد المختلفة والمكتبات العامة مع احتوائها على مناطق صناعية وتجارية مهمة، إلى جانب نقطة مهمة وهي ارتفاع الأجور فيها نظراً لكونها منطقة ذات اقتصاديات عالية، أما منطقة مكة المكرمة، فتضم العاصمة المقدسة للدولة وللمسلمين والتي تجتذب السكان ليس من داخل الدولة فقط، وإنما من خارجها أيضاً، هذا بجانب وجود مدينتي جدة، ميناء الدولة الرئيس، وكذلك الطائف، أحد أهم المناطق السياحية بالخليج العربي. وبالنسبة للمنطقة الشرقية، فيكفي أنها

تحتوي على صناعة البترول، الشريان الحيوي والمهم لاقتصاد البلاد(الثمالي، ١٩٩١م، ١٠-٣٥) (المطري، ١٩٩٨ م، ١١٠).

أنماط الهجرة إلى المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية دولة ذات خصائص جغرافية ودينية واجتماعية واقتصادية تجعلها هدفاً للهجرة من جهات عدة، كما أن هذه الخصائص ذاتها تجعلها عرضة لكل من نوعي الهجرة الشرعية وغير الشرعية؛ فالهجرة الشرعية المتمثلة في العمالة النظامية هي النمط السائد في المملكة، غير أن النمط غير الشرعي، والذي بقي إلى فترة كبيرة سائداً إلى جانب النمط الشرعي يمثل أيضاً تواجداً قد يصل إلى المليون متخلف عن الحج والعمرة والزيارة، ولا توجد إحصائيات رسمية عن عدد المتسللين عبر حدود المملكة، وخصوصاً الحدود الجنوبية التي تستمر محاولات التسلل من خلالها يومياً.

وعموماً، فإن الهجرة إلى المملكة تأخذ شكلها الشرعي وغير الشرعي، والهجرة غير الشرعية لا يُشترط أن يكون دخولها بطريق غير شرعي، وإنما قد يدخل أصحابها المملكة عبر تأشيرات رسمية للحج أو العمرة أو الزيارة، ثم يتخلفون عن السفر في الموعد المحدد لهم وفق نظام التأشيرة، بما يجعل بقاءهم في البلاد غير شرعي. وقد يكون الدخول نفسه بطريق غير شرعي كالتسلل والتهريب عبر الحدود البرية والبحرية الممتدة، أو الدخول بوثائق مزورة كتأشيرات الحج والعمرة التي يتم الكشف عن كثير منها في منافذ الدخول.

ويعتبر التهريب عبر الحدود اليمنية السعودية أبرز مظاهر الهجرة غير الشرعية بالمملكة، وغالباً ما يكون الأطفال هم الشريحة الأكبر لهذا التهريب، حيث يتم تهريبهم عبر الحدود، ثم الانتقال للعمل داخل المملكة،

أو للاستغلال من قبل عصابات تهريب الأطفال الذين يستغلونهم في أعمال التهريب والتسول والأعمال الزراعية والرعي، وقد يستغلونهم في أعمال جنسية، أو غيرها من الأعمال التي تتنافى مع نظام المملكة وقيمها ومع قيم الطفولة وبراءتها، وهو يمثل أحد التحديات القائمة اليوم أمام كل من المسؤولين.

الجذب الاقتصادي للهجرة إلى المملكة

يعتبر عنصر الجذب الاقتصادي أحد أهم العناصر التي أدت إلى اتساع دائرة الهجرة إلى المملكة العربية السعودية، وقد بدأت هذه الهجرة في الواقع منذ دخول المملكة مرحلة اقتصادية واجتماعية جديدة في أواسط القرن العشرين الميلادي، وتسارعت كثيراً لبضع سنوات، ثم فترت نسبياً منذ ١٩٥٦م حتى ١٩٦٢م، لتعود إلى التزايد المستمر من جديد بعدما استقرت الأسس الاقتصادية الحديثة للمملكة (الشريف، ١٤١٥هـ، ١٤٥) وازداد تسارع الهجرة إلى المملكة في السبعينيات بسبب خطط التنمية الطموحة التي تبنتها المملكة في أوائل عقد السبعينيات، وما اقترن بها من الحاجة الحيوية إلى القوى العاملة الأجنبية، وارتباط ذلك بارتفاع عائدات النفط حتى وصل عدد المهاجرين إلى المملكة في بعض الفترات إلى ٤٠٪ من إجمالي عدد السكان (الفارسي، ١٤١٨هـ، ٢٩٣).

لقد كان للطفرة الاقتصادية أثرها الكبير على التنمية في كافة أوجه الحياة في المملكة، وتبع الطفرة الاقتصادية طفرة اجتماعية نتجت من تحسن أحوال المعيشة، وزيادة الأجور والرواتب، والرفاهية الاجتماعية للمجتمع، والذي انعكس على المقيمين بالمملكة من المهاجرين إليها، فاستفادوا من هذه الأوجه جميعها، ومن تحسن الأوضاع الاقتصادية، ومن التعليم والخدمات والمرافق

بطريق عادلة، أدت إلى رغبة الكثير منهم في الاستقرار بالمملكة لفترات أطول، وإلى رغبة الكثير أيضاً في الهجرة إلى المملكة بعدما ظهرت به الصورة العامة للتنمية بالمملكة خلال نهايات القرن الرابع عشر الهجري، حتى أصبح عدد الجنسيات المهاجرة للعمل في المملكة «ما يزيد على ١٠٠ جنسية، ووصلت في بعض الأعوام إلى ١١٩ جنسية» (الفارسي، ١٤١٨هـ، ٢٩٩).

ويبدو العنصر الاقتصادي أهم عناصر جذب الهجرة للمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال ما يُلاحظ من ارتباط الهجرة أساساً بالوضع الاقتصادي في المملكة، حيث تنشط في فترات النمو الاقتصادي الكبير، وتنخفض في فترات الركود الاقتصادي. هذا إلى جانب أن أكثر مناطق الجذب في المملكة هي المناطق ذات الوضع الاقتصادي المرتفع، سواء الدائم أو الموسمي.

الجذب الاجتماعي للهجرة

من أهم خصائص المجتمع السعودي أنه مجتمع متدين، يعتز بانتمائه للإسلام، وتقوم الروابط الرئيسة فيه على العقيدة التي تجمعها بكافة شعوب العالم الإسلامي في رابطة قوية هي رابطة الأخوة، تلك الرابطة التي تقوم على جملة من الأسس أهمها الرحمة والمودة ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٦٣) ﴿(الأنفال) يدعم ذلك الكثير من الكرم والسخاء وحب الإنفاق في سبيل الله تعالى وابتغاء مرضاته استجابة لقوله تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٩٢) ﴿(آل عمران) ما أدى لكفالة جميع الذين يعيشون وسط هذا المجتمع والشعور بالأمان والاستقرار في جواره؛ وقد نما هذا التكافل وازداد في ظل شعور

المجتمع السعودي أنه يتقرب بذلك إلى الله تعالى، ما جعل هذا التكافل يقوم على أسس من المحبة والرحمة والقناعة والرضا، وجعله بعيداً كل البعد عن الظهور والمهارة والرياء.

أضف إلى ذلك سمات المجتمع السعودي العربية القويمة التي اجتمعت مع أخلاق الإسلام فكانت لديه مجموعة من القيم والأخلاق والعادات الحميدة في التعامل مع الضيف وإكرام الغريب، وهو ما شكل واحداً من عوامل الجذب للهجرة إلى المملكة، وأتاح لنحو ستة ملايين مهاجر يمثلون ٢٦٪ من سكان المملكة (مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧م، ١٦) أن يعيشوا وسط المجتمع السعودي في وئام وسلام ورعاية واهتمام، من منطلق تلك الخصائص الإسلامية والعربية الأصيلة التي يتمتع بها المجتمع السعودي.

ولعل هذا الجانب يبرز بوضوح عندما لا نرى ذلك التمايز في مظاهر الحياة بين السعوديين وغيرهم، ولا تلك العنصرية التي قد تتضح في بلدان أخرى من عزل الأجانب عن المواطنين، أو تخصيص أحياء أو مساكن أو نحوه من وجوه التمييز، بل يعيش المغترب جنباً إلى جنب في نفس الأحياء، وفي نفس البنايات دون وجود أي حواجز أو قيود تمنع من اندماجه في المجتمع، ما جعل حياة الاغتراب أسهل للكثيرين من المغتربين، وخصوصاً العرب المسلمين الذين شعروا أنهم يعيشون حياتهم الاجتماعية كاملة، وأن التواصل الاجتماعي يمتد بهم في المجتمع السعودي. ولا يمنع هذا أن توجد أحياء يغلب على سكانها العرب أو المغتربون، وهذا يعود بالأساس إلى عوامل اقتصادية ترتبط بدخل الفرد وقربه من مكان العمل ومتوسط إيجار المسكن وغير ذلك.

وقد تأثر المجتمع السعودي كثيراً بهؤلاء المهاجرين وعاداتهم وأنظمة حياتهم، وتأثر أيضاً هؤلاء المهاجرون بالمجتمع السعودي وبأنماط حياته وتدينه وخصائصه الاجتماعية، فحدثت عمليات تبادل اجتماعي واسعة، ربما بعضها سلبي، ولكنها في مجملها عمليات إيجابية مهمة للنمو الحضاري والاجتماعي والثقافي بين الشعوب والمجتمعات ذات الخصائص المتقاربة.

الجذب الديني وأنظمة الحج والعمرة

تُعرف المملكة العربية السعودية بخصوصيتها المتميزة التي تنفرد بها بين بلاد المسلمين من جهتين؛ أولاهما: الارتباط بين الدين والدولة، والذي تفتخر به حكومة وشعب المملكة، وثانيهما الخصوصية التاريخية التي تتجلى في احتضان المملكة لأقدس بقاع الأرض في مكة المكرمة والمدينة المنورة (السماري، ١٤١٩هـ، ١).

وتمثل هذه الخصوصية عامل جذب مهم لكثير من المسلمين في العالم، والذين يجوبون مجاورة بيت الله الحرام، والشعور بالحرية في أداء عباداتهم، دون وجود قيود أو اضطهادات، وأداء فريضة الحج، والتمتع بأداء العمرة، والصلاة في المسجد الحرام والمسجد النبوي، وإلى جانب ذلك وجود مصدر دخل جيد مقارنة بدخولهم في بلدانهم.

وفضلاً عن رغبة الكثير من المسلمين في الهجرة إلى المملكة للعمل والمجاورة والعبادة، فإن هناك أعداداً كبيرة تدخل عن طريق الحج والعمرة وتتخلف للعمل بالمملكة بطريق غير شرعي، ما يجعل خاصية الجذب الديني ذات إطارين، إطار قانوني أو شرعي، يتمثل في الذين يدخلون بعقود عمل رسمية جمعاً بين العمل والعبادة، وآخرين يدخلون بتأشيرات الحج والعمرة، ويتخلفون عنها للعمل.

ولا تمثل الفئة الأولى مشاكل تُذكر للمملكة، كونها توضع في إطار قانوني، وتلتزم بالضوابط التي تضعها الجهات المختصة لهم، كما أنها تحترم الوضع الاجتماعي وتندمج فيه. بينما تعتبر الفئة الثانية غير قانونية، ولا يمكن وضعها في إطار قانوني لتخفيفها، وصعوبة تتبعها دون مشاركة المواطنين.

وقد سعت المملكة لوضع قوانين وأنظمة تحد من حالات التخلف هذه، فصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٦/١٤٢٠هـ بتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، وبدأ العمل الفعلي بها بتاريخ ١/١/١٤٢٢هـ، حيث تم إصدار تراخيص لممارسة أعمال خدمات المعتمرين لأكثر من ٢٣٦ مؤسسة وشركة وفق شروط ومعايير تحد من تخلف المعتمرين (البار، ١٤٢٢هـ، ٤)، وفي عام ١٤٢٦هـ تم إقرار نظام جديد للعمرة لمن هم دون سن الأربعين، واستند النظام في المنع لمن يدخلون بتأشيرات فردية، ولا يقر النظام الذين يدخلون عن طريق الحملات المنظمة والشركات والتأشيرات التي يتم الحصول عليها للجمعيات والمجموعات المتخصصة في الحج والعمرة، وتم تخصيص عدد من الدول بهذا القرار، كان منها: باكستان - واليمن - ومصر - والسودان - وبنجلاديش - والهند (الليحاني، ١٤٢٨هـ، ٢٢).

ومع كون الأنظمة الجديدة قد حدثت من المشكلة وحجمتها في الغالب، وأن الدول العربية والإسلامية قد قبلتها وساعدت المملكة على تطبيقها في بلادها، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة بسبب بعض الممارسات سواء من بعض المواطنين، أو لتقصير من مؤسسات الطوافة، أو أن الأنظمة المتخذة ما زالت تعاني من ثغرات قانونية يتم استغلالها للتخلف، أو عدم مبالاة

المتخلف بترك أوراقه الثبوتية وجواز سفره لدى مؤسسة الطوافة، والتخلف في أي مكان يؤويه للحج أو للعمل، ثم عند العودة يقوم بإصدار وثيقة سفر من سفارة بلاده يسافر بموجبها (اللحائي، ١٤٢٨، ٢٣).

وأخيراً فقد عمدت المملكة إلى تطبيق نظام البصمة الإلكترونية، والذي يهدف ضمن العديد من الأهداف إلى الحد من دخول مَنْ سبق لهم التخلف ضمن نظام الحج والعمرة أو الزيارة، إذ يمنع النظام دخول هؤلاء إلى البلاد بأي نظام تأشيرة لمدة خمس سنوات من خروجهم من المملكة.

الحدود الطبيعية وأثرها في الهجرة غير الشرعية للمملكة

يمكن تقدير الحدود السعودية من جميع الجهات بـ (٦٧٦٠ كم) تقريباً، منها نحو (٤٤٣٠ كم) حدود برية تتاخم الدول العربية الثماني: الكويت، والعراق، والأردن من الشمال، وقطر والبحرين، والإمارات وعمان من الشرق، واليمن من الجنوب. يضاف إليها نحو ٢٣٣٠ كم من الحدود البحرية. وهي حدود طويلة جداً كما هو واضح (الشريف، ١٤١٥ هـ، ٢٨).

وتعتبر الحدود الطويلة والواسعة كحدود المملكة عوامل جذب للهجرة غير الشرعية إلى أراضيها، وخصوصاً أن هناك جديلاً واسعاً وكبيراً حول عمليات التسلل التي تجري على الحدود اليمنية السعودية، وهي حدود طويلة تصل إلى نحو ١٣٠٠ كم، ولا يمكن مراقبتها بالدوريات والنقاط التفيتشية بطريقة مستمرة، الأمر الذي يجعلها عاملاً جاذباً للمتسللين.

ووفقاً للدراسة التي أجراها المركز اليمني للدراسات والعمل بين ٢٢ أبريل و٥ مايو ٢٠٠٤م بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ونشرها موقع سويس انفو، فإن ظاهرة تهريب الأطفال من اليمن للمملكة العربية السعودية،

وبالأخص من مقاطعات حجة والمحويت، شهدت ازديادا لافتا في أعقاب حرب الخليج الأولى. كما أظهرت الدراسة أن عملية تهريب هؤلاء الأطفال غالبا ما تتم بعلم وموافقة الأهل، حيث اعترف ٤, ٨٢٪ من سكان مناطق حجة والمحويت أن لهم أطفالا يعملون في السعودية (www.swissinfo.org).

ونشرت جريدة ٢٦ سبتمبر اليمنية بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٧م أن عمليات التهريب البشرية، وخصوصاً تهريب الأطفال عبر الحدود اليمنية السعودية عملية لا تتوقف يومياً، وأنه خلال شهر فبراير فقط تم إحباط ٦٢ محاولة لتهريب أطفال عبر حدود إلى السعودية، إلى جانب أربع محاولات تسلل لصوماليين عبر الشريط الساحلي، حيث يهبط الصوماليون على الساحل اليمني، ثم يتسللون إلى الحدود السعودية.

وفي تقرير لمنظمة اليونيسيف أشار التقرير إلى أن مسألة تهريب الأطفال عبر الحدود اليمنية إلى المملكة العربية السعودية تحولت إلى ظاهرة مخيفة وحقائقها مقلقة، معتبرة أنه ليس لدى السلطات اليمنية أي مؤشرات حقيقية على هذه الظاهرة المتنامية. ويشير تقرير أصدرته المنظمة مؤخراً إلى أن عدد الأطفال المرحلين خلال شهور فقط عبر منفذ حرض الحدودي بلغ ٩ آلاف و٧٦٥ طفلاً وطفلة هم ما بين ١٣-١٤ عاماً ونسبة ٥, ٣٠٪، ومن سن ١٥-١٦ عاماً بنسبة ٣, ٢٠٪، ومن ١١-١٢ عاماً بواقع ٦, ١٨٪، بينما سن ٩-١٠ سنوات بنسبة ٣, ١٥٪، ومن ٧-٨ سنوات قدرت النسبة بنحو ٩, ١١٪، ومن ١٧-١٨ عاماً ما نسبته ٤, ٣٪، وأشارت البيانات إلى أن نسبة الذكور بلغت ٦, ٩٦٪ والإناث ٤, ٣٪.

كما كشف تقرير احد المراكز المؤقتة للطفولة وهو تابع للحماية الاجتماعية

المؤقتة في مديرية (حرض) في تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٦م أن من تم استقبالهم والمودعين خلال العام الماضي في هذا المركز فقط (٧٩٦) طفلاً (www.iom.int).

وتشير التقارير عن اليونيسيف، والتحقيقات الصحفية أن المشكلة باستمرار أن هؤلاء الأطفال يُهربون أصلاً لغرض التسول، وقد يتحول هذا الغرض إلى استغلال جنسي من قبل المهربين، وإلى استخدامات أخرى في تهريب المخدرات والاتجار بها.

من ذلك يتضح أن اتساع رقعة المملكة وطول الحدود الكبير يؤثر بدرجة ملحوظة في بروز ظاهرة التسلل وتهريب الأطفال، كأحد أهم أنماط الهجرة غير الشرعية إلى المملكة العربية السعودية.

كما يتضح أنه من خلال عدد من الخصائص، الجغرافية، والاقتصادية، والدينية، والاجتماعية يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية دولة جاذبة للعمالة من كافة أقطار الأرض، وخصوصاً البلاد الإسلامية، وتحديدًا الدول العربية التي يعتبر مهاجروها أن هناك وحدة تجمع بينهم وبين شعب المملكة العربية السعودية، نظراً لوحدة اللغة والعقيدة، وتقارب العادات والتقاليد والمحافظات النابعة من تعاليم الدين الإسلامي وخصائص العروبة التي يأنس من خلالها العربي للعربي والمسلم للمسلم، هذا إلى جانب القرب الجغرافي، وسهولة الانتقال بين المملكة والدول العربية، بل وكافة دول العالم.

ولم يجد المجتمع السعودي حرجاً في وجود هؤلاء بينهم، فالمجتمع السعودي مجتمع يتسم بأخلاق وعادات تجعل كل غريب وقريب في موضع ترحاب لديه، وتفرض عليه مساعدته والعناية به. هذا إلى جانب أن هؤلاء

قد ساعدوا المجتمع في فترة التنمية، وما زالت عملية التنمية تعتمد على الكثير منهم في مجالات مختلفة رغم توجه المجتمع نحو السعودة.

لقد مثلت الهجرة إلى المملكة هدفاً لدى الكثيرين ممن حلموا بالجمع بين تحسين الوضع الاقتصادي، وبين مجاورة الحرمين الشريفين، وأداء فريضة الحج والعمرة. وفي نفس الوقت مثلت هدفاً اقتصادياً مجرداً لدى غيرهم، وخصوصاً من غير المسلمين، من مختلف الدول التي يتعدى تعدادها مائة جنسية من مختلف بلاد العالم.

والهجرة للمملكة مرهونة بنظام العمل والعمال وقوانينه، أي أنها ليست هجرة لغرض الجنسية، أو لغرض اللجوء، فالمملكة لا تدعم أي نوع من أنواع الهجرة غير نظام الاستقدام لغرض العمل، وتتيح لبعض هؤلاء المهاجرين إليها لغرض العمل في مهن معينة، ووفق نظام رواتب معين أن يستقدموا أسرهم للعيش معهم في المملكة.

ونظراً لطول حدود المملكة، وسعة أراضيها، فإن عمليات التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية لا يمكن منعها تماماً، وإنما يتم الحد منها قدر المستطاع، ليقى هؤلاء المتسللون إلى جانب المتخلفين عن نظام الحج والعمرة والزيارة كطرف من أطراف الهجرة يمثلون النمط غير الشرعي في هذا المجال.

علماً أن عمليات التسلل والتهرب التي تتم عبر الحدود، وخصوصاً الحدود الجنوبية، عمليات تهريب للأطفال، والذين يدخلون المملكة لغرض العمل، وغالباً ما يتم استغلالهم لغرض التسول، أو ربما في عمليات تهريب المخدرات والاتجار بها؛ هذا إلى جانب ما يتم الإشارة إليه من حالات

الاستغلال الجنسي من قبل المهرين الذين يتاجرون بهؤلاء الأطفال بكافة الأشكال التي توفر لهم ربحاً مادياً.

وعلى الرغم من توجهات المملكة للحد من كافة أشكال الوجود غير النظامي، وعمليات التهريب والتسلسل .. وعلى الرغم من الأنظمة والقوانين التي تسنها المملكة، والتي كان آخرها قانون العمرة الجديد، والبصمة الإلكترونية، إلا أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في المملكة يمثل ظاهرة وفق مؤشرات منظمة الهجرة الدولية، تحتاج إلى عناية خاصة، خصوصاً الأطفال الذين يتم استغلالهم، والذين يلاحظ أنهم في تزايد وأن تزايدهم يرتبط غالباً بالمواسم.

ثانياً: وعي المجتمع بظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم، ودور ذلك في تزايد الظاهرة

إن أحداً لا يزعم أن أفراد المجتمع يتغاضون عن عمليات الاتجار، لأن النخوة والمروءة، وحب الخير لا يتفق مع السكوت أو الصمت على استغلال الأطفال، غير أن عدم فهم أبعاد القضية على أنها عملية تجارة بهؤلاء الأطفال، وإدراك الأمر على أنه مساعدة وتكافل اجتماعي، وما ينشأ عنه من ميل داخلي للمساعدة تقرباً لله تعالى، هو الذي يؤدي إلى التعاطف مع هذه الحالات، وذلك فقط في حالات دون أخرى، كحالات التسول تحديداً، وأما ما يعلم به المجتمع، مستتراً كان أو ظاهراً من حالات الاستغلال الجنسي، ونحوه من الأغراض المشينة، كاستغلال الأطفال للاتجار في المخدرات ونحوه، فإن المجتمع، وإن صمت بعضه، لا يصمت كله أبداً، وتتحرك جهوده للقضاء على هذه الصور التي قد تفسد أعضاء آخرين هم أبناء وإخوان وأخوات وزوجات وبيوت تتأثر بكل ما يدور حولها ويمس كيانها.

إن مفهوم الاتجار بالبشر مفهوم معقد إلى حد كبير، وخصوصاً لدى عامة الناس، لكونه يشير وفق ثقافة الناس السائدة إلى تلك الصور القديمة عن العبودية، وتملك العبيد والتجارة فيهم، وهذه صورة يستبعدها الناس عن أذهانهم، ولا يمكن أن يستوعبوها بهذا البعد لما فيه من آليات لا تتفق مع الحاضر الذي نعيشه ويعيشونه، ولانعدام الشواهد والسوابق في هذا الإطار، الأمر الذي يجعل الصورة ترتبط عندهم غالباً بالحاجة والعوز والفقر، ونحو ذلك من الظروف القهرية التي تحوج الناس للمساعدة، ويضطر معها الموسرون والمحسنون للإنفاق والتصدق.

إن هذا الغموض في فهم أبعاد قضية الاتجار بالأطفال لا ينحصر في الحقيقة في العامة فقط، وإنما يتسع ليشمل النخبة المثقفة قبل الشعوب، بل وبعض الحكومات والوزارات التي ما زالت لا تستوعب فكرة الاتجار بالبشر، فقد أشار تقرير منشور على موقع عمان نت بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨م أن حقوقيين انتقدوا موقف حكومة عمان وبعض الوزراء من تصريحهم بأن « مفهوم الاتجار بالبشر غير واضح » (www.ammannet.net)، إن المفهوم قد لا يكون واضحاً للبعض بسبب عدم احتكاكهم المباشر بأبعاده، أو لكون هذا النوع من الاتجار بالبشر ما زال في بعض الدول طي الكتمان، وفي بعضها الآخر يركز على جوانب من الاتجار كالاستغلال الجزئي، وفي بعضها تدور هذه التجارة في الخفاء، ولا تكاد يعلم بها أحد سوى الأجهزة الأمنية التي تكافح ما يظهر منها.

كما أن الدراسات التي تناولت الموضوع في غالبها حديثة، بما يعني أن الاهتمام بالموضوع جاء متأخراً، وسبب تأخره هو أن القضية لم تستفحل وتستشري سوى منذ عدة سنوات لا تتعدى العقد الواحد، ولم تكتمل

معلوماتها وأطرها للباحثين من قبل ذلك، كما أنها لم تُحد بقوانين واضحة أيضاً إلا مؤخراً وتحديداً مع البروتوكول الملحق باتفاقية باليرمو ٢٠٠٠م.

وحتى هذه الدراسات التي بدأت تناول موضوع الاتجار بالبشر فإنها تدور في إطار النظام الأمني والقانوني ضمن أبعاد الجريمة المنظمة، كما تشير لذلك دراسة الكتبي والتي أوضحت أن مفهوم الاتجار بالبشر يدخل ضمن إطار الجريمة المنظمة والتي تندرج تحت إطار الأعمال الإجرامية الحديثة (الكتبي، ٢٠٠٦م، ٤).

وهذه مفاهيم كبيرة على أفراد المجتمع العادي، لا يمكنه أن يستوعبها بهذه الصيغة التي تربط بين هذا الطفل المتسول وبين الجريمة المنظمة التي تعني عصابات ومافيا وأبعاداً كبيرة.

هذا إذا اعتبرنا أن المجتمع يعلم بالفعل عن هذه الدراسات وإجراءاتها ونتائجها، إذ أن الغالب أنها دراسات محدودة الاستفادة، ولا يوجد لها توجه إعلامي إرشادي، إذ لا توجد إلى اليوم قنوات إعلامية مفتوحة لبث نتائج الدراسات والبحوث التي تجري في المجالات المختلفة، وما يعلن عنه في هذا المجال فهو عينات لا تمثل أي نسبة حقيقية في مجال البحث العلمي.

فلم يبق إلا دور الإعلام التثقيفي ليصير المجتمع بأبعاد هذه القضية وحيثياتها، وحيث إن دور الإعلام ضعيف بدرجة كبيرة في إبراز مشاكل المجتمع الحقيقية، وكذلك المشاكل الدولية التي تورق الجمعيات والهيئات الحقوقية في العالم وترتبط بحقوق الإنسان، فإنه لا يتوقع للمجتمع أن يستفيد إعلامياً حول قضية الاتجار بالبشر، والتي إن وردت عرضاً في بعض وسائل الإعلام، فإنها عبارة عن أخبار لفعاليات، أو أنشطة واحتفالات بخصوص

شيء من هذا القبيل، أما وجود برامج تفاعلية وتوجيهية وإرشادية موجهة للمجتمع لتبصيره بالقضية وحقائقها ودوره في مواجهتها، فهذا لا يتوفر على نطاقنا العربي والإسلامي.

هذه الأبعاد والحيثيات السابقة تشير في جملتها وتفصيلها إلى أن المجتمع لا يعي أبعاد قضية الاتجار بالأطفال، ولا يتوقع أفراد المجتمع غالباً أن انتشار الأطفال المتسولين، والأطفال البائعين عند الإشارات والأسواق هو صورة من صور الاتجار بهم، وأن معظم هؤلاء يعملون في تنظيمات يقودها أشخاص يتولون جمع حصيلتهم يومياً وتوجيههم نحو الأماكن الجديدة والهامة، والتحایل لإخراجهم في حال القبض عليهم من قبل مكاتب التسول أو الجهات الأمنية المسؤولة.

بل قد يتخطى الأمر هذا لنجد رجل أمن يتعاطف مع طفل متسول أو طفل بائع، غير متوقع أيضاً أنه قد ينقذ هذا الطفل من براثن شبكية منظمة تتاجر به.

من خلال ذلك يتضح أن التعاطف المجتمعي سبب رئيس من أسباب انتشار التسول والباعة الجائلين من الأطفال، وغيرها من الصور الأخرى، ولذلك فإنه أيضاً يمثل سبباً غير مباشر من أسباب نمو ظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم، لأن مشاعر العطف والشفقة، وإعطاء هؤلاء، وبسخاء في بعض الأحيان كقربى لله سبحانه وتعالى، يبقي لهذه التجارة وجودها وأسباب استمرارها، وتطورها، وتغيير خططها للاستفادة القصوى من عطاء المجتمع وشفقته وعطفه.

ويشير تقرير نشرته جريدة الرياض إلى أن ظاهرة التسول في المملكة أصبحت ظاهرة تقوم باستدراج عطف الناس، وأن المتسولين ومن وراءهم

ينظمون ذلك العمل في مواطن وأوقات معينة، كالمساجد ومناسبات العبادة كشهر رمضان والحج، ومما جاء في التقرير أن التسول «قد وصل إلى ساحات وأروقة المسجد الحرام، فتجدهم ينتظرون فراغ الناس من عباداتهم ليرووا لهم حكايات يغلفونها بالقصص المحزنة لاستدرا عطف الناس وحرصهم على الإنفاق في الشهر الكريم - رمضان - مستغلين فرصة قدسية المكان، وشرف الزمان، ما يعطي شعورا للقادمين من خارج البلاد بان كثيرا من أهل هذه البلاد أو من يسكنوها يساعدون المتسولين بدفع ما تجود به أنفسهم».

هذا إلى جانب ما يلاحظ من انتشار الأطفال وغيرهم من ذوي العاهات، والذين ينتشرون للتسول في الطرقات والأسواق، وفي شوارع المسجد الحرام وساحاته، وعلى أبواب المساجد وغيرها، وهو من أكثر ما يلفت انتباه الناس ويستدر عطفهم، ويبعث على أن يقدموا ما تجود به نفوسهم لهؤلاء، والذين لم يدفعهم العوز إلى التسول، وإنما دفعتهم العصابات المنظمة التي تتاجر بهم إلى ذلك، وليس أدل على ذلك من ازدياد أعدادهم وتنظيم مواقعهم (عبدالرحمن، ٢٠٠٧م، ٢٦).

إن الناظر لواقع هؤلاء المتسولين يدرك أن حالات ذوي العاهات التي يستدرون بها عطف الناس وأموالهم، هي عاهات متشابهة بدرجة كبيرة، ما يوحي للناظر أنها مصنعة، وتتركز في قطع أحد الأطراف، وغالباً ما يكون يداً من اليدين، ليتمكن الطفل من خدمة نفسه بنفسه دون الحاجة للمساعدة، مع ما يكون لهيئته من تأثير على عواطف الناس ومشاعرهم. وهناك مصادر تؤكد أن هناك عصابات في بعض دول آسيا وإفريقيا تسرق الأطفال من القرى، وتقوم بقطع أطرافهم بإشراف طبي، وبعد شفائهم يستخرج لهم جوازات سفر، ويأتون بهم للعمرة، ويسلمون لعصابات التسول التي تستغلهم (www.lakii.com).

إن رحلة واحدة للمسجد الحرام في شهر رمضان المبارك، أو في أيام الأعياد على امتداد شارع واحد من أي شوارع المنطقة المركزية ستتجلى معها هذه الصورة بوضوح، وستمكن الباحث المدقق من أن هؤلاء الأطفال يعملون وفق تنظيم وأن هناك من يتابعهم ويشرف على أماكنهم على ما يبذلونه من جهد في استعطاف الناس ولفت انتباههم ونيل صدقاتهم.

وهناك فرق تنتشر في المخططات الحديثة خارج مكة المكرمة، وتوجد سيارات تقوم بتنظيمهم وتوزيعهم يوماً منذ الصباح الباكر، ويتواجد في كل مكان لهم من ينظمهم ويشرف عليهم ويجمع حصيلة التسول منهم. و«خلال السنوات الثلاث الماضية طوروا أساليب التسول حيث يعطى كل متسول جهاز جوال للإبلاغ عن كل صغيرة وكبيرة حوله» (www.lakii.com).

والواضح أن المتسولين يعلمون «من أين تؤكل الكتف» ويتفننون في استجلاب عطف الناس وحثهم على الصدقة والمساعدة من خلال مواقف درامية مصحوبة بعبارات منمقة وأدعية مثل: «الله يبارك فيك، الله يسترك، الله يحفظ شبابك، ويوسع رزقك». وربما كان الشخص يصطحب طفلاً فيقول المتسول داعياً «الله يحفظه لك ويصونه ويخليه» وربما كان الرجل يسير مع زوجته فيدعو لهما المتسول بأن يديم الحب بينهما ويجمعهما إلى آخر العمر، وبعضهم يحفظ أحاديث كحديث «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»، وهناك عبارات كثيرة ومتعددة ضمن قاموس معروف، تتردد مفرداته على مسامعنا كثيراً في الطرقات المؤدية إلى المساجد وتكاثف أكثر في «المناسبات الدينية» كيوم الجمعة وعيد الفطر وعيد الأضحى (إقليعي، ٢٠٠٩م، ١٨).

هذا المشهد المتكرر من مشاهد التسول التي تترافق مع عبارات الاستعطاف والدعاء وإظهار الفاقة والحاجة، تؤدي في النهاية إلى أن يتعاطف أفراد المجتمع معهم، متناسين أو جاهلين حكم الإسلام في التسول، وتحريمه، وذم المتسولين، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله قال: «والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره، خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله؛ أعطاه أم منعه» [متفق عليه، واللفظ للبخاري]، وروى البخاري أيضاً قوله ﷺ: «ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطي أحد عطاءً خيراً وأوسع من الصبر» [رواه البخاري برقم ١٤٠٠]. وروى البخاري عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «ما يزال الرجل يسأل الناس؛ حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم» [متفق عليه، واللفظ للبخاري].

وقد سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: عن السؤال في الجامع هل هو حلال أم حرام أو مكروه وأن تركه أو جب. فقال رحمه الله: أصل السؤال محرم في المسجد وخارج المسجد إلا لضرورة، فإن كان به ضرورة وسأل في المسجد، ولم يؤذ أحداً بتخطيه رقاب الناس، ولا بغير تخطيه، ولم يكذب فيما يرويه، ويذكر من حاله، ولم يجهر جهراً يضر الناس، مثل أن يسأل الخطيب والخطيب يخطب، أو وهم يسمعون علماً يشغلهم به، ونحو ذلك؛ جاز والله أعلم (ابن تيمية، ١٤٢٦ هـ، ٢٢/٢٠٦).

وهناك تعميم صادر وموجه من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة إلى أئمة المساجد بعدم السماح للمتسولين بفعل ذلك داخل المساجد، وفي ذلك دلالة على أن أئمة المساجد لا يفعلون ذلك خوفاً من الانتقاد الاجتماعي من المصلين وأفراد المجتمع الذين يفهمون الصدقة بأنها

إن لم تُعط لهم فلا ينبغي إيذاؤهم بالكلام (القرشي، ١٤٣٠ هـ) وكثيراً ما يتورع أفراد المجتمع عن اتهام المتسولين، خشية إساءة الظن وارتكاب الإثم. فالناس لا يدركون حقيقة حكم الإسلام في التسول، ومنعه الشديد له، ووصوله به لدرجة التحريم، ولا يبحثون في الشروط والأسباب التي تبيح السؤال، وغاية ما في الأمر عند من يستهجنونه أنهم يعتبرون التسول وصفاً غير أخلاقي، لأن فيه مظنة من يدعي الحاجة، وليس أهلاً لذلك.

من خلال ذلك يمكن اعتبار المجتمع عنصراً من عناصر المساهمة في تفتيش هذه الظاهرة، ظاهرة التسول، وعنصر مساعد وغير مباشر في عملية الاتجار بالأطفال دون أن يشعر، من خلال توجيه صدقاتهم وأمواهم لهؤلاء الأطفال المتسولين، وأحياناً يخرج بعضهم زكاته بهذه الطريقة.

ويسهم في زيادة الظاهرة خصوصية المملكة، وقدم ملايين الحجاج والمعتمرين سنوياً، وحرص الكثير منهم على الإنفاق في هذه البقاع الطاهرة، قرباً إلى الله تعالى، وهو الأمر الذي يصعب تنظيمه، سواء على صعيد المواطنين والمقيمين، أو الحجاج والمعتمرين، من قاصدي الإنفاق في الحرمين، زيادة في الأجر، وربما حمل البعض منهم أموالاً طائلة وأنفقها بهذه الطريقة، دون وعي بأنه يسهم في ازدهار مشكلة كبيرة من مشكلات المجتمعات الإنسانية اليوم، ودون وعي بأن هذا السلوك من المتسولين الممتهين للتسول هو سلوك محرم يجب ألا يعينوا عليه.

٢ . ٢ الدراسات السابقة

تعرض الدراسة من خلال هذه الجزئية مجموعته من الدراسات العربية والأجنبية التي ترتبط بموضوع الدراسة الحالية وتشتمل هذه الدراسات على

مجموعة متنوعة من الدراسات التي تهتم بظاهرتي ضحايا الجريمة والاتجار بالأطفال وتهريبهم، ثم تقدم تعليقاً وافياً على هذه الدراسات وتربطها بالدراسة الحالية.

٢ . ٢ . ١ الدراسات العربية

أولاً: الدراسات المرتبطة بضحايا الجريمة

دراسة الكردوسي، بعنوان: (الجمعيات غير الحكومية وضحايا الجريمة)

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الاهتمام بضحايا الجريمة، والإشارة لنشأة وأهداف وأهم أنشطة الجمعية المصرية لرعاية ضحايا الجريمة، ثم صياغة تصور لإنشاء جمعية لضحايا الجريمة في المجتمع الإماراتي، واستخدام الباحث في دراسته المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الشريعة الإسلامية قد أرست قاعدة تعويض المجني عليه، كما أكدت الدراسة أن الاهتمام العلمي بضحايا الجريمة بدأ في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أظهرت الدراسة أن الكثير من الضحايا لا يقومون بالإبلاغ عن الجرائم التي تقع ضدهم وذلك إما لعدم اهتمام الشرطة بهم وعدم ثقتهم بالشرطة أو لقلّة حجم الخسائر؟ أو لعدم معرفة الجاني (الكردوسي، ٢٠٠٤م).

دراسة السرحان بعنوان: (العوامل الاجتماعية والنفسية لضحايا العنف الأسري)

وهدفّت الدراسة للتعرف على العوامل الاجتماعية والنفسية لضحايا العنف الأسري، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت

عينة الدراسة مما كتب حول موضوع ضحايا العنف الأسري، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها ما يلي: (عدم إيلاء موضوع ضحايا الجريمة والعنف الأهمية التي يستحقها في الوطن العربي، وقلة وندرة الدراسات المتعلقة بموضوع ضحايا العنف الأسري في الوطن العربي، وأكدت الدراسة على وجود ضبابية وعدم وضوح في المفاهيم المرتبطة بضحايا الجريمة في الدراسات العربية، أكدت الدراسة أن السلطات العربية تركز على مبدأ عقوبة الجناة ولا تولي ضحايا الجريمة الاهتمام الذي يستحقونه، كما أشارت الدراسة إلى أن الطفل والمرأة هما أكثر الفئات تعرضاً للعنف الأسري في المجتمع الأردني (السرхан، ٢٠٠٤م).

دراسة هلال بعنوان: (التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة)

وقد هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف إلى مدى الاهتمام بضحايا الجريمة سواء على المستوى العلمي أو التشريعي.
- التعرف إلى الظروف والعوامل التي تعرض الضحايا للجريمة ودورها في ذلك.
- التعرف إلى أنماط الضحايا والمعايير التي يتم على أساسها تنميتها.
- التعرف إلى الانعكاسات السلبية والأضرار التي يعاني منها ضحايا الجريمة من جراء تعرضهم للإجرام.
- التعرف إلى أبرز نماذج البرامج العربية الخاصة بإرشاد الضحايا.
- التعرف إلى واقع الضحايا في إمارة الشارقة.

هذا وقد استخدم الباحث منهجي تحليل المضمون والمنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة دراسته عبارة عن الإحصائيات الجنائية الصادرة عن شرطة الشارقة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م، (هلال، ٢٠٠٦م).

وقد كانت أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- إن المدخل للتفسير العلمي الدقيق لوقوع بعض الأفراد ضحايا للجريمة يتحقق من خلال وصف الضحايا وتصنيفهم على أسس قانونية أو عضوية أو اجتماعية أو ثقافية وكذلك تحديد المتغيرات الاجتماعية الخاصة بهم مثل الجنس والعمر والطبقة.

- إن هناك العديد من الأضرار والآثار السلبية التي يعاني منها الضحايا من جراء تعرضهم للجريمة أبرزها الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

- إن اغلب الضحايا يتراوح مستواهم التعليمي بين القراءة والكتابة والتعليم دون الجامعي.

- إن الذكور هم أكثر من الإناث وقوعاً كضحايا للجريمة.

ثانياً: دراسات التهريب والاتجار بالبشر

دراسة شرستا وآخرين بعنوان: (مشكلة تهريب الأطفال في اليمن)

وهي دراسة مشتركة بين اليونيسيف ووزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى تهريب الأطفال، والبحث عن المفاهيم المكونة لدى الأطفال المهربين وأسرهم والمجتمعات المحلية المرتبطة بتهريب الأطفال بالإضافة إلى معرفة الصفات المشتركة بين الأطفال المهربين والتجارب التي مروا بها، كما هدفت الدراسة إلى تحليل

نوع العلاقة التي تربط المهربين بأهالي الأطفال المهربين، هذا بالإضافة إلى التعرف على كيفية التعامل مع المشكلة من قبل الدوائر الحكومية الرسمية وخصوصاً أمن الحدود.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الكيفي والذي تم من خلاله إجراء مقابلات معمقة مع ٥٩ طفلاً من ضحايا التهريب والذين تم ترحيلهم من المملكة العربية السعودية جميعهم ذكور بينهم طفلتان (أسر الأطفال المهربين وأعضاء السلطة المحلية والمدرسين والمهربين ولم توضح الدراسة العدد الفعلي لهم).

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة أن معظم الأطفال المهربين هم من الذكور وأن معظمهم قد تسربوا من المدارس لقلّة الموارد المالية والوعي الاجتماعي بأهمية التعليم وأنهم ينحدرون من أسر كبيرة الحجم نسبياً (يتجاوزون أكثر من ثمانية أفراد) كما أنهم ينحدرون من أسر ذات دخل مادي متدن، كما أن غالبية أسر الضحايا لديهم أطفال يعملون في المملكة العربية السعودية، كما أن معظم أسر الأطفال على علم بنشاط تهريب الأطفال.

وقد أكدت الدراسة أن معظم أسر الأطفال يرون أن إرسال أطفالهم للخارج من شأنه أن يسهم في رفع مستوى معيشتهم وأن بعض الأسر هي التي تقوم بدفع مبالغ للمهربين لكي يهربوا أطفالهم، وأن أسر الأطفال لا يدركون أن تهريب الأطفال يمثل انتهاكاً لحقوقهم وأنهم على درجة عالية من الجهل لمعنى هذه الحقوق.

وأكدت الدراسة أن أكثر العوامل المؤدية لتهريب الأطفال هي الفقر والجهل وقلة فرص العمل والخلافات الأسرية.

وفي جانب آخر حول التهريب أكدت الدراسة أن ٤٤٪ من الأطفال بدأوا رحلتهم مع المهربين من خلال علاقة مباشرة بين الأطفال والمهربين، وأن ٥٣٪ من الأطفال كانوا برفقة أسرهم، وأكدت الدراسة أن المهربين يبحثون خصيصاً عن أطفال مناسبين لمهنة التسول يكون للمهربين فيها حصة كبيرة، كما أكدت الدراسة أن بعض جنود حرس الحدود يأخذون رشوة لتسهيل عبور الأطفال والمهربين، كما أكدت الدراسة أن الحدود اليمنية السعودية تشهد حركة ونشاطاً من المهربين، وتشير الدراسة إلى أن ٣٠٪ من الأطفال قد نقلوا البضائع المهربة بين السعودية واليمن وبعد ذلك عرفوا الطرق جيداً، وأشارت الدراسة إلى أن الأطفال تعرضوا للعديد من المخاطر خلال رحلة التهريب مثل الجوع والعطش والمرض والضرب والسرقة، وأن الأطفال ليس لديهم وعي بالمخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها.

وأكدت الدراسة أن نشاط تهريب الأطفال ينشط خلال المواسم الدينية (رمضان والحج) وأن رحلة التهريب غالباً ما تكون مع غروب الشمس، وأن شبكة المهربين تبدو مترابطة حيث توجد شبكة في اليمن تقوم بالترتيب والاتفاقيات وأخرى مسؤولة عن السفر مع الأطفال، واحتمال وجود شبكة في المملكة العربية السعودية تكون مسؤولة عن الأطفال عند وصولهم (شرسثا، وآخرون، ٢٠٠٤م).

دراسة المرزوق بعنوان: (جريمة الاتجار بالأطفال والنساء وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي)

وهدفت الدراسة إلى معرفة حجم هذه الجريمة وأسبابها وأثارها والتعرف على أساليب عصابات الجريمة المنظمة في ارتكابها، كما هدفت إلى معرفة حكم الشريعة الإسلامية فيها تجريباً وعقاباً ومعرفة موقف القانون الوضعي منها تجريباً وعقاباً.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي المقارن، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاتجار بالنساء والأطفال ينمو بشكل مخيف وأن الهدف منه هو بالدرجة الأولى الاسترقاق الجنسي، وأن المجتمعات التي انهارت كالاتحاد السوفيتي سابقاً هي من أكثر الدول المصدرة لتجارة النساء والأطفال وأن الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان هي من أكثر الدول استيراداً لهذه التجارة، وأكدت الدراسة أن هذه الجريمة هي جريمة ضد الدولة والمجتمع معاً وأن الفقر والبطالة والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، هي من العوامل المسببة لهذه الجريمة، كما أن الفساد الإداري وضعف القوانين من العوامل التي تشجع عصابات الجريمة المنظمة على تنفيذ جرائمها (المرزوق، ٢٠٠٥م).

دراسة الكتبي بعنوان: (جرائم الاتجار بالبشر، المفهوم، والأسباب، وسبل المواجهة)

وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الاتجار بالبشر، وتبيان مقوماته وتحديد صور الاتجار بالبشر وأساليبه، وكذلك التعريف بأسباب الاتجار بالبشر وفئاته وتوزيعه الجغرافي.

كما هدفت الدراسة لتوضيح الانعكاسات المترتبة على جرائم الاتجار بالبشر والتحديات التي تواجه جهود المكافحة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل ما ورد في الدراسات والأبحاث العلمية حول الموضوع.

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي: أن مفهوم الاتجار بالبشر يندرج ضمن مفهوم الجريمة المنظمة، وأن جريمة الاتجار بالبشر لها ثلاثة مقومات رئيسة السلعة - الشخص المراد استغلاله - والوسيط - الأشخاص والجماعات الإجرامية التي تساعد في عمليات النقل - والسوق - وهي دول العبور وتجمع الضحايا.

كما أكدت الدراسة على تنوع صور الاتجار بالبشر وأنه يشمل البغاء والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وتجارة الأعضاء البشرية.

وأكدت الدراسة أن هناك تطورات في النوع والأساليب في المتاجرة بالبشر من خلال استخدام العديد من الوسائل التي تجبر الضحايا على الوقوع في مثل هذه الجرائم.

كما أكدت الدراسة أن جرائم الاتجار بالبشر تستهدف فئتين رئيسيتين هما الأطفال والنساء، وأن هناك انعكاسات أمنية واجتماعية ونفسية وصحية لهذه الجريمة (الكتبي، ٢٠٠٦م).

دراسة الأمم المتحدة بعنوان: (الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالشرق الأوسط)

وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تقرير نطاق ظاهري الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في وقت إجراء الدراسة في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، كما هدفت الدراسة إلى وصف الشبكات غير القانونية التي تسهل هذا الاتجار ووصف طرائقها المفضلة، وتحديد ورسم خرائط طرق التهريب والاتجار المستخدمة حالياً في هذه العمليات الإجرامية، إضافة إلى مسالة الأسباب الرئيسة - عوامل الجذب والطرء - الخاصة بالمنطقة، كما هدفت الدراسة من جانب آخر إلى التعرف على الوسائل الفعالة في العمل على القضاء التدريجي على هاتين الظاهرتين الإجراميتين إضافة إلى تحديد الثغرات الحالية والعراقيل المشتركة في العمل المضطلع به على مستوى الحكومات فيما يخص مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقديم المساعدة في سد هذه الثغرات.

وقد كانت المنهجية التي انطلقت منها هذه الدراسة هي عبارة جمع وتصنيف وتحليل ما يوجد من معلومات وثيقة الصلة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين عموماً، وحالات تصف الحالة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، وتكونت عينة هذه الدراسة من البيانات المتاحة، والإحصاءات المستنبطة والمحللة من قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات عن أنماط الاتجار بالبشر، وكذلك مقالات وورقات دراسية حول تقارير من الأوساط الجامعية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية، إضافة إلى معلومات استخباراتية من أوساط إنفاذ القانون الدولية، كما استخدمت تقارير إعلامية ومعلومات عامة منشورة على الإنترنت، علاوة على بعض التقارير التي أعدها مندوبو تقصي الحقائق الموفدون إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن هذه الظاهرة هي ظاهرة معقدة ومتعددة الوجوه والأشكال، أن مكافحة تهريب البشر وجميع أشكال الاتجار بالبشر وحماية ضحايا هذه الجرائم يمثل تحديات كبرى

أمام هذه المنطقة، أن معظم بلدان المنطقة يمتلك عدداً من الأدوات التشريعية التي تعالج مختلف الجرائم المرتبطة بتهريب البشر لكنها تفتقر إلى إطار العمل المؤسسي والخبرة والموارد المالية اللازمة للاستفادة من تلك الأدوات، كما أن هناك نقصاً في الوعي والتسليم بشأن هذه القضية في معظم بلدان المنطقة، كما أن بعض البلدان تعاني من مشاكل في تعريف المفاهيم ما ينعكس في أنظمتها التشريعية، كما أكدت الدراسة على أن هناك تحولات في أشكال الهجرة تحولات من إقليمية إلى دولية، وأنه كلما قلت فرصة الهجرة النظامية كلما ازدادت معها الهجرة السرية والتي ينشط معها المتاجرون بالبشر والمهربون ومساعدوهم في بلدان المصدر والعبور والمقصد، كما أكدت الدراسة أن عملية تهريب البشر والمتاجرة بالبشر ترتبط بالعصابات الإجرامية المنظمة التي تنخرط أيضاً في أنواع أخرى من الأنشطة الإجرامية مثل المتاجرة في المخدرات والأسلحة، وأكدت الدراسة أن أسباب تنامي الهجرة والمهاجرين هي أسباب اقتصادية، وأن الاتجار بالنساء يكون من البلدان الفقيرة الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية وأفريقيا وجنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا إلى المقاصد السياحية في بلدان الخليج العربي ومصر ولبنان وإسرائيل بغرض استغلالهن جنسياً، كذلك يتاجر بالأطفال من البلدان الفقيرة مثل باكستان وبنجلادش والسودان وإريتريا وموريتانيا إلى منطقة الخليج لغرض استغلالهم كسائقي هجن في السباقات (الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٦م).

دراسة ريسبولي بعنوان: (الإحالة وإعادة الإدماج للأطفال ضحايا التهريب في الجمهورية العربية اليمنية)

وقد هدفت هذه الدراسة التي قام بها الباحث بتكليف من اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية،

إلى الغوص في أعماق قضايا التهريب في اليمن ووضع خطة شاملة لمنع تهريب الأطفال ومحاربه من منظور شمولي يأخذ في الحسبان بروتوكول باليرمو واتفاقية حقوق الطفل عن طريق تبني تدابير موجّهة صمّمت للحصول على نتائج مستدامة وحلول طويلة الأمد. تأخذ بنظر الاعتبار ليس فقط الأطفال الضحايا وأولياء أمورهم، بل أيضاً الخلفية الاقتصادية الاجتماعية لبعض الأحياء التي تُرسل أطفالها بعيداً والفجوات في الهياكل والخدمات التي تؤدي في أغلب الأحيان للقيام بذلك. وقد حددت الدراسة سبعة أهداف وفقاً للصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للباحث هي:

١ - جمع معلومات دقيقة تتعلّق بأوضاع معيشة أسر الأطفال المهربين والذين يمرون خلال مركز الاستقبال في حرض وذلك في مناطق المنشأ.

٢ - تحليل الممارسات الراهنة من إعادة دمج الأطفال المهربين داخل أسرهم الأصلية والمخاطر بشأن إعادة تهريبهم.

٣ - التوصل إلى حلول بديلة للعودة وإعادة الإدماج تكون ملائمة للسياق والأطفال.

٤ - تحويل تلك الحلول إلى خطة تنفيذ تفصيلية.

٥ - تحديد شركاء محليين محتملين في تنفيذ تلك التدابير وصوغ خطة بناء قدرات.

٦ - تنظيم كل نتائج البحث في تقرير نهائي مصغّر بما في ذلك التوصيات.

٧ - تقديم التقرير النهائي إلى الجمهور التقني.

وقد استخدم الباحث وفريق بحثه خمس منهجيات رئيسة أثناء الاضطلاع بهذه الدراسة. وهي تتكون من استبيانات ومقابلات متعمّقة

وَمُناقشات مجموعات متخصصة واجتماعات أطراف فاعلة ورصد المجتمع. وتم تبني هذه المجموعة من الطرائق لتُمكّن فريق البحث من الحصول على عيّنة تمثيلية.

وشملت الدراسة المحافظات التالية: محافظة حجة، محافظة الحديدة، محافظة المحويت. ونتيجة لأن هذه الدراسة لم تكن كمّيةً في طبيعتها، فلم يكن هناك حجم عيّنة مسبق؛ غير أنه اشترك ٣٤٠ مستجيباً في عملية جمع البيانات. يتكوّن الـ ٣٤٠ من التّالي: ٥٩ طفلاً؛ ١٢٦ من الآباء؛ ٨٢ من قادة المجتمعات؛ و٧٣ من الأطراف الفاعلة.

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة: أن النسبة العظمى من الأطفال الذين طبقت عليهم الدراسة تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنة، وأن معظمهم لم يكن ملتحقاً بالتعليم النظامي، كما أن ثلث عينة الدراسة من الأطفال كانوا يعملون في بيع الطحين والقات قرب الحدود السعودية.

وبخصوص التهريب فقد أكدت الدراسة أن عدداً كبيراً من الأطفال يهاجرون بمفردهم براً بواسطة الحمير، وأن معظمهم لم يتم تهريبه، كما أكدت الدراسة أنها حصلت على معلومات بسيطة حول وجود عصابات منظمة وشبكات التهريب، وأكدت الدراسة من خلال مناقشات المجموعات المتخصصة في منطقتي أفلاح الشام وبنو سعد بأن عدداً كبيراً من المهريين يأتون إلى الأحياء المُختلفة ويُعرضون مبالغ غير محدّدة من المال على الآباء لإقناعهم بإطلاق سراح أطفالهم. ثم يقوم المهرب بأخذ الأطفال إلى الحدود لمُقابلة وسيط يقوم إمّا بمُرافقتهم، أو بترتيب موضوع نقلهم، إلى مقصدهم النهائي في المملكة العربية السعودية. ثم يتم إرسال جزء من الإيرادات التي

يُحصل عليها الأطفال من عملهم في المملكة العربية السعودية إلى آبائهم في فترات دورية، بينما يحتفظ المهرب والمتواطئون معه بمعظم ما تبقى من المال. وبعد فترة يُبدأ المهرب باستعمال هؤلاء الأطفال المهربين أنفسهم لتجنيد أطفال إضافيين من أحيائهم الأصلية والمناطق المحيطة بها وللمساعدة بالنقل والترتيبات اللوجستية الأخرى لتسهيل حركتهم عبر الحدود إلى المملكة العربية السعودية. وبهذه الطريقة تستمر دورة تهريب الأطفال بلا نهاية.

كما أكدت الدراسة على أن الأطفال يمرون بظروف صعبة خلال فترة تهريبهم ووصولهم للمملكة العربية السعودية، كما أشارت الدراسة إلى أن الأطفال المهربين بعد عودتهم من السعودية وتسليمهم للسلطات اليمنية لا يتم معالجة حالاتهم الأمر الذي يؤدي هؤلاء الأطفال للعودة مرة أخرى للسعودية.

وقد ذكرت الدراسة أن هناك مجموعة من الأسباب الجذرية لتهريب الأطفال، أهمها الفقر والفاقة، وقلة الفرص التعليمية، وقلة فرص العمل، والتزامات الأطفال تجاه أسرهم، وحجم الأسر الكبير (ريسبولي، ٢٠٠٦م).

٢ . ٢ . ٢ الدراسات الأجنبية

دراسة نوربارت فانو- أكو (Norbart Veno-Waco) بعنوان: (تجارة الأطفال بين بنين والغابون)، وفريق عمله في عام ٢٠٠٠م،

وتمثل هدف الدراسة الرئيس في تحليل العلاقة الموجودة بين وضع طفل في وسط عائلي يختلف عن وسطه الطبيعي ووضعه في بلد الاستقبال بغية توظيفه كعامل (www.antislavery.org).

وتكونت عينة من البحث ١٥٠ طفلاً تعرض لهذه التجارة، و٢٨١ طفلاً مازالوا بعيدين عنها كما تم استجواب نحو ٨٨٤ شخصاً (٦٥٤ في بنين و٢٣٠ في الجابون) وظهرت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- أن الأطفال الذين يتم نقلهم إلى بنين من أجل أن يتحصلوا على تعليم جيد - الهدف المعلن - انحرف عنه وأصبح الهدف هو ذا طابع تجاري بحث بغض النظر عن تعليمه ذلك أنه يشجع نقل طفل من وسطه العائلي إلى آخر - في بلده الأصلي أو في الخارج -.

- كما وجدت الدراسة أنه على الرغم من وجود العديد من القوانين المانعة لتجارة الأطفال إلا أن الواقع بين أن هناك تحالفاً بين المهرين والأولياء الذين يعتقدون أن مستقبل أبنائهم يوجد في دولة أجنبية.

- كما أكدت الدراسة أن الأطفال الذين مازالوا بعيدين عن هذه التجارة غير الشرعية - حسب الدراسة - يأملون في السفر إلى دولة أجنبية، وهو ما يجعلهم صيدا ثميناً للتجار غير الشرعيين الذين يأتون إليهم بعود جلبهم. ف ٤٤, ٧٥٪ من الأطفال صرحوا أنهم سوف لن يعارضوا أولياءهم إن فرضوا عليهم هذه المغامرة الخطرة. لقد بينت الدراسة - كذلك - أن معظم الأطفال الذين يتم استخدامهم في الأعمال المنزلية في الجابون هم قاصرون ومعظمهم من الإناث.

دراسة دانيال (Daniel, 2004) بعنوان: (الطفولة في خطر: الاستغلال

الجنسي للفتيات الصغيرات لأغراض تجارية في الكاميرون)

وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير معدل انتشار الاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات لأغراض تجارية في الكاميرون لتحديد العوامل التي تدفع الأطفال في البغاء وتحديد العوامل التي تحافظ على هذه التجارة.

وهذه الدراسة من نوع استكشافي، وقد شملت ٤ محافظات هي: (مركز (ياوندي)، والساحل (ياوندي)، والشالية الغربية (بامندا)، والغرب (بافوسام))، واعتمدت على تطبيق الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة.

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أن هناك أربع فتيات من بين كل عشر فتيات كن ضحايا لدعارة الأطفال، وأن متوسط أعمارهن يبلغ ١٦ سنة.

- هؤلاء الفتيات من أسر كبيرة الحجم (٧. أطفال لكل أسرة) ، ويأتي معظمها من القرى والمدن الصغيرة.

أن جميع الضحايا هن أميات.

- ٣٥٪ من الضحايا يأتين من أسر ذات عائل وحيد.

- الآباء والأمهات يلعبون دورا مهما في هذه المأساة . وفي الواقع هناك من الاولياء من يستغلون أطفالهم في هذه التجارة، أولا يقولون شيئا عندما يكونون على علم بهذا النشاط.

دراسة كاترينا ناليفايكو (K. Nalyvako, 2006)، بعنوان: (المساعدة

الاجتماعية لضحايا التهريب البشري: دراسة مقارنة للمقاييس الاجتماعية

لضحايا التهريب البشري في هولندا وأوكرانيا)

وهدفت الدراسة إلى فحص الأطر المشروعة القانونية الهادفة إلى محاربة التهريب البشري في هولندا وأوكرانيا، وإلى فحص ومقارنة المقاييس الاجتماعية الفعلية لمساعدة ضحايا التهريب البشري في كلا الدولتين، كما هدفت الدراسة إلى فحص ومقارنة الأطر الثقافية التي تعطي قاعدة لآلية المقاييس الشرعية والاجتماعية في الدولتين.

وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة متعمقة بالممارسات القائمة في هولندا كبلد مقصد وأوكرانيا كبلد مصدر حول الممارسات القائمة في البلدين في مجال التدابير الاجتماعية المتعلقة بضحايا التهريب البشري.

وقد استخدمت الدراسة المقابلات المعمقة مع الخبراء، وتحليل الوثائق في كلا البلدين. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: (أن التدابير الاجتماعية المناسبة للضحايا لا تطبق في البلدين، وأن هناك نقصاً في مستوى وعي المجتمع فيما يتعلق بانتهاك حقوق البشر ضحايا التهريب البشري، وأن هناك نقصاً في المعلومات حول ضحايا التهريب البشري في البلدين، وأن البرامج الحكومية والمعايير القانونية غير متسقة فيما يتعلق بضحايا التهريب البشري.

دراسة رينو كاميدي (Kamidi, 2007) بعنوان: (الاستجابة القانونية لتهريب الأطفال في أفريقيا)

وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى استكشاف الإطار القانوني المحتمل لمواجهة تهريب الأطفال في أفريقيا وإثارة الوعي بالنتائج غير الشرعية والضارة لكل أشكال تهريب الأطفال. والاهتمام بضرورة اتخاذ الإجراء الجنائي والإداري الملائم، على كل المستويات، لمنع تهريب الأطفال و معوق بته بصورة عملية.

وهذه الدراسة دراسة تحليلية ووصفية أساسها المكتبة. وسنستخدم في هذه الدراسة المصادر الثانوية مثل: الاتفاقيات، والمعاهدات، والكتب، والإنترنت، والمجلات، والمقالات، وقانون الحالة كعينة لها.

وقد كانت أبرز نتائج هذه الدراسة:

- صعوبة تحديد تعريف واضح لتهديب البشر وأن هناك مخاطر في الخلط بينه وبين مفهوم الهجرة غير الشرعية.
- إن القوانين في أفريقيا قد فشلت في حماية الطفل الأفريقي من مخاطر وقوعه ضحية للتهديب.
- إن تهريب الأطفال في أفريقيا مازال في تنام رغم إبرام العديد من الاتفاقيات والقوانين منذ عام ١٩٦٧ وحتى ٢٠٠٧م.
- إن قضية حماية الأطفال من التهريب في أفريقيا تعتبر قضية محيرة ومقلقة.

٢. ٢. ٣ التعليق على الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تتميز بخاصيتين رئيسيتين الأولى حداثة تلك الدراسات، فهي دراسات أجريت خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧م، ولعل ذلك يرتبط بحداثة الظاهرة وتناميها، وبالاهتمام العالمي والدولي المتزايد بالظاهرة وتداعياتها، والأمر الثاني ندرة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في الوطن العربي، حيث أن الدراسة لم تعثر إلا على دراستين عربيتين تناولتا ظاهرة تهريب الأطفال والاتجار بهم بشكل مباشر وهاتان الدراستان طبقتا على الأطفال المهربين من الجمهورية العربية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية وهما: (دراسة شرشثا ٢٠٠٤م، ودراسة ريسبولي ٢٠٠٦م)، وهما دراستان مشتركتان شاركت فيهما وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الهجرة الدولية. وقد صدرت هاتان الدراستان باللغة الإنجليزية أولاً ثم تمت ترجمتهما إلى العربية.

في حين نجد مجموعة من الدراسات العربية التي تناولت موضوع جريمتي التهريب البشري والاتجار بالبشر وضحايا الجريمة بشكل عام ولم يكن التركيز فيها على الأطفال بشكل مباشر وهي «الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، ودراسة الكتبي عام ٢٠٠٦م، ودراسة هلال عام ٢٠٠٦م، ودراسة المرزوق عام ٢٠٠٥م، ودراسة الكردوسي عام ٢٠٠٤م، ودراسة السرحان عام ٢٠٠٤م).

كما نلاحظ أن هناك أربع دراسات أجنبية لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وهي (دراسة نوربارت فانو-أكو وفريق عمله في عام ٢٠٠٠م، ودراسة دانيال عام ٢٠٠٤م، ودراسة كاترينا عام ٢٠٠٦م، ودراسة رينو كاميدي عام ٢٠٠٧م).

وبشكل عام فقد قدمت تلك الدراسات معلومات مهمة وقيمة للدراسة الحالية فقد قدمت دراسة (الكردوسي، وهلال، والسرحان) معلومات مهمة حول ضحايا الجريمة بشكل عام، وأوضحت هذه الدراسات أن هناك نقصاً في الدراسات العربية التي تهتم بدراسة ضحايا الجريمة، وأن ضحايا الجريمة لم يجدوا الاهتمام والرعاية التي يستحقونها في الوطن العربي، وأن معظم الضحايا لا يقومون بإبلاغ الشرطة عن تعرضهم للجريمة، كما أكدت تلك الدراسات على أن الذكور هم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة، وأن أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للوقوع كضحايا للجريمة هم الأطفال والنساء، وأكدت على وجود مجموعة من الآثار السلبية التي يتعرض لها ضحايا الجريمة أبرزها الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

ونلاحظ على هذه الدراسات عموماً أنها لم تعتمد على دراسة ميدانية مستقاة من الواقع الاجتماعي للضحايا فجميعها عبارة عن دراسات مكتبية،

ألا أنها قدمت معلومات تتوافق مع الوضع الحالي لضحايا الجريمة في الوطن العربي، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في كونها تدرس ضحايا فعلين وتستقي معلوماتها من الواقع الاجتماعي المعاش للضحايا كما تتميز بدراستها لفئة اجتماعية معينة وهي فئة الأطفال.

في حين جاءت (دراسة الأمم المتحدة، ودراسة الكتبي، ودراسة المرزوق) لتركز على موضوع الاتجار بالبشر وتهريب البشر، حيث قدمت دراسة الأمم المتحدة معلومات عامة وشاملة حول الظاهرة واتجاهاتها فقد حددت اتجاهات هذه الجريمة وكيف أنها تمثل تحدياً كبيراً أمام بلدان المنطقة. وأكدت على تعقد هذه الظاهرة وتعدد وجوهها وأشكالها، وأكدت على أن هناك نقصاً في الوعي والتسليم بشأن هذه القضية في معظم بلدان المنطقة وأن هناك مشاكل في تعريف المفاهيم المرتبطة بجريمتي التهريب والاتجار وأن ذلك ينعكس على الأنظمة في تلك البلدان.

كما أكدت دراسة المرزوق أن الاتجار بالنساء والأطفال ينمو بشكل مخيف وأن الهدف منه هو بالدرجة الأولى الاسترقاق الجنسي، وأن المجتمعات التي انهارت كالاتحاد السوفيتي سابقاً هي من أكثر الدول المصدرة لتجارة النساء والأطفال وأن الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان هي من أكثر الدول استيراداً لهذه التجارة، وأن الفقر والبطالة والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية هي من العوامل المسببة لهذه الجريمة، كما أن الفساد الإداري وضعف القوانين من العوامل التي تشجع عصابات الجريمة المنظمة على تنفيذ جرائمها.

في حين جاءت دراسة الكتبي لتؤكد أن مفهوم الاتجار بالبشر يندرج

ضمن مفهوم الجريمة المنظمة، وأن جريمة الاتجار بالبشر لها ثلاثة مقومات رئيسية السلعة - الشخص المراد استغلاله - والوسيط - الأشخاص والجماعات الإجرامية التي تساعد في عمليات النقل والسوق - وهي دول العبور وتجمع الضحايا.

كما أكدت الدراسة على تنوع صور الاتجار بالبشر وأنه يشمل البغاء والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وتجارة الأعضاء البشرية.

وأكدت الدراسة على أن هناك تطورات في النوع والأساليب في المتاجرة بالبشر من خلال استخدام العديد من الوسائل التي تجبر الضحايا على الوقوع في مثل هذه الجرائم.

كما أكدت الدراسة أن جرائم الاتجار بالبشر تستهدف فئتين رئيسيتين هما الأطفال والنساء.

ونلاحظ على هذه الدراسات بشكل عام أنها قدمت تصوراً نظرياً حول مفهومي تهريب البشر والاتجار بالبشر وحددت اتجاهات هاتين الجريمتين ومقوماتها وأبرز ضحاياها. إلا أن جميع هذه الدراسات تتفق في كونها دراسات مكتبية تتكون عينتها من المعلومات الوثائقية حول الظاهرة، كما أنها تتناول الظاهرة من منظور عام عدا دراسة المرزوق التي ركزت على النساء والأطفال، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في كونها أكثر تحديداً في معالجة الظاهرة حيث تتعامل مع عينة فعلية من الضحايا، وتركز على فئة اجتماعية فقط وهي فئة الأطفال.

كما نجد أن (دراسة شرشثا ٢٠٠٤م، ودراسة ريسبولي ٢٠٠٦م) كانت تعالج ظاهرة تهريب الأطفال بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية، حيث قدمت تلك الدراسات معلومات مهمة ومفيدة للدراسة

الحالية على الرغم من صغر حجم عينتي هاتين الدراستين - ٥٩ طفلاً - فقد قدمت وصفاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المهربين للمملكة العربية السعودية، وحددت موقف الأسر من هذه الجريمة تجاه الأطفال، كما أكدت على وجود نشاط إجرامي يستهدف تهريب الأطفال وأن هذا النشاط يتم بموافقة أسر الأطفال المهربين، وأكدت كلا الدراستين أن هناك خللاً من قبل الحكومة في معالجة ظاهرة تهريب الأطفال من اليمن للسعودية، كما أكدت على أن معظم الأطفال ضحايا التهريب يتعرضون للعديد من المخاطر والعنف خلال رحلة التهريب مثل الجوع والعطش والمرض والضرب والسرقه، وأن الأطفال ليس لديهم وعي بالمخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها. وأن هناك شبكة تهريب بين البلدين تبدو مترابطة حيث توجد شبكه في اليمن تقوم بالترتيب والاتفاقيات وأخرى مسؤولة عن السفر مع الأطفال، واحتمال وجود شبكة في المملكة العربية السعودية تكون مسؤولة عن الأطفال عند وصولهم، وقد أكدت الدراستان أن هناك مجموعة من الأسباب الجذرية لتهريب الأطفال، أهمها الفقر والفاقة، وقلة الفرص التعليمية، وقلة فرص العمل، والتزامات الأطفال تجاه أسرهم، وحجم الأسر الكبير.

ما قدمته الدراستان يعد معلومات مهمة وقيمة لهذه الدراسة خاصة في ظل عدم وجود دراسات إمبريقية حول هذه الظاهرة في الوطن العربي، وهناك اتفاق بين ما قدمته هاتان الدراستان والدراسة الحالية إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن هاتين الدراستين بخصوصية موضوعها فهي تعالج ظاهرة تهريب الأطفال من منظور علم ضحايا الجريمة كما أن الدراسة الحالية تتميز بتنوع جنسيات عينة الدراسة من الأطفال، حيث إن الدراستين كانت إحداهما

تعالج وضعيه دمج الأطفال ضحايا التهريب في مجتمعهم الأصلي والدراسة الأخرى كانت عبارة عن دراسة كشفية للتعرف على الأطفال ضحايا التهريب البشري بين اليمن والمملكة العربية السعودية، وكلا الدراستين طبقت على الأطفال من الجنسية اليمنية، في حين أن الدراسة الحالية طبقت على أطفال ينتمون إلى أربع جنسيات (نيجيريا، واليمن، والسودان، والهند).

كما نلاحظ أن الدراسات الأجنبية (دراسة نوربارت فانو-اكو وفريق عمله في عام ٢٠٠٠م، ودراسة دانيال عام ٢٠٠٤م، ودراسة كاترينا عام ٢٠٠٦م، ودراسة رينو كاميدي عام ٢٠٠٧م) على الرغم من تنوع مواضيعها إلا أنها قدمت معلومات حول الاتجار بالأطفال والنساء، فقد أكدت دراسة نوربارت أن هناك تحالفًا بين المهربين والأولياء الذين يعتقدون أن مستقبل أبنائهم يوجد في دولة أجنبية بمعنى أن أسر الأطفال مشاركة في هذه التجارة.

وأكدت دراسة دانيال أن الأطفال الضحايا يتميزون بمجموعة خصائص أهمها أنهم يتحدرون من أسر كبيرة الحجم وأكثرها ذات عائل واحد، وأن الضحايا يتحدرون من القرى والمدن الصغيرة، وأن جميع الضحايا أميون، كما أكدت الدراسة أن الآباء والأمهات يلعبون دورا مهما في هذه المأساة، وفي الواقع هناك من الأولياء من يستغلون أطفالهم في هذه التجارة أو لا يقولون شيئا عندما يكونون على علم بهذا النشاط.

وجاءت دراسة كاترينا لتؤكد أن التدابير الاجتماعية المناسبة للضحايا لا تطبق في البلدين، وأن هناك نقصاً في مستوى وعي المجتمع فيما يتعلق بانتهاك حقوق البشر ضحايا التهريب البشري، وأن هناك نقصاً في المعلومات حول ضحايا التهريب البشري في البلدين، وأن البرامج الحكومية والمعايير القانونية غير متسقة فيما يتعلق بضحايا التهريب البشري.

وجاءت دراسة كاميدي لتؤكد أنه من الصعوبة بمكان تحديد تعريف واضح لتهريب البشر وأن هناك مخاطر في الخلط بينه وبين مفهوم الهجرة غير الشرعية، وأن القوانين في أفريقيا قد فشلت في حماية الطفل الأفريقي من مخاطر وقوعه ضحية للتهريب، وأن تهريب الأطفال في أفريقيا مازال في تنام رغم إبرام العديد من الاتفاقيات والقوانين منذ عام ١٩٦٧م، وحتى ٢٠٠٧م.

ونلاحظ أن جميع هذه الدراسات قد قدمت معلومات مهمة للدراسة الحالية حول الظاهرة في مجتمعات متباينة، وجميعها كانت دراسات ميدانية طبقت على عينة فعلية من الضحايا عدا دراسة كاميدي التي كانت دراسة مكتبية، وهذه الدراسات تتوافق مع بعض الدراسات العربية السابقة من حيث تحديدها للخصائص العامة للضحايا و ضلوع الأسر في هذه الجريمة ضد أطفالهم، وتتميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات في تنوع عينة الدراسة من حيث الجنس والجنسية.

وبشكل عام فإن جميع الدراسات التي تم استعراضها قد قدمت تصوراً نظرياً مهماً ومفيداً لهذه الدراسة.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

٣ . الإجراءات المنهجية للدراسة

٣ . ١ منهجية الدراسة

تمهيد

الدراسة الحالية تهدف بشكل رئيس لمعرفة العوامل التي جعلت من الأطفال يقعون كضحايا لجريمة التهريب والاتجار البشري، ومن أجل الإلمام بتلك العوامل من خلال الواقع الحالي لهؤلاء الأطفال، وما يتطلبه هذا الإلمام من التحليل العميق والمكثف لطبيعة العوامل المتنوعة والمتداخلة، التي أسهمت في جعل هؤلاء الأطفال يقعون ضحايا لجريمة معقدة ومتداخلة، ترتبط في بعض مستوياتها بالتنظيم الإجرامي المنظم. ومحاولة تقديم صور بانورامية لديناميت ومفاعلات هذه الجريمة وانعكاساتها على الأطفال في سياق اجتماعي وثقافي وقانوني يختلف عن مجتمعاتهم الأصلية، وعليه فإن الدراسة تبنى المدخل الكيفي للحصول على البيانات الخاصة بها.

كما أن الدراسة الحالية، ذات طبيعة خاصة، حيث إن الأطفال الذين تتم دراستهم، ينتمون إلى جنسيات مختلفة، بعضهم يتحدث اللغة العربية، بصعوبة، وبعضهم لا يتحدث العربية مطلقاً، والبعض الآخر يتحدث العربية ولكن بلهجات مختلفة، والبعض الآخر تم تدريبه على إجابات محددة لأي سائل، فضلاً عن تباين السياق الثقافي والاجتماعي الذي أتى منه هؤلاء الأطفال، وهذه المتغيرات، تحتم استخدام المنهج الكيفي كأداة أساسية لجمع وعرض وتحليل البيانات.

٣ . ٢ نوع الدراسة ومنهجها

الدراسة الحالية تنتمي للدراسات الوصفية التحليلية، والتي تهدف لوصف الظاهرة الاجتماعية والتعبير عنها كما وكيفاً، ولا تقف عند الوصف بل تقوم بتحليل الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها (حسن، ١٩٩٠م، ١٩٩ - ٢١٣).

المنهج الكيفي

هو المنهج الذي يهدف لفهم الواقع الاجتماعي والظواهر الإنسانية بصورة عميقة وصادقة، ويهتم بكيفية فهم ومقابلة ومعايشة حضور الإنسان في البحث الاجتماعي، ويعد قراءة واقعية لحياة البشر كما يعيشونها ويحسون بها لا كما يكتب عنهم (عراي، ٢٠٠٨م، ٣٢-٣٨).

ويسعي المنهج الكيفي لفهم التجربة المعاشة للأفراد ونواياهم في عالمهم المعاش، ويحاول الإجابة على التساؤل عن ماذا يعني أن تكون للفرد تجربة ما؟ وذلك من خلال دخول الباحث للواقع المعاش واستخدام الذات كأداة تفسيرية، انطلاقاً من الإيمان بأن الاعتقادات الذاتية لدى المبحوثين تتمتع بأولوية تفسيرية تفوق ما لدى الباحث من معرفة نظرية (Jorgensen, 1989). (18).

لقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الكيفي كمنهج رئيس لهذه الدراسة لعدة اعتبارات أبرزها مايلي:

إن المصدر الأساس للبيانات هو المصدر البشري، وموضوع الدراسة يتطلب الحصول على معلومات، من عينة من الأطفال وتحت ضغوط متنوعة (أنهم خارج أوطانهم، أنهم عانوا من أشكال متنوعة من العنف والمخاطر،

أنهم في مجتمع مختلف عن مجتمعهم الأصلي، أنهم يعانون من الخوف من الآخرين، ووجودهم في دار الإيواء بعد القبض عليهم)، ويتطلب ذلك استخدام منهج يستطيع استخلاص البيانات الضمنية، data Implicit، وهذا أحد مبررات الأخذ بالمنهج الكيفي للحصول على بيانات كافية، وغنية بخبرة الباحثين.

وبناء على ذلك، فإن الفرصة ستكون ضعيفة، إذا تم استخدام المدخل الكمي، لتحقيق أهداف البحث التطبيقية. لعدة اعتبارات ومبررات منها، أن تطبيق هذا المدخل في هذا النوع من البحوث يتعارض مع « ما هو معروف عن قلة صراحة المستجيبين، وأنهم أكثر تشويشا وتناقضا فيما يعرفون وفيما يخبرون به عن أنفسهم» (3, 2000, Hollway & Jefferson).

أن عينة الدراسة المستهدفة تنتمي لجنسيات وثقافات متنوعة بعضهم لا يتحدث العربية مطلقاً، وبعضهم يتحدث العربية بصعوبة، وبعضهم يتحدث العربية لكنه يستخدم لهجات مختلفة قد تكون غير مفهومة، هذه العوامل تؤدي إلى صعوبة في التواصل مع عينة الدراسة بالمنهج الكمي، وتجعل طريقة التواصل الوحيدة معهم تكمن في استخدام المنهج الكيفي من خلال استعانة الدراسة ببعض المترجمين للتواصل مع العينة.

إن هنالك مجموعه من الأطفال الذين سبق وتم تهريبهم للمملكة العربية السعودية، ويجيدون فنون الكذب والمراوغة، بل إن بعضهم مدرب على إعطاء إجابات محددة لكل من يسألونه، والحصول على المعلومة منهم من خلال المنهج الكمي يعد أمراً مستحيلاً، لكن من خلال المنهج الكيفي وأدواته المتنوعة فإن هنالك إمكانية للحصول على معلومات بها نوع من المصادقية.

وعليه فإن الدراسة تعتمد الأسلوب والمنهج الكيفي بسبب الطبيعة الخاصة لعينة الدراسة، فدراسة الأطفال ضحايا التهريب البشري والاتجار بهم تعد من الظواهر المعقدة والتي لا يمكن النفاذ إليها إلا من خلال منهجية علمية تراعي خصوصية الظاهرة وخصوصية مجتمع الدراسة، وتتماشى مع الهدف من الدراسة، والمنهج الكيفي من خلال مميزاته والأدوات المتعددة التي يستخدمها يعد المنهج المناسب للدراسة هذه الظاهرة.

فمن خلال هذا المنهج سوف تتمكن الدراسة من النفاذ بعمق إلى الظاهرة محل الدراسة، وإلى مجتمع الدراسة، لكي تتعرف على هذه الظاهرة عن قرب، وتتعرف على تلك التجارب التي خاضها الأطفال ضحايا التهريب والاتجار.

٣ . ٣ عينة الدراسة وطريقة اختيارها

تكونت عينة الدراسة من الأطفال الذين تم تهريبهم للمملكة العربية السعودية والذين تنطبق عليهم المعايير التي حددتها الدراسة، وقد بلغ حجم العينة إحدى وثلاثين مفردة، منها ثلاث وعشرون حالة من الذكور، وثمانى حالات من الإناث، وينتمون إلى أربع جنسيات، كعينة رئيسة للدراسة، وسبعة أفراد من المهتمين بالظاهرة وعشرة إخباريين كعينة استرشادية.

٣ . ٤ طريقة اختيار العينة الرئيسة

إن الحصول على عينة يخضع لمعايير علمية دقيقة ومضبوطة من الأمور الصعبة وغير الممكنة في هذه الدراسة، فالمكان الذي سوف يتم سحب العينة منه - دار الإيواء - مكان يوجد به عدد متباين ومتجدد من الأطفال حيث

يصل عدد الأطفال في أوقات الذروة - الحج ورمضان - الموجودين خلالها إلى مائتي طفل وطفلة، ويتقلص هذا العدد إلى سبعين طفلاً وطفلة وهؤلاء الأطفال ينتمون إلى ثلاث وعشرين دولة إسلامية وعربية، كما أن هنالك تبايناً في القضايا التي يكون الطفل والطفلة محتجزين بخصوصها في دار الإيواء، (فمن بينهم أطفال متسولون، وأطفال أولياء أمورهم مساجين في قضايا، ومن بينهم أطفال مهربون ومتاجر بهم، ومن بينهم أطفال تائهون من أسرهم، وغير ذلك) فليس جميع الأطفال المودعين بدار الإيواء هم من المهربين أو المتاجر بهم، كما أن عدد الأطفال المهربين أو المتاجر بهم غير معرف فعلياً، والتعرف عليهم من بين هؤلاء الأطفال أمر في غاية الصعوبة ولا يتم إلا من خلال مجموعة من الإجراءات التي حرصت الدراسة عليها في سبيل الحصول على العينة والتي تتمثل في بناء علاقة اجتماعية متميزة وتواصلية مع مدير دار الإيواء والفريق العامل في دار الإيواء، والذين من خلال خبراتهم يتم أخذ معلومات كاملة عن جميع الأطفال المودعين بدار الإيواء، ويتم تحديد الأطفال الذين يمكن اعتبارهم مهربين أو متاجر بهم، وتزويد الدراسة بمعلومات حول الأطفال الذين يقبض عليهم أولاً بأول، والاعتماد بشكل رئيس على المعايير التي وضعتها الدراسة للأطفال الذين يمكن اعتبارهم وفقاً لها أطفالاً مهربين (القانوني، الاجتماعي، الاقتصادي، العمر، تكرار القبض والإبعاد).

وبناءً عليه فإن الطريقة المثلى لسحب عينة هذه الدراسة سوف تتم وفقاً للطريقة العمدية - القصدية - فالدراسة تختار الأطفال وفقاً لشرط ومعايير تم وضعها مسبقاً للتأكد من أن العينة تتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

ويهدف اختيار العينة المناسبة فقد عمدت الدراسة للتردد على الموقع الذي يوجد فيه الأطفال - دار الإيواء - بشكل شبه يومي (أربعة أيام في الأسبوع) ومن خلال هذه الزيارات بنت الدراسة علاقات اجتماعية ممتازة مع العاملين في الموقع وعلى وجه التحديد مدير الموقع والذين كانوا متعاونين جداً في نقل المعلومات الصادقة للدراسة حول الأطفال، هذه المعلومات وفرت للدراسة قدرة في انتقاء العينة المناسبة، والتي ينطبق عليها مفهوم الأطفال المهربين أو المتاجر بهم، وكانت الدراسة تحصل على حالة أو حالتين خلال شهر كامل وأحياناً تجد حالتين خلال الأسبوع. وأحياناً يمر شهر كامل دون أن تجد الدراسة حالة واحدة، فالحصول على عينة مناسبة ويمكن تصنيفها ضمن حالات الأطفال المهربين أو المتاجر بهم أمر في غاية الصعوبة، وهو ما يبرر صغر حجم عينة هذه الدراسة.

التخطيط للدخول لمجتمع الدراسة:

من خلال المعلومات التي جمعتها الدراسة عن المواقع التي من الممكن وجود عينة مناسبة للحصول على المعلومات المهمة حول الظاهرة بكل دراماتيكيته، فقد تأكدت الدراسة أن هناك مكاناً واحداً فقط داخل المملكة العربية السعودية يمكن أن تجد فيها الدراسة العينة المناسبة والتي تكون في الغالب أكثر تجاوباً هذا المكان هو دار الإيواء في محافظة جدة، وهو موقع مخصص للأطفال الذين يتم القبض عليهم وهم يمارسون التسول أو البيع عند الإشارات المرورية.

لكن كيف ستتعرف الدراسة على الأطفال المهربين والمتاجر بهم من بين هؤلاء الأطفال، فليس جميع المتسولين مهربين أو متاجر بهم، ولذلك فقد وضعت الدراسة مجموعة من المعايير التي من خلالها يتم تحديد هويات الأطفال المهربين أو المتاجر بهم هذه المعايير تتمثل في التالي:

المعيار القانوني: والذي يمكن أن نحدد من خلاله آليات وطرق دخول الطفل للمملكة العربية السعودية (هل دخل للمملكة بطريقة قانونية أو غير قانونية؟ كيف دخل الطفل إلى المملكة؟) فكل طفل دخل إلى المملكة العربية السعودية بطريقة غير قانونية يعد مهرباً

المعيار الاجتماعي: ويتم من خلاله تحديد مع من دخل الطفل للمملكة العربية السعودية، (هل كان برفقة أحد أفراد أسرته؟ هل كان مع مهرّب؟ هل كان بمفرده؟ هل دخل برفقة صديق؟)

المعيار الاقتصادي: ومن خلاله يتم تحديد وجود مستغل للطفل من عدمه، ومن هذا المستغل وما علاقته بالطفل.

معيار العمر: الفئة العمرية من ست سنوات وحتى ١٥ سنة.

معيار تكرار القبض والإبعاد: وهو معيار مهم جداً ومفيد للدراسة، حيث إن الأطفال الذين سبق القبض عليهم وتم إبعادهم تتوفر معلومات أرشيفية كاملة عنهم لدى دار الإيواء، من جهة ومن جهة أخرى فإنهم جميعاً أطفال مهربون. ومن خلال تفاعل هذه المعايير تم تحديد الأطفال المهربين والمتاجر بهم، والتي هي مع المفهوم الذي وضعته هذه الدراسة للأطفال المهربين إلى المملكة العربية السعودية.

طريقة الولوج إلى مجتمع الدراسة

استخدمت الدراسة عدة طرق للولوج إلى مجتمع الدراسة وهي:

١- من خلال الوجود الكثيف في موقع إجراء الدراسة- دار الإيواء- فقد كانت الدراسة تحرّص دوماً على الحصول على المعلومات الوافية عن الطفل فور القبض عليه، والتي ترتبط بموضوع الدراسة من خلال (مكان القبض، وتكرار القبض، ومن كان معه خلال القبض، وما

هو العمل الذي كان يمارسه، وحالته الصحية)، والدراسة تسعى للحصول على كل المعلومات عن الحالة فإذا كانت الحالة سبق وأن تم القبض عليها تقوم الدراسة بالحصول على المعلومات الأرشيفية المدونة في الموقع عن الحالة ومقارنتها بالمعلومات الحديثة عن نفس الحالة هذا إضافة إلى محاولة أخذ معلومات عن الحالة من العاملين في الموقع عن الحالة نفسها، وإذا كانت الحالة لم يسبق وتم القبض عليها فتكتفي الدراسة بأخذ المعلومات المدونة عن القبض على الطفل والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال العاملين في الموقع، هذه المعلومات تقدم صورة واضحة للدراسة عن العينة المختارة، وتعطي للدراسة درجة من الثقة في إجابات المبحوثين خلال المقابلات المعمقة معهم.

٢- عمدت الدراسة بعد ذلك إلى إجراء بعض المقابلات المفتوحة مع بعض الأطفال من جنسيات مختلفة، بهدف التأكد من قدرة الدراسة على التواصل مع المبحوثين، ومدى التجاوب العائد منهم، ومدى ملاءمة أسلوب المقابلة المفتوحة - الحرة - لهم، وهي بمثابة إجراءات أولية تقيس الدراسة من خلالها هذه الإجراءات ومدى فاعليتها مع العينة، وقد وجدت الدراسة من خلالها أن الأسلوب الأمثل لأخذ المعلومات الوافية من المبحوثين هو المزج في ما بين المقابلات المقننة والمفتوحة ودراسة الحالة، واستخدام جهاز تسجيل غير مرئي - بدلاً من الكتابة على صحيفة المقابلة - فالكتابة على الورق تجعل المبحوثين أكثر شكاً وتخوفاً.

العينة الاسترشادية من (المهتمين بالظاهرة والإخباريين)

في سبيل جمع معلومات تدعم مصداقية الدراسة وجد أنه من المهم الاستعانة بعينة استرشادية تقدم معلومات هامة لهذه الدراسة، فقد صممت الدراسة بعض المعايير للأفراد الذين سوف تعتبرهم الظاهرة من عينة الأفراد المهتمين بالظاهرة والأفراد الذين تعتبرهم هذه الدراسة من الإخباريين (انظر الملحقين ٢-٣) وتم الحصول على هذه العينة بواسطة عينة كرة الثلج Snow ball sample حيث تم تحديد عدد مبدئي من الأفراد ذوي الصفات المختارة (المطلوبة للدراسة) ثم يطالب هؤلاء الأفراد بترشيح أسماء آخرين من المهتمين أو الإخباريين الذين يمكن أن يتعاونوا مع الدراسة ثم يقوم هؤلاء بترشيح أسماء أخرى وهكذا حتى اكتمل عدد سبعة أفراد من المهتمين بالظاهرة، وعشرة أفراد من الإخباريين، وقد قامت الدراسة بإجراء مقابلات مفتوحة - حرة- معهم وتطلب إجراء هذه المقابلات تنقل الدراسة في أحياء محافظة جدة، وطريق الساحل الجنوبي الغربي للمملكة، ومنطقة جازان، وكذلك الجمهورية العربية اليمنية.

٣ . ٥ أدوات جمع البيانات

بعد الاستقرار على المنهج الكيفي، فإن الأداة الرئيسة لجمع البيانات، التي تعتمد عليها الدراسة، هي أداة المقابلة السردية، والتي تعد من الأدوات الحديثة المستخدمة في البحوث والدراسات السوسولوجية في الوقت الراهن، ويعد المدخل السردى Narrative Approach، أحد المداخل الحديثة في البحوث الكيفية، فعن طريقه يمكن الحصول على مادة مروية - سردية - أو نصوص متدفقة بحرية free-flowing tests ويعتمد هذا المدخل على المقابلة كأداة رئيسة لجمع البيانات، ويساعد هذا المدخل على

التخلص من بعض عيوب المقابلة القائمة على ثنائية السؤال/ الإجابة، كما يساعد على استخلاص البيانات الخاصة بأسباب تعرض الأطفال للتهريب والاتجار بهم ، وهي بيانات تعتمد على ما يخبر به الطفل، لأن هذه الأسباب نشأت أصلاً في الوطن الأصلي للطفل، ولن يتم التعرف عليها إلا من خلال ما يبوح الأطفال به من معلومات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة. ومن مبررات الأخذ بهذه الأداة أيضاً أن مجتمع الدراسة غير متجانس من حيث الخصائص، مستوى التعليم، فبعض أفراد العينة حصل على قدر من التعليم وبعضهم حرم منه، وتتفاوت المهارة اللغوية، فبعضهم يتحدث العربية بطلاقة، وبعضهم، يحتاج إلى مترجم للتواصل معه، إلى جانب عامل مهم جداً، وهو أن الأطفال مدربون على تقديم إجابات آلية عند سؤالهم، وعليه فإن المقابلة الكيفية هنا، لا بديل عنها، لأنها تعتمد على بناء الثقة بين الطفل والباحث، حتى يمكن الخروج ببيانات تساعد على الإحاطة بمشكلة الدراسة. « وقد تطور هذا المدخل على أيدي علماء الاجتماع الألمان، في محاولاتهم لإنتاج روايات - حكايات - عن حياة الناجين من المعسكرات النازية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الطريقة التي عرفت بتأويل السيرة الذاتية (Hollway & Jefferson, 2000, 34) .

وتبني الدراسة للمدخل السردي ، يعني الاعتماد بشكل رئيس على المقابلة كأداة لجمع البيانات ومميزات المقابلة الكيفية ، تتسم بالمرونة وقابليتها للتعديل ، وتساعد الباحث على أن يكون دائماً على مقربة من الموضوعات المهمة للدراسة ، «ففي أحيان كثيرة ، يتغير الوزن النسبي لموضوعات المقابلة الأساسية ، وتظهر الحاجة إلى إجراء تعديلات ، بعد ظهور موضوعات أكثر أهمية ، ومن ثم فإن المقابلة الكيفية ، تسهم في جعل النتائج متجددة ، ومهمة في نفس الوقت» (Herbert J. & Irene S. 1995, 44) .

ولكن كيف يمكن استخدام أداة المقابلة في إطار المدخل السردي ؟
يتم ذلك بناء على أربعة مبادئ (Hollway & Jefferson, 2000, 35):

(أ) الاعتماد على الأسئلة المفتوحة

لأن استخدام الأسئلة المغلقة ، يؤدي في النهاية إلى تحديد وتحجيم البيانات المنتجة.

(ب) استدعاء القصص Elicit stories

ويقوم هذا المبدأ على تحويل الأسئلة المفتوحة ، كلما أمكن ، إلى طلب أو رغبة من الباحث لسماع قصة المبحوث في المقابلة، والتعرف على خبرته عن الموضوع.

(ج) تجنب أسئلة لماذا قدر الإمكان

لأن هذا السؤال ، يستدعي مجموعة من العمليات المنطقية لدى المبحوث ، يحاول من خلالها تقديم أفضل الإجابات ، وليس الحقيقة ، وعلى الباحث في نهاية الأمر الإجابة على هذا السؤال عند استخلاص النتائج .

(د) تحليل طريقة السرد الخاصة بالمبحوث

ويتطلب إنصاتاً جيداً لتعيين حالة الصوت « الشدة ، السرعة ، الحرارة ، الثقة » ، كما يتطلب الملاحظة الجيدة لتعبيرات الوجه وحركات الجسم « عدم الاكتراث ، القلق ، الحركة ، .. الخ » وهذا المبدأ يساعد في الابقاء على المعنى الأصلي الذي يقدمه المبحوث أثناء المقابلة ، كما يتطلب البحث في الاتساق الداخلي للحكاية المروية، مما سبق يتضح أن الدراسة تعتمد المنهج

الكيفي مدخلا ، والأسلوب السردى ، لجمع البيانات، بالاعتماد على أداة المقابلة ، والملاحظة، ولا يعني ذلك أن البحث لن يستفيد من البيانات الكمية، ولكن ستم الاستفادة منها بشكل مساعد للبيانات الكيفية.

لقد عمدت الدراسة إلى تصميم دليل مقابلة يحتوى على خمسة محاور رئيسة تتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتم عرضه على المشرف العلمي لهذه الدراسة وقد اقره ورأى أنه يتناسب تماماً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، والمحاور على النحو التالي :

المحور الأول: ويشتمل على البيانات الأولية عن الأطفال وأسرهم في بلد المصدر (العمر - الجنس - الجنسية - التعليم - الحالة الصحية - الموطن الأصلي - الحالة الاجتماعية - الحالة الاقتصادية - الحالة المهنية - عدد أفراد الأسرة ... إلخ).

المحور الثاني: ويتناول العوامل المتنوعة التي دفعت بالطفل للسفر للمملكة العربية السعودية.

المحور الثالث: ويتناول بالتفصيل رحلة التهريب من بلد المصدر مروراً ببلد العبور وانتهاءً ببلد المقصد - المملكة العربية السعودية -، والمخاطر التي تعرض لها الطفل خلال هذه الرحلة، ومرافق أو مرافقي هذه الرحلة، والطريقة أو الطرق التي دخل بها إلى المملكة العربية السعودية، وهل سبق وأن دخل للمملكة بنفس الطريقة ... إلخ.

المحور الرابع: ويتناول بالتفصيل حياة الطفل داخل بلد المقصد - المملكة العربية السعودية - (الحياة اليومية للطفل - والعمل - والتنقل بين المدن - ومستغل الطفل - والمخاطر والعنف - ومدة الإقامة - وتواصل الطفل مع أسرته - ... إلخ).

المحور الخامس: يتناول القبض على الطفل من حيث ظروفه، ومن حيث دار الاحتجاز وما يتعرض له الطفل خلال الاحتجاز والقبض، كما يتناول فكرة العودة لدى الطفل بعد ترحيله لموطنه الأصلي.

٣ . ٦ إجراءات تطبيق أداة الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة على تلك الاستراتيجية التي تبنتها للمدخل السردي في المقابلة، لكن هنالك استراتيجية تبنتها هذه الدراسة في سبيل الحصول على معلومات أكثر مصداقية عن كل حالة تتم دراستها من الأطفال، حيث قبل إجراء أي مقابلة مع أي طفل تقوم الدراسة بجمع معلومات وافية عنه من خلال المعلومات الأرشيفية الموجودة عنه في دار الإيواء هذا في حال الطفل سبق وأن تم القبض عليه وكذلك معلومات من المختصين في دار الإيواء عنه، وفي حال أن الطفل لم يسبق له أن تم إيداعه في دار الإيواء فإن الدراسة تكتفي بأخذ معلومات عنه من المختصين في دار الإيواء، هذه المعلومات تعطي خلفية أولية للدراسة عن الطفل محل الدراسة كما أنها تسمح للدراسة بالاستعداد لإجراء مقابلة شبة ناجحة مع هذا الطفل، كما أن الدراسة في الكثير من الحالات تتابع ما يستجد عن الطفل الذي تمت دراسته وإذا وجدت فرصة للقيام بمقابلة أخرى مع الطفل فإنها تقوم بها، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الدراسة أثناء إجراءاتها للمقابلات مع الأطفال استعانت بجهاز تسجيل صغير الحجم وغير مرئي حيث يتم تسجيل بيانات المقابلة عليه، ثم يتم تحويلها الى نصوص بعد انتهاء المقابلة مباشرة « لأن التسجيل الصوتي للمبحوثين، يساعد على تدفق الأفكار، ويحافظ على المعنى الأصلي، على عكس المقابلة المكتوبة، التي تكون عرضة للتحييز

من قبل الباحث ، وغالبا ما يفقد الباحث الكثير من البيانات بسبب سرعة الحديث. (Michae Patton, 1987, 137) بالإضافة إلى التخوف الذي لاحظته الدراسة على الأطفال عند قيام الدراسة بكتابة أي شيء، وعليه فإن التسجيل الصوتي يوفر نوعاً من الثقة بين الاطفال والدراسة ويضمن عدم فقدان المعلومات. كما أن الدراسة تقوم بعملية تفريغ البيانات المسجلة، مصحوبة ببيان يلخص كل ما تم في المقابلة « طبيعة الحالة ، الموضوعات التي تمت تغطيتها ، الموضوعات المتبقية ، الفروض الجديدة التي ظهرت ، مشكلات أعاقت تدفق البيانات .. الخ، والتي تجعل الدراسة متجددة في بياناتها وأسلوب طرحها.

٣ . ٧ . أسلوب تحليل البيانات

٣ . ٧ . ١ آلية التحليل والتفسير الكيفي

عملية تحليل البيانات الكيفية، هي عملية ابداعية، في المقام الاول، فليس هناك قوالب جاهزة للتحليل كما في التحليل الاحصائي، وهي عملية تتطلب تفكيراً عميقاً، وقوة ذهنية، وبذل مجهود كبير (Michae Patton, 1987, 146).

وهنالك أسلوبان لتحليل نصوص وروايات المقابلات: «أسلوب تحليل المفردات Analysis of words وأسلوب تحليل العبارات الرمزية - الترميزات -» (Norman R, & Yvonna S.2000,773).

الأسلوب الأول - تحليل المفردات - هو الأقرب للتحليل اللساني، ويستخدمه السوسولوجيون في تطوير المفاهيم، بينما الأسلوب الثاني، هو

الأنسب في دراسة الاطفال ضحايا التهريب والاتجار، لأن الدراسة ترتبط
باطار نظري ومفاهيمي.

ومن ثم فان الدراسة سوف تعتمد على أسلوب تحليل العبارات الرمزية
التي يتم استخراجها من المادة الخام ، بناء على تصنيفات رمزية معدة سلفا.

٣ . ٧ . ٢ أسس التحليل الكيفي

التحليل الكيفي بصفة عامة هو محاولة الكشف عن النظام الكامن في
البيانات الخام، وهي عملية تنظيم للبيانات في صورة نماذج أو مقولات أو
وحدات وصفية أساسية ، وتبدأ عملية التحليل ، خاصة في المنهج الكيفي،
مع بداية مرحلة جمع البيانات ، ففي هذه المرحلة تتولد أفكار عن التحليل
والتفسير ، وتمثل هذه الأفكار النواة الأساسية لعملية التحليل بعد ذلك .

وفي البحث الكيفي ، لا بد من إعداد البيانات وتنظيمها بأسلوب
محدد يسمح بإجراء التحليل الكيفي عليها ، حيث يكون حجم هذه البيانات
كبيرا ، وعدم توخي الحرص في هذه المرحلة ، ربما يؤدي إلى فقد بيانات ذات
أهمية كاشفة للظاهرة موضوع البحث . ويذهب ميشيل باتون إلى أن أصعب
مرحلة في مراحل تنفيذ البحث الكيفي ، هي تلك المتعلقة بعملية تجهيز
وتنظيم البيانات للتحليل ، فالباحث يجد نفسه أمام عدد ضخم من الأوراق،
وعلى الباحث في بداية هذه المرحلة ألا يرهق نفسه بسؤال كيف سيتم تحليل
هذا الكم من البيانات ، ولكن عليه أولا أن يتأكد أنه قام بجمع كل البيانات
المطلوبة ، وأنه قام بسد كافة الثغرات التي تحتاج إلى معلومات عن مجتمع
البحث . وعندما يطمئن على أن كل البيانات المطلوبة أصبحت في متناول يده،
يقوم بعمل أكثر من نسخة لهذه البيانات ، ويحتفظ بالنسخة الأصلية بعيدا

عن تناول يده، ويتعامل مع النسخ الأخرى ، ثم يشرع في الخطوة الأولى من عملية تنظيم وتجهيز البيانات ، وهي عمليات ترتيب المقولات المتشابهة جنبا إلى جنب ، أو بتعبير ميشيل باتون : يقوم الباحث بإجراء عملية إبداعية لقص ولصق البيانات Creative cutting and pasting of the data .. التي تعتبر محور التحليل الكيفي (Michae Patton, 1987, 146).

والدراسة الحالية سوف تلتزم بالأسس السابقة عند البدء في عملية التحليل .

٣ . ٧ . ٣ خطوات التحليل الكيفي

ويتم التحليل الكيفي على ثلاث مراحل متكاملة ومتداخلة هي :

أولاً: مرحلة اختصار البيانات Data Reduction

وتمثل مرحلة اختصار البيانات عصب التحليل الكيفي ، ففي هذه المرحلة ، يتخذ الباحث قرارات تتحكم في مصير البحث ، حيث يحدد البيانات التي ستبقى في الحلبة ، وتخضع لعملية الترميز ، وإيها سيخرج من الحلبة ، ومجانبة الصواب في هذه المرحلة ، يعني عواقب ، تؤثر في مصداقية البحث ومغزاه .

وبعد الانتهاء من عمليات الاختصار، فإن البيانات المهمة للدراسة تكون موجودة، وتشتمل على كل البيانات التي تحدد دراماتيكيًا ووقوع الأطفال كضحايا لجريمتي التهريب والاتجار البشري، لكن البيانات ما تزال كبيرة الحجم نسبيًا، وتحتاج إلى خطوة أخرى ضرورية تتيح للدراسة فهم وتمييز كل العوامل ذات العلاقة بوقوع الأطفال كضحايا للتهريب والاتجار بهم، وذلك وفقاً للواقع الاجتماعي الذي يعيشونه.

ثانياً: مرحلة عرض وتنظيم البيانات Data Display

وتوفر مرحلة عرض البيانات فرصة تنظيم هذه البيانات ، وعرض البيانات ببساطة هي « عملية ترتيب وتنظيم وضغط البيانات بصورة تسمح بوضع التصور النهائي واستخلاص النتائج (Miles & Huberman, 1994, 11)

وبمجرد انتهاء هذه المرحلة ، يتوفر للبحث مادة ميدانية مضغوطة ، ومنظمة وفقاً لنماذج الحالات في الواقع الاجتماعي .

وينتقل البحث الى المرحلة النهائية حيث تتم المقاربة بين الإطار النظري والواقع الميداني ، والتوصل الى معرفة جديدة بموضوع البحث .

وينبغي الاشارة الى أن تحليل البيانات - الاختصار ، العرض والتنظيم ، استخلاص النتائج - تتم في الواقع عقب كل موجة جمع بيانات ، وهذا هو السر في جاذبية البحث الكيفي ، فالتوسع نحو التعميم يتم خطوة خطوة ، واختبار الإطار النظري والمفاهيمي ، يتم خطوة خطوة ، ولذلك فان البحث الكيفي يعد بحق منطقة ملائمة لالتقاء الواقع الميداني بالأفكار التصورية ، الأمر الذي يقود الى فهم العالم الاجتماعي بموضوعاته .

ثالثاً: مرحلة استخلاص النتائج Conclusion Draw .

في هذه المرحلة يلتقي البحث الكيفي مع البحث الكمي ، فمرحلة التفسير ، تحاول الكشف عن المتغيرات المستقلة والتابعة ، من أجل وضع تصور نهائي للمقولات التي تبدت وأسباب تبديها على هذه الصورة . ويتم الثبوت من صحة التفسير بالمقارنة بنتائج الدراسات السابقة ، بحيث تصبح مسألة التراكم العلمي ذات معنى ، فإذا دعمت هذه النتيجة نتائج سابقة ،

فبها ، أما إذا اختلفت ، فلا بد من توضيح وتفسير سبب الاختلاف ، إلى جانب اختبار القدرة التفسيرية للإطار النظري .

لقد قامت الدراسة بتقديم نموذج لتحليل خمس حالات من جنسيات مختلفة وفقاً للمعلومات التي تناسب مع أهداف الدراسة وتتفق مع دليل المقابلة المعد مسبقاً ، وعلى هدي هذه التحليل سيتم التوسع في التحليل الكيفي لباقي عينة الدراسة .

حيث قامت الدراسة بالتصنيف عن طريق اختيار مقتبسات دالة من مقولات الأطفال وتم ترتيبها وتنظيمها وفقاً لما يتناسب معها وتم تنظيم وترتيب المقولات المشابهة كلاً في السياق المتماثل معه والمتوافق مع المعلومات المراد الحصول عليها ، ثم تقوم الدراسة بإعطاء هذه المجموعات تصنيفاً محدداً ، وهذه الخطوة هي التي تظهر السمات الأولية للأطفال ضحايا التهريب والاتجار .

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة
ومناقشة نتائجها

٤ . عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة

نتائجها

٤ . ١ عرض وتحليل بيانات الدراسة

٤ . ١ . ١ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية لعينة الدراسة

نقدم في هذا المبحث عرضاً وافياً وشاملاً لجميع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال وأسرههم، بالإضافة إلى الخصائص الصحية للأطفال أنفسهم، كما نعرض للمعلومات التي أدلت بها عينة الدراسة حول مواقف أسرهم من تهريبهم خارج أرض أوطانهم، ونعرض أيضاً لمدى توافر فكرة عودة هؤلاء الأطفال إلى المملكة العربية السعودية عقب ترحيلهم إلى أوطانهم، وسوف نعرض هذه البيانات بتقسيمها إلى بيانات متعلقة بالأطفال وأخرى متعلقة بأسرهم وهي كالتالي:

أولاً: البيانات المتعلقة بالأطفال

١ - توزيع عينة الدراسة بحسب الجنسيات والجنس للأطفال الذين

شملتهم الدراسة

الجدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة بحسب جنسيات الأطفال و جنسهم

| المجموع | إناث | | ذكور | | الجنسية | |
|---------|-------|--------|-------|--------|---------|----------|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | | |
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | |
| ٪٤١,٩ | ١٣ | ٪١٦,١ | ٥ | ٪٢٥,٨ | ٨ | نيجيريا |
| ٪٦,٥ | ٢ | - | - | ٪٦,٥ | ٢ | الهند |
| ٪٣٨,٧ | ١٢ | ٪٩,٧ | ٣ | ٪٢٩,٠ | ٩ | اليمن |
| ٪١٢,٩ | ٤ | - | - | ٪١٢,٩ | ٤ | السودان |
| ٪١٠٠ | ٣١ | ٪٢٥,٨ | ٨ | ٪٧٤,٢ | ٢٣ | الإجمالي |

يتضح من الجدول رقم (٣) تفاوت جنسيات الأطفال المهربين، إلى المملكة العربية السعودية، حيث نلاحظ أن الأطفال ينتمون إلى أربع دول اثنتين منها عربية - اليمن والسودان - واثنين غير عربية - الهند ونيجيريا - ونلاحظ أن الجدول يوضح لنا أن النسبة الأعلى للأطفال المهربين كانت من دولة نيجيريا بنسبة بلغت (٩, ٤١ ٪)، والدراسة تذهب إلى أن ارتفاع هذه النسبة تعود لمجموعة من العوامل أبرزها الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدولة المصدرة، وللأسر التي ينتمي لها هؤلاء الأطفال، ووجود تنظيم إجرامي شبه منظم يستغل هؤلاء الأطفال بالاتفاق مع أسرهم، تلاها نسبة الأطفال المهربين من الجمهورية العربية اليمنية بنسبة (٧, ٣٨ ٪)، والدراسة تذهب للقول إن ذلك يعود إلى الظروف الاقتصادية للأسر التي ينتمي إليها الأطفال ولقرب الحدود الجغرافية بين البلدين - اليمن والسعودية - ولسهولة اختراق الحدود البرية ووجود أماكن ذات طبيعة

جغرافية قاسية تجعل من السيطرة على هذه الأماكن أمراً بالغ الصعوبة. بينما جاء الأطفال من الجنسية السودانية في المركز الثالث بين نسبة الأطفال حيث بلغت نسبتها (٩, ١٢٪)، وكانت أقل النسب لحالات الأطفال المهريين من الجنسية الهندية بنسبة (٥, ٦٪).

كما يتبين من الجدول رقم (٣) تفاوت جنس الأطفال المهريين - ذكر وأُنثى -، حيث مثل الذكور النسبة الأعلى للأطفال بنسبة بلغت (٢, ٧٤٪)، بينما جاءت النسبة المئوية للأطفال الإناث (٨, ٢٥٪)، وربما يعود السبب في ذلك إلى خوف الأسرة على الإناث أكثر من الذكور من التعرض للاعتداء الجنسي، على الرغم من أن جميع حالات الإناث التي تمت مقابلتها لم تذكر واحدة منهن أنها تعرضت للاستغلال الجنسي أو التحرش الجنسي، ولكن تبقى هذه الفكرة قائمة في أغلب المجتمعات بشكل عام، والعربية بشكل خاص من أن الإناث يتعرضن للمخاطر أكثر من الذكور، كما أن الإناث لا يستطعن تحمل أعباء السفر والعمل الشاق الذي تتطلبه طبيعة الأعمال التي يستغل الأطفال فيها، بنفس القدر الذي من الممكن أن يتحملة الذكور.

٢- المستوى العمري للأطفال

الجدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة بحسب المستوى العمري

| النسبة | العدد | المستوى العمري |
|--------|-------|----------------|
| ٩,٧٪ | ٣ | ٧ سنوات فأقل |
| ٣٥,٥٪ | ١١ | ٨-١٢ سنة |
| ٥٤,٨٪ | ١٧ | ١٣-١٥ سنة |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (٤) تفاوت المستوى العمري لأغلب حالات الأطفال المهريين في جميع المستويات العمرية من سن ٦ سنوات إلى سن ١٥ سنة، وكانت الفئة الأعلى استغلالاً هي فئة الأطفال الذين أعمارهم ١٣ - ١٥ سنة بنسبة (٨, ٥٤٪)، وهذا يعود إلى أن هذه الفئة من الأطفال قادرة على العمل في ظروف تختلف عن ظروف الأطفال الأقل سناً، ومما يلفت النظر أن هذه الفئة من الأطفال على وعي بما يقومون به، وهذا يدل على بداية نشوء التنظيم لمثل هذا العمل أو لوجود إعداد مسبق لهؤلاء الأطفال، والأطفال في هذه المرحلة العمرية لديهم إدراك للأعمال التي يمارسونها.

في حين جاء في المرتبة الثانية الأطفال الذين مستواهم العمري بين ٨ سنوات إلى ١٢ سنة بنسبة (٥, ٣٥٪)، وكانت أقل النسب للمستوى العمري لحالات الأطفال المهريين هي الفئة الأقل من ٧ سنوات بنسبة (٧, ٩٪)، وهي ثلاث حالات، ومن خلال المقابلات التي أجريت معهم تبين أن أغلب هاتين الفئتين تستغلان في التسول أكثر من العمل، وبعضهم يستغل في العمل البسيط، وهذا يدل على أن مجموع الأطفال تحت سن ١٠ سنوات مسيرون من قبل أناس يستغلونهم، وهم غير مدركين لطبيعة العمل الذي يقومون به.

٣- مكان سكن الأطفال في موطنهم الأصلي

الجدول رقم (٥)

توزيع عينة الدراسة بحسب مكان سكنهم في موطنهم الأصلي

| النسبة | العدد | مكان السكن الأصلي |
|--------|-------|-------------------|
| ٨٠,٦٪ | ٢٥ | القرية |
| ١٢,٩٪ | ٤ | البادية |
| ٦,٥٪ | ٢ | غير معروف |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (٥) أن النسبة الأعلى لمكان سكن الأطفال الأصلي هو القرى أو ما يشبه القرى بنسبة (٨٠,٦٪)، وهذا يدل على أنهم قدموا من مجتمعات فقيرة تنتشر بينها ثقافات مغايرة للأعراف والقوانين التي تحمي الأطفال، بينما جاءت الحالات التي سكنها في البادية بنسبة (١٢,٩٪)، أما الحالات التي غير معروف مكان سكنهم الأصلي فكانت بنسبة (٦,٥٪).

٤ - المستوى التعليمي للأطفال

الجدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي

| الأطفال | | المستوى التعليمي |
|---------|-------|---------------------------------|
| النسبة | العدد | |
| ٢, ٧٤٪ | ٢٣ | أمي |
| ٣, ١٩٪ | ٦ | درس في المرحلة الابتدائية وتسرب |
| ٥, ٦٪ | ٢ | درس في المرحلة المتوسطة وتسرب |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (٦) أن المستوى التعليمي لأغلب حالات الأطفال المهربين هو مستوى متدن، حيث نلاحظ أن فئة الأميين كانت هي الأعلى بين الأطفال، حيث بلغت نسبتها (٢, ٧٤٪)، وهذا يدل على استغلال فئة الأطفال الذين يجهلون حقيقة ما هم عازمون الإقدام عليه، ولذا كانت فئة الأميين من الأطفال هي أكثر الفئات استغلالاً.

ويأتي في المرتبة الثانية الأطفال الذين درسوا في صفوف المرحلة الابتدائية وتسربوا منها بنسبة (٣, ١٩٪)، ومن خلال المقابلات فإن أغلب الأطفال الذين التحقوا بالمرحلة الابتدائية لم يكملوها بل إن أغلبهم لم يكمل سنة دراسية واحدة، وبعضهم كان لديه رسوب متكرر، وهذا يدل على أن التعليم عند هؤلاء الأطفال كان فقط لمحو الأمية ومعرفة القراءة والكتابة والحساب.

في حين كانت أقل النسب للمستوى التعليمي للأطفال الذين درسوا المرحلة المتوسطة، حلتين فقط وتسربتا من المرحلة المتوسطة وكانت نسبتها

من العينة (٥, ٦٪) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعينة، ولم يتعرض الباحث خلال المقابلات التي أجراها لحالة من حالات أطفال تقدمت في تعليمها للمرحلة المتوسطة وما بعدها، وهذا يعود إلى أن الأهل أو من يقوم باستغلال الأطفال يريد كسب هذا الطفل وتوظيفه لأمره الخاصة ولا يعنيه إن تعلم أو لا، كما أن ثقافة المجتمعات التي قدم منها هؤلاء الأطفال لا تعني بتعليم الأطفال بقدر ما تعني بأن يقوم هذا الطفل بتوفير عائد مادي على الأسرة.

٥ - الحالة الصحية للأطفال

الجدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة بحسب الحالة الصحية

| النسبة | العدد | الحالة الصحية |
|--------|-------|---------------|
| ٥٨,١٪ | ١٨ | جيدة |
| ١٦,١٪ | ٥ | إعاقة طبيعية |
| ٩,٧٪ | ٣ | إعاقة عمدية |
| ١٦,١٪ | ٥ | أخرى |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (٧) تفاوت الحالة الصحية لأغلب حالات الأطفال المهرين، وجاءت النسبة الأعلى للأطفال الذين وضعهم الصحي جيد بنسبة بلغت (١, ٥٨٪)، بينما جاءت النسبة المئوية للأطفال المهرين المعوقين إعاقة طبيعية (١, ١٦٪)، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع عينة الدراسة منهم هناك شك كبير في بعض هذه الحالات في كونها إعاقات عمدية، إلا أن الأطفال أنكروا ذلك كما لم يتم الجزم بكونها عمدية، وربما كانت هذه الإعاقات طبيعية بالفعل، ولكنهم لم يحظوا بالرعاية

الصحية في صغرهم ما أدى إلى حدوث الإعاقات خاصة وأن بعضها تشبه شلل الأطفال.

ولاحظ الباحث أن هناك تنظيمًا إجراميًا شبه منظم في حالات الأطفال المهربين من نيجيريا تحديداً، بحيث يتم تشويه الأطفال عمداً من أجل امتهانهم لمهنة التسول، وذلك حتى يتحقق عائد مادي أكبر باستعطاف حالته المعوقة، وهذه ثقافة منتشرة عند من يستغلون الأطفال ويهربونهم، وبلغت نسبتهم من مجموع الحالات (٧, ٩٪)، وتم اعتراف بعضهم بأن الأم أخذتهم إلى مختص بقطع الأطراف أطلقوا عليه «دكتور» في بلده الأصلي وتم قطع اليد من الكتف، والبعض الآخر أفاد أن أباه وأخاه الأكبر هما من ذهب به إلى من قام بتريده، والباحث يرى بأن من ذهبوا إليه ليس طبيباً على حد قولهم لأن من يمتهن الطب يساعد المرضى ولا يحدث تشوهات فيهم، كما أن شرف المهنة لا يدفعهم للقيام بهذا العمل، وتمثلها الحالات رقم (٣) و(٤) و(٧)، فقد اعترفت الحالات (٧) و(٤) صراحة بذلك، بينما أنكر الحالة (٣) إلا أن كل الشواهد تؤكد أن الإعاقة الموجودة به هي عمدية وليست طبيعية، وهناك حالات فيها شك في الحكم على نوع الإعاقة بنسبة (١, ١٦٪).

٦ - إعاقات الأطفال بحسب الجنس والجنسية

الجدول رقم (٨)

توزيع عينة الدراسة بحسب الإعاقة والجنس والجنسية

| المجموع | | الأطفال المعوقون | | | | الجنسية والجنس |
|---------|-------|------------------|-------|---------|-------|----------------|
| | | الهند | | نيجيريا | | |
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | |
| ٦٩,٢٪ | ٩ | ١٠٠٪ | ٢ | ٦٣,٦٪ | ٧ | ذكور |
| ٣٠,٨٪ | ٤ | - | - | ٣٦,٤٪ | ٤ | إناث |
| ١٠٠٪ | ١٣ | ١٠٠٪ | ٢ | ١٠٠٪ | ١١ | الإجمالي |

يتضح من الجدول رقم (٨) انحصار حالات الأطفال المعوقين في الجنسية النيجيرية والهندية، وكانت النسبة الأعلى في الجنسية النيجيرية، بنسبة بلغت (٦, ٨٤٪)، وكانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من حيث الإعاقة حيث بلغت عند الذكور (٦, ٦٣٪) بينما جاءت عند الإناث بنسبة (٤, ٣٦٪)، وكانت النسبة المثوية أقل للأطفال المعوقين من الجنسية الهندية بنسبة بلغت (٤, ١٥٪)، وجميعهم من الذكور، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع عينة الدراسة تبين أن الأطفال من الجنسية النيجيرية سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً لا يشعرون بأن إعاقتهم وخاصة العمدية منها أنها تسببت بالأذى لهم، وإنما يحمدون الخالق تعالى على هذه الإعاقة لأنها أصبحت مصدر رزق لهم، وهذا يدل على وجود ثقافة مغلوطة حول حقوق هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم.

٧- طرق التهريب

الجدول رقم (٩) توزيع عينة الدراسة بحسب منافذ التهريب

| منفذ التهريب | العدد | النسبة |
|--------------|-------|--------|
| جواً | ١٥ | ٤٨,٤٪ |
| بحراً | ٢ | ٦,٥٪ |
| براً | ١٤ | ٤٥,٢٪ |
| الإجمالي | ٣١ | ١٠٠٪ |

تتنوع طرق تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية، وذلك حسب جهة القდوم، حيث إن هناك ثلاث طرق للدخول إلى المملكة كما يتضح من الجدول رقم (٩)، ولا تخلو أي جهة من هذه الطرق من التعرض لظاهرة تهريب الأطفال، كما ترتبط بعض هذه الطرق بموسم الحج والعمرة إذ لا يستطيع القادمون عن طريق الجو الدخول إلى المملكة إلا في موسم الحج والعمرة، حيث بلغت نسبتهم (٤٨,٤٪) أي ما يقارب نصف العينة المأخوذة، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على استغلال أزمات الحج والعمرة في مطارات المملكة للقيام بعملية تهريب الأطفال.

بينما يأتي في المرتبة الثانية الطريق البري بنسبة (٤٥,٢٪)، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على قصور في ضبط الطرق البرية المؤدية إلى المملكة وخاصة المنافذ الحدودية بين اليمن والسعودية وذلك لأن جميع الأطفال المهريين كانوا قادمين من اليمن، ولم تثبت أي حالة قادمة من دول الخليج أو الشام أو العراق.

في حين كانت أقل النسب لطريق الدخول تتمثل في الطريق البحري

بنسبة (٥, ٦٪)، وربما يعود السبب في ذلك إلى إدراك المهريين لخطورة عملية التهريب عن طريق البحر، وإن الجهة الوحيدة التي يتم التهريب منها هي السودان، بالإضافة إلى قوة الرقابة البحرية في المياه السعودية وذلك يدل على أن هناك تعاوناً ورقابة من الدول في المنافذ البحرية الأخرى.

٨ - عدد مرات الدخول للمملكة

الجدول رقم (١٠)

توزيع عينة الدراسة بحسب عدد مرات الدخول للمملكة

| عدد المرات | العدد | النسبة |
|-----------------|-------|--------|
| مرة واحدة | ١٨ | ٥٨,١٪ |
| مرتان | ٥ | ١٦,١٪ |
| ثلاث مرات | ٤ | ١٢,٩٪ |
| أربع مرات فأكثر | ٤ | ١٢,٩٪ |
| الإجمالي | ٣١ | ١٠٠٪ |

يتبين من الجدول رقم (١٠) تفاوت عدد مرات الدخول إلى المملكة لأغلب حالات الأطفال المهريين، وكانت النسبة الأعلى للأطفال الذين دخلوا المرة واحدة بنسبة (٥٨,١٪)، يليهم الأطفال الذين دخلوا مرتين بنسبة (١٦,١٪)، يليهم الأطفال الذين دخلوا ثلاث أو أربع مرات بنفس النسبة (١٢,٩٪).

ومن خلال المقابلات لاحظ الباحث أن أغلب حالات الأطفال الذين تعدد دخولهم للمملكة حضروا في المرات التالية بأسماء مختلفة ما يدل على

وجود تنظيم لتشغيل هؤلاء الأطفال من خلال تزوير وثائقهم لإعادة إدخالهم إلى المملكة.

٩ - الشخص الذي قدم معه الأطفال

الجدول رقم (١١)

توزيع عينة الدراسة بحسب الشخص الذي قدموا معه

| النسبة | العدد | الشخص الراعي |
|--------|-------|------------------|
| ٢٩,٠٪ | ٩ | أحد أفراد الأسرة |
| ١٢,٩٪ | ٤ | بمفرده |
| ١٦,١٪ | ٥ | مع صديق |
| ٤١,٩٪ | ١٣ | مع مهرب أو متاجر |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١١) أن النسبة الأعلى لحالات قدوم الأطفال المهربين كانت مع مهرب أو متاجر بنسبة (٩, ٤١٪)، يليها الحالات التي قدمت مع الأسرة أو أحد أفراد الأسرة، ومن ثم تركته الأسرة عند مشغل أو تم ترحيل من قدم معه من أسرته وبقي هو، وبلغت نسبتهم (٠, ٢٩٪)، وهذا يؤكد ارتفاع نسبة موافقة الأسرة على تهريب هؤلاء الأطفال إلى المملكة، ثم جاء بعدها نسبة الأطفال الذين تم قدموا مع صديق لهم بنسبة (١, ١٦٪)، في حين كانت نسبة الأطفال الذين دخلوا وحدهم (٩, ١٢٪).

١٠ - مدة إقامة الطفل

الجدول رقم (١٢)

توزيع عينة الدراسة بحسب مدة الإقامة داخل المملكة

| النسبة | العدد | مدة الإقامة |
|--------|-------|-----------------------------|
| ٣,٢٪ | ١ | تم القبض عليه أثناء التهريب |
| ٦,٥٪ | ٢ | أقل من يومين |
| ٢٥,٨٪ | ٨ | من أربعة أشهر - أقل من سنة |
| ٦١,٣٪ | ١٩ | سنة - سنتين |
| ٣,٢٪ | ١ | أكثر من سنتين |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٢) تفاوت نسبة مدة الإقامة لحالات الأطفال المهربين، وكانت أعلى نسبة للأطفال الذين أقاموا داخل المملكة من سنة إلى سنتين بنسبة (٣,٢ ٪)، وهذا يدل على أن هناك تنظيمًا لعمل هؤلاء الأطفال واختياراً للأوقات التي تناسب تشغيلهم لكي لا يتعرضوا للإسكاف بهم من قبل الشرطة، كما أن أغلب أماكن إقامة هؤلاء الأطفال في الأحياء الشعبية القديمة التي لا يمكن الوصول إليها إلا مشياً فيصعب ملاحظتهم فيها، وهذا يجعل مدة إقامتهم في المملكة تطول، يليهم الأطفال الذين كانت مدة إقامتهم من أربعة أشهر إلى سنة بنسبة (٢٥,٨ ٪)، ثم الذين مدة إقامتهم أقل من يومين بنسبة (٦,٥ ٪)، وهناك حالة واحدة تم الإسكاف بها على الحدود بنسبة (٣,٢ ٪).

ويتوقف الباحث عند الحالة التي مدة إقامتها تسع سنوات، وعمر هذه

الحالة هو (١٥ سنة)، أي أنها قدمت إلى المملكة منذ كانت في السادسة من عمرها، ويرى الباحث أن هذه الحالة قد تكون مختلفة عن حالات التهريب نظراً لطول مدة الإقامة، وقد تكون هذه الحالة من الحالات التي تمت المتاجرة فيها، وما يؤكد نظرة الباحث أنه من خلال المقابلة التي أجريت مع الطفلة أنها لا تريد العودة وأنها تريد البقاء مع المرأة التي تقيم معها وتعتبرها أمها.

١١ - مشغلو الأطفال

الجدول رقم (١٣)

توزيع عينة الدراسة بحسب مشغلي الأطفال

| النسبة | العدد | مشغلو الأطفال |
|--------|-------|---------------|
| ٣٥,٥ % | ١١ | من الرجال |
| ٤١,٩ % | ١٣ | من النساء |
| ١٦,١ % | ٥ | لوحده |
| ٦,٥ % | ٢ | لم يعمل |
| ١٠٠ % | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٣) تفاوت نسبة من يقوم بتشغيل الأطفال وكانت النسبة الأعلى لحالات التشغيل التي تتم عن طريق النساء بنسبة (٤١,٩ %)، وأغلب هذه الحالات هي للذين تم تهريبهم من الجنسية النيجيرية حيث ثبت أن هناك تنظيمًا إجرامياً ربما يكون على مستوى دولي لمثل هذه الحالات، ثم الحالات التي يتم تشغيلها عن طريق الرجال بنسبة (٣٥,٥ %)، وهذه الحالات أغلبها يمثل استغلال الأطفال من قبل أفراد

من الأسرة كالأب أو الأخ الأكبر أو الخال للقيام بعملية التهريب وتشغيله داخل المملكة.

ثم جاءت نسبة الحالات التي تقوم بالعمل وحدها (١, ١٦٪)، ويلاحظ أن أغلب هذه الحالات ممن تكرر دخولها للمملكة، حيث قدمت هذه الحالات في المرة الثانية والثالثة والرابعة للعمل لوحدها نتيجة الخبرة التي اكتسبوها ومعرفتهم بالفائدة المادية التي تتحقق لهم إذا قدموا لوحدهم، وأخيراً كانت نسبة الحالات التي لم تعمل (٥, ٦٪).

١٢ - العمل الذي يمارسه الأطفال

الجدول رقم (١٤)

توزيع عينة الدراسة بحسب العمل الذي يمارسه

| النسبة | العدد | عمل الأطفال |
|--------|-------|-----------------|
| ٧٧, ٤٪ | ٢٤ | التسول |
| ١٢, ٩٪ | ٤ | الأعمال الرخيصة |
| ٣, ٢٪ | ١ | التهريب |
| ٦, ٥٪ | ٢ | لم يعمل |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٤) أن النسبة الأعلى للعمل الذي يمارسه الأطفال المهربون هي الحالات التي تعمل في التسول بنسبة (٧٧, ٤٪)، وربما يعود السبب في ذلك إلى أنها مهنة بسيطة للأطفال وتحقق مردوداً مادياً عالياً بطريقة سهلة وسريعة وليس فيها مجهود كبير، ثم جاءت بعدها

نسبة الأطفال الذين يعملون في الأعمال الرخيصة كبيع الماء والخضار بنسبة (٩, ١٢٪)، وهي كذلك مهنة لا تتطلب مجهوداً كبيراً.

وهناك حالتان لم تعملا لعدم اقامتهما طويلاً، وهما حالتان تم الإمساك بهما عند نقاط التفتيش أثناء عملية التهريب وهي بنسبة (٥, ٦٪).

بينما كانت الحالة الغربية لطفل يعمل في تهريب القات بين الحدود اليمنية السعودية حيث يستغله عمه في تهريب المخدرات، ظناً بأنه لن يتم تفتيشه من قبل رجال الأمن، إلا أنه ضبط وفي حوزته القات، وقام بالاعتراف بذلك.

١٣ - العنف والمخاطر التي تعرض لها الأطفال

الجدول رقم (١٥)

توزيع عينة الدراسة بحسب العنف والمخاطر التي تعرضوا لها

| النسبة | العدد | العنف والمخاطر |
|--------|-------|----------------|
| ٢٥,٨٪ | ٨ | لا يوجد |
| ٢٩,٠٪ | ٩ | الجوع والتعب |
| ٣٨,٧٪ | ١٢ | الشتم والضرب |
| ٦,٥٪ | ٢ | المرض والحوادث |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٥) أن النسبة الأعلى للمخاطر والعنف الذي تعرض له الأطفال المهربون كان الشتم والضرب بنسبة (٧, ٣٨٪)، وهذا حسب ما أفادت الحالات عندما لا يتم تحقيق مردود مادي عال خلال يوم العمل، ثم الأطفال الذين تعرضوا للجوع والتعب بنسبة (٠, ٢٩٪).

وأغلب هؤلاء تعرضوا لذلك أثناء تهريبهم براً، إذ تعرضوا للحر الشديد وتعب المشي وقلة الأكل، ثم الأطفال الذي أنكروا تعرضهم للعنف بنسبة (٨, ٢٥٪)، ثم الأطفال الذين تعرضوا للمرض والحوادث بنسبة (٥, ٦٪)، وهاتان الحالتين لم تتم معالجتها في مستشفيات، وإنما تمت معالجتها في المكان الذي يقيمون فيه من قبل من يقيمون معهم.

١٤ - مكان القبض على الطفل

الجدول رقم (١٦)

توزيع عينة الدراسة بحسب المدينة التي تم تهريب الأطفال إليها

| النسبة | العدد | المدينة |
|--------|-------|----------------------------|
| ٢٢, ٦٪ | ٧ | مكة المكرمة |
| ٣٨, ٧٪ | ١٢ | جدة |
| ٣, ٢٪ | ١ | الطائف |
| ١٩, ٤٪ | ٦ | الرياض |
| ٣, ٢٪ | ١ | الحدود السعودية الإماراتية |
| ٣, ٢٪ | ١ | المدينة |
| ٣, ٢٪ | ١ | جازان |
| ٦, ٥٪ | ٢ | الحدود السعودية اليمنية |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٦) أن النسبة الأعلى للمدن التي تم تهريب الأطفال إليها هي مدينة جدة بنسبة (٧, ٣٨٪)، ثم مكة المكرمة بنسبة (٦, ٢٢٪)، وإذا اعتبرنا مكة وجدة منطقة واحدة كتقسيم إداري فإن مجموع

النسبة يكون (٣, ٦١٪)، وهذا يدل على أن أغلب الحالات التي تم تهريبها كانت في موسم الحج والعمرة، للدخول للمملكة بطريقة قانونية ومن ثم هروبهم إلى الأماكن التي اتفقوا مع مشغليهم أو مهربيهم عليها، وتلاها الحالات التي قدمت إلى الرياض بنسبة (٤, ١٩٪)، وأغلب هذه الحالات تم تهريبها للرياض لوجود أقارب لهم هناك.

بينما انخفضت النسبة للحالات التي تم الإمساك بها على الحدود السعودية اليمنية بنسبة (٥, ٦٪)، وكانت النسب الأقل لحالات تهريب الأطفال إلى جازان والطائف والشرقية والمدينة والحدود السعودية الإماراتية بنفس النسبة وهي (٢, ٣٪).

١٥ - فكرة العودة

الجدول رقم (١٧)

توزيع عينة الدراسة بحسب تفكيرهم في العودة للمملكة تهريباً

| النسبة | العدد | فكرة العودة |
|--------|-------|-------------|
| ٢, ٤٥٪ | ١٤ | يعود |
| ٠, ٢٩٪ | ٩ | لا يعود |
| ٨, ٢٥٪ | ٨ | غير معروف |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٧) أن فكرة العودة تراود جميع الأطفال المهربين، وذلك لأنهم إما أن تكون الأسرة هي التي تضغط عليهم وتعيدهم مراراً، أو ربما قد يكونون مباعين لمشغلي الأطفال، وبالتالي لا مجال لعودتهم

للأسرة، وبالتالي يدرك الطفل أنه حتى لو تمت إعادته فإنه سيتم تهريبه مرة أخرى لأن الأمر ليس بيده، خاصة وأنه ثبت من خلال المقابلات التي أجريت مع معظم الحالات وجود تكتم شديد حول عملية تشغيلهم وكيف تتم، وثبت أن بعض الأطفال الذين تم تشغيلهم من قبل النساء يطلقون مسمى «أمي» على المرأة التي تشغيلهم وهذا كان في جميع الحالات من الجنسية النيجيرية، مما يدل على أن هناك احتمال متاجرة بهؤلاء الأطفال.

أما الأطفال الذين لا يفكرون بالعودة فكانت نسبتهم (٠, ٢٩٪)، وربما هؤلاء ممن قدموا لوحدهم أو تم تهريبهم وليس لهم ارتباط بمشغلين للأطفال، فقرارهم يمكن أن يعود لهم في عدم العودة.

أما الحالات التي لم يتضح موقفها فبلغت نسبتهم (٨, ٢٥٪)، وهذا يعود حسب الظروف في إمكانية عودته، أو عرض التهريب عليه وعلى أسرته مرة أخرى.

ثانياً: البيانات المتعلقة بأسر الأطفال

١- الحالة الاجتماعية لأسر الأطفال

الجدول رقم (١٨)

الحالة الاجتماعية لأسرة الطفل المهرب

| النسبة | العدد | الحالة الاجتماعية |
|--------|-------|------------------------|
| ٦٧,٧٪ | ٢١ | الأب والأم يعيشان معاً |
| ١٦,١٪ | ٥ | مطلقان (منفصلان) |
| ٦,٥٪ | ٢ | يوجد تعدد زوجات |
| ٦,٥٪ | ٢ | الأب متوفى |
| ٣,٢٪ | ١ | لم تعط معلومات |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٨) تفاوت الحالة الاجتماعية لأغلب حالات الأطفال المهربين في جميع المستويات، ومن الغريب أن أعلى النسب جاءت للأطفال الذين يعيشون مع الوالدين بنسبة بلغت (٦٧,٧٪)، وهذا يدل على أن الوالدين بالدرجة الأولى هما اللذان يستغلان أطفالهما، وهذا يشكل ظاهرة خطيرة بأن يقوم الوالدان بممارسة هذه الجريمة بحق أطفالهما، ودعانا هذا للوقوف على طبيعة ثقافة الأسرة التي تفكر في استغلال أطفالها لتحقيق مكاسب مادية في حين أنه من المفترض أن يكون الوالدان أكثر حرصاً على تحقيق الأمان لأطفالهما، ومن خلال ملاحظات الباحث وما أفرزته نتائج الوضع التعليمي والاجتماعي والاقتصادي يمكن القول إن استغلال الأطفال وتهريبهم يتم بعلم الوالدين وموافقتهم، بل إن الوالدين هم من

يسعون أحيانا بالبحث عن من يقوم بتهريبهم وتشغيلهم، وهذه ثقافة منتشرة وشائعة في جميع البيئات التي جاء منها الأطفال المهربون.

في حين جاء في المرتبة الثانية الأطفال الذين حالتهم الاجتماعية يعيشون مع أحد الوالدين نتيجة الانفصال بنسبة (١, ١٦٪)، وفي بعض هذه الحالات يكون الأب متوفى بنسبة (٥, ٦٪)، أو يوجد تعدد في الزوجات وإهمال للزوجة الأولى بنسبة (٥, ٦٪)، وهذا التفكك الأسري يؤدي إلى جنوح هؤلاء الأطفال وسعيهم للهروب من بيئتهم.

ومن خلال المقابلات التي أجريت معهم تبين أن بعض حالات الأطفال يتم استغلالها من قبل الأخ الأكبر الذي يقوم بهذه العملية بما أنه الوصي على الطفل، وهو بحاجة لكي يحقق من ورائه فائدة مادية حتى لو كان أخاه، وقد ننظر إليها نحن بمنظورنا على أنه كيف يقوم الأخ أو الأب أو الأم بمثل هذا العمل نحو أطفالهم، ولكنهم ينظرون إليها على أنهم أمنوا مستقبل ابنهم ومستقبلهم.

٢- المستوى التعليمي لأسر الأطفال

الجدول رقم (١٩) المستوى التعليمي لأسرة الطفل المهرب

| الأسرة | | المستوى التعليمي للوالدين |
|--------|-------|--|
| النسبة | العدد | |
| ٣, ٩٠٪ | ٢٨ | أمي |
| ٧, ٩٪ | ٣ | درس أحدهما في المرحلة الابتدائية وتسرب |
| - | - | درس في المرحلة المتوسطة وتسرب |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (١٩) أن أغلب الأسر التي تقوم بتأجير أطفالها أو تهيئهم للحصول على دخل مادي هي أسر أمية التعليم، حيث بلغت نسبة الأميين من الأسر (٣, ٩٠٪)، وبالتالي فإن لدى هذه الأسر جهلاً بالعملية التي يمارسونها ضد أطفالهم، من تعريضهم للمخاطر والعنف وإذلالهم للآخرين وتشغيلهم في أعمال ليست من اهتمامهم، وحرمانهم من طفولتهم، بل ويتعدى هذا إلى أن تقوم الأسرة بإحداث إعاقات عمدية في أطفالها من أجل أن يكونوا مؤهلين للعمل الذي سيمارسونه بعد تهيئهم، واتضح هذا من الحالة رقم (٣) الذي حضر إلى المملكة ثلاث مرات بدون إعاقة، وفي المرة الرابعة حضر بإعاقة تمثلت في بتر يده اليسرى من الكتف، وهذا يدل على أن عملية تنظيم إجرامي تجرى بحق هؤلاء الأطفال.

٣- عدد أفراد الأسرة لحالات الأطفال

الجدول رقم (٢٠) عدد أفراد أسرة الطفل المهرب

| عدد الأفراد | العدد | النسبة |
|------------------|-------|--------|
| ٥-٨ أفراد | ١٣ | ٩, ٤١٪ |
| ٩-١٣ أفراد | ١٥ | ٤, ٤٨٪ |
| أكثر من ١٣ أفراد | ٢ | ٥, ٦٪ |
| غير معروف | ١ | ٢, ٣٪ |
| الإجمالي | ٣١ | ١٠٠٪ |

يتبين من الجدول رقم (٢٠) تفاوت عدد أفراد الأسرة لأغلب حالات الأطفال المهرين في جميع المستويات، وأن النسبة الأعلى جاءت للأسر التي عدد أفرادها من ٩-١٣ فرداً بنسبة بلغت (٤, ٤٨٪)، يليها الأسرة التي

عدد أفرادها من ٥ - ٨ أفراد بنسبة بلغت (٩, ٤١٪)، يليها الأسر التي عدد أفرادها أكثر من ١٣ فرداً بنسبة بلغت (٥, ٦٪)، في حين كانت حالة واحدة غير معروفة بنسبة (٢, ٣٪)، ويلاحظ أنه لو جمعنا النسب المئوية لعدد أفراد الأسرة باعتبارها أكثر من ٥ - ١٣ فرد فإن النسبة تبلغ (٣, ٩٠٪)، وهذا يدل على أن أغلب الأسر التي يتم تهريب أطفالها ذات عدد أفراد كبير، وهذا يشكل همماً لهذه الأسر إذا ما ربطنا هذا بالمستوى الاقتصادي وتوزيع الدخل على عدد أفراد الأسرة، وكانت النسبة التي عدد أفرادها أكثر من ١٣ فرداً أقل مقارنة بغيرها من المستويات حيث بلغت نسبتها (٥, ٦٪)، وهذا يدل أيضاً على أن جميع الأسر ذات دخل متدن ما يجعلها بحاجة لعمل المستحيل لتوفير دخل للأسرة، ومن هذا المستحيل الذي تعمله الأسر تشغيل أبنائها في موطنهم أو تهريبهم مع أناس يشغلونهم فيما يريدون مقابل الحصول على مبالغ مادية، ضاربين بعرض الحائط كل القيم الأخلاقية لمراعاة حقوق الطفل، التي ربما لا يعرفون عنها شيئاً نظراً لأن أغلب هذه الأسر ذات مستوى تعليمي منخفض.

٤ - الحالة الاقتصادية للأسرة

الجدول رقم (٢١)
الحالة الاقتصادية لأسرة الطفل المهرب

| النسبة | العدد | الحالة الاقتصادية للأسرة |
|--------|-------|--------------------------|
| ٣, ٩٠٪ | ٢٨ | فقيرة |
| ٧, ٩٪ | ٣ | غير معروف |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يبين الجدول رقم (٢١) أن أغلب الحالات من بيئة اقتصادية فقيرة وهذه بنسبة (٣, ٩٠٪)، وهذه البيئة تحتوي على ثقافة تشغيل الأطفال لتحقيق كسب مادي يساعد الأسرة على العيش. وربما يعود انتشار هذه الثقافة إلى أن أغلب البيئات التي جاء منها الأطفال بيئات غير متعلمة بل تكاد تكون معظم الأصول العائلية لها أمية ما يجعلهم غير مدركين لحقيقة تصرفهم على المستوى القانوني والجنائي بل قد يعدون هذا حقاً طبيعياً لهم.

٥ - نوع المهنة لولي أمر الطفل

الجدول رقم (٢٢)

مهنة ولي أمر الطفل المهرب

| النسبة | العدد | المهنة |
|--------|-------|------------|
| ٩,٧٪ | ٣ | لا يعمل |
| ١٩,٤٪ | ٦ | التسول |
| ٣٥,٥٪ | ١١ | عامل زراعة |
| ١٢,٩٪ | ٤ | الرعي |
| ١٦,١٪ | ٥ | أخرى |
| ٦,٥٪ | ٢ | غير معروف |
| ١٠٠٪ | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (٢٢) تدني مستوى المهن التي يعمل بها أولياء أمور لأغلب حالات الأطفال المهربين، حيث بلغت النسبة المئوية لأسر الأطفال غير العاملين (٩,٧٪). والعاملين في التسول بنسبة (١٩,٤٪)، في حين كانت النسبة المئوية الأعلى لمهنة ولي الأمر لحالات الأطفال المهربين

العاملين في الزراعة (٥, ٣٥٪)، ومن خلال المقابلات فإن طبيعة العمل الزراعي الذي تقوم به أسر الأطفال هو نظام العمل في الزراعة بأجر زهيد لا يكاد يحقق متطلبات الأسرة، وكانت أقل النسب للمستوى الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين في الرعي، وهذا المجال هو كذلك نشاط العمل بأجر ولا يحقق مستوى اقتصادياً مناسباً للأسرة، فنشأت مع ذلك ثقافة عمل جميع أفراد الأسرة صغاراً وكباراً لتحقيق حياة اقتصادية آمنة للأسرة، حيث إن جميع الحالات تمثل المستوى الاقتصادي المنخفض الذي لا يحقق الكفايات الضرورية للحياة خاصة إذا ربطنا ذلك بمتغير عدد أفراد الأسرة وتوزيع الدخل الشهري للأسرة عليهم، وبالتالي لا ينال هؤلاء الأطفال نصيباً من العناية من قبل أسرهم بل حتى أن أسرهم تستغلهم لتحقيق مكاسب مادية من خلالهم بحجة أنها تساعدهم في تحسين مستواهم الاقتصادي ناسين أو متناسين الجريمة التي يمارسونها بحقهم، أو أنهم غير مدركين بأن هذه جريمة بل قد يعدونها حقاً مشروعاً عالم نتيجة الثقافة التي تسود مجتمعهم، حيث إن أغلب الأطفال في موطنهم يقومون بمساعدة أسرهم في الزراعة أو في الرعي.

وجميع المهن السابقة هي مهن ذات دخل متدن ما يدل على أن هؤلاء الأطفال محرومون حتى من أبسط مقومات الحياة.

٦ - موقف الأسرة

الجدول رقم (٢٣)

موقف أسرة الطفل المهرب من تهريبه

| النسبة | العدد | موقف الأسرة |
|---------|-------|-------------|
| ٨٧, ١ % | ٢٧ | موافقة |
| ٣, ٢ % | ١ | غير موافقة |
| ٩, ٧ % | ٣ | غير معروف |
| ١٠٠ % | ٣١ | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (٢٣) أن أغلب عمليات تهريب الأطفال تتم بموافقة الأسرة وقبولها حيث بلغت النسبة (٨٧, ١ %)، وهي نسبة عالية جداً ما يدل على عدم وعي الأسرة بما تقوم به تجاه أطفالها، كما يدل على جهل الأسرة بأن تشغيل الأطفال مخالف للقوانين الدولية، بل إنها تعاود تكراراً تأجير أطفالها أو تهريبهم للحصول على دخل مادي، وبالتالي فإن هناك حرماناً للأطفال من حقوقهم، بل إنه من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض الحالات ثبت أن الأسرة هي من يضغط على الطفل من أجل تهريبه، بينما كانت نسبة الحالات التي لم يتم موافقة الأسرة عليها (٣, ٢ %)، والحالات غير المعروف موقف الأسرة منها (٩, ٧ %).

٤ . ١ . ٢ العوامل التي أدت لوقوع الأطفال كضحايا للجريمة

تذهب هذه الدراسة لتقسيم العوامل التي دفعت بالأطفال إلى الوقوع كضحايا للجريمة إلى قسمين رئيسيين، الأول عوامل ذاتية (وهي تلك

العوامل المرتبطة بالطفل ذاته من حيث الخصائص المتنوعة المرتبطة بالطفل، والثاني عوامل مهينة أو مسهلة (وهي مجموعة العوامل الخارجة عن إرادة الطفل).

وسوف نعرض لكل العوامل من خلال عرضنا هذا في ضوء ما تم التوصل له من نتائج هذه الدراسة:

أولاً: العوامل الذاتية

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والنفسية والمكانية المرتبطة بالطفل ذاته وبطبيعة المرحلة العمرية التي يعيشها الطفل هذه العوامل متفاعلة أو متفرقة تلعب دوراً مهماً ومحورياً في جعل الأطفال أكثر عرضه للوقوع كضحايا للجريمة وقد وجدت هذه الدراسة أن أبرز هذه العوامل والمتعلقة بعينة الدراسة تتمحور في التالي:

١ - طبيعة المرحلة العمرية

تتميز مرحلة الطفولة بالعديد من المميزات والخصائص التي من شأنها أن تجعل من الأطفال ضحايا سهلة الاضطهاد للمجرمين والمتاجرين بالأطفال، فبطبيعة هذه المرحلة التي يتميز فيها الطفل بقلّة الوعي والإدراك من أبرز العوامل التي تجعل منه فريسة سهلة لمن يريد افتراسه. وقد وجدت الدراسة أن قلّة الوعي والإدراك كانت من أبرز العوامل التي أسهمت في إيقاع الأطفال كضحايا لجريمتي تهريب الأطفال والمتاجرة بهم، فقد اتضح من خلال المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة أن جميع الأطفال الذين شملتهم الدراسة غير مدركين للمخاطر التي من الممكن أن تحديق بهم خلال رحلة التهريب وبعد وصولهم إلى دولة المقصد، وكانت إجاباتهم على ما تم طرحه

عليهم من أسئلة تتعلق بإدراكهم للمخاطر التي يمكن أن تحدث بهم يجيبون بأنه لا توجد أخطار عليهم من خلال رحلة التهريب التي دائماً ما تكون محفوفة بالمخاطر على هؤلاء الأطفال.

كما أن سهولة خداعهم وإيهامهم والتغريب بهم كان عاملاً بارزاً في إيقاع بعض الأطفال كضحايا لجريمتي الاتجار بالأطفال وتهريبهم فقد وجدت الدراسة مجموعة من الأطفال تم التغريب بهم بحكم طبيعة مرحلتهم العمرية كانت من أبرزها الحالة رقم (١٨) الذي يصف الشخص المتاجر - الذي تاجر به - واستخدمه كسلعة يؤجره كراكب في سباقات الهجن ويقول «العبد غشنا». (انظر الملحق رقم ١ الذي يحتوي على وصف لحالات الأطفال من الحالة رقم ١- الحالة رقم ٣١).

والحالة (٣١) الذي يقول وهو يتحدث عن الرجل الذي كان يستغله «الأعمى يسكن عندنا في القرية وكان يجي عندنا واحنا والله ذباحا من الجوع وكان يقول لما هو ما تروح معي ويقع لنا رزق كثير».

والحالة (٢٩) الذي يقول عن الشخص الذي كان يستغله كعامل رخيص بعد تهريبه «أحمد يسافر كثير للسعودية ويرجع لليمن، وقد اجا لعندي أحمد وقال لي لما هو ما تسافر معي للسعودية وتشتغل وتترجل ويقع لك رزق وخير» «يقول أنه يشا يساعدنا».

هذه المقولات للأطفال الضحايا تبين لنا بجلاء الطبيعة البريئة وقلة الإدراك المرتبطة بمرحلة الطفولة وكيف تم استغلالها من قبل مستغلي هؤلاء الأطفال.

٢ - المرحلة العمرية للأطفال «السن»

تعد المرحلة العمرية «السن» من بين أكثر الخصائص التي يجب تحليلها في سبيل التعرف على الفئة العمرية التي يمكن اعتبارها الأكثر وقوعاً كضحية للجريمة.

والعمر بوصفه مؤشراً كبيراً في وقوع الأفراد كضحايا للجريمة، يختلف تحديده من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، والدراسة الحالية وجدت أن هناك تبايناً في المراحل العمرية للأطفال ضحايا التهريب والاتجار الذين طبقت عليهم الدراسة.

حيث كانت أعلى نسبة من ضحايا هاتين الجريمتين هي الفئة العمرية من (١٣-١٥ سنة) بنسبة بلغت (٥٤٪) والدراسة الحالية تذهب إلى أن سبب ارتفاع هذه النسبة يعود إلى مجموعة من العوامل أبرزها أن هؤلاء الأطفال سبق وأن تم تدريبهم وهم في مراحل عمرية سابقة على هذه المرحلة فقد وجدت الدراسة أن ١٣ طفلاً من مجموع عينة الدراسة تكرر وقوعهم كضحايا للجريمة من خلال دخولهم للمملكة العربية السعودية تهريب أكثر من مرة، ولعل طبيعة الأعمال التي يستغل فيها هؤلاء الأطفال تتناسب مع هذه المرحلة العمرية لهم، فمستغلو الأطفال يجيدون فنون اختيار ضحاياهم بدقه وعناية، بحيث تتناسب مع طموحاتهم الإجرامية.

في حين جاء في المرتبة الثانية الأطفال الذين يقعون في الفئة العمرية بين ٨ سنوات إلى ١٢ سنة بنسبة (٣٥٪) وهي ١١ حالة من بين عينة الدراسة وكانت أقل النسب للمستوى العمري لحالات الأطفال الضحايا هي الفئة العمرية أقل من ٧ سنوات بنسبة (٩٪)، وهي ثلاث حالات.

هذا التنوع العمري للضحايا تنظر له الدراسة الحالية على أنه يرتبط

بشكل مباشر بمن يقومون بالالتجار بالأطفال واستغلالهم - الجناة - أكثر من ارتباطه بالضحايا - الأطفال - فهم من يقومون باختيار الأطفال بناءً عليها، حيث وجدت الدراسة أن هناك خصائص ترتبط بعمر الطفل وبطبيعة ما سوف يستخدم الطفل فيه من قبل المتاجر به فعلى سبيل المثال نجد أن الطفل في المرحلة العمرية (من ١٣ - ١٥) يجيد الكثير من الفنون التي يحتاج إليها المتاجر - المستغل - كما أن هذا الطفل أكثر استيعاباً وأكثر تحملاً للأعباء ولديه مجموعة من القدرات التي يتميز بها عن باقي الفئات العمرية.

بينما نجد أن الأطفال في المرحلة العمرية (من ٨ - ١٢) قد جاءت نسبتهم في المركز الثاني مباشرة، وتذهب الدراسة للقول بأن هذه الفئة العمرية لها مميزات قريبة من المميزات التي يتميز بها الأطفال في المرحلة العمرية (من ١٣-١٥).

في حين نجد أن الأطفال في المرحلة العمرية أقل من سبع سنوات هم أقل الحالات بين الضحايا، وتذهب الدراسة للقول إن الأطفال في هذه المرحلة العمرية أقل فائدة وأكثر خطراً على مستغليهم لذلك فإن الجناة ليسوا حريصين على هذه الفئة العمرية، والحالات التي وجدت في هذه الفئة العمرية هي ثلاث حالات فقط تمثلها الحالات (٣٠) و(٢٨) و(١٢) وهذه الحالات كان منها حالتان تستغلان من قبل الأسرة.

٣- الحالة الصحية

من العوامل المحددة لوقوع الأفراد كضحايا للجريمة بشكل عام هي الحالة الصحية، فالضعف الجسدي يعد معياراً أساسياً للقابلية للوقوع كضحية. ويرتبط بهذا المعيار الإعاقة، فالمعوقون بشكل عام أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة أكثر من غيرهم.

والدراسة الحالية وجدت أن هناك مجموعة من الأطفال الضحايا بهم إعاقات متنوعة بين طبيعية وعمدية وإعاقات غير واضحة المعالم ولا يمكن الحكم على نوعها أو تحديد سببها بسهولة، وبذات الوقت كان هناك عدد من الأطفال يخلون من الإعاقات إلا أن علامات التعب والإرهاك كانت شديدة الوضوح على ملاحظهم الخارجية، وذلك نظراً لساعات العمل الطويلة والظروف المناخية السيئة التي يمارسون فيها تلك الأعمال.

فقد مثل هؤلاء ما نسبته (٥٨٪) من بين مجموع عينة الدراسة، في حين مثلت نسبة الأطفال المعوقين (٤١٪) من مجموع عينة الدراسة وهي نسبة تعدها الدراسة نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالعدد الكلي للعينة. والدراسة تذهب للقول بأن اللجنة - مستغلي الأطفال - يركزون على الأطفال المعوقين، ويرون أنهم يتميزون بمميزات تتوافق مع الغرض الذي يتم استغلالهم فيه وهو التسول فالمعوق يكون أكثر استعطافاً وأكثر كسباً من غير المعوق في هذا الجانب خصوصاً إذا كان هؤلاء الأطفال يمارسون هذا النشاط في مجتمع إسلامي متعاطف تحته تعاليم دينه على البذل والإحسان كالمجتمع السعودي، وقد وجدت الدراسة أن هؤلاء المعوقين كان بينهم فقط ما نسبته (١٦٪) معوقين إعاقة طبيعية، وتذهب الدراسة للتأكيد على أن هذه الإعاقة كان لها دور بارز في جعل هؤلاء الأطفال أكثر جاذبية للجنة - الذين يتاجرون بالأطفال في مجال التسول - لكي يجعلوا منهم ضحايا وسلعاً تجارية ترتفع قيمتها السوقية بتعدد الإعاقات الموجودة بهم. كما وجدت الدراسة أن هناك ثلاث حالات تمثلهم الحالات (٧) و(٣) و(٤) صنعت لهم إعاقات عمدية بهدف رفع قيمهم السوقية، ولعل ذلك يؤكد لنا أن الإعاقة لها علاقة بجعل الطفل أكثر وقوعاً كضحية للجريمة من ناحية ولرفع قيمته السوقية من ناحية أخرى.

وبالنسبة للأطفال الذين وجدت الدراسة أن حالتهم الصحية جيدة نوعاً ما فإن الدراسة لا تستبعد أن يتحول جزء كبير منهم إلى أطفال معوقين في ظل وجود تنظيمات شبه إجرامية تستغل هؤلاء الأطفال وتتاجر بهم، فقد اتضح من خلال المقابلات المعمقة أن الأطفال الذين تم صنع الإعاقات العمدية لهم كانوا أصحاء تم تدريبهم على ممارسة مهنة التسول وتم تربيهم أكثر من مرة وفي المرة الثالثة صنعت لهم تلك العاهات التي ترى الدراسة أنها صنعت عند شخص واحد وفق آلية واضحة المعالم.

٤ - النوع

من أبرز العوامل المحددة لوقوع الأفراد كضحايا للجريمة هو النوع أو الجنس، وتؤكد الشواهد على أن الذكور هم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة، بل إن بعض الدراسات تؤكد أن الذكور الذين يقعون كضحايا للجريمة أكثر من ضعف الإناث الذين يقعون كضحايا للجريمة.

وقد وجدت الدراسة الحالية أن الجنس يعد محددًا لوقوع الأطفال كضحايا للجريمة فقد شكل الذكور من الضحايا وفقاً لهذه الدراسة ما نسبته (٧٤٪) في حين شكل الإناث ما نسبته (٢٦٪) من بين مجموع عينة الدراسة، وهذا يؤكد لنا بجلاء أن الذكور من الأطفال هم أكثر وقوعاً كضحايا للجريمة من الإناث وأن الجنس يمثل معياراً مهماً من معايير وقوع الأفراد كضحايا للجريمة.

٥ - تدني المستوى التعليمي

تذهب الدراسة الحالية إلى التأكيد على أن تدني المستوى التعليمي للأفراد بشكل عام وللأطفال بشكل خاص يلعب دوراً في جعلهم أكثر عرضة من غيرهم - المتعلمين - للوقوع كضحايا للجريمة.

وقد وجدت الدراسة فئة الأميين من الضحايا كانت هي الأعلى حيث بلغت نسبتها (٧٤٪) ويأتي في المرتبة الثانية الأطفال الذين درسوا في صفوف المرحلة الابتدائية وتسربوا منها بنسبة (١٩٪) ومن خلال المقابلات فإن أغلب الأطفال الذين التحقوا بالمرحلة الابتدائية لم يكملوها بل إن أغلبهم لم يكمل سنة دراسية واحدة، في حين كانت أقل النسب للمستوى التعليمي للأطفال الذين درسوا المرحلة المتوسطة، وهي حالتان فقط وتسربت من المرحلة المتوسطة وكانت نسبتها من العينة (٧٪) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعينة.

ويدل ذلك على أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي ومعدلات وقوع الأطفال كضحايا للجريمة. فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت فرصة وقوع الأفراد كضحايا للجريمة والعكس بالعكس. فقد وجدت الدراسة أن الحالتين اللتين تسربتا من المرحلة المتوسطة (الحالة رقم ٢٢ والحالة رقم ٢٠) أنهما على الرغم من أن أعمارهم لم تتجاوز الرابعة عشرة إلا أن التعليم الذي تشرباه قد انعكس عليهما، حيث كانا مدركين للوضع الذي يقومان به فالأول قرر أن يمتهن التسول برفقة والده، ويرى أنها مهنة سهلة ومربحة، بينما الثاني كان يسعى لتحقيق هدف يسعى إليه يرى أن التهريب هو أسهل وسيلة لتحقيقه، وهما أكثر إدراكاً ووعياً وحرصاً للوضع الذي يعيشان فيه بعكس باقي الحالات التي تسربت من التعليم الابتدائي فإنهم على الرغم من أن بعضهم في الخامسة عشرة من عمره إلا أن مستوى وعيهم متدنٍ ويجهلون كثيراً مما يعرفه سابقوهم -الذين تسربوا من المرحلة المتوسطة- وهو ما ثبت بجلاء من خلال المقابلات المعمقة مع الأطفال الضحايا.

ثانياً: العوامل المهيئة أو المسهلة

وهي مجموعة من العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي ترى الدراسة أنها لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسهيل وقوع الأطفال كضحايا للجريمة محل الدراسة، وقد تم تصنيف هذه العوامل وفقاً لهذه الدراسة على النحو التالي:

١ - الأسرة ودورها في إيقاع الأطفال كضحايا لجريمة

تعلب الأسرة دوراً محورياً وجوهرياً في إيقاع أبنائها كفرائس لهذا النمط الإجرامي فقد وجدت الدراسة الحالية أن من أبرز العوامل المسهلة والمهيئة لوقوع الطفل ضحية هي الأسرة. فقد وجدت الدراسة أن نسبة الأطفال الذين وقعوا كضحايا لجريمة التهريب والاتجار كانت أسرهم موافقة ومؤيدة على ممارسة هذه الجريمة ضد أبنائهم الأطفال بنسبة بلغت (٨٧٪)، وتبين هذه النسبة المرتفعة ذلك الدور الكبير للأسرة كعامل مهيب ومسهل لوقوع الأطفال كضحايا للجريمة بل إن كثيراً من الأسر هي التي تشجع وتدفع بالأطفال للوقوع كضحايا لجريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم. ونعرض في ما يلي لمجموعة من مقولات الأطفال الضحايا في هذا الجانب:

الحالة رقم (٧) يقول «حرمة تجي عند أمي تقول ودي ولد سعودية فيه شغل «أمي تقول تروح أنا نروح».

الحالة رقم (٤) يقول «حرمة جات عند أمي وقالت خلو ولد يروح معنا سعودية، عشان شغل ونرسل فلوس لكم أبو وأمي قالوا روح، رحت مع حرمة، سافرنا سيارة مع حرمة حتى سودان بعدين ركبنا سفينة حتى وصلنا جدة، بعدين رحنا بيت هنداوية فيه جماعة

نيجيريا اثنين حرمة وثلاث بنت واثنين والد، بعدين كلن شغل
كرامة حرمة يثيل كل ريال».

الحالة رقم (٢٤) تقول «أخي قال السعودية مليح وأبي وأمي قالوا روجي
معه واجيت معه».

الحالة رقم (٢١) يقول: وأنا والله كل مرة ما اشأ أجي بس أخي (س) يأخذني
غصب عني وأبي يوافق له، «أنا ما أقدرش أقرر».

يتضح من خلال مقولات الأطفال ذلك الدور السلبي الذي تقوم به
الأسرة في مجال إيقاع أبنائها ضحايا للجريمة بل والمباركة والقبول بمبدأ
التضحية بالأطفال في سبيل حفنة بسيطة من النقود.

كما وجدت الدراسة أن هناك أسراً تجردت من أبسط معاني الإنسانية
والرحمة تجاه فلذات أكبادهم، فقد وجدت الدراسة أن هناك أسراً تقوم
باستحداث إعاقات عمدية في أطفالهم بهدف رفع القيمة السوقية لهؤلاء
الأطفال الضحايا بعد أن جعلوا منهم سلعاً تجارية تؤجر مقابل مبالغ مالية
يحصلون عليها من العصابات التي تتاجر بهم.

كما وجدت الدراسة أن بعض الأسر هي التي تقوم باستغلال أبنائها
وذلك إما من خلال تأجيرهم في مقابل عائد مادي متفق عليه بين الأسرة
والمتاجر أو أن تقوم الأسرة نفسها باستغلال الطفل واستخدام العنف ضده
لكي يتم إجباره على ممارسة بعض المهن أبرزها التسول القسري.

ونعرض هنا نماذج مختارة من ضمن عينة الدراسة والذين ثبت من
خلال المقابلات المعمقة معهم ذلك الدور السلبي للأسرة بل وضلوعها
في الإسهام في ارتكاب أبشع أشكال العنف والجريمة ضد هؤلاء الأطفال
ولعل أبرز هذه الحالات هي التالي:

الحالة رقم (٤) يقول «أنا يجلس في نيجيريا يمكن اثنين شهر، بعدين أبو وأخو كبير وديني عند دكتور قطع يد بعدين يجلس يأخذ دو اثنين أسبوع بعدين أبو وديني عند رجال نروح معه للسعودية».

الحالة رقم (٧) يقول «أمي تودي عند رجال قطع» «رجال يعطي دو ثلاثة أسبوع في البيت بعدين نروح مع حرمة».

الحالة رقم (٣٠) تقول «أنا تعبت أنا ما أريد تودوني عند أبي، أنا أريد أن أعيش في هذه الدار أو في دار مثلها في اليمن».

الحالة رقم (٢٤) تقول «أريد اليمن عند أمي أريد اللعب، ما أبغاش الشغل أنا عادي صغيرة».

الحالة (٢١) «والله أخي س دائماً يضربني ويقول لي اشتغل مليح إحنا جينا نشتغل وكان يأخذ كل الفلوس التي احصل عليها من التسول، وهو مرات كثير يجلس في الظل ويقول لي تسول في الحر والشمس» حتى أسائل المدير قد شافه عند الإشارة «وأنا أكون ميت من الحر والعطش وكان ما يخلنيش ارتاح».

ويؤكد أحد المهتمين بالظاهرة (خ-١) صدق مقولة الطفل «أعرف هذا الطفل جيداً فقد تم القبض عليه أكثر من مرة ويعود» أنه ضحية يستغله والده وأخوه الأكبر منه سنناً في ممارسة التسول القسري «لقد لاحظت أخاه يراقبه ويستظل تحت شجرة وهذا الطفل يتسول تحت درجة حرارة عالية حافي القدمين» انظر الملحق رقم ٢ والذي يحتوي على معلومات عن المهتمين بالظاهرة الذين أجريت المقابلات معهم).

ثقافة الأسرة

لقد وجدت الدراسة أن هناك ثقافة هامشية (ثقافة التسول) لدى بعض الأسر تذهب الدراسة إلى إن هذه الثقافة من شأنها أن تسهل من عمليات إيقاع الأبناء الذين ينتمون لهذه الأسر كضحايا للجريمة حيث وجدت الدراسة أن هناك ست حالات من بين مجموعة عينة الدراسة يمارس أرباب أسرهم مهنة التسول والتشرد، بل أن بعض الأسر يمارس التسول جميع أفراد الأسرة. هذا السلوك المنحرف من شأنه أن يجعل الأطفال الذين ينتمون لهذه الثقافة أكثر عرضة لكي يكونوا ضحايا فعليين أو محتملين للجريمة.

حجم الأسرة

تذهب الدراسة إلى التأكيد على المقولة التالية (أنه كلما زاد حجم أفراد الأسرة كلما زاد إهمال الأسرة لأطفالها، وجعلهم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة)، وقد وجدت الدراسة الحالية أن جميع الأطفال الذين تمت دراستهم هم ينتمون إلى أسر تتميز بكبر حجمها .

التفكك الأسري

لا يمكن لنا أن نغفل ذلك الدور الذي يلعبه التفكك الأسري في جعل الأطفال يقعون ضحايا للجريمة والانحراف، فقد وجدت الدراسة أن هناك مجموعة من الحالات المدروسة تعاني منه، وأن هذا التفكك هو الذي قادهم للوقوع كضحايا للجريمة بل إن الدراسة وجدت أن إحدى الحالات التي تنتمي إلى أسر مفككة تحول فيها الطفل الضحية إلى جان متمرس. ولقد كانت أبرز الحالات هي الحالة (٢٤) والحالة (٢٥) والحالة (٢١) والحالة (٢٨) والحالة (٣٠).

هجرة الأب

وجدت الدراسة أن هناك حالة واحدة فقط هي الحالة رقم (١٩) كان الأب فيها مهاجراً إلى المملكة العربية السعودية - بطريقة نظامية -، وقد سهل ذلك لابنه وقوعه كضحية للتهريب، بل إن الأب سهل ذلك بإرسال المبلغ اللازم - كلفة التهريب - لهذا الطفل.

هجرة الأخ

وجدت الدراسة حالة واحدة هي الحالة رقم (١٦) كان أحد أخوة الطفل الضحية مهاجراً للمملكة العربية السعودية - بطريقة غير نظامية - وقد سهل ذلك للطفل وقوعه كضحية للتهريب. يقول الطفل الحالة رقم (١٦) «وأنالي واحد من إخواني يشتغل في الرياض وقلت بروح يمه وإن شاء الله بعين خير».

تدني المستوى التعليمي للأسرة

مما لاشك فيه أن المستوى التعليمي المتدني للأسرة ينعكس سلباً على أفراد الأسرة عموماً وعلى الأطفال على وجه الخصوص. وتذهب الدراسة الحالية للتأكيد على القول بأنه «كلما ارتفع المستوى التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع أطفالها كضحايا للجريمة، وكلما تدنى المستوى التعليمي للأسرة كلما زادت إمكانية وقوع أطفالها كضحايا للجريمة».

وقد وجدت الدراسة أن ما يميز به أفراد أسر الأطفال الضحايا - عينة الدراسة - أنهم أسر أمية حيث بلغت نسبة الأمية بينهم (٩٠٪)، وهي نسبة مرتفعة جداً ولعل هذا يؤكد ما ذهبت إليه هذه الدراسة.

٢ - العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً وحاسماً في جعل بعض الأفراد يقعون ضحايا للجريمة، فالفقير يعد من العوامل البارزة المهيئة لإيقاع الأفراد كضحايا للجريمة.

وقد وجدت الدراسة الحالية أن جميع أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى أسر فقيرة بنسبة بلغت (٩٠٪) باستثناء ثلاث حالات لم يتم التأكد من الوضع الاقتصادي لأسرهم بسبب عدم إفصاحهم عن ذلك، إلا أن الدراسة تذهب إلى أن جميع الأطفال الضحايا ينتمون إلى طبقات فقيرة وهامشية، وهذا الفقر هو الدافع الذي جعل منهم ضحايا لهذه الجريمة.

وفي ما يلي نعرض لبعض المقولات التي ذكرها الأطفال في هذا الجانب:
الحالة رقم (٣١) يقول «والله إحنا جواعا، إحنا الذي أجا بنا لهنا الجوع والله ما نلقى حق الأكل، أنت عارف الدقيق بكام اليوم والله ما نقدرش ناكل» والحالة رقم (١٧) يقول «ديارنا ديار مدهرة، وماش أمطار».

٣ - جماعة الرفاق وصور النجاح الاجتماعي

من العوامل التي وجدت الدراسة أنها تلعب دوراً محورياً في جعل الأطفال يقعون ضحايا لجريمة تهريب الأطفال والاتجار بهم (وتحديداً الأطفال الذين تجاوزت أعمارهم عشر سنوات) هو الدور الذي تلعبه جماعة الرفاق من خلال أمرين الأول هو الإقناع والآخر هو تلك الصور التي يرسمونها عن النجاحات الاجتماعية لمن سبق وأن قاموا بمغامرات التهريب، وهناك صور مسموعة ومشاهدة قد يلاحظها الطفل من خلال مجتمعه المحلي، هذه العوامل متفاعلة أو متفردة لها دور بارز في تهيئة هؤلاء

الأطفال لكي يقفوا ضحايا سهلة لمهربي البشر أو للمتاجرين بالبشر. فقد وجدت الدراسة مجموعة من الحالات كانت العوامل التي اشرنا إليها هي التي سهلت وهيات هؤلاء الأطفال للوقوع كضحايا للتهریب. وسوف نعرض فيما يلي مقولات الأطفال حول ذلك.

الحالة رقم (٢٩) يقول وهو يتحدث عن صديقة الذي استغله فيما بعد « اجا لعندي (أ) وقال لي لما هو ما تسافر معي للسعودية وتشتغل وترجل ويقع لك رزق وخير وقال لي شوف الناس كلهم يروحوا للسعودية يتعيشون ويرجعوا معهم خير كثير وأنت أحوال اهلك تعبانة».

الحالة رقم (٢٧) يقول وهو يتحدث عن مشاهداته لبعض صور النجاح الاقتصادي «شباب كثير وأطفال كثير من أهل القرية سافروا تهريب للسعودية وتحسنت أحوالهم، وأنا اشأ أحسن أحوالي».

الحالة رقم (١٩) يتحدث الطفل عن أحد أقاربه الذي اقترح عليها السفر تهريباً للمملكة العربية السعودية فيقول «خالي قال أنا بروح للسعودية ليش ما تروح معي السعودية فيها خير وبتلقى فيها خير ملابس زينة وفلوس».

الحالة رقم (١٧) يقول الطفل عن فكرة السفر تهريباً للسعودية «أنا فكرت بنفسي وشفنت ناس واجدين من أهل الديرة راحوا للسعودية ورزقهم الله» كما يقول «والجماعة أكثرهم يروحون للسعودية تهريب».

الحالة رقم (١٦) يقول وهو يتحدث عن من سبقوه وذهبوا تهريباً للسعودية «ناس واجدين من الجماعة راحوا السعودية وعينوا خير وعينوا لهم شغل وأنا قلت بسوي مثلهم وأدور المرجلة والرزق في السعودية».

٤ . ١ . ٣ آليات وطرق تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية وعلاقة ذلك بالتنظيمات الإجرامية

في هذا المبحث من الدراسة نحاول أن نرسم صورة واضحة المعالم
لكيفية تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية (من حيث دول المصدر
والعبور)، ثم نتعرف على الكيفية التي يتم من خلالها تهريب الأطفال داخل
المدن السعودية، وعلاقة كل ذلك بالتنظيمات الإجرامية، وسوف نعرض
لجميع النقاط المتعلقة بذلك وفقاً للتالي:

أولاً: دول المصدر والمقصد والعبور

١ - دول المقصد

من الواضح أن دولة المقصد للأطفال ضحايا التهريب هي المملكة
العربية السعودية، وذلك في جميع الحالات التي تمت دراستها فجميع الأطفال
أقاموا في المملكة العربية السعودية مدداً زمنية متفاوتة، وبعضهم ضبط على
الحدود السعودية لكن هدفه النهائي هو المملكة العربية السعودية، باستثناء
حالة واحدة فقط هي الحالة رقم (٢٠) الذي أكد من خلال المقابلات
المعمقة معه أن المملكة العربية السعودية هي بلد عبور وليست بلد مقصد،
(إلا أن هناك الكثير من الغموض الذي يعترى هذه الحالة والشكوك التي
تحوم حوله).

حيث يقول الحالة رقم (٢٠) «أنا عاوز الحكومة السعودية ترحلني
لمصر، وأنا عاوز أعيش في مصر».

٢ - دول المصدر

وجدت الدراسة أن الأطفال ضحايا التهريب ينتمون إلى أربع دول (نيجيريا، والسودان، واليمن، والهند)، وهذه الدول هي دول المصدر للأطفال الذين طبقت عليهم الدراسة.

٣ - دول العبور (المرور)

وجدت الدراسة أن النسبة العظمى من حالات التهريب للأطفال تمت بشكل مباشر وبدون دول عبور أو مرور عدا ثلاث حالات التي سبق وأن أشرنا إليها، الحالة رقم (٢٠) الذي اعتبر أن المملكة العربية السعودية هي دولة مرور لجمهورية مصر العربية، ثم الحالة رقم (١٩) الذي كانت الجمهورية العربية اليمنية بالنسبة له هي بلد عبور للمملكة العربية السعودية، وكذلك الحالة رقم (٤) الذي كانت دولة السودان بلد عبور للمملكة العربية السعودية.

٤ - دول مشتركة للمصدر والعبور

من خلال ما سبق وما عرضنا نلاحظ أن هناك دولاً مثلت دولاً للعبور والمصدر معاً بالنسبة لتهريب الأطفال للمملكة العربية السعودية، مثل الجمهورية العربية اليمنية، ودولة السودان.

ثانياً: آليات التهريب ووسائله

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الأطفال ضحايا التهريب والاتجار الذين شملتهم الدراسة قادمون جميعاً من أربع دول، دولتين عربيتين (اليمن والسودان)، وقد دخلوا إلى المملكة العربية السعودية بطريقتين (البر والبحر)، ودولتين غير عربيتين (نيجيريا والهند) دخلوا إلى المملكة العربية

السعودية بواسطة الجو، وهذا لا يعني أن ذلك مقصور على تلك الدول فقط، فقد يكون هناك دول لم توفق الدراسة في الحصول على عينات منها ضمن عينات هذه الدراسة.

وقد وجدت الدراسة أن هناك تنوعاً للطرق التي تم بها تهريب هؤلاء الأطفال إلى المملكة العربية السعودية، وتذهب الدراسة إلى تقسيم هذه الطرق إلى ثلاثة طرق رئيسة هي:

١ - التهريب بواسطة الجو

وهذا النمط من التهريب دائماً ما يأخذ الشكل الرسمي لدخول المملكة العربية السعودية، ويكون بحجة أداء فريضة الحج أو العمرة، وتذهب الدراسة للقول إن هذا النمط هو نمط مقنع من الجريمة ضد الإنسانية من جهة وضد الدولة من جهة أخرى، إذ تنتهك حقوق الطفل بالمتاجرة به، وتنتهك حقوق الدولة من خلال الاحتيال عليها واختراق حدودها وأنظمتها من خلال طرق وآليات التزوير، فقد وجدت الدراسة أن الأطفال الذين دخلوا بهذه الطريقة يبلغ عددهم ١٥ طفلاً يمثلون نسبة بلغت (٤٨٪) من إجمالي عينة الدراسة، وأن جميع هؤلاء الأطفال قدموا مع مهرب أو متاجر ادعى أن الطفل ابنه أو ابنته وقام بتزوير الوثائق اللازمة لذلك في بلد المصدر لكي يكون دخوله للمملكة العربية السعودية بطريقة رسمية وصحيحة، وتمثلهم الحالات (١ - ١٥)، وأكد الأطفال من خلال المقابلات المعمقة معهم أنهم دخلوا المملكة العربية السعودية مع أشخاص مهربين ومتاجرين لا تربطهم بهم أي علاقة قرابة، باستثناء حالتين فقط طفل قدم مع والده، وهو الحالة رقم (١٥) والحالة رقم (١٣) قدمت مع خالتها، وقد وجدت الدراسة أن جميع هؤلاء الأطفال قدموا من دول بعيدة

جداً عن المملكة العربية السعودية، حيث وجدت عدد الأطفال القادمين من نيجيريا (١٣ طفلاً)، وطفلين من دولة الهند.

وقد وجدت الدراسة أن هناك حالة استخدم معها نفس الأساليب هي الحالة رقم (١٨)، حيث قام المتاجر بإضافة الطفل على جواز سفره في بلد المصدر - السودان - مدعياً أنه ابنه حتى يدخل به بطريقة نظامية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

- مخاطر رحلة التهريب الجوي ومدتها

من المعروف أن الرحلات الجوية من الرحلات الآمنة على كافة المستويات، وجميع الأطفال لم يذكروا أنهم تعرضوا لمخاطر تذكر خلال هذه الرحلة، وقد تراوحت مدة الرحلات بين ١٠ ساعات، في حالات الأطفال من الهند، وست ساعات في حالات الأطفال من نيجيريا.

- الكلفة المالية للتهريب الجوي

لم يذكر الأطفال الذين طبقت عليهم الدراسة أنهم دفعوا مبالغ مالية في مقابل تهريبهم، عدا الحالة رقم (١٨) الذي على الرغم من أن دخوله للمملكة كان بواسطة البر إلا أنه كان في رحلة تهريبه الأولى من السودان إلى الإمارات ذكر أن والده دفع للمهرب مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سوداني نظير تهريبه وتشغيله.

٢ - التهريب بواسطة البر

تؤكد الدراسة أن البعد الجغرافي والتجاور المكاني بين دول المصدر أو المرور ودول المقصد يلعب دوراً كبيراً في اعتماد هذا النمط من التهريب كنمط

شائع للتهريب البشري بين الدول المختلفة، وتؤكد الدراسة أن هذا النمط هو أكثر أنماط تهريب البشر إلى المملكة العربية السعودية، وقد وجدت الدراسة أن نسبة ٤٥٪ من الأطفال الذين دخلوا للمملكة العربية السعودية تهريباً قدموا بواسطة البر، وهي نسبة تقترب من نصف عينة الدراسة وكانوا (١٤ حالة)، كما وجدت الدراسة أن معظم الأطفال الذين استخدموا هذا النمط في تهريبهم كانت لهم الجمهورية العربية اليمنية دولة مصدر في (١٢ حالة) ودولة مرور في حالة واحدة هي الحالة رقم (١٩)، بينما وجدت الدراسة حالة واحدة أقام الطفل في الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاث سنوات ثم قرر دخول المملكة العربية السعودية تهريباً عبر البر وهو الحالة رقم (١٨).

كما وجدت الدراسة أن هذا النمط من التهريب يتم بواسطة المشي على الأقدام في جميع حالات الأطفال الذين دخلوا من الحدود اليمنية السعودية، ثم يركبون سيارات من داخل الحدود السعودية حتى المدن التي يقصدونها مع مهربين داخليين في معظم الحالات، عدا بعض الحالات البسيطة التي ذكرت أنها كانت تجمع بين المشي وركوب السيارات بين الحين والآخر، ويستثنى منها الحالة رقم (١٩) الذي يؤكد أن اختراق الحدود السعودية اليمنية كان بواسطة سيارة ذات دفع رباعي كانت بحوزة المهرب، في حين دخل الحالة رقم (١٨) بواسطة شاحنة من الحدود الإماراتية السعودية.

- الكيفية التي يتم بها عبور الحدود السعودية اليمنية

أجمعت جميع الحالات التي أجريت عليهم الدراسة أن عبور الحدود السعودية اليمنية يتم بشكل جماعي، وأنه يتم في وقت متأخر من الليل، وأن الذين يريدون عبور الحدود يراقبون سيارة حرس الحدود السعودية ومع تحركها فإنهم يعبرون الحدود.

ونستعرض لبعض المقولات التي ذكرتها بعض الحالات حول ذلك فمثلاً: الحالة رقم (٢٥) يقول «مشينا من حرص في الليل وكان معنا مجموعة من الناس، بعد ما عدينا من النقطة اليمنية جلسنا، وقال أحد الذين معه لازم نراقب سيارة حراس الحدود السعوديين حتى يتحرك الجيب وبعدين نعبر، تحركت السيارة وعبرنا جميعاً، ومشينا حتى دخلنا السعودية».

ويؤكد الحالة رقم (٢٧) ذلك ويقول «يقول خرجت من منطقة المراويح في الحديدة أنا وصديقي، وهو يعرف الطريق مليح هو يسافر كثير للسعودية ووصلنا للحدود وقت الليل وانتظرنا حتى تحركت سيارة الشرطة ببعدين عبرنا وقت الليل وكان فيه شبية معه ابنه في الحدود ترافقنا معهم ومشينا حتى حاكمة أبو عريش».

- مخاطر رحلة التهريب البري ومدتها

هناك مجموعة من المخاطر التي تكتنف رحلة التهريب البري، فعلى الرغم من أن الأطفال وبحسب المقابلات المعمقة التي أجريت معهم غير مدركين لكل المخاطر التي من الممكن أن تحدث بهم خلال الرحلة، إلا أنهم ذكروا أنهم تعرضوا للتعب الشديد من الحر والسير على الأقدام لفترات طويلة، كما ذكروا أنهم تعرضوا للجوع والعطش خلال رحلة التهريب، وكان الخوف يعتري بعضاً منهم من بعض العصابات الإجرامية التي تعرف بـ (المسلحين) وهم بحسب ما ذكره أحد المهتمين بظاهرة تهريب الأطفال (خ-٧) أنهم عصابات تنتشر بالقرب من الحدود السعودية اليمنية في الجزء اليمني، وأنهم يعيشون في أحراش يصعب الوصول إليهم، وأنهم يمتهنون قطع الطريق ولا يتورعون في ارتكاب كل أنواع الجرائم ضد القاصرين.

وقد أكدت مجموعة من المقابلات أنهم يخافون من المسلحين فقد ذكر الحالة رقم (٢١) أن المسلحين سرقوا كل المبالغ التي جمعها ابن عمه من عمله في التسول في السعودية أثناء عودته تهريباً من السعودية.

كما ذكر الحالة رقم (٢٥) أنه دائم الحرص من المسلحين. كما أن هناك خطراً آخر لا يدركه هؤلاء الأطفال ذكره أحد المهتمين بالظاهرة (خ-٤) وهو خطر الأودية والسيول في المنطقة الحدودية حيث يقول «الأطفال لا يعرفون المنطقة جيداً فهم بعد دخولهم إلى الأراضي السعودية غالباً ما ينامون وسط أحد الأودية التي تأتي لها السيول المنقولة فيغرق الكثير منهم».

ما عرضناه هنا يمثل حالات التهريب البري بين اليمن والمملكة العربية السعودية بينما شملت الدراسة حالة ضبطت على الحدود السعودية الإماراتية وهي الحالة رقم (١٨) الذي ذكر أنه تعرض للحر الشديد أثناء دخوله للسعودية حيث يقول: «حطونا في التريلة مع البل وخطوا علينا طربال وذبحنا الحر واحنا مع البل وبغينا نموت».

وبالنسبة للمدة الزمنية للرحلة فإنها تتفاوت بتفاوت المدن التي يقصدها المهربون، وبمدى توفر المال اللازم للوصول إلى المهربين الداخلين، فالمدة تصل من ساعتين مشياً على الأقدام في القرى والمدن الحدودية، وأكثر من شهر سيراً على الأقدام لباقي المدن السعودية، وتتقلص هذه المدة إلى يوم ويومين بحسب محدد وفره المال لتقديمه للمهربين نظير تهريبهم إلى المدن التي يريدونها داخل المملكة العربية السعودية، والتي غالباً ما تكون بعيدة عن الحدود أو الاستقرار في إحدى المدن الحدودية.

- الغذاء وطرق التزود به خلال رحلة التهريب البري

يجمع كل الأطفال الذين أجريت معهم المقابلات المعمقة والذين قدموا تهريباً بواسطة البر أن غذاءهم بسيط جداً ويتكون من البسكويت وبعض العصائر المعلبة والماء، وأنهم يشترونها قبل دخولهم للحدود السعودية من بعض الباعة الموجودين هناك، والذين غالباً ما تكون محلاتهم عبارة عن عشش صغيرة وبعضهم بائع جائل.

- الكلفة المالية للتهريب البري

لم يحدد أحد الأطفال الذين طبقت عليهم الدراسة أنهم قاموا بدفع مبالغ مالية لمن قاموا بتهريبهم من بلد المصدر إلى بلد المقصد عدا الحالة رقم (١٨) الذي ذكر أنه دفع مبلغ ألفين وخمسة مائة ريال سعودي - للمهرب - صاحب الشاحنة في مقابل تهريبه للمملكة العربية السعودية من دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حين ذكر الحالة رقم (١٩) أنه اتفق ومن معه مع المهرب في الحدود السعودية اليمنية على أن يقوم بتهريبه من الحدود اليمنية السعودية حتى الرياض نظير مبلغ ثلاثة آلاف ريال.

كما ذكر أحد الإخباريين (أ-١) أنه أدخله مهرب عبر الحدود السعودية اليمنية مقابل مبلغ خمسين ريالاً سعودياً فقط، ونلاحظ هنا التفاوت الكبير بين المبلغين والذي تعزوه الدراسة إلى وفرة المهربين وسهولة اختراق الحدود في الحالة الثانية والعكس تماماً في الحالة الأولى.

٣- التهريب بواسطة البحر

لقد وجدت الدراسة أن هذا النمط من التهريب هو أقل أنماط التهريب شيوعاً بالنسبة لتهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية، حيث لم تعثر الدراسة إلا على حالتين من مجموع عينة الدراسة كانا قد دخلا للمملكة العربية السعودية بهذه الطريقة، وهي الحالة رقم (١٦) والحالة رقم (١٧) بنسبة بلغت (٧٪)، وهي نسبة ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها بسابقتها، بينما كانت الحالة رقم (١٩) تريد دخول المملكة العربية السعودية بحراً إلا أن المهرب اقترح عليهم بسبب ظروف جوية جعلت من المهرب يستقر بهم في جزيرة لمدة تزيد على ١٣ يوماً قبل أن يذهب بهم للشواطئ اليمنية.

- مخاطر الرحلة ومدتها

رحلة التهريب البحري رحلة مخوفة بالمخاطر والمصاعب بدءاً من المراكب المستخدمة في هذه الجريمة، ومروراً بعدم توافر وسائل السلامة عليها وتحميلها بعدد كبير يفوق استيعابها وانتهاءً بمخاطر العواصف البحرية التي قلما تصمد أمامها هذه المراكب. ثم عن الكيفية التي يتعامل بها مهربو البشر على هذه المراكب خلال رحلة التهريب.

فقد وجدت الدراسة من خلال الحالات التي تنضوي تحت مفهوم التهريب بواسطة البحر أن هناك مجموعة مخاطر أحدثت بالأطفال خلال هذه الرحلة تمثلت في بعض العواصف البحرية، وتعطل المركب الذي كان يقلهم في وسط البحر وتعرضهم للجوع خلال هذه الرحلة.

فالحالة رقم (١٩) على الرغم من أن دخوله للمملكة كان بواسطة البر إلا أن لهذه الحالة قصة مخيفة مع التهريب البحري حيث يقول «ركبنا في

الهوري أكثر من ثمانين شخصاً أنا أصغرهم، وبعد يوم من المشي في وسط البحر هب علينا ريح قوي بغى يغرق الهورى، تالي ودانا المهرب لجزيرة جلسنا فيها ١٣ يوماً وبغيني نموت من الجوع».

وأكد الحالة رقم (١٧) أن الخوف كان يعتريه طوال الرحلة التي استمرت لمدة يومين ونصف اليوم من تلطم الأمواج ومن الغرق في البحر، «كنت خايف، نوب تجيني أمواج قوية بالحيل وكنت أخاف من الغرق في البحر».

كما ذكر الحالة رقم (١٦) أن المحرك التابع للمركب تعطل بهم في عرض البحر وعلى متنه ٧٨ شخصاً «بعد ما مشينا حوالي ساعتين ماتور السفينة طفا ووقفنا وسط البحر، واتصل الرجال راعي السفينة بتلفون معه أضنه الثريا وجلسنا في مكاننا حول أربع ساعات بعدين جوا ناس يعرفون راعي السفينة وعطونا بنزين ثم مشينا».

وبالنسبة للمدة الزمنية لرحلة التهريب البحري من الغرب إلى الشرق (من الشواطئ الغربية للبحر الأحمر إلى الشواطئ الشرقية)، فإن المدة الزمنية تستغرق عادة من يومين إلى ثلاثة أيام.

- الكلفة المالية للتهريب البحري

وجدت الدراسة من خلال الحالات التي شملتها الدراسة أن الكلفة المالية لتهريب الطفل من شرق البحر الأحمر إلى غربه متفاوتة فالحالة رقم (١٩) ذكر أن كلفة التهريب بلغت ١٢٠٠ ريال سعودي حتى الشواطئ اليمنية، بينما ذكر الحالة رقم (١٧) أن كلفة الرحلة حتى الشواطئ الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية تبلغ ٢٥٠٠ ريال سعودي، في حين ذكر

الحالة رقم (١٦) أن كلفة الرحلة حتى الشواطئ الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية تبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي.

- الغذاء وطرق التزود به خلال رحلة التهريب البحري

يجمع كل الأطفال الذين تم تهريبهم بواسطة البحر أن المهريين يزودونهم بالغذاء خلال رحلة التهريب وهذا الغذاء يتكون من البسكويت والعصائر والماء، إلا أن الحالة رقم (١٩) ذكر أن مرافقي قائد المركب (المهريين) يصنعون لهم الخبز على السفينة ويزودونهم به.

ثالثاً: مهربو الأطفال

نقدم هنا معلومات وافية حول مهربي الأطفال (من هم؟ وما علاقتهم بالأطفال أو أسرهم؟

لقد وجدت الدراسة أن نسبة (٤١٪) من مجموع عينة الدراسة قدموا مع مهرب قام بإدخالهم للمملكة العربية السعودية، وانتهت علاقة الطفل به بعد أن قام بإيصالهم للمرأة أو الرجل الذي يقوم باستغلالهم، وهذا نمط شائع في معظم حالات الأطفال المهريين من نيجيريا، باستثناء حالة واحدة كانت من دولة الهند، وقد أكد جميع الأطفال المذكورين أن من قام بتهريبهم للمملكة العربية السعودية هم أشخاص لا تربطهم بالأطفال أي علاقة قرابة، لكنهم أكدوا من خلال المقابلات المعمقة أن المهريين يعرفون أسرهم وأن هناك صفقات أبرمت بين أسر الأطفال والمهريين الخاسر الأكبر فيها هم الأطفال - الضحايا -، فقد ذكر الكثير من الأطفال أنه غالباً ما يحضر المهرب - الرجل أو المرأة - إلى أسرهم ويعرض عليهم إرسال الضحية - الطفل أو الطفلة - معه لكي يقوم بتشغيلهم في المملكة العربية السعودية مقابل مبلغ مادي يتم الاتفاق عليه بين الأسرة والمهرب أو المتاجر.

ونعرض هنا بعض مقولات الأطفال حول المهرين:

الحالة رقم (٤) يقول «حرمة جات عند أمي وقالت خلو ولد يروح معنا سعودية، عشان شغل ونرسل فلوس لكم أبو وأمي قالوا روح، رحت مع حرمة».

الحالة رقم (١٠) تقول «حرمة تجي عندنا تقول هذا بنت تعبان أنا نوذي سعودية تجيب فلوس كتير لكم، أمي وأبوي قالوا كويس أنا نروح مع حرمة».

وعلى الرغم من هذه المقولات للأطفال إلا أن الدراسة تؤكد على وجود طرف آخر هو الرجل الذي يسهم في دخول المرأة مع الطفل كمحرم لهم، وذلك نظراً لكون الأنظمة في المملكة العربية السعودية لا تسمح بدخول المرأة بدون محرم، وذلك من منطلق ديني وقانوني، والدراسة تعتقد أن هناك تنظيماً إجرامياً يسهم في تنفيذ هذا النمط الإجرامي.

كما وجدت الدراسة أن هناك ما نسبته (٢٩٪) من مجموع عينة الدراسة كان من قام بتهريبهم أحد أفراد أسرته، وهو يعني أن التهريب تم بمعية أحد أفراد الأسرة مثل الأب أو الأم أو الأخ، وكانت أبرز هذه الحالات هي (٢٢، ٢٤، ٢٨، ٣٠).

في حين وجدت الدراسة أن هناك مجموعة من الأطفال دخلوا تهرباً مع بعض معارفهم وأصدقائهم إلى المملكة العربية السعودية، ويبلغ عددهم (أربع حالات) من مجموع عينة الدراسة، وتمثلهم الحالات (١٩، ٢٥، ٢٩، ٣١)، وبعض هذه الحالات كان الصديق هو المستغل لهذا الطفل كما في الحالة رقم (٣١) والحالة رقم (٢٩) فقد استغل الطفل في التسول المشترك في الحالة (٣١) واستغل الطفل كعامل رخيص في الحالة رقم (٢٩).

كما وجدت الدراسة أن هناك مجموعة من الأطفال قد دخلوا للمملكة العربية السعودية تهريباً بمفردهم وعددهم (ست حالات)، وتمثلهم الحالات (١٦-١٧-١٨-٢٠-٢٦-٢٧)، فمعظم الأطفال في هذه الحالات قد تجاوز الثالثة عشرة من عمرهم باستثناء الحالة رقم (٢٦)، كما أن بعضهم قد تكرر دخوله للمملكة العربية السعودية بطريقة التهريب كما في الحالة رقم (٢٧)، والدراسة تذهب للتأكيد على أن هؤلاء الأطفال بحكم المرحلة العمرية التي يعيشونها، وبحكم تجربة بعضهم لهذه الرحلة يقدمون على هذه المغامرة بمفردهم.

رابعاً: التهريب الخارجي والتهريب الداخلي

عرضنا فيما سبق للتهريب الخارجي للأطفال وآلياته وطرقه، وهو يعني بحسب هذه الدراسة «إدخال أو دخول الأطفال للمملكة العربية السعودية بطرق غير نظامية».

وعرضنا تلك الطرق التي يتم إدخال الأطفال بها إلى المملكة العربية السعودية، إلا أن الدراسة الحالية تذهب إلى التأكيد على أن عملية التهريب لا تتوقف عند عمليات التهريب الخارجي ولا تتوقف عند دخول الطفل للمملكة العربية السعودية، فالأطفال أو من يستغلهم بمجرد دخولهم إلى الأراضي السعودية يكونون بحاجة لمن يقوم بنقلهم بأمان إلى مدينة يقصدونها بعينها داخل المملكة العربية السعودية، فهم على يقين على أنهم مخالفون للأنظمة والقوانين السعودية، وأنهم بحاجة للتنقل بشكل غير رسمي بعيداً عن أنظار الأجهزة الأمنية السعودية، وذلك لأن القبض عليهم يعني قتل طموحاتهم التي قدموا من أجلها.

والدراسة الحالية تستخدم مفهوم التهريب الداخلي لتطلقه على « تلك

العمليات التي يتم من خلالها نقل مخالفين الأنظمة من الرجال أو الأطفال أو النساء من مدينة إلى مدينة داخل المملكة العربية السعودية بمقابل مادي». ويستخدم مفهوم المهربين الداخليين على «الأفراد أو الجماعات الذين يمتهونون نقل الرجال والأطفال والنساء المخالفين للأنظمة في المملكة العربية السعودية، من مدينة إلى مدينة أخرى، وقد يتضمن هذا النقل الإيواء والاحتجاز لفترة زمنية معينة تنتهي بحصول المهرب على المبلغ المتفق عليه نظير عملية النقل».

وقد وجدت الدراسة أن هناك نشاطاً إجرامياً لمهربي البشر الداخليين وهو منتشر في المنطقة الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وبالقرب من السواحل الجنوبية الغربية للمملكة العربية، وأن هناك سمسارة يتمحور دورهم في إيصال طالبي التهريب للمهربين نظير مبلغ مالي بسيط، وأن هذا العمل يتميز بالسرية بحيث لا يمكن الوصول للمهرب إلا من خلال السمسار، وأن هؤلاء المهربين لديهم قدرات في الوصول إلى أماكن بعيدة دون المرور بنقاط التفتيش الرسمية مستخدمين طرقاً صحراوية، وأن المهربين في معظم الأوقات يأخذون المبالغ المتفق عليها مع طالبي التهريب بعد إيصالهم إلى الأماكن التي يريدون الوصول إليها، وأنهم غالباً ما يحتجزون طالبي التهريب حتى يصل من يدفع عنهم المبلغ المتفق عليه، كما أن المهربين غالباً ما يأخذون أعداداً كبيرة من الأشخاص داخل سياراتهم.

وتذهب الدراسة إلى التأكيد أن المهربين الداخليين يشكلون جزءاً مهماً في إتمام تلك العمليات الإجرامية، فهم جزء لا يتجزأ من الدائرة الإجرامية التي تدعم الكثير من الجرائم المتعلقة بتهريب البشر وسوف نعرض على بعض النقاط المهمة حول ذلك.

١ - نقاط الاتصال بين التهريب الداخلي والخارجي

من خلال المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة لم نعثر على ما يؤكد لنا أن هناك اتصالاً وتعاوناً فيما بين المهربين الداخليين والخارجيين في معظم الحالات، عدا فيما ذكره الحالة رقم (١٩) الذي أكد أن المهرب البحري أجرى اتصالاً هاتفياً مع أشخاص قبل وصوله للشواطئ اليمنية، وعند وصولهم هناك طلب منهم المهرب عدم مغادرة المركب حتى وصلت سبع سيارات قام زعيمهم بدفع مبلغ مالي للمهرب البحري، ثم سمح لهم بالنزول من المركب واستقلال سيارات المهربين البريين، ويقول الحالة رقم (١٩) أن خاله حينما شاهد هذا المنظر قال « والله إنهم باعوننا » ثم يقول الحالة رقم (١٩) إن هؤلاء الأشخاص سألوهم أين يريدون وكانوا جميعاً يريدون السعودية، فذهبوا بهم إلى مزرعة لكي يرتاحوا فيها وقدموا لهم بعض الطعام، بعدها تحركوا بهم إلى الحدود السعودية اليمنية، وقابل زعيمهم شخصاً يرجح الطفل أن يكون سعودي الجنسية، هذا الشخص قام بدفع مبلغ مالي للمهربين اليمنيين، وسألهم عن المكان الذي يريدون الوصول إليه، واتفق معهم على المبلغ ثم قام بتوزيعهم على سيارات، من يريد الرياض في سيارة، ومن يريد جدة في سيارة أخرى وهكذا.

كما أخبر الحالة رقم (١٧) أن المهرب البحري قبل نزولهم إلى الشواطئ السعودية قال لهم سوف تجدون سيارات من نوع جمس سوف تنقل كل واحد منكم إلى المكان الذي يريده.

في حين ذكر الإخباري (أ-١) أنه أثناء مقابلاته للمهربين الذين قاموا بإدخاله للسعودية أنهم عرضوا عليه أن يهربوه إلى مكان داخل المملكة يريد أن يصل إليه « أنا لست بحاجة إليهم إقامتي تركتها عند أحد أقربائي في

جازان» (انظر الملحق رقم ٣ الذي يعطي معلومات عن الإخباريين الذين تمت مقابلتهم).

٢ - النقاط الرئيسة للمهرين الداخليين

لقد كشفت الدراسة من خلال المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة، ومن خلال المقابلات مع الإخباريين والمهتمين، وجود عدة مواقع ينتشر من خلالها عدد من مهربي البشر والسماسة وهذه المواقع تتبع لعدة مناطق إدارية وهي كالتالي:

منطقة مكة المكرمة: وبها مركز القوز الذي يتبع لمحافظة القنفذة، فقد ذكر الحالة رقم (٢٧) أنه خلال رحلة تهريبه ومن معه، وضعهم المهرب في منزل في هذه المنطقة لكي يتسلمهم مهرب ينقلهم إلى وجهتهم الرئيسة.

ويؤكد أحد المهتمين بظاهرة التهريب (خ-٥) أن منطقة القوز ينتشر بها المهربون والسماسة حيث يقول «تعتبر القوز نقطة انطلاق للمهربين الذين يمتهنون التهريب في الشريط الساحلي، ويرتبط بهم السماسرة».

منطقة عسير: وبها مركز محايل، ومركز الدرب، والحالة رقم (٢٧) يؤكد أن صديقه الذي يمتلك خبرة واسعة في رحلات التهريب من المنطقة الجنوبية للمملكة إلى مدينتي مكة المكرمة وجدة ذكر له أن هناك مهربين ودلالين في أماكن مختلفة من المنطقة حيث يقول «أنا والله ما ادري بس صديقي يقول أنهم موجودين في مدن كثيرة مثل الدرب وحلي، وجنسياتهم ما هي معروفة بس يتكلموا سعودي أمكن سعوديين». بينما يؤكد أحد المهتمين بظاهرة التهريب (خ-٥) أن مركز

محايل يعتبر من المراكز المهمة للمهربين والسماسرة وتحديدًا القادمين من الحدود السعودية اليمنية.

ويؤكد أحد الإخباريين (أ-٨) أن محايل نقطة مهمة لوجود مخالفين الأنظمة من المتسللين عبر الحدود السعودية وكذب المهربين والسماسرة حيث يقول « والله أذونا المخالفين كثرت مشاكلهم والذي زودهم المهربين والدلالين الذين ينقلونهم من الجنوب للشمال من صامطة إلى جدة ومكة، ومن محايل عسير إلى مدن كثيرة».

وهناك بعض الحالات ذكرت أنها تم تهريبها من منطقة محايل فقد ذكر الحالة رقم (٢١) أنه ركب وأخوه مع مهرب من محايل وحتى جدة « نمنا يوم في جيزان وبعدين تحركنا إلى صيبا ثم محايل، ومن محايل ركبنا مع المهرب حتى وصلنا جدة».

والحالة رقم (٢٢) يقول إنه غالباً ما يركب مع مهرب من محايل وحتى جدة « نعبر عادي مشي وجماعة كثير يعبروا، وإذا وصلنا محايل نركب سيارة حتى جدة».

منطقة جازان: مركز صامطة وهو غير بعيد عن الحدود السعودية اليمنية، الحالة رقم (٢٧) يؤكد أن صديقه قابل أحد السماسرة في مركز صامطة بقوله « لا صديقي كلم واحد في صامطة وبعدينا اتصل وجاء الدلال وسئنا أين تريدون الذهاب قلنا له نريد مكة قال الدلال نحن لا يوجد لدينا أحد يروح مكة بس فيه واحد يوصلكم إلى مكان تجدون منه مهرب يوصلكم إلى مكة واتفق معنا أنه سوف يأخذ من كل واحد عشرين ريالاً وأن المهرب سوف يأخذ مائة وعشرين ريالاً حتى يوصلنا إلى مكان اسمه ... ».

ويؤكد الإخباري (أ- ٨) أنه يعاني من المخالفين والمهربين والسماسة ومن وجودهم في المنطقة، لكنه يؤكد صعوبة التعرف عليهم « المهربين كثير في صامطة لكن ما أحد يعرفهم أكثرهم من خارج المنطقة بس السماسة أكيد إنهم من صامطة بس ما أحد يدري بهم والله أنهم أذى».

٣- آليات عمل التهريب الداخلي ووسائله

وجدت الدراسة من خلال المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة من الأطفال ومع المهتمين بالظاهرة والإخباريين أن المهربين يرتبطون بشكل رئيس بالسماسة، كما اكتشفت الدراسة أن لدى المهربين منازل في معظم مدن المملكة لاحتجاز المهربين فيها إلى حين دفعهم للمبالغ المتفق عليها سابقاً، كما اكتشفت الدراسة أن المهربين يمتلكون سيارات متنوعة تتوافق مع الأغراض التي تستخدم فيها، فهي تجمع بين السيارات الفارهة وسيارات الدفع الرباعي، كما أن المهربين يمتلكون خبرة ودراية في طرق التهريب البرية التي يسلكونها، وأن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين المهربين أنفسهم، وسوف تستعرض الدراسة أهم نقاط آليات عمل التهريب الداخلي ووسائله متمثلة في النقاط التالية:

أ- السماسة

الحالة رقم (٢٧) يقول إن صديقه كان يعرف شخصاً قام بتوصيلهم للمهرب «دلال» أخذ من كل واحد مبلغ عشرين ريالاً سعودياً وأخذنا حتى مرمى للنفايات «مرمى بيش»، كما يؤكد الحالة رقم (٢٩) أن صديقه وجد سمساراً قام بتوصيلهم للمهرب مقابل خمسين ريالاً سعودياً للشخص،

يقول «راح يدور على مهرب يوصل أحنا لجدة، ثم إجا لعندنا وقال فيه واحد شا يجيب لنا مهرب ويشا من كل واحد خمسين ريال».

ويؤكد أحد المهتمين بالظاهرة أنه لا يمكن الوصول للمهرب إلا من خلال السمسار أو السماسرة، وهو ما أكده أحد المهتمين بالظاهرة (خ-٥) «إذا تم القضاء على السماسرة فإنه سوف يتم القضاء على المهربين، وإنهم حلقة الوصل بين طالبي التهريب والمهربين» يؤكد القول «إن عمل السماسرة يتميز بالسرية ويصعب التعرف عليهم».

ب- التعاون بين المهربين

تشير مجموعة من الدلالات على أن هناك تنسيقاً وتعاوناً فيما بين المهربين الداخليين، فقد ذكر الحالة رقم (١٩) أن المهرب قام بتوزيعهم على عدة مهربين كلاً بحسب المكان الذي يريده طالب التهريب.

وأكد الحالة رقم (٢٧) حيث يقول «ركبنا من سمر مع مهرب في سيارة لكزس جديدة لكي يوصلنا إلى مكة بمبلغ خمسمائة ريال وكان يسير بنا في البر إذا اقترب من مراكز الشرطة، ثم اتصل بواسطة الجوال على صديق له لكي نذهب معه، وقد قابلنا صديقه في منطقة قرب الدرب وكانت معه سيارة مرسيدس شبح، ثم أنزلنا في هنجر في منطقة القوز واتصل على صديق له لكي يواصل بنا حتى مكة».

ويذكر الحالة رقم (١٦) يقول «مشينا مع الجسمس مرات يمشي مع سفلت ومرات مع الجلد، ومشى بنا فتره وبعدين سلمنا سيارة صالون ثانية ومشينا معه مدة وبعدين ركبنا سيارة جسمس ثانية حتى وصلنا الرياض».

ج - مقرات المهريين داخل المدن (دور الاحتجاز)

يوجد لدى المهريين مقار - وهي عبارة عن منازل شعبية - يقومون بحجز الأشخاص المهريين فيها حتى يتم دفع المبلغ المتفق عليه، الذي يخص المهرب نظير ما قام به تجاه نقل المهريين، فمعظم طالبي التهريب يدخلون إلى المملكة العربية السعودية وهم ليس لديهم أموال لكنهم يعتمدون على بعض أقربائهم المقيمين - بالطرق الشرعية أو غير الشرعية - بالمملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن المهرب ينقل المهريين من مكان التهريب إلى المدينة التي يقصدونها دون الحصول على المال وهذا في معظم الحالات.

الحالة رقم (٢٩) يقول «وقت ما وصلنا إلى جدة المهرب ودا إحنا لبيت شعبي وطلب من كل واحد يتصل على جماعته حتى يهبوا للمهرب أجرته حق التوصيل، وقد قال المهرب الذي جماعته ما يدفعوش بيقي هانا، إجا واحد من الجماعة وهبا للمهرب أجرته، خرجنا ورحنا عندهم في العزبة».

الحالة رقم (١٦) يقول «ويوم وصلنا الرياض ودانا راعي الجسمس بيت وحننا فيه وعطانا تليفون جوال، وقال كل واحد يدق على جماعته ويخليهم يجيبون الفلوس وترى اللي ما يجيب الفلوس بنحبسه عندنا».

الحالة رقم (١٧) يقول «يوم وصلنا الرياض ودانا الرجال المهرب لبيت وقال لنا ادخلوا ودخلنا في البيت، وكان وسط البيت رجالين غيره، وقالوا لنا كل واحد يدق تلفون على جماعته عشان يدفعون عنه فلوس التوصيل، وكلنا يدفعون الفلوس عنه يخلونه يروح، والي ميدفعون عنه يخلونه محبوس عندهم».

د- وسائل المهربين

يستخدم المهربون مجموعة من الوسائل في إتمام جريمتهم، والدراسة الحالية تذهب إلى تقسيمها إلى ما يلي:

- وسائل النقل وأساليبه

حيث وجدت الدراسة أن معظم المهربين كانوا يستخدمون الطرق البرية بمختلف أنواعها (الصحراوية، والمعبدية، والمسفلتة)، وأنهم غالباً ما يستخدمون سيارات حديثة الطراز ومتنوعة، فقد ذكرت بعض الحالات أن المهربين يستخدمون سيارات الدفع الرباعي، فيما ذكرت حالات أخرى أنهم يستخدمون سيارات الخمس، وذكرت بعض الحالات أن المهربين يستخدمون السيارات الفارهة، وذكرت بعض الحالات أنهم يستخدمون السيارات العائلية متوسطة الحجم.

- أسلوب التزوير والتهرب الجوي

لقد وجدت من خلال المقابلة المعمقة مع الحالتين (٢٤ و ٢٥) نمطاً فريداً من المهربين، هذا النمط يستخدم الطرق الجوية في تهريب الأطفال من خلال التزوير، حيث إن هذا المهرب يستغل هويته الوطنية، ويدعي أن هؤلاء الأطفال أبنائه مستغلاً عدم وجود صور للأطفال تحت سن ١٧ سنة في الهوية، ويقوم بشراء التذاكر للأطفال ثم إرسالهم للمدينة التي يريدون الذهاب إليها، لكنه يشترط على من يريد ذلك أن يدفع له المبلغ المتفق عليه مقدماً.

ويقول الحالة رقم (٢٥) عند تحدّثه عن طريقة تهريبه برفقة أخته للرياض من جازان يقول «رحنا أنا والعم (أ) عند (س) وهبينا له الفلوس، وأخذها وقال اشأ مائتين ريال زيادة عشان يشتري لنا ملابس حق السعودية» واشترى لنا ملابس حق السعوديين، وهبا لكل واحد منا اسم جديد - عبدالله وفاطمة -، وقال لنا كل واحد هذا اسمه لو أحد سأله يقول هذا اسمي ولا يبيع قتل ومشاكل كبيرة من الحكومة، قلنا له حاضر، علينا أنه لو امسكنا نقول أنا احنا أبناء (س) بس في الرياض خلص منعرفش شيء عن (س) «ثم يضيف الحالة رقم (٢٥) عن يوم السفر يقول «في الصباح حق السفر اجينا لعند (س)، وقال لنا اشاكم تسمعون الكلام الذي أقوله لكم مليح مليح، أنت الناس هنا والحكومة كلهن تقول لهم أنا اسمي عبدالله (س) وأختي فاطمة مريضة ولها مراجعة في مستشفى التخصصي في الرياض وأنا شا اروح معها وشا يقابلنا عمي في الرياض عشان أبي عنده شغل وما يقدر يروح معنا وانتبهوا ومتغلطوا في الكلام وإذا خرجتم من مطار الرياض انتم ما تعرفوني وأنا ما أعرفكم انتبهوا لو ما عملتوا الذي أقول ترى فيه مشاكل كبيرة سوف تحصل لكم».

- استخدام الملابس النسائية

وجدت الدراسة طريقة يتبعها المهربون في تهريب المخالفين ومنهم الأطفال. حيث يقول الحالة رقم (٢٢) «وقت وصلنا صامطة جلس أبي يدور على مهرب يوصلنا إلى جدة ولقى أبي واحد سعودي قال أنه شا يوصلنا إلى جدة بس لازم نلبس عبايات وغطاوي حق الحريم، وطلب ٧٠٠ ريال على كل واحد، وقال له أبي طيب، لبسنا العبايات، وركبنا حتى جدة» وهو أسلوب تنكري يستخدمه المهربون استغلالاً لكون الأنظمة تراعي خصوصية المرأة والأسرة السعودية عموماً، وتتحاشى تفتيش السيارات التي بها نساء إلا في أضيق الحدود.

- أسلوب تعامل المهربين

يستخدم المهربون أسلوب التهديد والاحتجاز مع المهربين وسبق أن اشرنا للاحتجاز الذي يقوم به المهربون مع المهربين، وهنا نعرض لبعض المقولات التي ذكرتها عينة الدراسة التي تؤكد تعرضهم للتهديد من قبل المهربين قبل التهريب وأثناء الاحتجاز، وذكرت إحدى الحالات أنهم لاحظوا قيام بعض المهربين باستخدام العنف ضد بعض المهربين.

أ - التهديد

الحالة رقم (٢٥) يقول في حديثه عن ما قال له المهرب « وقال لنا كل واحد هذا اسمه لو أحد سأله يقول هذا اسمي ولا يقع قتل ومشاكل كبيرة من الحكومة».

ويؤكد الحالة رقم (١٩) في حديثه عن المهرب « ركبنا أنا وخالي ومعنا أربعة مع مهرب كبير في السن معه سيارة جيب فكس جديد كلنا باغين الرياض واتفقنا معه أن يدفع له كل واحد ٢٥٠٠ ريال عند وصولنا للرياض، وذهب بنا إلى جبل ما هو بعيد عن الحدود وقال لنا ترى اللي ما عنده أحد يدفع عنه المبلغ في الرياض برجعه إلى الجبال وبذبحه، اليوم ناموا هنا وغداً سوف نذهب للرياض نمنا في الجبل ذاك اليوم وهرب واحد من اللي كانوا معنا خايف من المهرب».

ويقول الحالة رقم (١٦) في حديثه عن المهربين « كل واحد يدق على جماعته ويخليهم يجيئون الفلوس وترى اللي ما يجيب الفلوس بنحبسه عندنا، وبنعطيه فرصة يومين وإذا ما جات الفلوس ترى بنذبحه ونرميه للكلاب».

ب - استخدام العنف

الحالة رقم (١٦) يقول وهو يتحدث عن استخدام العنف ضد أحد المهريين « وشفتهم لطموا واحد كف وهاوشوا عليه».

- العائد المادي من التهريب الداخلي

من خلال المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة وبعض المهتمين بالظاهرة فإن الشواهد تشير إلى أن هناك تفاوتاً في تسعيرة التهريب البشري، وكذلك في عمولة السماسرة. وهذا التفاوت يرتبط بأمرين الأول المواسم الدينية الحج ورمضان، حيث يؤكد أحد المهتمين بالظاهرة (خ-٥) أن المواسم ترتفع خلالها المبالغ المالية التي يحصل عليها المهربون والسماسرة على حد سواء.

والثاني قرب وبعد المنطقة المطلوبة للتهريب، فكلما بعدت المنطقة كلما ارتفعت المبالغ التي يجب أن يتم دفعها للمهرب، فقد ذكرت الحالات (١٦-١٧-١٩) التي كانت تريد أن تهرب للرياض أن المبلغ الذي دفع للمهريين كان (٣٠٠٠ ريال للحالة رقم ١٦ والحالة رقم ١٧) من الشواطئ الجنوبية الغربية للمملكة حتى الرياض، في حين طلب المهرب من الحالة رقم (١٩) مبلغ ٢٥٠٠ ريال لتهريبه من الحدود السعودية اليمنية وحتى الرياض.

وذكرت الحالة رقم (٢٧) أنه دفع مبلغ ٥٠٠ ريال مقابل تهريبه من منطقة جازان وحتى مكة المكرمة، في حين ذكر الحالة رقم (٢٩) أنه دفع مبلغ ٣٥٠ ريالاً مقابل تهريبه من صامطة وحتى مدينته جدة.

- الكيفية التي يحصل بها المهربون على الأموال من المهربين

يصل معظم المهربين إلى المملكة وهم لا يحملون المال الكافي ليدفعوه للمهربين، والمهربون مدركون لذلك، وبالتالي فإن معظمهم يوجد لديه موقع لكي يحتجز فيه المهربين حتى يقوم ذووهم بدفع المبلغ المتفق عليه وإلا استمروا محتجزين.

وبالتالي فإنه مع وصولهم للمدينة المقصودة فإن المهربين يطلبون من المهربين الاتصال بمن سوف يقوم بدفع المبالغ، ويحددون معه مكاناً بعيداً عن مكان الاحتجاز فإذا دفع المبلغ يتم إطلاق المهرب له وهو ما ذكره الحالات (١٦، ١٧، و٢٢).

خامساً: التنظيم الإجرامي المرتبط بتهرب الأطفال

هناك مجموعة من الشواهد والمؤشرات التي وجدتها الدراسة في المقابلات المعمقة مع المبحوثين، والتي تشير إلى وجود تنظيم إجرامي له علاقة بتهرب الأطفال، فهناك ناقل - مهرب - يوفر للطفل دخول المملكة العربية السعودية بطريقة رسمية ثم يقوم بتسليمه لشخص - ذكر أو أنثى - يقوم باستغلاله داخل المملكة، وتقطع بعد ذلك علاقته بالطفل، وقد وجدت الدراسة هذا النمط في الأطفال القادمين من نيجيريا بشكل واضح، وفي طفل من الهند، في حين لم تعثر الدراسة على ما يشير لوجود هذا النمط بين الأطفال من الجمهورية العربية اليمنية وكذلك بالنسبة للأطفال من السودان.

فقد ذكر الحالة رقم (١٤) أنه حضر مع شخص من قريتهم إلى مكة المكرمة، وبعد ذلك تركه الشخص عند عدد من الأشخاص من نفس الجنسية وذهب إلى المدينة المنورة، ولم يشاهده بعد ذلك أبداً، حيث قام أحد الأشخاص باستغلاله في ممارسة التسول.

في حين يذكر الحالة رقم (٣) «أنه حضر مرتين تهريباً مع رجل يقوم بتسليمه لامرأة من نفس الجنسية، حيث يقول: «واحد مرة يجي مع حرمة من نيجيريا، واثنين مرة يجي مع رجال».

ثم يقول الحالة رقم (٣) «رجال يعرف أبو «صاحب أبو» قال لا أبو ليش متخلي ولد يروح معي سعودية، أبو قال طيب، سافرت معه بالطيارة بعدين يجي جدة رجال وديني عند حرمة ثاني في هنداووية وهو روح بعدين أنا شغل مع حرمة كرامة كرامة».

سادساً: آليات عمل التنظيم الإجرامي وكيفية استغلال الأطفال

من خلال المقابلات المعمقة مع الأطفال من الجنسية النيجيرية، فإن الدراسة وجدت بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على بعض آليات عمل التنظيم الإجرامي الذي يتاجر بالأطفال ويهربهم.

فقد ذكرت معظم حالات الأطفال أن هناك امرأة أو رجلاً - والمرأة أكثر - غالباً ما يحضرون إلى أسرة الطفل ويعرضون عليه أن يقوم بإرسال الطفل أو الطفلة معهم للعمل في السعودية مقابل مبلغ مالي يقومون بإرساله للأسرة التي ينتمي لها الطفل، وقد سبق وأن عرضنا لمقولات الأطفال حول ذلك، لكن الذي يلفت الانتباه أن جميع الأطفال يذكرون أنهم دخلوا مع امرأة، بينما يؤكد الإخباري (أ-٩) أن الأنظمة تمنع دخول النساء بدون محارم، والدراسة تذهب للقول بأن هناك رجلاً ينتمون للتنظيم الإجرامي يتمحور دورهم في إدخال الأطفال والنساء إلى المملكة ثم يعودون إلى بلدانهم.

كما وجدت الدراسة من خلال المقابلاتين (٧-٨) أن هناك تواصلاً وتعارفاً بين الأطفال ومستغلي الأطفال، فقد تعرف الطفلان خلال المقابلة معهما على الحالة رقم (٣) من خلال صورة له كانت في إحدى الصحف

اليومية، وذكر معلومات عنه وعن المرأة التي يعمل معها، وذكر معلومات كذلك عن طفل آخر من نفس الجنسية، وذكر معلومات عن المرأة التي كانت تستغله.

وهناك ما يمكن أن نستدل عليه من خلال الحالة رقم (٧) الذي تم القبض عليه وتم إيداعه في دار الإيواء، وبعد ذلك اتصل على المرأة التي تستغله وحضر شخص من بني جلدته أبرز إقامته مدعياً أنه ابنه، حيث أخذ التعهد اللازم عليه حسب الإجراءات المتبعة في تلك الفترة وأطلق الطفل، وهو ما أكدته إحدى المهتمات بالظاهرة (خ-٢) واعترف الطفل به صراحة حيث قال الحالة (٧) «أنا اتصل على خديجة، بعدين يجي رجال ويطلع، وتروح عند خديجة تسوي شغل» وعند سؤاله عن الرجل الذي أخرجه من دار الإيواء يقول «أنا منعرف خديجة تعرف، رجال نيجيريا» وكانت أبرز المؤشرات الدالة على وجود تنظيم يقف خلف حالات الأطفال المهربين من الجنسية النيجيرية تحديداً هي على النحو التالي:

١ - الإعاقات العمدية وطريقة التبرير وأسلوب الإعاقة

وجدت الدراسة أن هناك ثلاثة أطفال معوقين إعاقات عمدية، أكدت حالتان أن هذه الإعاقات صنعت لهما عمداً، هما الحالة رقم (٤) والحالة رقم (٧) في حين أنكر الحالة رقم (٣) ذلك.

وقد وجدت الدراسة أن جميع هذه الحالات أثناء طرح الأسئلة عليهم حول سبب هذه الإعاقة تكون دائماً إجابتهم واحدة، فالحالة رقم (٤) يقول قبل أن يعطي المعلومات الحقيقية حول سبب إعاقته «أنا في نيجيريا طحت من فوق شجرة دكتور يقول لازم قطع».

كما يقول الحالة رقم (٧) قبل إعطائه للمعلومات الحقيقية «في البلد

تطيح من شجر ودكتور تقطع». وكذلك كان يقول الحالة رقم (٣) كان يقول نفس مقولات سابقه.

في حين أكد المهتمان بالظاهرة (خ-١) و(خ-٢) أنه من خلال خبرتهما الطويلة في التعامل مع حالات الأطفال أن معظم الأطفال من الجنسية النيجيرية، والذين بهم إعاقات عمدية يكون تبريرهم للإعاقة «أنهم سقطوا من شجرة، وأن الطبيب أمر بتر أيدهم، كما أن الإعاقات وخصوصاً بتر اليد تكون دائماً من نفس المكان وفي نفس اليد».

ومن خلال الملاحظات على هؤلاء الأطفال وعلى بعض المعوقين من بني جلدتهم فقد وجدت الدراسة أن هناك تشابهاً كبيراً في تبرير هؤلاء الأطفال لهذه الإعاقة، كما أن هناك تماثلاً في أسلوب الإعاقة فجميع الأطفال الذين وجدت الدراسة أن إعاقاتهم متشابهة تماماً في الشكل والأسلوب (اليد اليسرى مبتورة من المنطقة القريبة من الكتف)، وكذلك فإن الدراسة وجدت من خلال الملاحظات الميدانية أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال من نفس الجنسية يعانون من نفس الإعاقة.

٢- التدريب والتأهيل ثم الإعاقة

لقد وجدت الدراسة أن الأطفال الذين تم صنع الإعاقات العمدية لهم، أن هذه الإعاقات لم تصنع لهم إلا بعد تكرار دخولهم للمملكة أكثر من ثلاث مرات وأصبحوا مؤهلين للمتطلبات التي يحتاج إليها من قام بتبريرهم في المرات السابقة، وتم صنع هذه الإعاقات لكي تتوافق مع احتياجات العمل الذي سوف يكلفون به.

٣- مفهوم الأم لدى الأطفال

لقد وجدت الدراسة أن جميع الأطفال من الجنسية النيجيرية يطلقون مفهوم الأم على المرأة التي تستغلهم، فمن خلال المقابلات المعمقة مع هؤلاء الأطفال وقبل أن تتحصل الدراسة على المعلومات الحقيقية من بعضهم، فإن جميعهم يطلق لفظ «أمي» على المرأة التي تتولى تشغيلهم.

وتؤكد إحدى المهتمات بالظاهرة (خ-٢) ذلك بقولها «أمضيت ثلاث سنوات في التعامل مع النيجيريين، وكانوا يقولون نريد الاتصال على أمي وكنت دائماً اتصل لهم - حسب التعليمات - وقد اكتشفت أكثر من مرة أن هذه ليست الأم الحقيقية، إنما هي التي تقوم بتشغيلهم، وفي الكثير من الأحيان يتكرر نفس الاسم للمرأة ونفس رقم الهاتف».

ويتحدث الحالة رقم (٨) عن أحد الأطفال «أمها ما كويس كثير تضرب»، كما وجدت الدراسة أن الحالتين رقم (٧) ورقم (٨) تستغلها امرأة واحدة، وكان كل واحد منهما يقول إنها «أمي».

٤- النمط الموحد في استغلال الأطفال

لقد وجدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال النيجيريين يستغلون بنمطية واحدة وأسلوب واحد، فالأطفال جميعهم يوجهون للعمل في مهنة التسول، وجميعهم تستغلهم امرأة لديها مجموعة من الأطفال تقوم باستغلالهم وتوزيعهم وتنظيمهم.

مثل الحالتين رقم (٧) و(٨) كانا يعملان ومعهم ثلاثة أطفال لدى امرأة واحدة تقوم باستغلالهم وتوزيعهم ومتابعتهم.

الحالة رقم (٤) يقول عن الأطفال الموجودين عند المرأة التي تستغله «رجال ودينا عند حرمة في المدينة، حرمة فيه عنده واحد ولد ما في يد بنت واحد يد قطع، بنت واحد يمشي عربية، كله نشتغل كرامة». والحال نفسه على الغالبية العظمى من الأطفال النيجيريين.

٥ - التخطيط والتنظيم

وجدت الدراسة أن عمليات نقل الأطفال وتهريبهم، ومن ثم استغلالهم في حالات الأطفال النيجيريين تتم وفق تخطيط وتنظيم، فالغالبية العظمى ١٠ حالات من بين ١٣ حالة ذكروا أن هناك من حضر إلى أسرهم في موطنهم الأصلي وقام بتقديم العروض لهم في سبيل إرسال أطفالهم معه مقابل مبالغ مالية، ثم قام هو أو من ينوب عنه بتجهيز وثائق السفر للطفل (وهي تعتمد على التزوير)، ثم يقوم الناقل بأخذ الطفل وتوصيله لمن يقوم باستغلاله خارج بلده - في المملكة العربية السعودية - الحالة رقم (٤) يتحدث عن آليات نقله من بلده مرتين بواسطة رجل ثم يقوم بتوصيله لامرأة تقوم باستغلاله، يتحدث عن المرة الأولى ويقول «رجال يعرف أبو «صاحب أبو» قال أبو ودي ولد يروح معي سعودية، أبو قال طيب، سافرت معه بالطيارة بعدين يجي جدة رجال وديني عند حرمة ثاني في هنداوية وهو روح بعدين أنا شغل مع حرمة كرامة كرامة، حرمة فيه عنده ثلاثة بنتي صغير، واحد ولد ما في رجل بس عربية يمشي، واحد ولد كبير شوية كلنا يشتغل كرامة كرامة، حرمة تودينا بتاكسي وتكلم ما تروح أنا يجي».

ويتحدث عن الرحلة الثانية ويقول «أبو وديني عند رجال نروح معه للسعودية، بعدين نركب طيارة نجوي جدة نروح مكة بعدين مدينة رجال ودينا عند حرمة في المدينة».

٦ - جاهزية مكان الاستقبال

لقد أكد جميع حالات الأطفال من الجنسية النيجيرية أنهم بمجرد وصولهم للمملكة العربية السعودية وللمدينة المقصودة، فإن السكن يكون جاهزاً لهم ولا يجدون عناء في البحث عنه، بمعنى أن هذا السكن معد مسبقاً لهم وغالباً ما يجدون من يستقبلهم من أبناء جنسهم، وفي الغالب يكون هذا المكان في الأحياء الشعبية التي يقطنها عدد كبير من نفس الجنسية (الهنداوية، والسبيل في محافظة جدة، وشارع الستين وشارع منصور في محافظة مكة المكرمة، والحي القريب من المستشفى التخصصي في الرياض).

٧ - توفير مكان للسكن عند الانتقال من مدينة إلى أخرى

وجدت الدراسة من خلال المقابلات المعمقة مع الأطفال الذين ذكروا أنهم ينتقلون في المواسم (الحج ورمضان) من مدينة جدة إلى مدينة مكة المكرمة، ويمضون مدة شهر كامل في مكة المكرمة، وأنهم خلال هذه الفترة توفر لهم المرأة التي يعملون لديها سكناً لدى أشخاص من نفس جنسيتهم، فقد ذكر الحالتان (٧) و(٨) أن المرأة تنقلها في هذه المواسم وتسكنها في مكة في شارع الستين، حتى ينتهي الموسم ثم تعود بهم إلى جدة، وكذلك الحالة رقم (١١) أن المرأة التي كانت تستغلها قامت بنقلها إلى مكة خلال موسم الحج، وكذلك خلال شهر رمضان وكانت تسكن في شارع منصور عند أشخاص يعرفون هذه المرأة، كما ذكرت الحالة رقم (١٠) أن المرأة التي تستغلها ذهبت بها للرياض، وسكنت عند أشخاص من نفس الجنسية.

٨ - الخوف الشديد والحرص على السرية

وجدت الدراسة أن جميع حالات الأطفال من الجنسية النيجيرية لديهم تخوف شديد نحو إعطاء معلومات حولهم بشكل صحيح (عدا

بعض الحالات)، ويشعر من يتحدث إليهم أن هناك ما يقلقهم ويخيفهم على العكس من باقي الأطفال من الجنسيات الأخرى، فجميع الأطفال من الجنسية النيجيرية لديهم أسماء وهمية مغايرة تماماً للأسماء الحقيقية الخاصة بهم، كما أن الحصول على المعلومة الصادقة منهم يحتاج للعديد من المقابلات ولمراجعة السجلات الأرشيفية حولهم.

جميع ما ذكر يعد مؤشرات تدل على أن هناك تنظيماً إجرامياً له علاقة مباشرة بتهريب الأطفال والمتاجرة بهم خصوصاً الجنسية النيجيرية.

٤ . ١ . ٤ أنماط وأشكال الجريمة والعنف ضد الأطفال وطرق

وآليات استغلال الأطفال

سوف نوضح من خلال هذا بعضاً من أنماط العنف وأشكال الجرائم التي تعرض لها الأطفال المهربون، ومدى معاناة الأطفال وبشاعة ما يتعرضون له من جرائم واستغلال.

أولاً: أشكال الجرائم التي تعرض لها الأطفال

١ - جريمة الاتجار بالأطفال

وفقاً للمفهوم الذي تبنته الدراسة ووفقاً للمفهوم العام للاتجار بالأطفال فقد ثبت أن هذه الجريمة تمارس ضد مجموعة من الأطفال الذين شملتهم الدراسة خلال نمطين، الأول: الأطفال المؤجرون من قبل أسرهم للآخرين، الثاني: الأسرة المتاجرة بأطفالها، ونعرض فيما يلي لأبرز هذه الأنماط من خلال عرض جنسيات الأطفال:

أ - الأطفال من الجنسية النيجيرية

وجدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال النيجيريين هم أطفال مؤجرون من قبل أسرهم لا من أشخاص يستغلون هؤلاء الأطفال، بحيث يتم نقل الطفل من بلده إلى المملكة العربية السعودية، ويتم استغلال الطفل على أرضها.

وفقد شكل الأطفال من هذه الفئة ١١ حالة من بين إجمالي الأطفال النيجيريين البالغ ١٣ طفلاً، وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما تمت مقارنتها بالأطفال الذين دخلوا المملكة مع أسرهم وقامت الأسرة بالمتاجرة بهم على أرض المملكة من نفس الجنسية، فالأطفال من الجنسية النيجيرية هم جميعاً متاجر بهم وإن تنوعت أشكال هذا الاتجار فالأسرة هي من يتاجر أولاً وأخيراً، في الحالات (١-١٠، و١٢)، ووجدت الدراسة أن هؤلاء الأطفال قامت الأسرة بتأجيرهم لمن قام بنقلهم ثم استغلالهم على أرض المملكة العربية السعودية، في حين أن الحالة رقم (١٣) تم نقلها واستغلالها من والدتها، وكذلك الحالة رقم (١١) التي تم نقلها واستغلالها من قبل والدتها ثم تم توريث هذه الطفلة لخالتها - بعد ترحيل والدتها - لكي تستمر في استغلالها.

وبناء عليه فإن النمط السائد في الاتجار بالأطفال النيجيريين هو نمط التآجير، في حين نجد أن نمط استغلال الأسرة للأطفال هو نمط شبه نادر، فلم تجده الدراسة إلا مع حالتين من بين ثلاث عشرة حالة.

ب - الأطفال من الجنسية اليمنية

وجدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال اليمنيين يتم الاتجار

بهم، لكن الوضع مغاير عن حالة الأطفال النيجيريين، فالأطفال اليمنيون معظمهم تستغلهم الأسرة بشكل إجرامي خرج عن إطار الاستغلال المألوف، لكن الدراسة تعتبره نمطاً من أسوأ أنماط الاستغلال الأسري للأطفال، كما في الحالة رقم (٢٤) التي يستغلها أخوها بموافقة وتأييد الأب، وكذلك الحال مع الحاليتين (٢١ و ٢٨) اللذين يشترك في استغلالهما الأب والأخ الأكبر، كما نجد أن الحالة رقم (٣٠) يقوم باستغلالها والدها، وكذلك الحالة رقم (٢٢) الذي يستغله والده، في حين وجدت الدراسة أن الحالة رقم (٢٣) كانت تستغل هي وباقي أفراد الأسرة من قبل الأخ الأكبر الذي لم تسلم من استغلاله حتى ابنته التي لم تتجاوز خمسة أعوام.

في حين وجدت الدراسة حالة واحدة كانت لطفل تم تأجيره من قبل والده لشخص يقوم باستغلاله ثم سرعان ما تحول هذا الطفل من متاجر به إلى متاجر. الحالة رقم (٢٥) ودراماتيكية تحوله من طفل متاجر به إلى طفل يتاجر بإحدى أخواته التي لا يتجاوز عمرها ست سنوات، فقد قام والده بتأجيره على شخص يمارس التسول برفقته مقابل مردود شهري يدفعه هذا الشخص لوالد الطفل، يقول «اجيت أول ما اجيت مع واحد من الجماعة، قال لأبي شاشغل الولد معي وأرسل لك زلط كل شهر، اجيت معه ودخلنا تهريب» ثم يعمل هذا الطفل بمفرده وأخيراً يتاجر بأخته لكي يستغلها في عمليات التسول القسري.

ومن خلال العرض السابق فإن حالة تأجير الأطفال من قبل الأسرة هي حالة نادرة فلم تعثر الدراسة سوى على حالة واحدة فقط وفي مقابلها نجد أن هناك سبع حالات تتاجر بها الأسرة وتقوم باستغلالها.

ج - الأطفال من الجنسية السودانية

لم تعثر الدراسة على حالات متاجرة بين الأطفال من الجنسية السودانية عدا حالة واحدة من بين أربع حالات هي الحالة رقم (١٨)، وقد تمت المتاجرة به خارج المملكة العربية السعودية (بين السودان والإمارات العربية المتحدة).

د - الأطفال من الجنسية الهندية

يتضح من خلال المقابلات المعمقة مع الأطفال الهنود أن الحالة رقم (١٤) طفل متاجر به، فقد دخل مع شخص قام بنقله من الهند وهو ليس من أسرته ثم تركه عند أشخاص كانوا يقومون باستغلاله، في حين لم تتضح الرؤى حول الطفل في الحالة رقم (١٥)، لكن الدراسة ترى أن هناك احتمالية كبيرة في أن يكون هذا الطفل متاجراً به، فهو يقول إنه حضر مع أبيه وبعد القبض على أبيه عاش لدى شخص من بني جلدته، لديه مجموعة أطفال يقوم باستغلالهم وكان هذا الطفل من ضمنهم.

٢ - جريمة تهريب الأطفال

جميع الأطفال الذين شملتهم الدراسة هم أطفال مهربون للمملكة العربية السعودية، إلا أن الدراسة تفرق بين نمطين من أنماط التهريب على النحو التالي:

الأول: تهريب ليس للطفل المهرب حق في قبوله أو رفضه (بمعنى أن الطفل لا يمتلك القرار في ذلك).

وهذا النمط من التهريب هو النمط السائد والأكثر انتشاراً بين عينة الدراسة، فقد وجدت الدراسة أن ٢٣ حالة من بين ٣١ حالة كان

الأطفال ليس لهم قرار في رحلة التهريب، وأن الأسرة هي التي قررت وأوعزت بتهريبهم.

الثاني: الطفل هو الذي قرر أن يهرب نفسه وقد بلغ عدد الحالات في هذا النمط ٨ حالات من بين ٣١، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بالنمط الأول، لكن الأسرة كانت موافقة على هذه الرحلة ما عدا حالتين ذكرتا أن تهريبهما تم بدون علم الأسرة هما الحالة رقم (٢٠) والحالة رقم (٢٩).

فالأطفال في الحالة الأولى ارتكبت ضدهم جريمة بموافقة الأسرة ومن قبل الأسرة، وفي الحالة الثانية أسهمت الأسرة بموافقتها على تهريبهم في جعلهم يقعون ضحايا لهذه الجريمة وتبعاتها.

٣- جريمة التشويه العمدية للأطفال

وجدت الدراسة أن هناك ثلاث حالات من ضمن عينة الدراسة، قد ارتكبت بحقهم أبشع أشكال الجريمة التي تهدد براءة الطفولة، وتنعكس سلباً على حاضرهم ومستقبلهم، فقد وجدت الدراسة أن هناك نمطاً إجرامياً يتمثل في اصطناع عاهات مستديمة لهؤلاء الأطفال بهدف تحويل الأطفال إلى سلع سوقية ترتفع قيمتهم السوقية كلما زادت بهم الإعاقات والعاهات، وقد مثلتهم الحالات رقم (٣) ورقم (٤) ورقم (٧).

٤- تكرار وقوع الطفل كضحية لجريمة التهريب

لقد وجدت الدراسة أن هناك عدداً متوسط الحجم وهو يقترب من منتصف عينة الدراسة تكرر وقوعهم كضحايا لجريمة التهريب، حيث وجدت الدراسة أن ١٤ حالة من بين عينة الدراسة قد تم تهريبهم مرتين إلى أربع مرات.

ثانياً: أشكال العنف الذي تعرض له الأطفال

تعرض عدد تجاوز نصف العدد الإجمالي لعينة الدراسة، ذكروا أنهم تعرضوا لأنماط متنوعة من العنف كان أبرزها ما يلي:

١ - العمل القسري

وجدت الدراسة أن الحالات (٢١) و(٢٨) و(٢٤) و(١٣) والحالة رقم (٣٠) كانت تجبر على ممارسة التسول القسري، فالحالة رقم (٣٠) كان يجبرها والدها على ممارسة التسول قسراً، وكذلك الحالتان (٢١ و ٢٨) كانتا تجبران على ذلك من قبل الأخ الأكبر والدهما، والحالة رقم (٢٤) كان يجبرها أخوها على ممارسة التسول، في حين الحالة رقم (١٣) كانت ترغمها والدتها على ممارسة التسول.

٢ - الضرب

ذكر عدد من الأطفال يقترب من نصف حجم العينة أنهم تعرضوا للضرب، حيث بلغ عددهم ١٣ حالة من بين مجموع عينة الدراسة، وهو عدد يقترب من نصف العدد الإجمالي للعينة وتمثلهم الحالات التالية:

- الحالة رقم (١٨) ذكر أنه تعرض للضرب من قبل أحد زملاء مهنته - راكبي الهجن - ونتج عن هذا الضرب شجة في رأسه، يقول «سكنت وإياهم أول مرة وتالي ضربني ولد باكستاني (وأشار إلى شجة في رأسه شوفها ضربت الولد)».

«كنت ماشي على سيكل ودست ماي جات عليه، سبني وسب أمي وأبوي وضرب راسي بالأرض، وتالي المعزب عطاني غرفة وحمام جنب بيته».

وكذلك الحالة رقم (١) الذي يؤكد أن المرأة التي يعمل لديها تقوم بضربه في حال عدم جلبيه للمال المناسب - الذي يرضيها - .

- الحالة رقم (٤) الذي يؤكد أنه تعرض للضرب على أيدي النساء اللواتي سبق وأن عمل معهن، يقول « والله حرمة ما كويس، كثير كلام تحب فلوس، ما تجيب فلوس تضرب عصابيا»، ويؤكد الحالة رقم (٥) على الرغم من إعاقته إلا أن آثار الضرب واضحة عليه فهو يؤكد أن المرأة التي تستغله غالباً ما تقوم بضربه .

- الحالة رقم (٢٤) تؤكد أن أخاها الذي يقوم باستغلالها دائماً ما يقوم بضربها .
- وكذلك الحالتان (١٤) و(١٥) يؤكدان أن الشخص الذي يقوم باستغلالها كان يضربهما، ويؤكد الحالة رقم (٦) أن المرأة التي تستغله تضربه في حالة تدني دخله اليومي، والحالة رقم (٢٨) تؤكد أن والدها وأخاها الأكبر يقومان بضربها دائماً، والحالة رقم (٣٠) تؤكد أن والدها دائماً ما يقوم بضربها، والحالة رقم (٢١) يؤكد أن أخاه الذي يقوم باستغلاله دائماً ما يقوم بضربه يقول «والله أخي (ع) دائماً يضربني ويقول لي اشتغل مليح إحنا جينا نشتغل وكان يأخذ كل الفلوس» .

- الحالة رقم (٧) يؤكد أنه تعرض للضرب من النساء اللواتي سبق وأن عمل معهن، كما أنه تعرض للضرب من بعض الأطفال في الشارع من الجنسية الأفريقية حيث يقول «عيال في الشارع مرات يسوي مضاربة معي، حرمة كمان تضرب» .

- ويؤكد الحالة رقم (٨) أن المرأة تقوم بضربه إذا تكاسل في العمل، حيث يقول «تقاصمي وشوية تضرب» .

٣- الحرق بالنار

حالة واحدة فقط من بين عينة الدراسة ذكرت أن والدها قام بحرقها بالنار في إحدى قدميها وهي الحالة رقم (٣٠).

٤- الإرغام على ادعاء المرض

وجدت الدراسة أن هناك حالتين فقط من بين مجموعة عينة الدراسة كانتا ترغمان على ادعاء المرض، فالحالة رقم (٣٠) كان والدها يجعلها تقوم بحركات توحى للناس أنها مريضة وأنها مصابة بالسرطان، وكان يدرها على بعض الحركات لكي يؤكد للناس أنها مريضة وكان يأخذ معه أوراقاً لكي يؤكد ذلك، وإذا رفضت الطفلة أو قالت له تعبت فإن الضرب والشتيم هو الذي سوف تناله.

أما الحالة رقم (٢٢) فإن والده أيضاً كان يجبره على ادعاء المرض.

٥- العنف اللفظي

تنوع أشكال العنف اللفظي ضد الأطفال، حيث وجدت الدراسة أن هذا العنف يتمحور في شكلين (التهديد، والسب، والشتيم)، وأن الغالبية العظمى من الأطفال قد تعرضوا للسب والشتيم.

أ- التهديد

عدد كبير من الأطفال ذكروا من خلال المقابلات المعمقة معهم أنهم تعرضوا للتهديد سواء كان ذلك من المهربين أو من المستغلين، ويختلف هذا التهديد بحسب الحالة والمستغل، فالمهربون عادة يكون تهديدهم بالقتل والحبس، في حين يكون تهديد الأطفال من قبل مستغليهم بالضرب المبرح أو

الطرد من المنزل، حيث بلغ عدد الحالات التي تعرضت لذلك ١٩ حالة من بين مجموعة عينة الدراسة.

فقد ذكرت الحالات رقم (١٦) و(١٧) و(١٩) أنهم تعرضوا للتهديد بالحبس والقتل من قبل المهربين الذين قاموا بنقل الحالتين (١٦ و ١٧) من السواحل الجنوبية للمملكة وحتى الرياض، في حين تعرض الحالة رقم (١٩) للتهديد ومن معه من المهرب الذي كان بصدد نقلهم من الحدود السعودية اليمنية وحتى الرياض.

وكذلك الحالات رقم (١٣) و(٣٠) و(٢٨) و(٢٤) و(٢١)، فالحالة (١٣) كانت تتعرض للتهديد من قبل والدتها بالضرب، والحالة رقم (٣٠) كان والدها يهددها بشكل دائم بالضرب، في حين أن الحالتين رقم (٢١) و(٢٨) كان يهددهما أخوهما بالضرب، كما أن الحالة رقم (٢٤) كان يهددها أخوها بالضرب والطرد من المنزل.

الحالة رقم (٥) كانت تهدده بالضرب المبرح المرأة التي تستغله وكذلك الحال مع الحالة رقم (٦) فقد كانت تهدده المرأة المستغلة له بالضرب المبرح، الحالتان (١٤) و(١٥) يؤكدان تعرضهما للتهديد بالضرب والطرد من المنزل من قبل الشخصين اللذين كانا يستغلانها، وكذلك الحال كان مع الحالتين رقم (٧) ورقم (٨) فإنهما يؤكدان أن السيدة التي تستغلها كثيرة التهديد لهما بالضرب في حال تكاسلها في أداء العمل الذي تكلفها بالقيام به.

ب - السب والشتم

يؤكد الغالبية العظمى من أفراد العينة (٢٤) حالة الأطفال الذين أجريت عليهم الدراسة أنهم غالباً ما يتعرضون للسب والشتم، فقد ذكر

جميع الأطفال أنهم تعرضوا لذلك من قبل مستغليهم في أكثر الأوقات وحالتان فقط ذكرتا أنهما تعرضا لذلك من الأطفال الآخرين وهما الحالة رقم (١٨) والحالة رقم (٧).

٦ - الحجز والاعتقال

أكد جميع أفراد عينة الدراسة عدم تضجرهم أو انزعاجهم من وجودهم في مكان الاحتجاز - دار الإيواء - فهم يرون أن الخدمات مناسبة، وأن التعامل جيد، ويقول الحالة رقم (٢١) عن دار الإيواء « يقول والله التعامل كويس جداً، حتى دار الإيواء كلهم كويسين والمدير مره طيب».

إلا أن الدراسة وجدت أن الحالات رقم (١٦) و(١٧) و(١٨) و(١٩) وكذلك الحالة رقم (٢٧) لديهم لهف وتشوق للسفر لبلدانهم على الرغم من أنهم لم يتجاوز احتجازهم مدة أسبوع داخل الدار، وربما يعود ذلك لكون طموحاتهم لم تتحقق في إيجادهم للعمل في المملكة العربية السعودية، وأن القبض عليهم أسهم في قتل تلك الطموحات.

إلا أن بعض الأطفال أبدوا تخوفهم وتضجرهم عند احتجازهم لدى المهريين على الرغم من أن فترة الاحتجاز لم تتجاوز اليوم الواحد.

ثالثاً: أشكال المخاطر التي تعرض لها الأطفال

يتعرض الأطفال ضحايا التهريب لمجموعة متنوعة من المخاطر ذكرها أفراد عينة الدراسة، ونستعرض هنا بعض ما تم ذكرها من قبلهم، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن معظمهم غير مدرك للكثير من المخاطر التي قد يتعرضون لها.

١ - التزاحم الشديد خلال رحلة التهريب

ذكر جميع عينة الدراسة الذين قدموا بواسطة البحر وهم ٣ حالات (١٦، ١٧، و١٩) (بعد أن قمنا بإضافة الحالة الذي هرب بحراً حتي اليمن)، أنهم تعرضوا للتزاحم الشديد مرتين، المرة الأولى: عندما كانوا في مراكز التهريب في وسط البحر والثانية: عند ركبوهم في سيارات المهريين داخل المملكة العربية السعودية - يستثنى منهم الحالة رقم ١٩ - في حين ذكر معظم الأطفال الذين دخلوا الحدود السعودية براً ثم قام مهربون بنقلهم داخل المملكة أنهم تعرضوا للتزاحم الشديد خلال الرحلة.

الحالة رقم (٢١) يقول « يقول أخي سمير يعرف حاجات كثير، وهو الذي قابل مهرب سعودي معه سيارة صالون وقال أنه شا يوصلنا إلى جدة، وقد ركبنا مع المهرب وكان بيننا أكثر عن عشرة رجال يمينيين ومنهم من السود ثلاثة، بس كنا مداحشين في السيارة، وكان الحر شديد، وكان السواق يسوق بسرعة ويلف كثير وكان يخرج مع الصحراء كثير، وأكثر من مرة كان راح يعمل حادث، كانت الرحلة مخوفة كثير» وهذا هو حال معظم الحالات التي تهرب براً داخل المملكة.

٢ - الجوع والعطش

جميع حالات الأطفال الذين قدموا تهريباً من البر والبحر ذكروا أنهم كانوا يعانون من الجوع والعطش خلال رحلة التهريب، وهم يتجاوزون نصف العينة (١٦ حالة)، في حين أنه لم يذكر ذلك الأطفال الذين تم تهريبهم جواً.

إلا أن الدراسة وجدت أن هناك حالة واحدة ذكرت أن الذي يقوم باستغلالها يتعمد تجويعهم وهي الحالة رقم (١٨) حيث يقول «المعزب مو

بزين ما يعطيني أكل زين بس بسكوت وشوي عصير ومرات تفاحة وموزه،
بس أنا دايم أفوز بالسباقات».

كما أن هناك بعض الحالات ذكرت أن من يقوم باستغلالهم لا يوفر لهم
الطعام بشكل مناسب.

الحالة رقم (٤) يقول « حرمة ما كويس يخاصم كثير ما يودي أكل
كويس».

٣- الحر الشديد والإجهاد البدني

جميع الأطفال الذين قدموا تهريباً بواسطة البر والبحر، وهم أكثر من
نصف العينة (١٦) حالة، ذكروا أنهم تعرضوا للحر الشديد والإجهاد البدني
خلال رحلة التهريب، إلا أن جميع أفراد عينة الدراسة أجمعوا على أنهم يعانون
من الحر الشديد أثناء قيامهم بالأعمال التي يوجهون للعمل بها.

٤- ساعات العمل الطويلة

الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة أكدوا أنهم يعملون لفترات
طويلة تتجاوز تسع ساعات يومياً، حيث ذكر الأطفال الذين يعملون في
التسول والمهن الهامشية أنهم يعملون على فترتين صباحية ومساءلية تتراوح
مدة العمل في كل فترة بين ٥ ساعات وست ساعات، في حين ذكر الحالة رقم
(١٨) أنه يتدرب على سباق الهجن ثمانية أشواط يومياً «نهار كامل».

٥- الخوف الشديد

معظم الأطفال الذين هربوا براً وبحراً ذكروا أنهم كانوا يعانون من
الخوف الشديد خلال مراحل رحلة التهريب، فمن كانوا على المراكب
البحرية كانوا يخافون من الغرق ثم بوصولهم للبر خافوا من المهربين في البر،

ثم خافوا من القبض عليهم من الأجهزة الأمنية فهم يعلمون أنهم مخالفون للأنظمة.

في حين عانى الأطفال الذين تم تهريبهم براً من مجموعة من المخاوف بدءاً من قطاع الطرق ثم الأجهزة الأمنية ثم المهربين، ثم المستغلين لهم وأخيراً مخاطر الحوادث المرورية خلال السير مع المهربين.

٦ - الحوادث (إصابات العمل)

ذكرت حالتان من بين العينة أنهما تعرضتا للإصابة أثناء قيامهما بالأعمال التي يكلفهما بها مستغلوهما.

الحالة رقم (١٨) ذكر أنه تعرض لكسر يده اليمنى بسبب سقوطه من الجمل خلال إحدى السباقات، حيث يقول الطفل «أنا أحب السباق ودايم أفوز، إذا ما فزت بالمركز الأول احصل على المركز الثاني أو الثالث دائماً في المراكز الأولى، بس مرة طحت من أم صبحان وانكسرت يدي» وأم صبحان هي إحدى النياق التي يسابق بها الطفل.

الحالة رقم (٢٤) ذكرت أنها تعرضت لحادث مروري وأن سيارة صدمتها أثناء ممارستها للتسول وأن أباها الذي كان يستغلها لم يذهب بها إلى المستشفى وتركها فقط يومين في المنزل ثم عاد بها لتتارس تلك المهنة.

رابعاً: طرق وآليات استغلال الأطفال

وجدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال المهربين للمملكة العربية السعودية يتم استغلالهم في نشاط واحد فقط هو ممارسة التسول، حيث وجدت الدراسة أن ٢٤ طفلاً من بين مجموع عينة الدراسة كانوا يوجهون لممارسة التسول، في حين وجدت الدراسة حالة واحدة فقط كانت

تستغل في ممارسة الأعمال الرخيصة - بيع الفل - وهي الحالة رقم (٢٩)، كما وجدت الدراسة أن هناك حالة واحدة فقط كانت تستغل في تهريب مادة القات المخدر هي الحالة رقم (٢٦).

١ - مستغلو الأطفال

وجدت الدراسة أن عدد ١٥ حالة من بين عينة الدراسة يتم استغلالهم من الآخرين، وهو عدد كبير يقرب من نصف العدد الإجمالي لعينة الدراسة، فالأطفال النيجيريون الذين يتم استغلالهم من قبل أشخاص مستأجرين يبلغ عددهم ١١ طفلاً، ونجد أن هناك طفلين من الجنسية الهندية يتم استغلالهما من قبل أشخاص من أبناء جنسيتهم، كما وجدت الدراسة أن هناك طفلين من الجنسية اليمنية، يتم استغلال الأول من أحد أبناء جنسيته، والآخر يتم استغلاله من قبل أحد المواطنين.

وفي المقابل نجد أن الأسرة (الأب، والأم، والأخ) هي التي تقوم باستغلال أبنائها، حيث وجدت الدراسة أن هناك حالتين للجنسية النيجيرية، يقابلها ثماني حالات من الجنسية اليمنية.

٢ - التدريب والتهيئة

وجدت الدراسة أن الأطفال يتم تدريبهم على إتقان مهارات معينة تتوافق مع احتياجات مستغليهم والعمل الذي سوف يكلفون به.

حيث وجدت الدراسة أن الحالات (٣، و٤، و٧) استجلبت للمملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تدريبهم وتأهيلهم لممارسة التسول لمدة ثلاث مرات، ثم بعد أن أصبحوا مدربين ومؤهلين تم بتر أيديهم، لكي يصبح لديهم إمكانات أكبر، وقدرة أكثر على استعطاف المواطنين وبالتالي يكون هناك دخل أكبر لمن يقوم على استغلالهم.

كما ذكرت الحالة رقم (٣٠) أن والدها يدرّبها على طقوس معينة تدعي من خلالها المرض حتي يزداد دخل والدها من عملية التسول.

كذلك ذكر الحالة رقم (٢٢) الذي ذكر أنه تدرّب على ادعاء الإعاقة بإيعاز من والده، ويذكر أنه أتقن هذا الدور حيث يقول « كنت أسوي أني في مشكلة في الرجول واليد اليسرى وما اقدرش أتكلم، وكان أبي يأخذ عربية قديم ويمشي بي».

٣- أماكن السكن

وجدت الدراسة أن هناك تبايناً في أماكن السكن إلا أن النسبة الكبرى من الحالات كانت تسكن في الأحياء الشعبية، والتي تتميز بوجود ثقافات تتناسب مع كل جنسية.

حيث وجدت الدراسة أن الأطفال من الجنسية النيجيرية يقطنون في الأحياء التالية: محافظة جدة: حي الهنداوية، والسبيل، والبخارية، وباب شريف، ومكة المكرمة: شارع منصور، وشارع الستين، والرياض: حي الشميسي).

وبالنسبة للأطفال من الجنسية الهندية فهم يقطنون في حي المسفلة بمكة المكرمة. كما وجدت الدراسة أن الأطفال من الجنسية اليمنية يتوزعون في مجموعة من الأحياء (محافظة جدة: باب مكة، وحي الجامعة، وحي البوادي، وحي العزيزية، ومكة المكرمة، وجرول) كما وجدت الدراسة أن هناك حالتين من الجنسية اليمنية ذكرا أنهما يقيمان في الشوارع ولا توجد لديهما أماكن تؤويهما وهي الحالة رقم (٣٠) والحالة رقم (٣١).

ويميز سكن اليمنيين بأنه عبارة (عن ما يعرف بالعزب) وهو أنه يشترك في السكن مجموعة أشخاص لكل شخص طبيعة عمل معينة، كما أنهم من

أعمار متباينة، وتربطهم علاقات إما قرابة أو أنهم أبناء قرية واحدة.
في حين يتميز سكن النيجيريين والهنود أنهم يسكنون مجموعة من
الأطفال برفقتهم شخص أو شخصان يقومان باستغلالهم.

٤ - آليات نقل الطفل من مقر السكن إلى مكان ممارسة عمله المستغل به
وجدت الدراسة أن نقل الأطفال من مقرات سكنهم إلى المواقع التي
يكلفون بالعمل فيها، يتم بتوجيهات ومتابعة من الشخص الذي يقوم
باستغلالهم وهذا النقل له شكلان:

الشكل الأول: وهو نقل الأطفال المعتاد أو النقل اليومي من مقر السكن
إلى مكان العمل.

وقد وجدت الدراسة أن ذلك يختلف بحسب جنسيات الأطفال حيث
إن الأطفال من الجنسية النيجيرية يكون المستغل لديه أكثر من طفل، فإن
هذا المستغل يقوم بتوزيع الأطفال بنفسه على مجموعة من المواقع بواسطة
سيارة أجرة، ويحدد لهم وقت العودة لكي يعود الأطفال بمفردهم في الوقت
المحدد، وهو يقوم بمراقبة الأطفال الذين يكلفهم بالعمل في الموقع القريب
من المنزل، وأحياناً تكون المتابعة منه بواسطة الهاتف الجوال، فقد وجدت
الدراسة أن أحد الأطفال الحالة رقم (٨) كان بحوزته هاتف جوال، وذكر
أنه يحرص على إخفائه وقت التسول، وأنه كان يستخدمه في الاتصال بأسرته،
وكذلك فإن المرأة التي تستغله تتصل به لتنبهه إذا لاحظت الأجهزة الأمنية
لكي يعود للمنزل ويغادر المكان.

في حين نجد أن الحال يختلف مع الأطفال من الجنسية اليمنية فالمستغل
لا يوجد معه سوى طفل واحد فقط أو طفلين بحد أقصى، وبالتالي فإن
الطفل يرتبط بتحركات مستغله.

الشكل الثاني: هو النقل الموسمي وهو يرتبط بالمواسم - الحج، ورمضان - حيث يتم نقل الأطفال إلى مدينة مكة المكرمة خلالها، ويرتبط انتقال الأطفال مع انتقال مستغليهم.

٤ . ١ . ٥ عرض نتائج الملاحظات الميدانية وما تم استخلاصه من المعلومات التي أخذت من الإخباريين والمهتمين بالظاهرة

في ختام هذا الفصل فإن الدراسة سوف تعرض لإبراز الملاحظات الميدانية التي تم تسجيلها من خلال جولاتها الميدانية عبر ثلاث محافظات (جدة، ومكة، وجازان)، ومن خلال المعلومات التي أخذت من المهتمين بالظاهرة ومن قبل الإخباريين، والتي سوف نعرضها على النحو التالي:
أولاً: الأطفال المهربون

وتعرض الدراسة هنا الأطفال المهربين من حيث بعض الخصائص المتعلقة بهم.

١ - جنسيات الأطفال المهربين

لاحظت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال هم من الجنسية الأفريقية، والتي في الغالب تكون من الجنسية النيجيرية، ثم تليها الجنسية اليمنية، وأكد ذلك بعض المهتمين بهذه الظاهرة والقريبين منها حيث أكد (خ-١) «أن معظم الأطفال المهربين يتحدرون بالدرجة الأولى من الجنسيتين النيجيرية واليمنية، لكننا نجد في حالات قليلة يكون الأطفال برفقة أهلهم».

وتؤكد المهتمة بالظاهرة (خ-٢) « أكثر الأطفال من الجنسية النيجيرية ثم اليمينية وهم كثيراً ما يترددون على المملكة».

ويشاركهم في التأكيد على ذلك (خ-٣) « النيجيريون هم الأكثر تهريباً ومعظمهم بدون أسرهم، واليمنيون بعضهم مهربون لكن أكثرهم مع أسرهم».

ويؤكد (خ-١) أن هناك جنسيات أخرى يتم تهريبهم للمملكة مثل الهنود والباكستانيين والأفغان لكن أعداهم ليست كبيرة مثل اليمنيين والنيجيريين.

٢ - خصائص الأطفال

أ - العمر

يؤكد المهتم بالظاهرة (خ-٣) أن معظم الأطفال تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشرة، وتتفق معه المهتمة (خ-٢) وتؤكد أن الأطفال المهربين جميعهم أقل من ١٦ سنة وليس بينهم من هو أقل من ٦ سنوات.

ب - الجنس

وجدت الدراسة من خلال الجولات الميدانية أن الذكور هم أكثر بروزاً ووجوداً في المهن التي يستغل بها الأطفال - التسول، وبيع الأشياء البسيطة-، ويؤكد ذلك جميع المهتمين بالظاهرة الذين قامت الدراسة بمقابلاتهم (خ-١)، و(خ-٢)، و(خ-٣).

ج- الإعاقات

لاحظت الدراسة من خلال جولاتها المتعددة بين محافظتي مكة المكرمة ومحافظه جدة، أن هناك عدداً لافتاً للانتباه بين الأطفال الذين يستغلون في ممارسة التسول يتميزون بوجود إعاقات متنوعة (أطراف مبتورة - وإعاقات رباعية - وإعاقات ثنائية - وتشوهات خلقية متنوعة)، وهناك أطفال من جنسيات متنوعة، لكن الأبرز والأكثر تواجداً في الساحة الميدانية هم الأطفال من الجنسيات الأفريقية - سود البشرة - والتي غالباً ما تكون من الجنسية النيجيرية.

وقد أكد أحد المهتمين بالظاهرة (خ-١) « أكثر الأطفال المعوقين هم النيجيريون، وهناك بعض الهنود والباكستانيين».

في حين تؤكد المهتمة (خ-٢) « النيجيريون هم الأكثر والإعاقات الموجودة بهم هي في معظم الحالات عمدية».

٣- العودة بعد الترحيل

يؤكد عدد من المهتمين بالظاهرة أن هناك عدداً متوسط الحجم من الأطفال تتكرر عودتهم إلى المملكة العربية السعودية بعد ترحيلهم وأكثر الأطفال عودة بعد ترحيلهم هم من الجنسية اليمنية ثم الجنسية النيجيرية وهو ما أكده المهتمون (خ-١)، (خ-٢)، (خ-٣).

٤- تعرض الأطفال للعنف

يؤكد المهتمون بالظاهرة أن أبرز مظاهر العنف الذي يتعرض له الأطفال هو الضرب حيث تؤكد المهتمة (خ-٢) « التعرض للإيذاء الجسدي هو أبرز أشكال العنف ضد الأطفال، ويكون في الغالب من الذين يستغلون هذا

الطفل» وترى أن بعض الأطفال يجبرون على السير لمسافات طويلة ويكلفون بالعمل في ظروف مناخية شديدة الحرارة، وهو شكل آخر من أشكال العنف ضدهم، ويؤكد المهتم (خ-١) «لقد شاهدنا الكثير من أشكال العنف ضد الأطفال، والعنف الجسدي كالضرب، واللفظي كالشتيم والسب».

المهتم (خ-٣) يقول «لقد حز في نفسي ذلك الطفل المعوق الذي رأيت أثار الضرب المبرح على ظهره»، ويؤكد المهتم (خ-٧) أن الضرب هو أبرز أشكال العنف الذي يمارس ضد الأطفال.

٥ - الأعمال التي يمارسها الأطفال

لاحظت الدراسة أن أبرز الأعمال التي يمارسها الأطفال في المواقع الميدانية، أن التسول هو أبرز الأعمال المشاهدة ميدانياً، والتي يمارسها الأطفال، ويؤكد المهتمون بالظاهرة (خ-١)، و(خ-٢)، و(خ-٣)، و(خ-٧) أن التسول هو الأبرز بين الأعمال التي يمارسها الأطفال.

٦ - مستغلو الأطفال

يؤكد المهتم بالظاهرة (خ-١) أن الأسرة هي الأبرز في استغلال الأطفال اليمينيين، ويتفق معه المهتم بالظاهرة (خ-٧) في ما ذهب إليه، ويؤكد (خ-١) أن الأطفال النيجيريين هم في أكثر الحالات يتم استغلالهم من قبل نساء ليست لهن أي علاقة قرابة مع الطفل.

في ذات الوقت تؤكد المهتمة بالظاهرة (خ-٢) «النيجيريون يسمون المرأة التي تستغلهم أمي، وهي ليست لها علاقة قرابة بهم، النيجيريون جميعهم تستغلهم امرأة من خارج الأسرة، واليمينيون على العكس من ذلك فهم تستغلهم أسرهم - الأب والأخ - في أكثر الأحيان».

ثانياً: التهريب

من خلال بعض المقابلات الميدانية مع الأطفال المهربين، والتي دفعت بالدراسة للاتجاه نحو الحدود السعودية اليمنية، والمناطق التي يمر منها المهربون، وتسجيل بعض الملاحظات الميدانية، وإجراء بعض المقابلات مع المهتمين بالظاهرة والإخباريين الذين استخدمتهم الدراسة في بعض العلاقات الاجتماعية للوصول لهم. وقد استخلص من ذلك ما يلي:

١ - حجم ظاهرة التهريب عبر الحدود السعودية اليمنية

وقفت الدراسة على الحدود من خلال منفي حرض والطوال، وكانت تنتقل خلال زيارتين ميدانيتين للمنطقة، وقد سجلت الدراسة الملاحظات التالية:

(هناك تهريب للأشخاص ومخدرات القات بشكل يومي وهناك مطاردات حامية الوطيس بين مهربي القات ورجال الأمن، وتركيز رجال الأمن هناك على مهربي القات أكثر من البشر، ومن المشاهدات هناك « مطاردة سيارة محملة بالقات نتج عنها انقلاب سيارة المهرب وضبطه » أعداد كبيرة من المتسللين - أطفال، ورجال، ونساء، وأسرى متكاملة - يتحركون بحرية تامة في المواقع الحدودية وفي بعض قرى منطقة جازان).

زارت الدراسة مقر الترحيل بمنطقة جازان ولاحظت أعداداً كبيرة من المتسللين الذين يتم ترحيلهم بشكل يومي، وأجريت مقابلتان مع بعض الإخباريين هناك الإخباري (أ-١٠) يقول « نقوم بترحيل أعداد كبيرة بشكل يومي لكن دون جدوى فمعظمهم يعود لنا في اليوم الثاني ».

ويؤكد الإخباري (أ-٤) أن تهريب الأشخاص يتم بشكل يومي، وأن

هناك أماكن يتجمع فيها هؤلاء الأشخاص وهم من الأطفال والرجال. ويؤكد الإخباري (أ-٢) أن هناك أودية وجبالاً بها أعداد كبيرة من المتخلفين وأنهم يشكلون خطراً على المنطقة، ويذكر أن هناك جرائم ارتكبت من قبلهم ويستشهد بحالة كان مجرمها أحد المسلمين حيث يقول « انتهر فرصة غياب الأب عن المنزل واستخدم أحد الأسلحة النارية العائدة للأب واحتجز الفتاة وعندما رفضت تمكينه منها قتلها واغتصبها بعد قتلها ». ويؤكد أحد المهتمين بالظاهرة (خ-٤) أن الظاهرة أصبحت مقلقة وفي تزايد وتنام مستمر.

٢ - المهربون الداخليون

إن الرغبة في الحصول على المعرفة العلمية حول هذه الظاهرة الإجرامية هي التي دفعت بالدراسة الحالية للقيام بزيارة بعض القرى التي تعتبر مراكز للمهربين والسماسة فقد اتجهت الدراسة للقرى التالية: (صامطة، والقوز، ومحائل) بهدف الحصول على بعض المعلومات حول المهربين والسماسة، لكن الدراسة لم توفق في الحصول على معلومات حول ذلك، لكن المشاهدات الميدانية تشير إلى وجود أعداد كبيرة من الرجال والأطفال وبعض النساء في تلك القرى، وهم من مخالفين نظام الإقامة، وعندما قررت الدراسة تفعيل العلاقات الاجتماعية في الوصول إلى أحد المهتمين بالظاهرة (خ-٥)، والذي تتوفر لديه معلومات مهمة حول المهربين والسماسة فقد أعطى مجموعة من المعلومات المهمة حول المهربين أبرزها (أن المهربين ينطلقون من المراكز التالية: محائل، والقوز، وصامطة، والطوال، وأن معظمهم يستخدمون سيارات ذات دفع رباعي، والقليل منهم يستخدم السيارات متوسطة الحجم، وأنهم يسلكون طرقاً برية يعرفونها جيداً، ويرى أنهم ينقسمون إلى قسمين

مهربين منظمين ومهربين غير منظمين، ويرى أنهم ينجحون بنسبة كبيرة في تحقيق مهامهم الإجرامية، ويرى أنهم يشكلون خطورة إجرامية كبيرة على الأمن فهم ينقلون كل من يدفع إلى المكان الذي يريد ولا يهتم من يكون هذا الشخص فقد ينقلون شخصاً بسيطاً وعادياً، وقد ينقلون مجرماً ومطلوباً أمنياً).

في حين وجدت الدراسة الإخباري (خ-٨) الذي أعطى معلومات عن المنطقة التي يقطنها - صامطة - فقد ذكر أنه يلاحظ تحركات للمخالفين وللمهربين في المنطقة ويسمع كثيراً عن وجود سماسرة، ويؤكد أن السماسرة يقطنون في نفس المنطقة لكن المهربين ليسوا من المنطقة، ويؤكد أن السماسرة مجهولون ولا يمكن لأحد التعرف عليهم.

ثالثاً: الحاضنات الأفريقية أبرز الملاحظات الميدانية

من خلال الجولات الميدانية في محافظة جدة لاحظت الدراسة ظاهرة غريبة جداً قد ترتبط بالتجار بالأطفال، وتسهم في بروز العديد من الظواهر الإجرامية المستجدة مستقبلاً في المجتمع السعودي، هذه الظاهرة هي بروز عدد من السيدات الأفريقيات ممن يتجاوزن السن البيولوجي للإنجاب (سيدات تجاوزن سن الخامسة والخمسين من العمر)، وهن بحوزتهن أطفال رضع لا يتجاوزون الشهر الثامن من العمر، وقد لاحظتهم الدراسة في مواقع مختلفة من محافظة جدة ومحافظة مكة المكرمة، وفي الأسواق التجارية وفي الإشارات المرورية وأمام المساجد، وتساءلت الدراسة عن سر هؤلاء الرضع وسر هؤلاء النساء؟ وما طبيعة هذه العلاقة بينهم؟ وهل الأطفال أحفادهن؟ وهل هم أطفال مؤجرون؟ وهل تحققت معجزة وحملن بهم بعد سن اليأس؟

فلم تجد الدراسة بدا من البحث عن من يعطي معلومات لها حول هذه الظاهرة، وفعلت بعض العلاقات الاجتماعية للوصول لهذه المعلومات، وقد وجدت الدراسة بعض المعلومات المهمة حول هذه الظاهرة من خلال ثلاثة إخباريين وأحد المهتمين بالظاهرة.

الإخباري (أ-٧) يؤكد أن هناك نساء كبيرات في السن من الجنسية الأفريقية تقوم الأفريقيات بوضع أطفالهن الصغار لديهن ويذهبن للعمل ثم يعدن لأخذهن بعد انتهاء فترة عملهن « كانت تشتغل عند زوجتي خدامة تشادية، وكانت حامل، وبعد الولادة بأسبوع رجعت تشتغل عندنا، سألتها زوجتي عن المولود فقالت أنا وديته عند حرمة عجوز معها أولاد حق ناس من الجماعة»، ويؤكد القول أن منازلهم ليست بعيدة فهم في الحي الشعبي المجاور.

ويقول الإخباري (أ-٦) إن الحي الذي يسكن فيه جالية أفريقية كبيرة، ويؤكد ما ذكره الإخباري (أ-٧) حيث يقول « التكرونيات كان أكثرهم تأخذ ولدها على ظهرها وتروح تشتغل والورع معلق في ظهرها، لكن هذي الأيام التكرونية تتركة يتربي عند جماعتها وما تأخذه إلا إذا سار يمشي عشان يساعدها في الشغل».

الإخباري (أ-٥) لديه تضجر من تزايد أعداد الأفارقة في الحي الذي يسكن فيه « أذونا التكارين ومشاكلهم ما لها حدود، كلهم يشتغلون في كل شيء الحرام والحلال حتى العجوز لها شغل عندهم »

ثم يضيف « الحریم الذين يشتغلوا يتركون العيال حقهم عند عجائز مقابل مبلغ بسيط يعطونه لها».

ويؤكد أحد المهتمين بالظاهرة (خ-٦) القول بأن هناك دوراً للحضانة

ينشئها الأفارقة، بحيث تكلف امرأة كبيرة في السن برعاية أطفال النساء العاملات مقابل مبالغ مالية، وتكون هذه الرعاية فترة ذهاب الأم للعمل، وتستلم الأم طفلها بعد رجوعها من العمل، ويقول من خلال خبرتي «النساء الأمهات مخالقات لنظام الإقامة ومعظم الأطفال بدون آباء - غير شرعيين، أو أن الأب غير موجود في المملكة - وبالتالي فإن الأم لا تستطيع أخذ هذا الطفل لبلدها في حال القبض عليها، وتترك حرية التصرف المطلق للمربية أو الحاضنة في التصرف في الطفل وفق ما تشاء في حال القبض على الأم وترحيلها».

٤ . ٢ مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

بعد أن قمنا بعرض نتائج الدراسة التي تم استخلاصها من خلال المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة، فإننا نناقش نتائج هذه الدراسة في ضوء النظريات والأطر النظرية والدراسات السابقة التي أشرنا إليها في الجزء النظري من هذه الدراسة.

٤ . ٢ . ١ خصائص ضحايا جريمة التهريب والاتجار بالأطفال

أولاً: الجنسية

أثبتت الدراسة أن النسبة العظمى من الأطفال المهربين للمملكة العربية السعودية ينتمون إلى جنسيتين رئيسيتين هما الجنسية النيجيرية والجنسية اليمنية، حيث كانت أعلى نسبة من الأطفال المهربين - الذين شملتهم الدراسة - ينتمون إلى الجنسية النيجيرية، ثم الجنسية اليمنية بنسبة تقترب

منها، كما أثبتت مجموعة من المؤشرات التي استخلصتها الدراسة أن الأطفال من الجنسيات المذكورة هم أكثر الجنسيات التي يتم تهريبها للمملكة العربية السعودية حيث أكد أكثر المهتمين بالظاهرة (خ-١)، و(خ-٢)، و(خ-٣)، أن الأطفال من الجنسيين المذكورين هم أكثر الأطفال الذين يتم تهريبهم للمملكة، وأن عدداً كبيراً منهم يعود بعد ترحيله، كما أكدت سجلات دار الإيواء أن عدد الأطفال الذين تم ترحيلهم خلال الفترة من ١٤٢٤ / ٨ / ٢٢ - ١٤٣٠ / ٤ / ٤ هـ كان أعلى نسبة منهم من الجنسية اليمنية، حيث بلغ عددهم (١٧٢٥ طفلاً وطفلة) يليهم مباشرة الأطفال من الجنسية النيجيرية حيث بلغ عددهم خلال نفس الفترة (٨٣٠ طفلاً وطفلة) (السجلات الأرشيفية لدار الإيواء، ١٤٣٠هـ).

إن التفسير العلمي والمنطقي لتزايد تهريب هؤلاء الأطفال من هاتين الجنسيتين إلى المملكة العربية السعودية يعود لمجموعة متداخلة ومعقدة من العوامل، ترتبط بعضها بظروف دول المصدر والمقصد، وبالتنظيمات الإجرامية، وبالضحايا أنفسهم، ونحن هنا نحاول أن نفسر لماذا تحتل هاتان الجنسيتان النسبة الكبرى بين الأطفال المهربين للمملكة العربية السعودية؟ وبناء على ذلك فإن الدراسة سوف تقدم تفسيراً لذلك وفقاً للمعلومات التي تم استخلاصها من نتائج الدراسة، فبخصوص الأطفال من الجنسية اليمنية هناك مجموعة من العوامل التي تجعلهم أكثر الأطفال الذين يصلون للمملكة العربية السعودية تهريباً، وأبرز هذه العوامل القرب الجغرافي بين البلدين واتساع الحدود البرية ووعورتها بينهما، ووجود نشاط لمهربي الأطفال بين البلدين، ووجود ثقافة أسرية خاصة تدعم هذه الظاهرة، فالأسر في الكثير من الحالات هي التي تقوم بتشجيع الأطفال على خوض رحلات التهريب، كما أن بعض الأسر هي التي تهرب أطفالها، إضافة إلى وجود جالية يمنية

كبيرة تقيم على أرض المملكة تربطهم علاقات قرابة ببعض الأطفال ضحايا التهريب، وفشل السياسات الحكومية في معالجة هذه الظاهرة على الرغم من استفحالتها وتحولها إلى مشكلة في المجتمع اليمني، وقد أكدت على ذلك دراستا كل من شرسثا وريسبولي (شرسثا، ٢٠٠٤م) و(ريسبولي، ٢٠٠٦م).

وبخصوص الأطفال من الجنسية النيجيرية فإن الدراسة تؤكد على وجود تنظيم إجرامي له علاقة مباشرة بتهريب الأطفال والاتجار بهم من نيجيريا - غرب أفريقيا - إلى المملكة العربية السعودية، هذا التنظيم ينشط خلال موسمي العمرة والحج، حيث يقوم هذا التنظيم باستغلال نظامي العمرة والحج في تهريب الأطفال إلى المملكة خلالهما، علاوة على وجود ثقافة أسرية متعاونة وداعمة لهذا التنظيم الإجرامي.

ثانياً: الجنس

أثبتت الدراسة أن الذكور أكثر وقوعاً كضحايا لجريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم أكثر من الإناث، حيث وجدت الدراسة أن ضحايا هاتين الجريمتين من الذكور قد بلغ ثلاثة وعشرين طفلاً في مقابل ثماني إناث، وبناءً على ذلك فإن الدراسة تؤكد أن الذكور من الأطفال هم أكثر استهدافاً لإيقاعهم كضحايا لهاتين الجريمتين من الإناث.

ويرتبط محدد الجنس للأطفال بوصفهم ضحايا لهاتين الجريمتين بمجموعة من المحددات أبرزها الهدف الذي يسعى إليه الجناة من خلال ارتكابهم لهذه الجريمة ضد الأطفال، كالاستغلال الجنسي التجاري والتبني، والاستغلال التجاري للأطفال في المصانع كعمالة رخيصة وغيرها، كما يرتبط بقاعدة العرض والطلب، علاوة على ارتباط ذلك بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية لبلدان المصدر والمقصد.

وبالنسبة للوضع في المملكة العربية السعودية فإن هناك مجموعة من العوامل الدينية والاجتماعية والقانونية، التي تجعل هناك مصاعب تقف أمام التنظيمات الإجرامية لكي تستغل وتناجر في الأطفال من الإناث على أرضها، عدا في جريمة واحدة فقط وهي التسول، وبالنظر في الإناث اللاتي أجريت عليهن الدراسة فإننا نجد أن الإناث من الجنسية النيجيرية جميعهن معوقات عدا طفلة واحدة، وهذه الإعاقات تأتي متوافقة مع الهدف الذي يسعى إليه التنظيم الإجرامي، وهو استخدامهن كمتسولات، في حين نجد أن الإناث من الجنسية اليمنية جميعهن كان يتم استغلالهن من قبل أحد أفراد أسرتهن - الأب، الأخ - وبشكل عام فإن معظم المجتمعات وخصوصاً العربية تحافظ على الإناث وتحشى عليهن من مخاطر الاعتداءات الجنسية، لأن ذلك يرتبط كثيراً بالشرف والسمعة.

وبخصوص الأطفال الذكور فإنهم فئة مستهدفة من قبل التنظيمات الإجرامية لتهريبهم والاتجار بهم، وذلك لوجود إمكانية أكبر لاستغلالهم على أرض المملكة العربية السعودية في أكثر من نشاط، أبرزها التسول والعمالة الرخيصة والمشاركة في بعض الأنشطة الإجرامية، كما أن الذكور لديهم قدرة أكبر في تحمل مشاق العمل والسفر في ظروف قاسية وصعبة.

وبشكل عام فإن هذه النتيجة جاءت متوافقة مع العديد من الدراسات التي تناولت ضحايا الجريمة عموماً وضحايا تهريب الأطفال، وأبرز هذه الدراسات هي (دراسة هلال، ٢٠٠٦م)، ودراسة (ريسبولي، ٢٠٠٦م)، ودراسة (شرستا، ٢٠٠٤م)، ودراسة (منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢م).

ثالثاً: العمر

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال ضحايا التهريب

والاتجار يقعون في الفئة العمرية (١٣ - ١٥ سنة)، حيث بلغ عددهم سبعة عشر طفلاً وطفلة من بين مجموع عينة الدراسة، ويليهم مباشرة الأطفال الذين يقعون في الفئة العمرية (٨ - ١٢ سنة)، حيث بلغ عددهم أحد عشر طفلاً وطفلة، والدراسة تؤكد أن معظم الأطفال من هاتين الفئتين قد تم تهريبه إلى المملكة العربية السعودية من مرتين إلى أربع مرات، حيث كان بينهم اثنا عشر طفلاً وطفلة، وأن معظمهم قد تم تهريبه على ممارسة التسول خلال رحلات التهريب السابقة، والدراسة تؤكد أن مستغلي الأطفال يحرصون دائماً على انتقاء الضحايا من الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ثماني سنوات، لكي يمكن لهم التواصل معهم وتوجيههم بشكل يتناسب مع الأهداف التي يسعون لتحقيقها من خلال هؤلاء الأطفال، فالأطفال في هذا العمر لديهم قدرة للاستيعاب أكثر من الأطفال في المراحل العمرية الأقل، وإذا نظرنا في الأطر النظرية التي تناولت عمر الطفل كمحدد من محددات ارتكاب الجريمة ضده فإننا نجد أن هناك تفاوت في تحديد ذلك، فقد عرض فتاح Fattah لمجموعة من الدراسات التي كانت متباينة في تحديد أكثر الأعمار وقوعاً كضحايا للجريمة، فهناك دراسات تحدها بالمرحلة العمرية من ست سنوات فما دون، وهناك دراسات تحدها بالمرحلة العمرية من أربعة عشر عاماً فما دون، كما أن هناك دراسات ذكرت أن الأطفال في الفئة العمرية من سبع سنوات إلى تسع سنوات هم الأكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة (Fattah 2003 , 199-213)، وتؤكد الدراسة أن المرحلة العمرية لطفل وعلاقتها بوقوعه كضحية للجريمة ترتبط بمجموعة من المحددات الأخرى مثل علاقة الجاني بالطفل وطبيعة هذه العلاقة، ونوع الجريمة، والغرض من الجريمة، وكذلك جنس الطفل - ذكر، أو أنثى -.

رابعاً: الموطن الأصلي

أثبتت الدراسة أن النسبة العظمى من الأطفال الضحايا ينتمون لمجتمعات قروية وبدوية حيث كان عدد الضحايا الذين ينتمون إلى مجتمعات قروية بلغ خمسة وعشرين طفلاً وطفلة، وأن الأطفال الذين ينتمون لمجتمعات بدوية بلغ أربعة أطفال.

ويعود ذلك لكون هذه المجتمعات غالباً ما تتميز بالفقر والجهل وانخفاض معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل وإلى انعدام مقومات التنمية في بعض المجتمعات.

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات التي تناولت ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب البشر والتي تؤكد على أن الضحايا ينتمون للمجتمعات الفقيرة وأنهم في الغالب يأتون من القرى والمدن الصغيرة، كدراسة (دانيال، ٢٠٠٤م) ودراسة (ريسبولي، ٢٠٠٦م).

خامساً: المستوى التعليمي

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال الضحايا هم من الأميين حيث بلغ عدد الأطفال الأميين ثلاثة وعشرين طفلاً وطفلة، في حين بلغ عدد الأطفال الذين تسربوا من المرحلة الابتدائية ستة أطفال ومعظمهم لم يكمل عاماً دراسياً واحداً وأجبر على ترك الدراسة، في حين وجدت الدراسة حالتين فقط تسربتا من المرحلة المتوسطة.

وتتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات التي تناولت موضوع تهريب الأطفال والاتجار بهم، حيث أكدت دراسة (شرستا، ٢٠٠٤م)، ودراسة (ريسبولي، ٢٠٠٦م) أن معظم الأطفال ضحايا التهريب هم من

الأميين أو من الذين تسربوا من التعليم النظامي، كما أكدت دراسة (دانيال، ٢٠٠٤م) أن ضحايا جريمة الاستغلال الجنسي التجاري جميعهن من الأميات. فالأمية والجهل من أبرز العوامل التي تجعل الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة.

سادساً: الإعاقات

أثبتت الدراسة أن هناك عدد ثلاثة عشر طفلاً وطفلة من المعوقين، ينتمي معظمهم للجنسية النيجيرية وكان عددهم أحد عشر طفلاً وطفلة، وطفلين ينتميان للجنسية الهندية وكان بينهم عدد خمس حالات بهم إعاقات طبيعية، في حين وجدت الدراسة ثلاث حالات من بين الأطفال كانت بهم إعاقات عمدية صنعت لهم عقب تهريبهم للمملكة العربية السعودية أكثر من ثلاث مرات وتم تدريبهم لممارسة مهنة التسول وإتقان اللهجة وبعد ذلك صنعت لهم هذه الإعاقات من قبل التنظيم الإجرامي لكي يكسبوا من خلالها استعطاف المجتمع السعودي ويزداد الدخل اليومي، كما وجدت الدراسة عدد خمس حالات من الأطفال بهم إعاقات غير واضحة المعالم ويصعب الحكم عليها فيما إذا كانت هذه الإعاقات عمدية أو طبيعية، وهذا العدد الكبير من الأطفال المعوقين يقرب من نصف عينة الدراسة الفعلية وهذا يؤكد أن مستغلي الأطفال يهتمون بانتقاء ضحاياهم بعناية لكي تتناسب مع أهداف التنظيم الإجرامي وغاياته.

وتتوافق هذه النتيجة في كون المعوقون فئة اجتماعية مستهدفة لكي يكونوا ضحايا للجريمة مع بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب، مثل (دراسة منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م) ودراسة (Roynance & Scanlon, 1999) ومن خلال هذه الدراسة نلاحظ أن العصابات الإجرامية قد

استهدفت هذه الفئة، بل وزادت على ذلك أنها اصطنعت لبعض الأطفال الأصحاء إعاقات عمدية لكي يتوافق الضحايا من الأطفال مع أهداف التنظيم الإجرامي، وهذا النمط الجديد يحتاج لتفسير نظري يقدم تحليلاً لهذه الجريمة، وهو ما سوف تحاول الدراسة تقديمه في نهاية هذا المبحث.

سابعاً: حجم الأسرة

أثبتت الدراسة أن جميع الأطفال الضحايا ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، عدا حالة واحدة لم تعط معلومات عن حجم أسرتها، فقد وجدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال ينتمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها (٥-١٣ فرداً) فقد بلغ عدد الأطفال الذين ينتمون لهذه الفئة ثمانية وعشرين طفلاً وطفلة، في حين وجدت الدراسة حالتين يزيد عدد أفراد أسرتهما على (١٣ فرداً).

وتتفق هذه النتيجة مع الكثير من الدراسات التي تناولت الأطفال ضحايا الجريمة، فالكثير من الدراسات تشير إلى أن الأطفال ضحايا الجريمة غالباً ما يأتون من أسر تتميز بكبر حجم أفرادها، وأبرز تلك الدراسات هي دراسة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م)، وما أكد عليه Fattah أن هناك ارتباطاً كبيراً بين عدد الأطفال داخل الأسرة وبين انخفاض مستوى رعاية الأطفال وإهمالهم وإمكانية تعرضهم للعنف والجريمة. فكلما زاد عدد الأطفال داخل الأسرة كلما زادت إمكانية تعرضهم للعنف والجريمة، واستدل على ذلك ببعض الحوادث التي تعرض لها الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا ونيوزلندا (Fattah, 2003, 197-201)، كما تتفق هذه النتيجة مع دراستي (شرستا، ٢٠٠٤م) و(ريسبولي، ٢٠٠٦م)، وكذلك مع دراسة (دانيال، ٢٠٠٤م)، أن تزايد عدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة أمر من شأنه أن يجعل الاهتمام والرقابة وتوفير الحاجيات الأساسية للأطفال تقل،

وبل ومن شأنه أن يؤدي إلى حرمان بعض الأطفال من التعليم والزج بهم في سوق العمل وهم لم يبلغوا السن القانوني للعمل، وغالباً ما يكون الابن الأكبر هو أول الضحايا، كما أن بعض الأطفال قد يجد في الهرب والبحث عن حياة أفضل بعيداً عن هذه الأسرة حلاً لكل معاناته داخل الأسرة.

ثامناً: الحالة الاقتصادية

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال الضحايا ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادي متدن، يمكن اعتبارها أسراً فقيرة جداً، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي تناولت ضحايا الجريمة وجرائم تهريب البشر والاتجار بالبشر وأبرز تلك الدراسات (دراسة منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م)، ودراسة (Roylance & Scanlon, 1999)، ودراسة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م)، فالفقر من أبرز العوامل التي تجعل الكثير من الأطفال يقعون ضحايا للجريمة، وهو داء خطير غالباً ما يستغله المتاجرون بالأطفال في تحقيق مطامعهم الإجرامية، فمهربو الأطفال والمتاجرون بالأطفال غالباً ما يستهدفون الأسر الفقيرة لكي يحصلوا على الأطفال الضحايا من تلك الأسر وهذا ما تؤكدته هذه الدراسة، وأكدته أيضاً دراسة (شرشثا، ٢٠٠٤م).

تاسعاً: بنية الأسرة

أثبتت الدراسة أن معظم الأطفال الضحايا ينتمون إلى أسر مستقرة، حيث شكل عدد الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مستقرة أعلى نسبة من الضحايا وبلغ عددهم واحداً وعشرين طفلاً وطفلة من بين مجموع عينة الدراسة، وهذا بعكس المتوقع في مثل هذه الحالات فالتوقع والذي تؤكدته الكثير من الدراسات أن الضحايا غالباً ما ينتمون إلى أسر مفككة، ولعل هذه النتيجة

تؤكد لنا ضلوع الأسرة ومشاركتها في الجعل من أبنائها ضحايا للجريمة. في ذات الوقت وجدت الدراسة مجموعة من الحالات كانت بالفعل تعاني من التفكك الأسري لكنها لم تتجاوز تسع حالات من بين مجموع عينة الدراسة، وأن التفكك الأسري له دور في وقوعهم كضحايا للجريمة. ونجد أن هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات التي أكدت على دور التفكك الأسري، ووجود الأسر ذات العائل الواحد في وقوع الأطفال كضحايا للجريمة، كدراسة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م)، ودراسة (Fattah, 2003)، ودراسة (دانيال، ٢٠٠٤م).

وبذات الوقت تتعارض مع تلك الدراسات في كون غالبية الضحايا في هذه الدراسة لا ينتمون إلى أسر مفككة.

وهذا يدعم فكرة جديدة حول ضلوع الأسرة ومشاركتها في الجعل من أطفالهم يقعون ضحايا للجريمة، فمعظم الأطفال المهربين تم تهريبهم بعلم وموافقة الأسرة، وهذا الوضع يمكن تفسيره من خلال نظرية القرار الأسري التي تشير إلى أن الطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وإن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهما ويخدم ويحقق رغباتهما دون أن يضعوا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه «وانطلاقاً من هذا الاتجاه فإن الأسر تنظر إلى الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة وتجعل بعض الأسر توافق بل وتشجع الأطفال على خوض رحلة تهريب مخوفة بالمخاطر لكي تحصل الأسرة على عائد مادي من خلال هذه الرحلة وهذا الطفل».

٤ . ٢ . ٢ العوامل التي أودت بالأطفال للوقوع كضحايا للجريمة

تؤكد الدراسة على أن هناك مجموعة من العوامل دفعت بالأطفال لكي يقعوا كضحايا لجريمة التهريب البشري والاتجار، تم تصنيفها إلى عوامل ذاتية ترتبط بالخصائص المتنوعة للأطفال الضحايا، وعوامل مهئية ومسهلة وهي تلك العوامل الخارجة عن الطفل وعن إرادته وغالباً ما ترتبط بمحيطه الاجتماعي.

أولاً: العوامل الذاتية

وهي تلك العوامل المرتبطة بمرحلة الطفولة، وقد أثبتت الدراسة أن أبرز هذه العوامل تتمثل في الخصائص التي يتميز بها الطفل والتي سبقت الإشارة إليها وهي (العمر - الجنس - التعليم - الإعاقة) علاوة على بعض المميزات التي يتميز بها الأطفال خلال مرحلة الطفولة كطبيعة المرحلة العمرية وما تتميز به مرحلة الطفولة.

من المميزات والخصائص التي من شأنها أن تجعل من الأطفال ضحايا سهلة الاضطهاد للمجرمين والمتاجرين بالأطفال، طبيعة هذه المرحلة التي يتميز فيها الطفل بقلّة الوعي والإدراك وهي من أبرز العوامل التي تجعل منه فريسة سهلة لمن يريد افتراسه.

كما أن سهولة خداعهم وإيهامهم والتغريب بهم كان عاملاً بارزاً في إيقاع بعض الأطفال كضحايا لجريمتي الاتجار بالأطفال وتهريبهم، وتتفق هذه النتيجة مع الكثير من الدراسات التي تناولت ضحايا الجريمة مثل دراسة

(Von Hintiq, 1967)، ودراسة (Fattah, 2003)، وهذا يندرج ضمن مفهوم الضحية البريء.

ثانياً: العوامل المهيئة والمسهلة

وهي مجموعة العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية التي لها علاقة مباشرة في وقوع الأطفال كضحايا لجريمتي التهريب البشري والاتجار وأبرز هذه العوامل ما يلي:

١- الأسرة

أثبتت الدراسة أن الأسرة تلعب دوراً رئيساً في إيقاع أطفالها كضحايا للجريمة، حيث إن الغالبية العظمى من الأطفال تم تهريبهم بموافقة وتشجيع ودعم من الأسرة، بل وأن بعض الأسر هي التي تقوم بتهريب أطفالها، وهناك أسر تقوم بتأجير أطفالها لمن يقوم باستغلالهم وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (شرستا، ٢٠٠٤م)، ودراسة (ريسبولي، ٢٠٠٦م)، ودراسة (شهبون، ٢٠٠٢م)، ويمكن تفسير ذلك وفقاً لنظرية القرار الأسري Models of Household Decisions، والتي تشير إلى: «كون الطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وان الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهما ويخدم ويحقق رغباتهما دون أن يضعوا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه» وانطلاقاً من هذا الاتجاه فإن الأسر تنظر إلى الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة ما يعطيهم أهمية أكبر، ويدفع هذا الاتجاه الأسر إلى النظر للأطفال على أنهم مشاريع استثمارية لمستقبل الأسر.

كما وجدت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بالأسرة

والتي يكون لها دور في تهيئة وتسهيل وقوع الطفل كضحية للجريمة أبرزها: (حجم الأسرة، وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة، والتفكك الأسري - وقد سبق وأن عرضنا لهما في خصائص الضحايا-).

كما أثبتت الدراسة وجود ثقافة هامشية (نسميها ثقافة التسول) لدى بعض الأسر، فهناك أسر بكاملها تمتهن التسول، وهذه الثقافة تجعل من الأطفال الذين ينتمون إليها أكثر عرضة لجريمة التهريب والاتجار حيث تقوم تلك الأسر بتهريب أطفالها للخارج وتقوم هي بالمتاجرة بالأطفال واستغلالهم.

وقد أثبتت الدراسة أن لتدني المستوى التعليمي للأسر التي ينتمي إليها الأطفال علاقة بوقوع الأطفال كضحايا للجريمة.

إن المستوى التعليمي المتدني للأسرة ينعكس سلباً على أفراد الأسرة عموماً وعلى الأطفال على وجه الخصوص، وتذهب الدراسة الحالية للتأكيد على القول بأنه «كلما ارتفع المستوى التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع أطفالها كضحايا للجريمة، وكلما تدنى المستوى التعليمي للأسرة كلما زادت إمكانية وقوع أطفالها كضحايا للجريمة».

وقد وجدت الدراسة أن ما يميز به أفراد أسر الأطفال الضحايا - عينة الدراسة - أنهم أسر أمية.

كما أثبتت الدراسة أن هجرة أحد أفراد أسرة الطفل - الأب أو الأخ - يعد من العوامل المسهلة لوقوع الطفل ضحية للتهريب والاتجار، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (شرشثا، ٢٠٠٤م)، ودراسة (ريسبولي، ٢٠٠٦م)، فتواجد قريب للطفل خارج وطنه يجعل لدى الطفل رغبة في التوجه إليه، ويهيئ هذا الطفل لكي يكون فريسة سهلة للمهربين والمتاجرين.

٢ - جماعة الرفاق وصور النجاح الاجتماعي

أثبتت الدراسة أن لجماعة الرفاق دوراً مهيباً ومسهلاً في وقوع بعض الأطفال كضحايا لجريمة التهريب والاتجار.

من العوامل التي وجدت الدراسة أنها تلعب دوراً محورياً في جعل الأطفال يقعون ضحايا لجريمة تهريب الأطفال والاتجار بهم (وتحديداً الأطفال الذين تجاوزات أعمارهم عشر سنوات) هو الدور الذي تلعبه جماعة الرفاق من خلال أمرين الأول هو الإقناع والآخر هو تلك الصور التي يرسمونها عن النجاحات الاجتماعية لمن سبق وأن قاموا بمغامرات التهريب، وهناك صور مسموعة ومشاهدة قد يلاحظها الطفل من خلال مجتمعه المحلي، هذه العوامل متفاعلة أو متفردة لها دور بارز في تهيئة هؤلاء الأطفال لكي يقعوا ضحايا سهلة لمهربي البشر أو للمتاجرين بالبشر.

هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (بنعمو، ١٩٩٩ م)، ودراسة (شهبون، ٢٠٠٢ م).

ويمكن تفسير ذلك نظرياً من خلال نظرية الاختلاط التفاضلي للادوين سذرلاند differential association theory .

حيث يمكن لهذه النظرية أن تفسر لنا جانبا مهما في وقوع الأطفال ضحايا للتهريب البشري أو الاتجار، فاختلاط الطفل في بعض الأحيان بالأطفال الذي سبق لهم أن هربوا إلى دول أخرى وتمتعهم ببعض الفوائد المادية قد يدفعه إلى التقليد لكي يقوم هو كذلك بتجريب ما قام به رفاقهم في بلدان أخرى. وبالتالي فهذه النظرية تعطينا بعض المعاني في فهم مشاركة الطفل في حد ذاته في عملية التهريب من خلال انقياده وراء شبكات التهريب.

٤ . ٢ . ٣ آليات وطرق تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية وعلاقة ذلك بالتنظيمات الإجرامية

أولاً: دول المصدر والمقصد والعبور للأطفال ضحايا التهريب

أثبتت الدراسة وجود تنوع في دول المصدر للأطفال ضحايا التهريب، كما أثبتت الدراسة أن الدول المصدرة للأطفال هي دول يمكن تصنيفها على أنها دول فقيرة، كما أثبتت الدراسة أن دولة المقصد هي المملكة العربية السعودية، وهي دولة تصنف على أنها من الدول الغنية، وتتمتع بالعديد من عوامل الجذب الاقتصادي والاجتماعي والديني.

وهذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات التي تؤكد على أن ضحايا التهريب والاتجار البشري غالباً ما تكون حركتهم من الدول الفقيرة في اتجاه الدول الغنية، وهو ما تؤكد عليه دراسة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦م)، ودراسة (المرزوق، ٢٠٠٥م).

كما أثبتت الدراسة أن الجمهورية العربية اليمنية تعتبر دولة مصدر وعبور للأطفال ضحايا التهريب والاتجار البشري وتحديدًا الأطفال المهربين من شرق أفريقيا.

كما أثبتت الدراسة أن دولة السودان تعتبر دولة مصدر وعبور للأطفال ضحايا التهريب والاتجار البشري وتحديدًا للأطفال المهربين من دول غرب أفريقيا.

ثانياً: آليات التهريب وطرقه

أثبتت الدراسة أن هناك ثلاثة طرق رئيسة تم من خلالها تهريب الأطفال إلى المملكة العربية، وهي الجو والبر والبحر.

كما أثبتت الدراسة أن معظم الأطفال قد تم تهريبهم بواسطة الجو، وأن هؤلاء الأطفال دخلوا إلى المملكة مع مهربين بحجة الحج أو العمرة، وأن دخولهم للمملكة كان بطريقة نظامية، لكنها سبقت بعمليات تزوير للوثائق في بلدان المصدر.

أثبتت الدراسة أن جميع الأطفال الذين تم تهريبهم إلى المملكة العربية السعودية بواسطة البر والبحر قد دخلوا بطرق غير نظامية للمملكة العربية السعودية.

أثبتت الدراسة أن أقل الطرق التي يتم من خلالها تهريب الأطفال للمملكة هي الطرق البحرية، كما أثبتت الدراسة أن أكثر الطرق التي يتم تهريب الأطفال من خلالها هي الطرق الجوية ثم البرية.

هذه النتائج تفسرها الدراسة من خلال تحليل الوضع العام للضحايا ومن حيث البلدان التي تم تهريبهم منها، ومن حيث ارتباط تلك الطرق بالتنظيمات الإجرامية.

ولقد أكدت كل المعطيات التي عثرت عليها الدراسة أن جميع الأطفال الذين دخلوا إلى المملكة العربية السعودية بواسطة الجو قد تم تهريبهم من بلدان بعيدة جداً، وأن التهريب بتلك الوسيلة هو الأنسب لدخولهم للمملكة، كما أن النسبة العظمى من الأطفال الذين هربوا بذات الطريقة هم أطفال متاجر بهم وينطبق عليهم مفهوم الأطفال المتاجر بهم.

كما أن هذا النمط من التهريب يتضح في كل مراحل وجود التنظيم الإجرامي من خلال عدة مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحصول على الطفل - كسلعة - من خلال استئجار الطفل أو حتى شرائه.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تجهيز الطفل للسفر إلى بلد المقصد، ويتضمن إعداد المهرب أو الناقل الذي سوف يقوم بنقل الطفل من بلد المصدر إلى بلد المقصد، ثم القيام بعمليات التزوير لكي يتم من خلالها إثبات قرابة الطفل بالمهرب أو الناقل، والتي تسمح قانونياً بأن يصطحب هذا المهرب الطفل.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنسيق مع المستقبل في بلد المقصد. لكي يقوم بتدريب الطفل واستغلاله.

المرحلة الرابعة: رحلة التهريب، ويتم من خلالها اصطحاب الطفل من قبل المهرب وتسليمه للمستقبل في بلد المقصد.

وفيما يتعلق بالأطفال الذين دخلوا المملكة العربية السعودية براً فإنهم قد تم تهريبهم من بلدان قريبة من المملكة العربية السعودية - اليمن، الإمارات -، حيث إن معظمهم قد عبروا الحدود البرية مشياً على الأقدام بشكل جماعي، ومعظمهم كانوا برفقة أشخاص يعرفهم الطفل أو مع بعض أفراد أسرته، وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت الدراسة أن هناك عصابات إجرامية تمتهن تهريب البشر وتنشط في الحدود السعودية اليمنية، وهذه العصابات الإجرامية عدة أشكال، فهناك مهربون فرادى يتمحور دورهم في مرافقة طالبي التهريب من اليمن حتى المدن أو القرى الحدودية السعودية، ويكون ذلك مشياً على الأقدام - وهو نشاط إجرامي فردي وغير منظم -، والنمط الثاني نمط شبه منظم - في اليمن - ويستخدم عربات النقل ذات الدفع الرباعي، وله تواصل مع مهربين داخل السعودية بحيث يهرب الأطفال ومرافقوهم عبر طرق برية وعرة، ويتم التهريب من خلال شكلين: الأول مقابلة مهرب يكون في الغالب من الجنسية السعودية ويسلمه

الأشخاص في مقابل مبلغ مالي، وهو يواصل تهريبهم حتى المدن التي يريد المهربون الوصول إليها، والثاني أن يقوم المهرب بإدخال المهربين بسيارته حتى المدن الحدودية القريبة.

أما التهريب بواسطة البحر فهو نمط غير شائع ضمن الأطفال ضحايا التهريب في المملكة العربية السعودية، إلا أن الدراسة تؤكد على وجود عصابات إجرامية نشطة في البحر الأحمر تقوم بتهريب الأشخاص من شرق أفريقيا إلى غرب الجزيرة العربية، إلا أن الدراسة وجدت بعض المؤشرات التي تدل على أن هناك تواصلاً بين مهربي البشر عبر البحر ومهربي البشر عبر البر، فالمهربون البحريون يتصلون بالمهربين البريين لكي يكونوا في استقبال الضحايا، وغالباً ما يدفع المهربون البريون سمسة للمهربين البحريين في مقابل تسليمهم للضحايا.

ثالثاً: مهربو البشر داخل السعودية

أثبتت الدراسة وجود نشاط إجرامي داخل المملكة العربية السعودية يمتحن تهريب البشر عبر المدن والقرى داخل المملكة، هذا النشاط الإجرامي ينشط في المنطقة الجنوبية للمملكة العربية السعودية وبالقرب من المدن والقرى الحدودية، وينتشر بالقرب من السواحل الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية، ويأخذ هذا النشاط شكلين رئيسيين الأول يأخذ الشكل العشوائي غير المنظم وهو عبارة عن أفراد غير منظمين يمتحنون التهريب البشري وقد يمتحنون مهن النقل البري كسائقي سيارات النقل الكبيرة، وبعض من يعملون بسياراتهم الخاصة في نقل الركاب.

والثاني يأخذ الشكل المنظم الذي غالباً ما يكون شبيهاً بالعصابات الإجرامية المنظمة، ويتكون هذا التنظيم غالباً من عدة عناصر إجرامية.

الأول: زعيم التنظيم ومساعدوه، وهو شخص يختار العاملين معه من الشباب العاطلين عن العمل والذين يتميزون بمهارة عالية في القيادة ولديهم خلفية عن الطرق البرية التي تكون بعيدة عن عيون رجال الأمن.

الثاني: السماسرة وهم حلقة الوصل بين طالبى التهريب، وزعيم التنظيم أو مساعديه.

الثالث: المهربون أو الناقلون، وهم الذين يقومون بنقل طالبى التهريب إلى المكان الذين يريدونه.

الرابع: العاملون في دور الاحتجاز، وهم أفراد يقومون باحتجاز طالبى التهريب، حتى يقوموا بدفع المبلغ المتفق عليه للمهربين.

وقد أثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من المواقع ينتشر فيها السماسرة والمهربون أبرزها (مركز القوز - مركز محایل - مركز الدرب - مركز صامطة).

أثبتت الدراسة أن المهربين يستخدمون مجموعة متنوعة من العربات أبرزها العربات الحديثة ذات الدفع الرباعي والعربات الفارهة ذات الطرز الحديثة، وذلك لكي تكون متوافقة مع المهام التي يقومون بها.

أثبتت الدراسة أن هناك بعض الطرق للتهريب ابتكرها بعض المهربين الذين يمتهنون تهريب الأطفال داخل المملكة وهي استغلال الهوية للاذعاء أن الأطفال هم أبناءه.

كما أثبتت الدراسة أن المهربين يلجأون في بعض الحالات لجعل المهربين يرتدون الزي النسائي.

أثبتت الدراسة أن هناك عائداً مادياً كبيراً يحصل عليه مهربو البشر نظير عمليات التهريب، إلا أنه يتفاوت زمانياً ومكانياً، فكلما بعدت المسافة زاد

العائد، وكلما كانت تلك العمليات تتم خلال المواسم - الحج، ورمضان - كلما زاد العائد والعكس صحيح.

أثبتت الدراسة أن هناك خطورة على الأمن الوطني السعودي تتمثل في وجود العصابات الإجرامية المتخصصة في تهريب البشر داخل المملكة.

فهذه العصابات المهتم لديهم فقط المال بغض النظر عن من الذي تقوم بتهريبه هل هو شخص أو طفل؟ هل هو مجرم مطلوب للعدالة - إرهابي، أو قاتل، أو سارق - أو شخص مخالف للنظام؟ هل هو بشر أو مخدرات أو سلاح... إلخ؟

رابعاً: التنظيم الإجرامي المرتبط بتهريب الأطفال والاتجار بهم

أثبتت الدراسة أن التنظيم الإجرامي المتعلق بتهريب الأطفال والاتجار بهم يتضح في جميع الأطفال من الجنسية النيجيرية.

أثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تؤكد ضلوع التنظيم الإجرامي في جريمة المتاجرة بالأطفال من الجنسية النيجيرية.

أثبتت الدراسة ضلوع الأسرة كطرف ضمن أطراف التنظيم الإجرامي.

أثبتت الدراسة أن التنظيم الإجرامي - النيجيري - يتكون من شبكتين إجراميتين:

الأولى في بلد المصدر - نيجيريا - وتقوم بدور استئجار الأطفال أو شرائهم من خلال الاتفاق مع أسر الأطفال الضحايا، ثم تجهيز الأطفال، ثم تجهيز من ينقلهم إلى بلد المقصد - السعودية -.

والثانية في بلد المقصد - السعودية - وتتكون من المستقبل أو المشغل

ومساعدية، وهم من يقومون بتشغيل الطفل واستغلاله وتوفير له السكن والتنقل داخل مدن المملكة.

٤ . ٢ . ٤ أنماط الجرائم والعنف التي تعرض لها الأطفال

أثبتت الدراسة أن معظم الأطفال الذين شملتهم الدراسة هم أطفال متاجر بهم.

أثبتت الدراسة أن هناك نمطين من المتاجرة بالأطفال نمط تقوم الأسرة بتأجير أطفالها للمتاجرين، ونمط الأسرة هي التي تتاجر بالطفل من خلال استغلالها له.

أثبتت الدراسة أن هناك جريمة غير إنسانية تتم ضد بعض الأطفال وهي صنع الإعاقات العمدية الدائمة للأطفال من قبل أسرهم لكي يتم رفع القيمة السوقية للأطفال بعد صنع تلك الإعاقات، وهي جريمة بشعة تقترف من قبل أقرب الناس لهذا الطفل وهي جريمة تتعارض مع طبيعة النفس البشرية، فالأسرة هي نبع الحنان للأبناء فكيف تتحول إلى مصدر للعنف والجريمة ضد أبنائها. إن هذه الجريمة البشعة لم تعثر الدراسة على نظرية أو إطار نظري يمكن من خلاله تفسير هذه الجريمة، وهي بحاجة لتفسير نظري سوف تحاول الدراسة تقديمه في نهاية هذا المبحث.

أثبتت الدراسة أن عدداً كبيراً من الأطفال قد تعرضوا لأنماط متنوعة من العنف الجسدي وكان أبرز تلك الأنماط (الضرب، والعمل القسري، والإرغام على ادعاء المرض، والحجز والاعتقال).

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال تعرضوا للعنف اللفظي، وأبرز تلك الأنماط كان (التهديد، والسب والشتم).

أثبتت الدراسة أن الأطفال تعرضوا للعديد من المخاطر خلال رحلة التهريب وبعد وصولهم للمملكة العربية السعودية، وأبرز تلك المخاطر تتمثل في (خطر الغرق خلال رحلة التهريب البحري، الجوع والعطش، الحر الشديد، الجهد والإنهاك، التزاحم في وسائل نقل المهربين، إصابات العمل، الحجز من قبل المهربين).

أثبتت الدراسة أن تعامل رجال الأمن السعوديين مع الأطفال كان تعاملًا ممتاز خلال عمليات القبض عليهم وأن الأطفال لم يتعرضوا للعنف من قبلهم.

٤ . ٢ . ٥ طرق وآليات استغلال الأطفال

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال يتم استغلالهم في نشاط واحد فقط هو ممارسة التسول.

وهذا يعود لكون المملكة العربية السعودية بلدًا إسلامياً به أظهر بقاع الأرض الحرمان الشريفان اللذان يقصدهما سنوياً ملايين المعتمرين والحجاج، فالدين الإسلامي يحث على البذل والعطاء والتصدق والإحسان، والمتوقع من الأعداد الكبيرة التي تقدم للمملكة أن تتصدق على هؤلاء الأطفال، علاوة على ما يتمتع به المجتمع السعودي من حسن خلق وحب للإحسان والصدقة فإن المتوقع منه أن يتصدق على هؤلاء الأطفال المتسولين، وهو ما يحصل بالفعل فالجميع يتصدق على هؤلاء الأطفال، فمستغلو الأطفال يعرفون جيداً طبيعة المجتمع الذي يارسون فيه أنشطتهم الإجرامية.

أثبتت الدراسة وجود حالة واحدة من الأطفال كانت تستغل في تهريب المخدرات عبر الحدود السعودية اليمنية.

وذلك يعود لكون المستغل يجيد فن استغلال براءه الطفل في توظيفها لصالحه والحصول من خلال هذا الطفل على السلعة المهربة بثمن زهيد، وبذات الوقت يضمن لنفسه السلامة من الأجهزة الأمنية.

أولاً: مستغلو الأطفال

أثبتت الدراسة أن جميع الأطفال من الجنسية النيجيرية يتم استغلالهم من قبل نساء، وأنهن يستخدمن العنف بشكليه البدني واللفظي ضد الأطفال.

أن الكثير من الدراسات تؤكد على أن النساء هن أكثر من يمارسن العنف ضد الأطفال، مثل دراسة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م)، وكذلك دراسة (Fattah, 2003)، وتشير تلك الدراسات إلى أن الفترة الطويلة التي يقضيها الطفل مع المرأة التي غالباً ما تكون أمه أو مربيته، وما يمكن أن يصدر عن الطفل من سلوكيات غير مقبولة أو مستفزة فإن ردة الفعل من طرف الأم أو المربية تكون في الغالب على شكل عنف موجه للطفل.

لكن في مثل الأطفال الذين طبقت عليهم الدراسة فإن الحال مغاير تماماً فالمرأة تقوم بمجموعة متنوعة من الأدوار فهي المربية والأم البديلة، والمستغلة والمتاجرة والمراقبة، وكل امرأة لديها مجموعة من الأطفال تقوم باستغلالهم وبالتالي فإن أنماط العنف الذي تقوم به النساء تجاه الأطفال متنوع ومتعدد بتعدد تلك الأدوار وبتعدد عدد الأطفال الذين تستغلهم كل امرأة، فالأطفال بالنسبة هن سلعة تجارية يجب أن تستغل لكي يتحقق لهم الربح وبالتالي فالعنف بنوعية البدني واللفظي هو أحد الأساليب التي تمارسها النساء المستغلات ضد الأطفال الضحايا.

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال من الجنسية اليمنية يتم استغلالهم من قبل أحد أفراد أسرهم، حيث تنظر تلك الأسر إلى أطفالها

بأنهم مصدر رزق لهم فهم مشاريع اقتصاديه ناجحة لتلك الأسر، وهذا السلوك من قبل الأسرة يمكن تفسيره من خلال نظرية القرار الأسري التي سبق وأن عرضنا لها في هذا المبحث.

أثبتت الدراسة أن هناك فوارق بين مستغلي الأطفال تختلف باختلاف جنسيات الأطفال، فمستغلو الأطفال من الجنسية النيجيرية، يكون كل مستغل لديه مجموعة من الأطفال لا يقل عددهم عن خمسة أطفال وكذلك الحال مع الأطفال من الجنسية الهندية، وكذلك لا توجد أي صلة للقرابة بين الأطفال ومن يقوم باستغلالهم، ما يؤكد أن هؤلاء الأطفال متاجر فيهم.

في حين نجد أن مستغلي الأطفال من الجنسية اليمنية لا يتجاوز عدد الأطفال عند المستغل طفلين بحد أقصى، كما أن هناك علاقة قرابة بين الطفل المستغل ومستغله فهو إما أن يكون الأب أو الأخ.

وبالنسبة لنوع - جنس - مستغلي الأطفال فإننا نجد أن الإناث هن المستغلات في الجنسية النيجيرية، في حين نجد الذكور هم المستغلون في باقي الجنسيات.

أثبتت الدراسة أن بعض العصابات الإجرامية تقوم بتدريب الأطفال وتهيئتهم من خلال تربيهم للمملكة العربية السعودية أكثر من مرة ثم يقوم التنظيم بالاتفاق مع الأسرة باستحداث إعاقات عمدية للأطفال.

إذا كان التدريب والتهيئة للأطفال على المهن التي يحتاج لها التنظيم الإجرامي يمكن أن يفهم من خلال نظريات التعلم المختلفة، إلا أن السلوك الإجرامي الذي يرتكب تجاه الطفل أمر لم تجد الدراسة ما يفسره من نظريات أو أطر نظرية، وبالتالي فإن الدراسة سوف تحاول تقديم تصور نظري يفسر هذه الجريمة في نهاية هذا المبحث.

ثانياً: الأحياء العشوائية كنقاط رئيسة لمستغلي الأطفال

أثبتت الدراسة أن النسبة العظمى من مستغلي الأطفال يتخذون من الأحياء العشوائية مقار رئيسة لسكنهم وانطلاقهم.

لقد أشارت العديد من الدراسات أن الأحياء العشوائية في المدن الحضرية غالباً ما تكون مرتبطة بانتشار الجريمة، وأنها بيئة مناسبة لتفريخ الإجرام والمجرمين، كما تعتبر الأحياء العشوائية نقطة جذب للكثيرين من أصحاب حالات الفساد الاجتماعي، والمجرمين، ومخالفى الأنظمة.

وتتصف معظم المناطق العشوائية بعدم وجود منافذ لبعض المواقع، ما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها في الحالات الضرورية كالإسعاف أو الإنقاذ في حالات الحريق أو مطاردة المجرمين، ما يجعل المناطق العشوائية بؤراً خطيرة لتفريخ الإجرام والمجرمين لبعدها عن الأجهزة الأمنية ولصعوبة الوصول إليها. كما يلاحظ أن الخدمات الأمنية لا تتوفر في معظم المناطق العشوائية بالصورة التي تتفق مع خطورة تلك الأماكن، وفي بعض العشوائيات قد يكون الأمن معدوماً باعتبارها خارج المدينة (النعيم، ٢٠٠٤م).

وفيما يتعلق بمستغلي الأطفال واتخاذ الأحياء العشوائية مقراً لهم فإن هناك العديد من العوامل التي تدفع بهم لذلك أبرزها بعدهم عن رقابة الأجهزة الأمنية، وتواجد ثقافة فرعية متماثلة مع ثقافتهم فالنيجيريون يتخذون من الأحياء العشوائية التي يكون غالب ساكنيها من الجنسية النيجيرية مأوى لهم، ونفس الحال مع باقي الجنسيات.

ثالثاً: التنقل بين مدن المملكة

أثبتت الدراسة أن مستغلي الأطفال يقومون بنقل الأطفال بين مدن

المملكة، حيث وجدت الدراسة أن هناك أطفالاً تم القبض عليهم في الرياض والمدينة المنورة والطائف، وهذا يؤكد قيام مستغلي الأطفال بنقلهم بين مدن المملكة بهدف توسيع نشاطهم الإجرامي، لقد ثبت للدراسة أن الأطفال الذين يتخذ مستغلوهم من محافظة جدة مقراً لهم أنهم يقومون بنقلهم لمحافظة مكة المكرمة خلال موسمي رمضان والحج بهدف رفع معدلات الدخل اليومي.

أثبتت الدراسة أن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الأولى بين مناطق المملكة التي ينتشر فيها الأطفال ضحايا التهريب والاتجار.

إن وجود أكبر عدد من الأطفال المهربين في منطقة مكة المكرمة، أمر له الكثير من المبررات، فمعظم الأطفال الذين يدخلون تهريباً بواسطة الجو داخلوا بحجة أداء فريضة العمرة أو الحج، وبالتالي تواجههم في المنطقة أمر منطقي، علاوة على تواجد الحرم المكي الشريف بها عنصر جاذب لكي يجعل من مستغلي الأطفال يتمركزون في المنطقة خصوصاً وأن النشاط الذي يمارسونه هو التسول وكذلك وجود أعداد كبيرة من الجنسيات التي ينتمون إليها يعد أمراً مساعداً لهم في المنطقة، والحال ينطبق على الأطفال الذين تم تهريبهم براً.

٤ . ٢ . ٦ الحاضنات الأفريقية و الخطورة المستقبلية

أثبتت الدراسة وجود دور حاضنات للجالية الأفريقية في مواقع مختلفة من محافظة جدة.

وأن هذه الحاضنات هي بالكامل مخالفة للأنظمة فالمرأة التي تضع أطفالها لدي المرأة الحاضنة هي مخالفة لنظام الإقامة - مجهولة الهوية - والمرأة الحاضنة

هي مخالفة أيضا. والطفل أيضا مجهول الهوية (وبعض الأطفال يكون مجهول النسب أو أن والده تم ترحيله)، أن هذه الحاضنات تمثل خطورة اجتماعية وأمنية متنوعة للمملكة العربية السعودية إذا ما تمت معالجتها سريعا.

فالأم البيولوجية تعطي أذنا مسبقاً للمرأة الحاضنة في التصرف في الطفل في حال القبض عليها لأنها لا تستطيع اصطحابه معها، وبالتالي فإن هذا الطفل قد يتحول إلى طفل تتاجر به المرأة الحاضنة تأجيراً أو بيعاً على الأراضي السعودية، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا الطفل إذا ظل في المجتمع السعودي فما هو مصيره، أنه في الغالب سوف يكون شخصاً حاقداً على المجتمع ويصبح مجرماً متمرساً.

٤ . ٣ خلاصة تفسر النظريات بنتائج الدراسة

أكدت الدراسة في جزئها النظري على أن العوامل التي تؤدي بالأفراد لكي يقفوا كضحايا للجريمة يمكن تفسيرها من خلال تصنيفين رئيسيين الأول يركز على الدور الذي يقوم به الضحية في حدوث الفعل الإجرامي عليه (مدى مشاركة الضحية في حدوث الفعل الإجرامي عليه)، والثاني يركز على الخصائص العامة المتعلقة بالضحية والتي تجعل منه عنصراً جاذباً لكي يكون ضحية سهلة الاضطهاد .

ومن خلال عرضنا لنتائج هذه الدراسة فإنه يتضح لنا بجلاء أن التصنيف الأول وهو (مدى مشاركة الضحية في حدوث الفعل الإجرامي عليه) يعد محدوداً فلم تعثر الدراسة بين الحالات المدروسة سوى على عدد سبع حالات كان لها دور محدود جداً في وقوعهم كضحايا لجريمة التهريب البشري، وقد مثلت هذا الاتجاه الحالات التالية : (الحالة رقم ١٦) و(الحالة

رقم ١٧)، و(الحالة رقم ١٩)، و(الحالة رقم ٢٦)، و(الحالة رقم ٢٧)،
و(الحالة رقم ٢٩)، و(الحالة رقم ٣١).

هذه الحالات يمكن أن تنطبق عليها المفاهيم المرتبطة بمدى مساهمتهم في وقوع الجريمة تجاههم، مثل مفهوم الضحية المتهور، ومفهوم الضحية المسهل، وكذلك مفهوم الضحية المولع بالاكتساب، فقد كان لكل حالة من الحالات المذكورة دور أو مساهمة في وقوع الفعل الإجرامي تجاهه، وتنطبق المفاهيم التي ذكرت عليهم، لكن هذا الدور لا يمكن تحييده وعزله عن باقي الخصائص العامة التي يتميز بها الأطفال الضحايا فهي تتفاعل وتتقاطع معها في العديد من العوامل التي تسهم في إيقاعهم كضحايا لجريمة التهريب والاتجار بالأطفال.

وبالتالي فإنه يمكن التأكيد على أن هنالك مساهمة للأطفال في وقوعهم كضحايا لهذه الجريمة إلا أن هذه المساهمة ترتبط أساسا بالخصائص العامة للأطفال الضحايا المرتبطة بطبيعة المرحلة العمرية - مرحلة الطفولة - وخصائصها، وتلك الخصائص المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية للأطفال .

وفيما يتعلق بالتصنيف الثاني المتعلق بالخصائص العامة للأطفال والتي تجعل منهم يقعون كضحايا للجريمة، فقد أثبتت الدراسة أن هذه الخصائص لها دور كبير وبارز في جعل الأطفال يقعون ضحايا لجريمتي التهريب البشري والاتجار، حيث كانت واضحة على جميع الحالات المدروسة، وهي ترتبط بمفهوم الضحية البريء، والضحية المتاح الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل النظري من هذه الدراسة .

ومن خلال ما تم عرضه فإن نتائج الدراسة تؤكد على أن التصنيف

العلمي المتوافق مع حالات الأطفال في هذه الدراسة يتوافق مع التصنيف الذي يؤكد على أن هنالك خصائص بيولوجية أو ديموجرافية اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية تجعل بعض الأفراد يكونون أكثر عرضة لوقوع كضحايا للجريمة، والخصائص التي تميز بها الأطفال في هذه الدراسة هي من العوامل البارزة التي جعلت منهم يقعون كضحايا لجريمة التهريب والاتجار.

وبالتالي فإن الدراسة تؤكد أنه رغم وجود مساهمة للأطفال في وقوعهم كضحايا للجريمة إلا أن هذه المساهمة ترتبط في الأساس بطبيعة المرحلة العمرية للأطفال التي تتميز بقلّة الوعي والإدراك وعدم القدرة على تقدير المواقف التي يضع الطفل نفسه فيها، فالأطفال ليسوا مكتملي النمو الجسدي والعقلي والانفعالي حتى يتمكن لنا اعتبارهم ضحايا مشاركين أو لهم دور في حدوث الفعل الإجرامي تجاههم.

وعند محاولة تقديم تفسيرات نظرية للعوامل التي تودي بالأفراد لكي يقعوا كضحايا للجريمة فقد عرضت الدراسة في جزئها النظري أربع نظريات اعتبرتها الدراسة من النظريات التي من الممكن أن تسهم في تقديم تفسير علمي نظري لموضوع الدراسة الحالية وقد وجدت الدراسة أن بعض هذه النظريات قدمت بالفعل بعض التفسيرات النظرية الجزئية لوقوع الأطفال كضحايا لجريمتي التهريب والاتجار، وبذات الوقت وجدت الدراسة أن بعض هذه النظريات لم تستطع تفسير هذه الظاهرة، وسوف تعرض الدراسة لكل نظرية من تلك النظريات كلاً على حدة وتحدد الجوانب التفسيرية لها والجوانب التي لم تغطها هذه النظرية في مجال تفسير الظاهرة المدروسة على النحو التالي :

٤ . ٣ . ١ نظرية النشاط الرتيب

على الرغم من أن هذه النظرية من النظريات التي يمكن أن تفسر لنا العوامل التي تجعل من الأفراد يقعون كضحايا للجريمة، إلا أن هذه النظرية لم تقدم لنا تفسيراً واضحاً يحدد لنا كيفية وقوع الأطفال كضحايا لجريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم، حيث تنطلق هذه النظرية من مقولة رئيسة تتمثل في أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط لحدوث الفعل الإجرامي (المجرم ذو الرغبة الإجرامية، الهدف المناسب، غياب الرقابة) أو بصورة أخرى وجود هدف مناسب، وجود دوافع إجرامية، نقص الحماية للأفراد.

وعند محاولة تفسير وقوع الأطفال ضحايا لجريمتي التهريب والاتجار من خلال هذه النظرية، فقد تبين لنا أن هذه النظرية لا يمكن أن تفسر لنا تفسيراً واضحاً لوقوع الأطفال كضحايا لجريمتي التهريب والاتجار، فقد أثبتت الدراسة أن الأسرة هي التي ترتكب هاتين الجريمتين ضد أطفالها، (والأسرة في الغالب لا تمتلك الرغبة الإجرامية)، كما أنها ترتكب في ظل وجود الرقابة الأسرية وبموافقة وإطلاع وتأييد من هذه الأسرة (وليس في غياب الرقابة أو الحراسة)، وعليه فقد أثبتت هذه الدراسة أن الجريمة تمت في ظل غياب شرطين من شروط توافرها بحسب نظرية النشاط الرتيب، وعليه فإن هذه النظرية غير قادرة على تفسير العوامل التي تجعل الأطفال يقعون كضحايا لجريمتي التهريب والاتجار، لكنها تتناسب مع تفسير بعض الجرائم الأخرى.

٤ . ٣ . ٢ نظرية أسلوب الحياة

تنطلق هذه النظرية من أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسة هي: أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد، الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض، الأشخاص الذين يكون الفرد معرضاً لهم.

ثم عدلت هذه النظرية من طرف الباحث جارفالو (Garofalo, 1987) حيث أضاف إليها ثلاثة متغيرات أخرى، وهي: ردة الفعل تجاه الفعل الإجرامي، جاذبية الهدف - مدى جاذبية الضحية المستهدف للفعل الإجرامي -، والاختلافات الفردية.

هذه المتغيرات التي أضافها جارفالو، أضافت بعد البناء الاجتماعي إلى هذه النظرية، حيث ذهب للتأكيد على أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطاً معيناً في الحياة دون رغبتهم، وأن بعض الأفراد قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم بل تفرض عليهم فرضاً - نتيجة لعوامل متنوعة -، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائد فيها من دون رغبة مسبقة منهم في اتباع هذا الأسلوب من الحياة. وأن الأفراد نظراً لاختلافاتهم الفردية تكون لهم ردود أفعال مختلفة تجاه الأفعال الإجرامية.

إن هذه النظرية يمكن أن تكون مفيدة في تفسير وقوع الأفراد كضحايا للجريمة في حالات متباينة، ولكنها لا تقدم لنا تفسيراً كلياً للظاهرة المدروسة، فهي تقدم لنا تفسيراً في جانبين الأول يتمحور في مقولة النظرية (جاذبية الهدف) والأطفال بحكم خصائصهم وبحكم الأهداف التي يرتجئها منهم المجرمون يعتبرون عناصر جاذبه لهم، وفي هذه الدراسة اتضح أن الجاذبية التي يتمتع بها الأطفال والأهداف التي يسعى المتاجرون للحصول عليها من خلالها، هي التي تدفع بالمتاجرين للبحث عن ضحايا لأهداف -

مناسبة من الأطفال، لكن هذه النظرية تتوقف عند هذا الحد ولا تقدم لنا تفسيراً للكيفية التي يحدث من خلالها التفاعل بين الجاني والضحية والكيفية التي يتم من خلالها حدوث الفعل الإجرامي التي تمثل محور اهتمامنا في هذه الدراسة. والثاني: هو الأشخاص الذين يكون معرضاً لهم الطفل أو يختلط بهم، وهذا الجانب من النظرية يفسر لنا تلك المخاطر التي يتعرض لها الأطفال الذين خاضوا تجربة رحلة التهريب البحري أو البري، فالأطفال الذين ركبوا في المراكب البحرية (الحالات ١٦، ١٧، ١٩) فهم تعرضوا واختلطوا خلال رحلة التهريب هذه بعصابة إجرامية وكان من الممكن أن يكونوا ضحايا لأنواع متنوعة من الجريمة، إلا أن أحداً منهم لم يذكر أنه تعرض لنمط إجرامي معين، كذلك فإن هنالك مجموعة من الأطفال ضحايا التهريب تعرضوا واختلطوا بعصابات إجرامية تمتهن تهريب البشر وتعرضوا للاحتجاز والتهديد من قبلهم. لكن هذه النظرية لم تفسر لنا التفاعلات التي تتم بين الضحايا والجناة، والكيفية التي يتم بها وقوع الفعل الإجرامي، وأنماط الجريمة التي من الممكن حدوثها، كما أنها لم تحدد لنا درجات التعرض للأشخاص والكيفية التي يتم من خلالها هذا التعرض، كما أنها لم تحدد ماهو الاختلاط وما نوعه وكيف يتم بين الجاني والضحية.

وعليه فإن هذه النظرية تقدم تفسيراً محدوداً ولا تفسر لنا باقي جوانب الظاهرة المدروسة.

٤ . ٣ . ٣ نظرية القرار الأسري

تشير هذه النظرية إلى: « كون الطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وأن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهما ويخدم

ويحقق رغباتها دون أن يضعها في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه» وانطلاقاً من هذا الاتجاه فإن الأسر تنظر إلى الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة ما يعطيهم أهمية أكبر، ويدفع هذا الاتجاه الأسر إلى النظر للأطفال على أنهم مشاريع استثمارية لمستقبل الأسر.

قدمت هذه النظرية تفسيراً لما تقوم به أسر الأطفال ضحايا التهريب والاتجار من الدفع بأطفالهم لخوض رحلات التهريب الخطرة أو القيام بتأجيرهم لمن يقوم باستغلالهم في سبيل حصول الأسرة على عائد مادي من جراء ذلك، فالغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة أكدت أن تهريبهم تم بموافقة أسرهم، وأن بعضهم أسرهم قامت بتأجيرهم لمن يقومون باستغلالهم في مقابل حصول الأسرة على عائد مادي، وأن بعض الأسر هي التي تقوم بتهريب أطفالها وتقوم باستغلالهم، فهذه الأسر تنظر للأطفال على أنهم مشاريع اقتصادية ربحية للأسرة.

وعلى الرغم من أن الدراسة تعتبر هذه النظرية مهمة ومفيدة في تفسير دور الأسرة في عملية إيقاع الأطفال كضحايا للجريمة، إلا أن هذه النظرية لم تقدم تفسيراً وافياً للظاهرة محل الدراسة، فهي لم تحدد لنا العوامل التي تدفع بالأسرة لكي تفكر في مصالحتها وتغفل مصالحها، كما أنها لم تحدد لنا درجات الضرر وأشكال هذا الضرر وحدوده بالنسبة للأطفال، وكذلك المصالح التي تحصل عليها الأسرة، كما أنها لم تحدد أنواع تلك القرارات الأسرية وماهي حدودها.

٤ . ٣ . ٤ نظرية الاختلاط التفاضلي لادوين سذرلاند

تؤكد هذه النظرية على دور الجماعة في تفسير السلوك الإجرامي أو المنحرف، كما تؤكد على دور تناقل الأفكار والاتجاهات عن طريق التفاعل الاختلاطي، فالاختلاط بالجماعات المنحرفة يساعد بشكل مباشر على الاقتناع ثم الاتباع لأفكارها، ومن ثم مباشرة السلوك المناسب مع تلك الأفكار.

وهذه النظرية تفسر لنا جزءاً من الظاهرة المدروسة وهم الأطفال الذين كانوا يخالطون أطفالاً سبق وأن خاضوا رحلات تهريب من بلدانهم إلى بلدان أخرى، ومن خلال هذه المخالطة تأثر بهم هؤلاء الأطفال من خلال أفكارهم والصور الجميلة التي يرسمونها لهم عن رحلة التهريب والعيش في مجتمع مغاير، وأقدم هؤلاء الأطفال على خوض هذه التجربة متأثرين بمخالطتهم بهؤلاء الأطفال، إلا أن هؤلاء الأطفال عددهم بسيط جداً لا يتجاوز خمس حالات.

وعليه فإن هذه النظرية قدمت تفسيراً لجزء بسيط من هذه الظاهرة، ولم تقدم تفسيراً شاملاً لكل جوانب الظاهرة محل الدراسة.

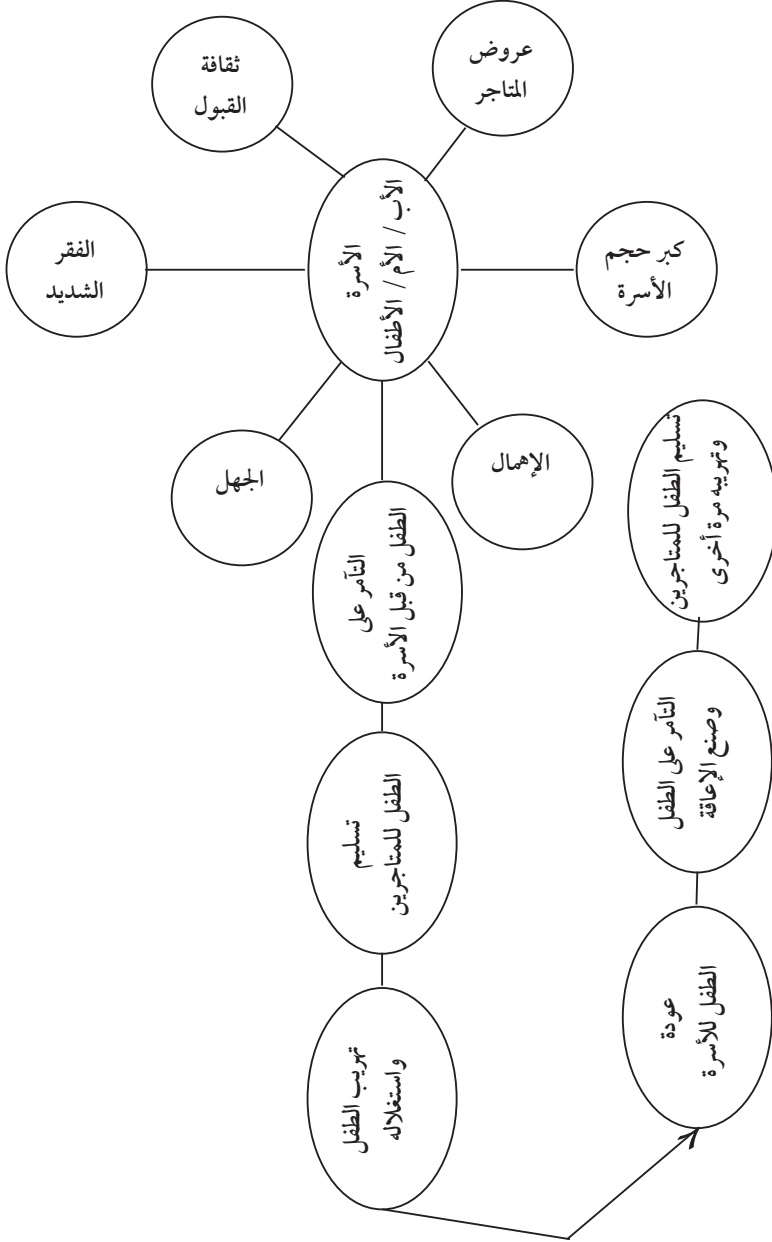
وبناء على ما تم عرضه ونقده نستطيع هذه الدراسة أن تقدم نموذجاً تفسيرياً مستخلصاً من نتائج هذه الدراسة في محاولة لتفسير تلك العوامل التي تجعل من الأطفال يقعون ضحايا لجريمة التهريب والاتجار، وتحديد دور الأسرة في ذلك، لقد وجدت الدراسة أن الظاهرة الأبرز في هذه الدراسة والتي لم تقدم الأطر النظرية تفسيراً واضحاً لها، هي كيف تشارك الأسرة في الجريمة ضد أطفالها، وكيف ولماذا تتاجر الأسرة بأطفالها، وكيف تتآمر مع المتاجرين بالأطفال ضد أطفالها وتقوم بصنع الإعاقات العمدية لهم، والدراسة تحاول تفسير ذلك من خلال نموذج نظري تفسيري أطلقنا عليه «نموذج التآمر الأسري».

نص نموذج التآمر الأسري «في ظل ظروف أسرية واجتماعية واقتصادية قاسية للأسرة، وفي ظل تقديم مغريات مادية ومعنوية من المتاجرين بالأطفال للأسرة، فإن الأسرة تتآمر فيما بينها وبين المتاجرين على أحد أطفالها لكي تقدمه كضحية للمتاجرين، في سبيل حصولها على بعض العوائد المادية أو المعنوية، ثم تتآمر الأسرة مع المتاجرين مرة أخرى على الطفل الضحية لتنفيذ جريمة الإعاقة العمدية ضد الضحية، في سبيل حصول الأسرة على عائد مادي أكثر من السابق».

إن الفكرة الرئيسة التي تطرحها الدراسة من خلال هذا النموذج النظري هي أن هنالك خصائص اجتماعية واقتصادية تميز بها الأسرة المتآمرة هذه الخصائص تتفاعل مع مغريات المتاجرين بالأطفال، فينتج عن ذلك أن تضحي الأسرة بأحد أطفالها لكي يكون ضحية لمتاجرين يقومون بتهريبه والاتجار فيه خارج بلده، ثم بعد عودة هذا الطفل إلى أسرته وقد تم تدريبه من قبل المتاجرين فإن المتاجرين عرفوا أن هذا الطفل لديه إمكانيات لا تتوفر لدى غيره من الأطفال في فنون ممارسة التسول وإتقان اللهجة المحلية ومواقع العمل، إلا أن هذا الطفل تنقصه الإعاقة لكي يكون سلعة مربحة للمتاجرين، فالطفل المعوق والمدرّب في مهنة التسول يوفر دخلاً عالياً للمتاجرين به، لذلك فإن المتاجرين يعاودون الكرة لكي يتآمروا مع الأسرة ضد هذا الطفل الضحية، فيقنعوا الأسرة بأن هذا الطفل - الضحية - هو من سوف يوفر لهم دخلاً عالياً إذا ما تم صنع إعاقة عمديه له، وقد يدفع المتاجرون مبالغ نقدية مقدماً لذلك، عندها تتآمر الأسرة وتخطط لصنع الإعاقة لهذا الطفل، ويتم تسليمه للمتاجرين مرة أخرى لكي يتم تهريبه والاتجار به خارج بلده، طمعاً من الأسرة في العائد المادي الكبير الذي وعد به المتاجرون (انظر الشكل رقم ١).

الشكل رقم (١)

يوضح الكيفية التي تسهم من خلالها الأسرة في التأمر على الطفل



وتؤكد فكرة هذا التفسير النظري على أن هنالك خصائص تتميز بها الأسرة المتآمرة أبرزها مايلي:

١ - الفقر الشديد.

٢ - الجهل والامية.

٣ - كبر حجم الأسرة.

٤ - إهمالها للأطفال.

٤ - أسرة مستقرة نسبياً.

٥ - لديها ثقافة هامشية ترتبط بالمجتمع الذي ينتمون إليه.

كما أن هنالك خصائص للمجتمع الذي تنتمي له هذه الأسرة:

١ - تنتمي لدول تتميز بالفقر وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض معدلات التنمية.

٢ - تنتمي لمجتمعات محلية قروية فقيرة.

٣ - تنتمي لدول ترتفع فيها معدلات الفساد الإداري.

٤ - تنتمي لدول تنشط فيها العصابات الإجرامية التي تتاجر بالأطفال.

نستخلص من هذا التصور النظري أن العصابات الإجرامية التي تتاجر بالأطفال تستهدف أسراً معينة تتميز بالفقر والجهل وكبر حجم الأسرة (توفر الأطفال)، وتستغل ظروف الفقر الشديد وتقدم لهم العديد من المغريات المادية والمعنوية في سبيل إقناع تلك الأسر بتأجير أحد أطفالها لهم في مقابل عائد مادي يتم الاتفاق عليه مسبقاً، وفي ظل ظروف الفقر والجهل الذي تتميز به تلك الأسر ووجود ثقافة القبول لديهم فإنها تتآمر مع المتاجرين على أحد أطفالها، لكي تجعل منه طفلاً متاجراً فيه.

والدراسة تؤكد هذا النموذج ينطبق على جميع حالات الأطفال المتاجر بهم من الجنسية النيجيرية، كما أنه ينطبق على جميع الأطفال الذين تقوم أسرهم بتأجيرهم للأشخاص الذين يمتنون استغلال الأطفال، إلا أن ثقافة التشويه العمدي للأطفال ما زالت غير منتشرة لدى باقي الجنسيات التي طبقت عليها الدراسة، غير أن هنالك احتمالية لوجود حالات مشابهة لدى الجنسيات الهندية فهناك مؤشرات تؤكد أن هنالك ثقافة لدى العصابات الإجرامية التي تمتهن الاتجار بالأطفال الهنود بهدف استغلالهم في التسول تعتمد على تشويه الأطفال وصنع إعاقات عمديه لهم.

من المهم أن تؤكد الدراسة على أنها لم تستطع أن تجد تفسيراً علمياً منطقياً يوضح العوامل المتنوعة التي تدفع بالأسر لكي تقوم باستغلال طفل أو أكثر من أبنائها (باستثناء عامل الفقر) وماهي المعايير التي تحددها الأسرة للطفل المستغل من قبلها أو الطفل الذي ترشحه للمتاجرين.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها

٥ . نتائج الدراسة وتوصياتها

١ . ٥ النتائج

أبرز نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للعديد من النتائج المهمة جاءت متوافقة مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، إلا أنها توصلت للعديد من النتائج المهمة الأخرى ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة والتي سوف نعرضها على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها

أبرز العوامل التي جعلت من الأطفال المهربين إلى المملكة العربية السعودية يقعون ضحايا لجريمة التهريب:

- ١ - للأسرة دور كبير ورئيس في تهريب أطفالها والمتاجرة بهم.
- ٢ - الفقر من أبرز العوامل المساهمة في تهريب الأطفال والاتجار بهم.
- ٣ - الجهل عامل مهم في المساهمة في تهريب الأطفال والاتجار بهم.
- ٤ - إن لجماعة الرفاق دوراً في المساهمة في جعل بعض الأطفال يقعون كضحايا للتهريب.
- ٥ - إن الأطفال الذكور هم الأكثر وقوعاً كضحايا لجريمتي تهريب الأطفال والاتجار بهم.
- ٦ - الغالبية العظمى من الأطفال ضحايا التهريب والاتجار قدموا من قرى ومدن صغيرة.

٧- هنالك دور فاعل للمهريين والمتاجرين بالأطفال في تزايد حجم هذه الجرائم، من خلال تقديمهم مغريات لأسر الأطفال.

الانعكاسات والمخاطر التي تعرض لها الأطفال المهربون للمملكة العربية السعودية:

أثبتت الدراسة أن الأطفال تعرضوا للعديد من أنواع العنف والمخاطر خلال رحلة التهريب وبعد أن وصلوا إلى المملكة العربية السعودية وكان أبرز تلك المخاطر والعنف هي ما يلي:

١- تعرض الأطفال لجريمة التشويه العمدي لهم من خلال صنع الإعاقات العمدية لهم من قبل الأسرة بمشاركة التنظيم الإجرامي.

٢- تعرض الأطفال لأنماط متنوعة من العنف البدني اللفظي أبرزها الضرب، والشتم والتهديد من قبل مستغليهم.

٣- تعرض الأطفال للعديد من المخاطر خلال رحلتي التهريب البرية والبحرية، أبرزها الجوع والعطش والخوف، والتزاحم في وسائل النقل التي يستخدمها المهربون.

٤- تعرض الأطفال للإجهاد والتعب والإعياء من جراء السير لمسافات طويلة وتعرضهم لدرجات عالية من الحرارة، وكذلك ممارسة العمل في ظل ظروف جوية شديدة الحرارة.

٥- تعرض الأطفال للمرض وللحوادث المرورية.

الطرق والآليات التي يتم من خلالها تهريب الأطفال للمملكة العربية السعودية

أثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من الطرق والآليات التي يتم من خلالها

تهريب الأطفال، حيث يتم تهريب الأطفال بواسطة الجو والبر والبحر، إلا أن كل أسلوب تهريب له طرقه المختلفة عن الآخر، كما أن هناك شبكات إجرامية تتمهن تهريب الأطفال إلى المملكة العربية السعودية، كما أن هناك شبكات لتهريب البشر داخل القرى والمدن السعودية.

وسوف نعرض لإبراز تلك النتائج المتعلقة بهذا الجانب في ما يلي:

١- الغالبية العظمى من الأطفال المهربين إلى المملكة العربية السعودية تم تهريبهم بواسطة الجو، وتم استغلال تأشيرتي الحج والعمرة لتهريبهم، ويليهم في الترتيب الأطفال الذين تم تهريبهم براً، في حين جاءت نسبة الأطفال الذين تم تهريبهم بواسطة البحر أقل نسبة بين الأطفال الذين تم تهريبهم إلى المملكة العربية السعودية.

٢- أن الأطفال الذين تم تهريبهم جواً يحضرون مع مهرّب أو متاجر، يكون قد قام بتزوير وثائقهم من البلد الذي قدموا منه مدعياً أن هذا الطفل - المهرّب - ابنه، لكي يكون دخوله إلى المملكة العربية السعودية رسمياً وقانونياً.

٣- أن الغالبية العظمى من الأطفال المهربين إلى المملكة العربية السعودية براً عبروا الحدود البرية السعودية اليمنية مشياً على الأقدام.

٤- الأطفال الذين تم تهريبهم بحراً قد دخلوا إلى المملكة العربية السعودية عبر الشواطئ الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية.

٥- أثبتت الدراسة وجود مهربين بشريين داخل المملكة العربية السعودية، وأن هؤلاء المهربين لهم شكلان شكل فردي عشوائي غير منظم، وآخر منظم.

٦- وجدت الدراسة أن التزوير عامل مهم من العوامل التي يلجأ لها

المهربون في تهريب الأطفال من خارج المملكة إلى المملكة، ولتهريب الأطفال بين مدن المملكة.

المؤشرات الدالة على وجود تنظيم إجرامي يقف خلف جريمة تهريب الأطفال والاتجار بهم

أثبتت الدراسة وجود مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود تنظيم إجرامي يقف خلف تهريب الأطفال والاتجار بهم من نيجيريا إلى المملكة العربية السعودية.

لقد كانت أبرز المؤشرات الدالة على ضلوع هذا التنظيم في تهريب الأطفال والاتجار بهم هو توزيع وانتشار أعضاء هذا التنظيم فمنهم من يذهب للأسر الفقيرة ويؤمن الأطفال للتنظيم الإجرامي وآخرون يقومون بتجهيز الوثائق وإعداد الطفل للتهريب، وآخرون يقومون بدور النقل (نقل الطفل من بلد المصدر إلى بلد المقصد) وآخريات يستقبلن الأطفال في بلد المقصد.

أبرز الأعمال التي يوجه الأطفال لممارستها

أثبتت الدراسة أن هناك عملاً رئيساً وشبه وحيد يوجه الأطفال لممارسته وهو القيام بأعمال التسول.

كما أثبتت الدراسة أن العائد المادي الذي يحصل عليه الطفل يأخذه منه المتاجر بالطفل، وهذا المتاجر غالباً ما يكون شخصاً من خارج الأسرة قام باستئجار هذا الطفل من أسرته للمتاجرة به، وقد يكون هذا المتاجر هو أحد أفراد أسرة الطفل المتاجر به.

النتائج الإضافية التي وجدتها الدراسة:

- ١ - أثبتت الدراسة أن الجنسية النيجيرية هي أكثر جنسيات الأطفال الذين يتم الاتجار فيهم.
- ٢ - وجدت الدراسة أن الجمهورية اليمنية تمثل بلداً مصدراً - وبلد عبور ومرور - للأطفال الذين يتم تهريبهم للمملكة العربية السعودية.
- ٣ - أن الأحياء الشعبية في محافظة جدة تعد بؤراً إجرامية للمتاجرين بالأطفال.
- ٤ - وجدت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأطفال المتاجر بهم من الجنسية النيجيرية هم أطفال معوقون.
- ٥ - هناك ظاهرة تنبئ بخطر مستقبلي حول الاتجار بالأطفال وهي ظاهرة الحاضنات الأفريقية.
- ٦ - أثبتت الدراسة وجود مجموعه من النقاط الرئيسة للمهربين البشريين داخل المملكة العربية السعودية، وأن هذه النقاط ينتشر بها سماسة ومهربون للبشر.
- ٧ - وجدت الدراسة أن مستغلي الأطفال من الجنسية النيجيرية هن سيدات.
- ٨ - أثبتت الدراسة أن هناك سهولة في تهريب الأطفال بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية عبر الحدود البرية.
- ٩ - أن مفهوم الاتجار بالأطفال مازال مفهوماً مجهله الكثير من أفراد المجتمع .

٢.٥ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية فإن الدراسة توصي بمجموعة من التوصيات العملية والعلمية على النحو التالي:

١.٢.٥ التوصيات العملية:

- ١- إيجاد آلية اجتماعية وقانونية يتم من خلالها تحديد مفهوم واضح يحدد الحالات التي يمكن اعتبارها متاجرة في الأطفال، ومن خلال ذلك يتم سن قوانين تتوافق مع هذا المفهوم من حيث التجريم والعقوبة.
- ٢- تفعيل التعاون الدولي بين البلدان التي تعد بلداناً مصدرة للأطفال المهربين والمتاجر بهم، والبلدان التي تعتبر بلدان مقصد أو عبور لهؤلاء الأطفال، بما من شأنه أن يحمي هؤلاء الأطفال من هذه الجريمة، ويحد من استغلالهم والاتجار بهم.
- ٣- تفعيل دور وسائل الإعلام للتنبيه بخطورة هذه الظاهرة على الأطفال وعلى دول المصدر والمقصد، والتعريف بهذه الظاهرة من حيث الماهية والطرق التي يتم بها استغلال الأطفال والاتجار بهم .
- ٤- تفعيل دور المواطن من خلال تبني المؤسسات الرسمية ذات العلاقة لحملة توعوية إعلامية تتضافر مع التوعية الإعلامية، بهدف تعاون المواطنين في الحد من هذه الظاهرة والمساهمة في مكافحتها .
- ٥- إنشاء لجنة وطنية لمكافحة تهريب الأطفال والاتجار بهم، تشرف على هذه اللجنة وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٦- ضرورة تنسيق الجهود الأمنية داخل المملكة العربية السعودية وتفعيلها

للحد قدر الإمكان من ظاهرة مهربي البشر المحليين وذلك من خلال الاستعانة بالخبراء الأمنيين ومدعمهم بالآليات المناسبة وأجهزة تحديد المواقع والطائرات العمودية واختيار عدد مناسب ومؤهل لمحاربة هذه الظاهرة وخصوصاً في المناطق الجنوبية الغربية من المملكة.

٧- تفعيل عمل رجال حرس الحدود على طول الحدود السعودية اليمنية بهدف محاربة ظاهرة تهريب الأطفال خصوصاً والتهريب بشكلٍ عام.

٨- ربط القادمين لأداء العمرة والحج وبرفقتهم أطفال سفارات بلدانهم بحيث تكون السفارة هي المسؤولة عنهم وعن أطفالهم منذ دخولهم للمملكة وحتى انتهاء فترة أداء الفريضة بهدف القضاء على ظاهرتي تهريب الأطفال والاتجار فيهم والتخلف عقب أداء الفريضة.

٥ . ٢ . ٢ التوصيات العلمية:

١- ضرورة إجراء دراسات تسهم في الكشف عن تلك العوامل المتنوعة بخلاف الفقر التي تدفع بالأسر لكي تقوم باستغلال طفل أو أكثر من طفل من أبنائها، وتحديد المعايير التي تحددها الأسرة للطفل المستغل أو المتاجر به.

٢- ضرورة التوسع في الدراسات العلمية التي تركز على الأطفال ضحايا الجريمة عموماً وضحايا التهريب والاتجار على وجه الخصوص في الوطن العربي.

٣- إجراء دراسات على الأشخاص الذين يمتنون الاتجار بالأطفال واستغلالهم.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

إقليعي، عادل (٢٠٠٩م) التسول بين الشرع والعادات، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ٢٠/٤/٢٠٠٩م، العدد ٥٢٤، ص ١٨.

الأمم المتحدة (٢٠٠٦م) تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة.

الأمم المتحدة (١٩٨٩) اتفاقية حقوق الطفل. وحدة حقوق الإنسان. بعثة الأمم المتحدة في السودان. الخرطوم.

الأمم المتحدة (٢٠٠٨م) اتفاقية حقوق الطفل - البروتوكول الاختياري، الدورة السابعة والأربعون، الوثيقة (crc/c/opsc/kwt/co/1) منشورة في ١٨ فبراير ٢٠٠٨م.

الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٣م) منتدى حول الجريمة والفساد، المجلد ٣، العددان الأول والثاني، نيويورك.

الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٤م) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، نيويورك.

الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٤م) الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، نيويورك.

الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٠٦م) الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة.

البار، أسامة فضل (١٤٢٢هـ) تطور خدمات الحج في عهد خادم الحرمين الشريفين، معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، مكة المكرمة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق شيبه الحمد، عبد القادر، (الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ).

البشرى، محمد الأمين (٢٠٠٥) علم ضحايا الجريمة وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بنعمو، أحمد (٢٠٠١م) أطفال الهجرة السرية وأشكال استغلالهم، بحث مقدم للندوة العلمية سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم (١٤٢٦هـ) مجموع الفتاوى، أنور الباز - عامر الجزائر، الطبعة الثالثة، دار الوفاء، مصر.

الثمالي، محمد صالح (١٩٩١م) الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية، الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة.

الجميل، إبراهيم محمد حسن (١٤٢٣هـ) الرّق في الجاهليّة والإسلام، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة، المجلد ٢٢، العددان (٥٠-٥١).

حجر، خالد أحمد (٢٠٠٣م) معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات

في البحث الكيفي: دراسة نظرية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم
التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد
الثاني، مكة المكرمة.

حسن، عبدالباسط محمد (١٩٩٠م) أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة،
القاهرة.

الحميدي، إبراهيم بن عبدالله (١٤٢٤هـ) الهجرة الداخلية في المملكة العربية
السعودية حجمها واتجاهاتها، مجلة جامعة الملك سعود، م١٦،
الآداب (١)

حوات، إدريس (٢٠٠٤م) ظاهرة التهريب وانعكاساتها على اقتصاديات
الجهة الشرقية من المملكة المغربية، غرفة التجارة والصناعة
والخدمات بوجدة، المملكة المغربية.

خالد، منصور (١٤٢٤هـ) تاريخ الرق في السودان، جريدة الشرق الأوسط،
الاثنين ٦ جمادى الآخرة ١٤٢٤ هـ ٤ أغسطس ٢٠٠٣ العدد
٩٠١٥، ص٦.

الخريف، رشود محمد (٢٠٠٣م) السكان، المفاهيم والأساليب والتطبيقات،
مكتبة العبيكان، الرياض.

خضور، أديب (٢٠٠٦م) التوعية الإعلامية ضد مخاطر الاتجار بالأطفال،
ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية لمكافحة الاتجار بالأطفال
المنعقدة في الفترة من ١٨-٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦م بجامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية، الرياض.

خليل، عشاري (٢٠٠٦م) الأطفال في وضعيات الاتجار: التعريف والمعايير
الدولية والأطر البرنامجية، بحث مقدم للحلقة العلمية لمكافحة

الاتجار بالأطفال، المنعقدة في الفترة من ١٨-٢٢/٢/٢٠٠٦م،
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الخليفة، عبدالله حسين (١٩٩٩م) البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة،
ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، جامعة نايف
العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

دبدوب، نهاية (٢٠٠١م) عمالة الأطفال في الأردن، بحث مقدم لمؤتمر
نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب المنعقد في شهر نيسان
بالعاصمة الأردنية عمان، عمان.

الدريج، محمد (٢٠٠١م) أشكال استغلال الأطفال وسوء معاملتهم في
المجتمع المغربي، بحث منشور ضمن أعمال ندوة سوء معاملة
الأطفال واستغلالهم غير المشروع، منشورات أكاديمية نايف
العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرازي، زين الدين (١٤١٥هـ) مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت.

الزغاليل، أحمد سليمان (١٩٩٩م) الاتجار بالنساء والأطفال، الندوة العلمية
الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، جامعة نايف
العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ريسبولي، جوزيف (٢٠٠٦م) دراسة عن الإحالة وإعادة الإدماج
للأطفال ضحايا التهريب في محافظات حجة والحديدة والمحويت
في الجمهورية اليمنية المهربين إلى المملكة العربية السعودية،
اليونيسيف، الجمهورية العربية اليمنية.

السرхан، حسين (٢٠٠٤م) العوامل الاجتماعية والنفسية لضحايا العنف

الأسري، أكاديمية شرطة دبي، مؤتمر أكاديمية شرطة دبي الدولي
حول ضحايا الجريمة، الإمارات العربية المتحدة.

أبو شامة، عباس (١٤٢٠هـ) التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة
حجمها وأبعادها ونشاطها في الدول العربية، بحث منشور في
أعمال ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة، أكاديمية نايف العربية
للعلوم الأمنية، الرياض .

شرسثا، رامش، وآخرون (٢٠٠٤) مشكلة تهريب الأطفال في اليمن، وزارة
الشؤون الاجتماعية اليمنية، صنعاء .

شهبون، عبداللطيف (٢٠٠٢م) ملامح عن أوضاع القاصرين المهاجرين
سرياً، المرصد الوطني لحقوق الطفل، المؤتمر الوطني التاسع،
الرباط.

الصيفي، عبدالفتاح، وآخرون (١٩٩٩م) الجريمة المنظمة التعريف والأنماط
والاتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

طالب، أحسن (٢٠٠١م) الوقاية من الجريمة، دار الطليعة، بيروت.
طالب، أحسن (٢٠٠٢م) الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار
الطليعة، بيروت.

طالب، أحسن (٢٠٠٧م) علم ضحايا الجريمة، محاضرات غير منشورة
ألقيت على طلبة الدكتوراه: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،
الرياض.

الطبري، محمد بن جرير (١٤٢٠هـ) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد
محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت.

طواشي، طه (١٤٢٨ هـ) ٩٠٠ ألف طفل حجم ظاهرة تهريب الأطفال إلى المملكة، جريدة عكاظ، الثلاثاء ٢١ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ، ٨ مايو ٢٠٠٧ م، العدد ٢١٥١.

عبد الحميد، عبد الحافظ عبد الهادي (٢٠٠٥ م) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص، بحث مقدم لندوة مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالرياض.

عبد الرحمن، فاطمة (٢٠٠٧ م) أموال تخرج من بوابة العطف، جريدة اليوم السعودية، الأربعاء ١٤/٩/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٦/٩/٢٠٠٧ م، العدد ١٢٥٢١، ص ٢٦.

عبد الله، أسماء (٢٠٠٩ م) تورط راهبة وقسيس مصريين في مافيا تجارة الأطفال الرضع، جريدة الخميس المصرية، العدد ٢١٠، ٢٢/١/٢٠٠٩ م، ص ٢٢.

عبد الهادي، خالد (٢٠٠٥ م) ضرب وسرقة واعتداءات جنسية تطال الأطفال المهريين، جريدة الوسط اليمنية، الأربعاء، ١٣ إبريل ٢٠٠٥ م. العبيدي، إبراهيم (١٩٩٥ م) علم ضحايا الجريمة والمنظور الإسلامي، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

عراي، عبد القادر (٢٠٠٨ م) المناهج الكيفية، (د.ن.)، الرياض. العسيري، عبد الرحمن محمد (٢٠٠١ م) الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء

معاملة الأطفال والآثار المترتبة عليها، بحث مقدم للندوة العلمية بعنوان سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العسيري، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٥م) تشغيل الأطفال والانحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العسيري، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٦م) وضعيات الاتجار بالأطفال، ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية لمكافحة الاتجار بالأطفال المنعقدة في الفترة من ١٨-٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦م بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عشماوي، عبدالفتاح (١٤٢٣هـ) حقوق الإنسان في الإسلام، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة، المجلد ٢٠، العدد ٤٦، ص ص: ٦٥-٩٤.

العلي، النعيم عبدالله (٢٠٠٤م) الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، ندوة الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية، القاهرة.

عيد، محمد فتحي (٢٠٠٦م) التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود الدولية: آليات التنفيذ وبروتوكولات التعاون، بحث مقدم للحلقة العلمية مكافحة الاتجار بالأطفال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عيد، محمد فتحي (٢٠٠٥م) عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، بحث مقدم لندوة مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية بالرياض خلال الفترة من ١٥-١٧/٣/٢٠٠٤م، ص
ص: ٦٤-٧.

غزوان، محمد غالب (٢٠٠٨م) أطفال يمنيون بضاعة رائجة في الحدود
السعودية، جريدة الوسط اليمنية، الأربعاء ٢ إبريل ٢٠٠٨م.
غويتا براكيثي (٢٠٠٧): مليون طفل اختطفوا وقتلوا خلال العشرين سنة
الماضية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٢٧٩ بتاريخ ١٩ يناير
٢٠٠٧م.

الفارسي، فؤاد عبدالسلام (١٤١٨هـ) الأصالة والمعاصرة المعادلة السعودية،
وزارة الإعلام، الرياض.

الفتي، أحمد إبراهيم (٢٠٠٣م) وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة،
دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

القرشي، وجدي (١٤٣٠هـ) متسولو مكة يتقلصون من ٦٠٠٠ إلى ٩٠٢..
والسعوديون ٢٪، جريدة الاقتصادية، الأربعاء ١٤٣٠/٤/١٢
هـ. الموافق ٠٨ إبريل ٢٠٠٩م، العدد ٥٦٥٨.

القطب، إسحاق يعقوب (١٩٧٩م) اتجاهات التحضر في الوطن العربي،
مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، الكويت.

الكتبي، آمنة جمعة (٢٠٠٦م) جرائم الاتجار بالبشر، المفهوم والأسباب
وسبل المواجهة، مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة، الإمارات
العربية المتحدة.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (١٤٢٠هـ) تفسير القرآن العظيم، تحقيق
سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، دار طيبة، مكة المكرمة.

الكردوسي، عادل عبدالجواد (٢٠٠٤) الجمعيات غير الحكومية وضحايا

الجريمة ، أكاديمية شرطة دبي، مؤتمر أكاديمية شرطة دبي الدولي
حول ضحايا الجريمة، الإمارات العربية المتحدة.

اللحياني، شذا عابد (١٤٢٨ هـ) العمالة المتخلفة بعد الحج والعمرة في مدينة
جدة، وأثر ذلك على الوضع الاجتماعي، بحث غير منشور، جامعة
أم القرى، قسم الجغرافيا.

اللهبي، وائل (١٤٢٤ هـ) متسولو الـ «خمس نجوم» يمدعون الناس بمظهرهم
الجذاب وسياراتهم الفارهة، جريدة الرياض، الخميس ٤ رمضان
١٤٢٤ هـ، العدد ١٢٩١٤ السنة ٣٩، ص ٢٢.

المراد، محمد فضل عبدالعزيز (٢٠٠٥ م) تحريم الاتجار بالأطفال واستغلالهم
في الشريعة الإسلامية، بحث مقدم لندوة مكافحة الاتجار
بالأشخاص والأعضاء البشرية التي عقدت بجامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية، الرياض.

المرزوق، خالد (٢٠٠٥ م) جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في
الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة،
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مصطفى، إبراهيم وآخرون (١٩٧٨ م) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية،
القاهرة.

مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات (٢٠٠٧) نشرة الخصائص السكانية
والسكنية من واقع البحث الديموجرافي، الرياض .

المطري، السيد خالد (١٩٩٨ م) سكان المملكة العربية السعودية، جدة، الدار
السعودية للنشر والتوزيع.

منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٢ م) التقرير العالمي حول العنف والصحة،
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. القاهرة

منظمة العفو الدولية (١٩٩٥م) الطفولة الضائعة: الانتهاكات الجسدية بحق الأطفال، لندن.

منظمة الهجرة الدولية (٢٠٠٥م) تقرير الهجرة السنوي.

منظمة اليونسكو (٢٠٠٧م) أرشيف تجارة الرقيق الأسود: المحطات التاريخية، رسالة اليونسكو، العدد الخامس.

ابن منظور، محمد بن مكرم (١٤١٥هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت.
أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٣م) الجوانب المعاصرة في مجال رعاية الضحايا، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع والأربعون، الشارقة.

نور، عثمان الحسن محمد والمبارك، ياسر عوض الكريم (٢٠٠٨م) الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق عبد الباقي، محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الأول، (د.ت).

هلال. محمد ناجي (٢٠٠٤) التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة، شرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الامارات العربية المتحدة

وافي، علي عبدالواحد (١٩٦٨م) الحرية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة.
وافي، علي عبدالواحد (١٩٧٩م) حقوق الإنسان في الإسلام، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٤) تقرير الاتجار بالبشر، مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر، نيويورك.

الوريكات، عايد عواد (٢٠٠٤م) نظريات علم الجريمة، دار الشروق، عمان.
اليوسف، عبدالله عبدالعزيز (٢٠٠٦) الأنساق الاجتماعية في المجتمع

ودورها في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، جامعه نايف
العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

اليونيسيف (٢٠٠٦) وضع الأطفال في العالم: المقصون والمحجوبون،
مكتب اليونيسيف الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا،
الأردن، عمان.

اليونيسيف (٢٠٠٦م) مراجعة تقرير أطفال الهجن، منشور في أكتوبر
٢٠٠٦م.

جريدة ٢٦ سبتمبر اليمنية (٢٠٠٧م) إحباط محاولات تسلل ٤ صوماليين
وتهريب ٦٢ طفلاً للعمل خارج الحدود اليمنية، السبت ٣ مارس
٢٠٠٧م.

جريدة الرياض (٢٠٠٦م) أمريكا وروسيا تستضيفان أكبر عدد من مواقع
دعارة الأطفال، الخميس ٤ شوال ١٤٢٧هـ، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٦م،
العدد ١٤٠٠٣، ص ٢٤.

جريدة الطليعة الكويتية (٢٠٠١م) مؤتمر دولي لمواجهة دعارة الأطفال،
السبت ١٦-٢٢ رمضان ١٤٢٢هـ الموافق ١-٧ ديسمبر ٢٠٠١،
العدد ١٥٠٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Baril. Micheline. (2002) Envers du crime, Lere Publicationm
Cicc, Montreal, QC, 1984, Avril.

Daniel Mbassa Menick, (2004) Enfance En Danger L'exploit-
ation Sexuelle Des Jeunes Filles, A Des Fins Com-
merciales Au Cameroun; Décembre. Etude réalisée

par Anti-Slavery en collaboration avec l'ONG ESAM
Financée par la Loterie Nationale Royaume Uni.

Fattah. E. (1976) Towards a Criminological Classification of victims, international Journal of criminal policy..

Fattah. E. A. (2003) *The Plight of Crime Victims in Modern Society*, Dept. of Criminology, Simon Fraser University, Vancouver, Canada.

Hadson. J. and Galway. B. (1996) *Restorative Justice: International Perspectives*, Amsterdam, Kugler publications.

Herbert J. Rubin & Irene S. Rubin. (1995) *Qualitative Interviewing*, London, Sage Publishers.

Jorgensen D.L(1989)*Participant observation: A Methodology for human studies* .london Jorgensen .

Kaiser G. H. (1977), Child Abuse in West Germany, *Victimology*, vol. 2(2).

Kamidi. R. (2007) A Legal Response to Child Trafficking in Africa: A Case Study of South Africa and Benin, Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of The Degree Llm, (Human Rights and Democratisation in Africa), *Faculty of Law of The University of the Western Cape, Cape Town, South Africa*.

Lamborn, L. (1981) *The Vulnerability Of The Victim*, B. & J. Hudson (eds) *Perspectives On Crime victim*. St. louis: The C.V. mosby Company>.

- Mathew B. Miles & A. Michael Huberman.** (1994) *Qualitative Data Analysis*. London, Sage Publishers.
- Matti. Joutsen** (1987) *The Rosie of the victim of crime in European criminal system Finland: Helsinki Institute of crime Prevention and control.*
- Mauny. R.** (1971) *Les siècles obscurs de l’Afrique noire*. Fayard>.
- Mawby. R. I. and Wiklatc. S.** (1994) *Critical Victimology*. International perspectives London: SAGE publications, Introduction.
- Michael Quinn Patton.** (1987) *How To Use Qualitative Methods in Evaluation*. London, Sage Publishers.
- Nalyvayko. K.** (2006) *Social Assistance for Victims of Human Trafficking a Comparative Study of Social Measures for Victims of Trafficking in the Netherlands and Ukraine Based on the Council of Europe Convention on Action Against Trafficking in Human Beings*. *Macess Maastricht, Netherlands.*
- Norman K. Denzin & Yvonna S.** (2000) Lincoln(editors). *Qualitative Research*, 2nd ed London, Sage Publishers.
- Postel. Jacques(eds).** (1993) *Dictionnaire De Psychiatrie de Psycjopathologie Clinique*. La Rousse, Paris, .
- Roylance. R. and Scanlon. C.** (1999) *The Child Victim: What Should Be Done, and Who Should Do It*. *Conference Convened by the Australian Institute of Criminology*

in Conjunction with Victims Referral and Assistance Service and held in Melbourne, September.

Schafer. S. (1981) *Victimology: The Victim and his Criminal*, Virginia: reston Publishing Company, Inc.

Schafer, Stephen (1977) *Victimolgy* ed., Reston publishing - Virginia, U.S.A.

Tierney. J. (1998) *Criminology: Theory and Context*, London: Prentice Hall>.

UNICEF. Regional office (2005) *Guidelines for protection of the rights of children victim of trafficking*, Geneva.

United Nations Commission on crime Prevention and criminal Justice (2005) *Guidelines for Justice in Matters involving child victims and Witnesses of crime*.

Von Hentig.H. (1967) *The Criminal & His Victim*, Archon Books.

Wendy Hollway & Jony Jefferson, (2000) *Doing Qualitative Research Differently*, London, Sage Publishers.

Willams. K. (1998) *Textbook of Criminology*, Blackstone Press, London, p.99.

Zedner. L. (1997) *Victims*, Mike Maquire, (ETAL) (EDS), *The Oxford Handbook of Criminology*, sed, Ed. Clarendon Press, Oxford>.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي (٢٠٠٩م) مافيا «إسرائيلية» تخطف ٢, ١ مليون طفل عربي وتجبرهم على اعتناق اليهودية، منشور بتاريخ <http://muslimaunion.com/news.php>.

الأمم المتحدة (٢٠٠٧م) اليوم العالمي لإحياء ذكرى مرور مائتي عام على تجارة الرقيق عبر الأطلسي، موقع الأمم المتحدة: www.un.org/arabic.

الأمم المتحدة (٢٠٠٧م) تجارة البشر عار على الجميع، تقرير منشور على موقع: <http://www.3emme3.com/vb/showthread.php?t=4840>.

الخليوي، فوزية، تسول الأطفال في السعودية، مجلة المختار الإسلامي، <http://www.islamselect.com/mat/36720>.

شريف، محمد (٢٠٠٥م) معضلة تهريب الأطفال بين اليمن والسعودية، سويس انفوا: <http://www.swissinfo.org/ara/feature.html>.

شما، محمد (٢٠٠٨م) العبودية الحديثة مفهوم يقلق الحكومات، منشور بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨م، على الرابط www.ammannet.net.

العتيبي، عمر (٢) (٢٠٠٧م) القبض على ٦ من زعماء عصابات تسول الأطفال، اللجنة الوطنية للطفولة، منشور بموقع اللجنة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٧م على الرابط: http://childhood.gov.sa/vb/show_thread.php.

العتيبي، عمر (٢٠٠٧م) تجارة البشر أكبر خطر على الحدود، اللجنة الوطنية للطفولة بالمملكة العربية السعودية، منشور على موقع اللجنة <http://childhood.gov.sa> بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٧م.

المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة «أمان» (٢٠٠٤م) الطفولة ضحية تجارة التبني، تقرير منشور بتاريخ ٧/٢٠٠٤م بموقع المركز: (www.amanjordan.org/arabic_news/) (www.wmview.php).

المركز العربي للإصلاح (٢٠٠٦م) ١٧ دولة عربية تمارس الاتجار بالبشر، منشور في <http://www.awrd.net> بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠٧م. مفكرة الإسلام (٢٠٠٣م) تسول الأطفال في إيطاليا، منشور بتاريخ <http://www.islammemo.com> ٢١/٧/٢٠٠٣م على الرابط: <http://www.islammemo.com/cc.510.html>

مفكرة الإسلام (٢٠٠٩م) مافيا «إسرائيلية» تخطف ٢, ١ مليون طفل عربي وتجبرهم على اعتناق اليهودية، منشور بتاريخ الأحد ٦ من صفر ١٤٣٠هـ / ١/٢/٢٠٠٩م على موقع المفكرة www.islammemo.com. منظمة حقوق الإنسان (٢٠٠٧م) الأمم المتحدة تحيي ذكرى إلغاء تجارة الرق عبر المحيط الأطلسي، <http://hrea.org/lists2/display.php>.

منظمة هيومن رايتس ووتش www.hrw.org/ar

موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، تجارة الرقيق، <http://ar.wikipedia.org/wiki> موقع الرأي الإخباري (٢٠٠٨م) فضيحة مافيا تجارة الأطفال في مصر ويبيعهم في دول عربية، www.alraynews.com، منشور بتاريخ ١٥/١/٢٠٠٨م.

موقع منظمة الهجرة الدولية : www.iom.int
الموسوعة العربية العالمية (٢٠٠١م) مكتب أعمال الموسوعة، الرياض،
النسخة الإلكترونية.

www.unicef.org/sowc06

[http://www.unicef.org/arabic/protection/images/child_
proct010412E\(1\).jpg](http://www.unicef.org/arabic/protection/images/child_proct010412E(1).jpg)

الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة في الجمهورية العربية
اليمنية.

<http://yemendev.com/suspended.page/>

[http://www.antislavery.org/homepage/resources/beninga-
bon%20report.pdf](http://www.antislavery.org/homepage/resources/beninga-bon%20report.pdf)

[http://www.cipcre.org/documents/ENFANCE_EN_
DANGER_EXPOLOITAION_SEXUELLE.pdf](http://www.cipcre.org/documents/ENFANCE_EN_DANGER_EXPOLOITAION_SEXUELLE.pdf)

الملاحق

الملحق رقم (١) عرض البيانات الكيفية لعينة الدراسة

نموذج جداول عرض وتنظيم البيانات الخاصة بالحالات المدروسة

| متغيرات الحالة | المعلومات وثيقة الصلة | كود الحالة (رمزها) |
|---|---|----------------------------|
| العمر، تعليم، اللغة اللهجة، الحالة الصحية، طريقة الدخول، المرافق للدخول، المستغل، مرات الدخول. | طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١٥ سنة، أمي، يتحدث بلغة عربية بسيطة ولكنها مفهومة، الحالة الصحية جيدة، دخل مع امرأة تعرف أسرته، عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة، وتستغله المرأة في أعمال التسول، دخل المملكة مرة واحدة. | (١/ نيجيري/ ذكر/ صحي) |
| | طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١٥ سنة، أمي، يتحدث باللهجة العامية السعودية بطلاقة، الحالة الصحية جيدة، دخل مع امرأة تعرف أسرته، عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة والرياض، دخل المملكة مرتين. | (٢/ نيجيري/ ذكر/ صحي) |
| | طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١٣ سنة، أمي، يتحدث باللهجة العامية السعودية بطلاقة، دخل مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة، أكثر من ثلاث مرات، وفي المرة الأخيرة عاد مبتور اليد اليسرى بصورة عمدية، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة، دخل المملكة أكثر من ثلاث مرات. | (٣/ نيجيري/ ذكر/ مبتور) |

| | | |
|--|--|--|
| | <p>طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١٢ سنة، أمي، يتحدث بلغة عربية ضعيفة ولكنها مفهومة، دخل إلى المملكة ثلاث مرات، مرتين بالجو، والثالثة عن طريق البحر من السودان، وتعدد المرافقون له في كل مرة، ويلاحظ أنه في المرة الثالثة جاء مبتور اليد اليسرى (حتى قرب الكتف) بصورة عمدية، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة والمدينة، دخل المملكة أكثر من ثلاث مرات.</p> | <p>(٤/ نيجيري / ذكر / مبتور)</p> |
| | <p>طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١٥ سنة، أمي، يتحدث بلغة عربية بشكل مفهوم، معوق طبيعيا، عبارة عن شلل أطفال، ويتحرك على لوح خشب على عجل، دخل مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة بإدعاء العمرة، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة، دخل المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(٥/ نيجيري / ذكر / معوق طبيعيا)</p> |
| | <p>طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١١ سنة، أمي، يتحدث باللهجة العامية السعودية بطلاقة، دخل مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة، اليد اليمنى به تشوه خلقي، فليس بها سوى إصبع، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة، دخل المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(٦/ نيجيري / ذكر / معوق طبيعيا)</p> |
| | <p>طفل نيجيري، يبلغ من العمر ٨ سنوات، أمي، يتحدث باللهجة العامية السعودية ضعيفة ولكنها مفهومة، دخل مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة مرتين، وفي المرة الأخيرة عاد مبتور اليد اليسرى بصورة عمدية، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة، دخل المملكة مرتين.</p> | <p>(٧/ نيجيري / ذكر / مبتور)</p> |

| | | |
|--|--|--|
| | <p>طفل نيجيري، يبلغ من العمر ١٤ سنة، أمي، يتحدث باللهجة العامية السعودية بطلاقة، معوق إعاقة طبيعية عبارة عن شلل أطفال، ويتحرك على لوح خشب، دخل مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة، وتستغله المرأة في أعمال التسول، متنقلا بين جدة ومكة، دخل المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(٨/ نيجيري / ذكر / معوق طبيعي)</p> |
| | <p>طفلة نيجيرية، تبلغ من العمر ١٥ سنة، أمية، تتحدث باللهجة العامية السعودية بطلاقة، دخلت مع امرأة، وعمرها ست سنوات عن طريق الجو إلى جدة ثم إلى مكة بإدعاء العمرة، واستقرت لمدة تسع سنوات في مكة، بها تشوه خلقي بيدها اليسرى، عبارة عن ضمور طبيعي في الكف، استغلتها المرأة في أعمال التسول، في مكة، دخلت المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(٩/ نيجيرية / أنثى / إعاقة طبيعية)</p> |
| | <p>طفلة نيجيرية، تبلغ من العمر ١٠ سنوات، أمية، تتحدث باللهجة العامية السعودية بشكل مفهوم، دخلت مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة ثم براً إلى الرياض، تعاني من شلل في يدها اليمنى والقدم اليسرى، وتمشي بصعوبة، استغلتها المرأة في أعمال التسول، في مكة، دخلت المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(١٠/ نيجيرية / أنثى / إعاقة طبيعية)</p> |
| | <p>طفلة نيجيرية، تبلغ من العمر ١٠ سنوات، أمية، تتحدث باللهجة العامية السعودية بشكل مفهوم، دخلت مع أمها الطبيعية، عن طريق الجو إلى جدة واستقرت في جدة، وقبض على أمها ورحلت، وبقيت مع خالتها، لكي تمارس مهنة التسول وتعطي العائد لخالتها، صحيحة بدنياً، ليس بها أية إعاقات، استغلتها المرأة في أعمال التسول، دخلت المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(١١) نيجيرية / أنثى / صحيحة)</p> |

| | | |
|-------------------------------|--|---|
| | <p>طفلة نيجيرية، تبلغ من العمر ٧ سنوات، أمية، تتحدث باللهجة العامية السعودية بشكل مفهوم، دخلت مع امرأة، عن طريق الجو إلى جدة واستقرت في جدة، لديها تشوه خلقي في الأطراف، استغلته المرأة في أعمال التسول، دخلت المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(١٢/ نيجيرية/ أنثى / إعاقة طبيعية)</p> |
| | <p>طفلة نيجيرية، تبلغ من العمر ١٢ سنة، أمية، تتحدث باللهجة العامية السعودية بشكل مفهوم، دخلت مرتين، الأولى مع أمها الطبيعية وأخيها، عن طريق الجو إلى جدة واستقرت في جدة، بإدعاء العمرة، وتعاني من إعاقة طبيعية عبارة عن قصر شديد في القامة (تقزم) تستغلها أمها وأخوها في أعمال التسول، ورحلوا جميعا في المرة الأولى، وفي المرة الثانية دخلت مع امرأة غربية، تستغلها في أعمال التسول أيضا، دخلت المملكة مرتين.</p> | <p>(١٣/ نيجيرية/ أنثى / إعاقة طبيعية)</p> |
| <p>بتر كلي من مفصل الحوض.</p> | <p>طفل هندي يبلغ من العمر ١٤ سنة، أمي، لا يعرف أية مفردات عربية، واتضح بعد الاستعانة بعدد من المترجمين الهنود، أنه يستخدم لهجة قريبة إلى اللهجة البنجلاديشية، القدم اليمنى حتى منتصف عظمة الفخذ مبتورة، واليد اليمنى مبتورة كلياً حتى مفصل الكتف، دخل إلى المملكة جوا، مع شخص من قريته (يرجح أنه المهرب)، من الهند إلى السعودية بإدعاء العمرة، وترك لدى شخص بمكة، يقوم باستغلاله في التسول، دخل المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(١٤/ هندي/ ذكر / مبتور)</p> |

| | | |
|--|--|--------------------------------------|
| | <p>طفل هندي عمره ١٢ سنة، أمي، يتحدث اللغة العربية بصعوبة، واتفح بعد الاستعانة بعدد من المترجمين الهنود، أنه يستخدم لهجة قريبة إلى اللهجة البنجلاديشية، أصابع يده اليسرى مبتورة جميعها، وكفه متورم بشكل ملفت، وباستشارة طبيب، أفاد بأن عملية البتر تمت بشكل بدائي، ودون رعاية طبية، ينتج عنها تورم دائم في الكف، دخل جوا بصحبة والده، بإدعاء العمرة، قبض على والده، وعاش مع شخص لديه مجموعة من الأطفال يستغلهم في ممارسة التسول، وبيع الأشياء البسيطة، دخل المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(١٥/ هندي / ذكر / مبتور)</p> |
| | <p>طفل سوداني الجنسية، يبلغ من العمر ١٥ سنة، أمي لم يلتحق بالتعليم، يتحدث بلهجة بدوية تشبه لهجة البدو في المملكة. حالته الصحية جيدة، دخل برفقة أشخاص لا يعرفهم عبر رحلة تهريب بدأت من السودان بحراً حتي السواحل الجنوبية الغربية للمملكة ثم براً عبر مهربين حتي مدينة الرياض، دخل إلى المملكة مرة واحدة فقط بهدف العمل في الرياض.</p> | <p>(١٦/ سوداني / ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل سوداني الجنسية، يبلغ من العمر ١٥ سنة، أمي لم يلتحق بالتعليم، يتحدث بلهجة بدوية تشبه لهجة البدو في المملكة. حالته الصحية جيدة، دخل برفقة أشخاص لا يعرفهم عبر رحلة تهريب بدأت من السودان بحراً حتي السواحل الجنوبية الغربية للمملكة ثم براً عبر مهربين حتي مدينة الرياض، دخل إلى المملكة مرة واحدة فقط بهدف العمل في الرياض.</p> | <p>(١٧/ سوداني / ذكر / صحيح)</p> |

| | | |
|--|---|-------------------------------------|
| | <p>طفل سوداني الجنسية، يبلغ من العمر ١٠ سنوات، أمي لم يلتحق بالتعليم، يتحدث بلهجة مختلطة تجمع بين اللهجة البدوية ومفردات اللهجة الإماراتية، حالته الصحية جيدة، بدأت رحلة تهريبه جواً من السودان برفقة مهرب ومتاجر إلى الإمارات العربية المتحدة، واستغل هناك كراكب هجن، كان يستغله شخص من الإمارات من المهتمين بسباقات الهجن، وكان يقوم بتهريبه إلى الدول المحيطة بالإمارات بغرض الاشتراك في مسابقات، بعد التشديد من الحكومة في الإمارات فكر في الدخول تهريباً للمملكة العربية السعودية وقبض عليه أثناء ذلك.</p> | <p>(١٨/ سوداني/ ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل سوداني الجنسية، يبلغ من العمر ١٣ سنة، أمي لم يلتحق بالتعليم، يتكلم لهجة بدوية تشبه لهجة البدو في المملكة، حالته الصحية جيدة، دخل إلى السعودية برفقة خاله، عبر رحلة تهريب بدأت من السودان بحراً إلى اليمن، ثم الحدود السعودية براً، دخل بهدف العمل مع أبيه المقيم بالرياض، دخل إلى المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(١٩/ سوداني/ ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل يمني يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، تسرب من التعليم من الصف الأول المتوسط، يتحدث اللهجة المصرية بطلاقة، مدعياً أنه مصري، وقد اكتشف الباحث جنسيته اليمنية بصعوبة بعد المقابلة الثالثة، الحالة الصحية جيدة، دخل المملكة براً مشياً على الأقدام من الحدود الجنوبية، بصحبة رفقاء لا يعرفهم، وهو من الحالات النادرة التي قدمت إلى المملكة بمحض إرادتها، دخل إلى المملكة مرة واحدة، عمل لمدة قصيرة كراع للأغنام، وسلم نفسه للشرطة طالباً ترحيله إلى مصر.</p> | <p>(٢٠/ يمني/ ذكر / صحيح)</p> |

| | | |
|---|--|---|
| <p>العمر، تعليم، اللغة اللهجة، الحالة الصحية، طريقة الدخول، المرافق للدخول، المستغل، مرات الدخول.</p> | <p>طفل يماني يبلغ من العمر عشر سنوات، تسرب من التعليم الابتدائي من الصف الثالث، يتحدث بلهجة يمنية واضحة، يخلو من الإعاقات، ولكن تظهر عليه علامات التعب والإعياء، دخل إلى المملكة براً من الجنوب، يستغله أخوه الأكبر بموافقة وتأييد من الأب في ممارسة التسول القسري، وهو شقيق الحالة رقم (٢٨)، تم ترحيله ثلاث مرات ويعود.</p> | <p>(٢١/ يماني / ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل يماني يبلغ من العمر ١٤ سنة، تسرب بعد الصف الأول المتوسط، لهجته يمنية، الحالة الصحية جيدة، دخل برفقة والده من جيزان براً، ثم استقر في جدة، يستغله والده في أعمال التسول، بعد أن تم تدريبه على ادعاء إعاقة الشلل والبكم، ويقوم والده بدفعه على كرسي متحرك والتسول به في طرقات جدة، دخل إلى المملكة ثلاث مرات.</p> | <p>(٢٢/ يماني / ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل يماني يبلغ من العمر ١٣ سنة، لم يلتحق بالتعليم، لهجته يمنية، الحالة الصحية ممتازة، تبدو علامات الغنى والثراء عليه، دخل إلى المملكة براً من الجنوب، برفقة أخويه وابنة أخيه، ثم إلى مدينة الطائف بواسطة مهرب، يستغله أخوه الأكبر في ممارسة التسول، دخل للمملكة مرة واحدة.</p> | <p>(٢٣/ يماني / ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفلة يمنية، شقيقة الحالة (٢٥)، عمرها ست سنوات، لم تلتحق بالتعليم، تتكلم باللهجة اليمنية، يبدو عليها الإعياء والإرهاق والخوف الشديد، دخلت برفقة شقيقها، الذي جلبها إلى المملكة لكي يستغلها في ممارسة التسول القسري.</p> | <p>(٢٤/ يمانية/ أنثى / صحيحة)</p> |

| | | |
|--|---|---------------------------------|
| | <p>طفل يميني يبلغ من العمر ١٥ سنة، تسرب من التعليم من الصف الثاني الابتدائي، يتحدث لهجة يمنية واضحة، الحالة الصحية جيدة، دخل إلى المملكة ثلاث مرات، في الأولى والثانية دخل براً من اليمن حتى جيزان ثم إلى باقي مدن المملكة براً بواسطة مهريين، وفي المرة الثالثة دخل إلى المملكة هو وأخته براً حتى جيزان، ثم جواً إلى الرياض، بواسطة شخص سعودي ادعى أنهم أبناءه، في رحلته الأولى كان يستغل من قبل شخص في أعمال التسول نظير مبلغ مالي يرسله لوالده شهرياً، وسافر إلى اليمن، وفي المرة الثانية، بدأ يقوم بالتسول لحسابه الخاص، وفي المرة الثالثة جلب معه أخته، ليستغلها هو في أعمال التسول.</p> | <p>(٢٥/ يميني / ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل يميني يبلغ من العمر ١١ سنة، تسرب من الصف الرابع الابتدائي بعد وفاة والده، لهجته يمنية، الحالة الصحية جيدة، يذكر أنه ترك موطنه الأصلي صعدة بسبب حرب الحوثيين وانتقل مع أسرته إلى الملاحيط بالقرب من الحدود السعودية، دخل إلى المملكة براً بمفرده بغرض العمل، واستقر في الخوبة السعودية ويتردد بشكل شهري على اليمن، عمل كراخ للأغنام لدى أحد السكان، الذي أخذ يستغله في تهريب نبات القات المخدر، وعدد مرات الدخول أكثر من ست مرات.</p> | <p>(٢٦/ يميني / ذكر / صحيح)</p> |
| | <p>طفل يميني يبلغ من العمر ١٥ سنة، درس حتى الثالث الابتدائي ثم تسرب، لهجته يمنية، الصحة العامة جيدة، دخل إلى المملكة برفقة أحد سكان القرية بغرض العمل، عن طريق جيزان ثم إلى مكة بواسطة مهريين، واستقر في مدينة مكة، لم يستغله أحد وكان يعمل بائعاً جاثلاً للخضروات في الشارع، دخل مرتين.</p> | <p>(٢٧/ يميني / ذكر / صحيح)</p> |

| | | |
|--|---|---|
| | <p>طفلة يمنية تبلغ من العمر سبع سنوات، أجبرت على ترك المدرسة بعد شهرين من الالتحاق بالصف الأول من قبل أبيها وزوجة أبيها، تتحدث بلهجة يمنية واضحة رغم صغر عمرها، تخلو من الإعاقات، تظهر عليها علامات الخوف والهلع، دخلت إلى المملكة براً من الجنوب برفقة والدها وإخوتها، وهي شقيقة الحالة (٢١)، يستغلها أبوها وأخوها الأكبر في أعمال التسول.</p> | <p>(٢٨) / يمنية/ أنثى / صحيحة</p> |
| | <p>طفل يميني يبلغ من العمر ١٢ سنة، تسرب بعد الصف الرابع الابتدائي، لهجته يمنية، الحالة الصحية جيدة، دخل إلى المملكة برفقة اثنين من أهل قريته، حتى جيزان، ثم إلى مدينة جدة بواسطة مهرب، يستغله أحد مرافقي الرحلة في بيع الفل في الإشارات المرورية الرئيسة كعمالة رخيصة، دخل إلى المملكة مرة واحدة.</p> | <p>(٢٩) / يميني / ذكر / صحيح</p> |
| | <p>طفلة يمنية، عمرها سبع سنوات، لم تلتحق بالتعليم، تتكلم باللهجة اليمنية، يبدو عليها الإعياء والإرهاق والخوف الشديد، دخلت برفقة والدها، براً عبر الحدود الجنوبية، تجول بها والدها في العديد من مدن المملكة، ودربها على إدعاء الإصابة بمرض السرطان، واستغلالها في ممارسة التسول القسري. دخلت للمملكة برفقة والدها، أكثر من ثلاث مرات.</p> | <p>(٣٠) / يمنية/ أنثى / صحيحة</p> |
| | <p>طفل عمره ١٣ سنة، تسرب من التعليم في الصف الثاني الابتدائي، لهجته يمنية، الحالة الصحية جيدة، دخل براً إلى جيزان برفقة شخص كفيف من أهل قريته، ثم إلى جدة بواسطة مهرب، يستغله الكفيف كقائد له وحاض على تصدق المارة له، ثم اقتسام الحصيلة بينهما، دخل إلى المملكة مرتين.</p> | <p>(٣١) / يميني / ذكر / صحيح</p> |

الملحق رقم (٢) بيانات وصفية حول المهتمين بالظاهرة

| متغيرات الحالة | المعلومات الخاصة بالحالة | كود الحالة (رمزها) |
|---|--|---------------------|
| الجنسية - الجنس - المهنة - سنوات الخبرة - العلاقة بموضوع الدراسة. | يعمل في مركز قيادي في دار الإيواء بمحافظة جدة - لديه سنوات خبرة تتجاوز خمس سنوات في التعامل مع الأطفال ضحايا التهريب. | (خ-١) سعودي - ذكر |
| | تعمل كاختصاصية نفسية في دار الإيواء بمحافظة جدة، لديها خبرة تجاوزت ثلاث سنوات في التعامل مع حالات الأطفال ضحايا التهريب. | (خ-٢) سعودية - أنثى |
| | يعمل كاختصاصي اجتماعي في دار الإيواء بمحافظة جدة، لديه خبرة تجاوزت ثلاث سنوات في التعامل مع الأطفال ضحايا التهريب. | (خ-٣) سعودي - ذكر |
| | صحفي مهتم بقضايا تهريب الأطفال من الجمهورية العربية اليمنية إلى المملكة العربية السعودية، له الكثير من التحقيقات الميدانية المصورة والمقابلات المتعلقة بالظاهرة. | (خ-٤) سعودي - ذكر |
| | يعمل في أحد الأجهزة الأمنية، مهتم بقضايا تهريب البشر، لديه خبرة واسعة في هذا الجانب تتجاوز خبرته سبع سنوات. | (خ-٥) ذكر - سعودي |
| | يعمل في أحد الأجهزة الأمنية لديه خبرة طويلة في مجال متابعة البؤر الإجرامية التي غالباً ما توجد في الأحياء الشعبية والعشوائية خبرته تتجاوز عشر سنوات. | (خ-٦) سعودي - ذكر |
| | مدير عام الدفاع الاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية - ومن أبرز متابعي ظاهرة تهريب الأطفال من اليمن إلى السعودية. | (خ-٧) يمني - ذكر |

الملحق رقم (٣) بيانات وصفية للإخباريين

| متغيرات الحالة | معلومات الحالة | كود الحالة (رمزها) |
|--|--|--------------------------------------|
| الجنسية - الجنس - المهنة - علاقته بموضوع الدراسة - مكان المقابلة. | مقيم بطريقة نظامية في محافظة جدة - يفيد أن كفيله ابتعث للخارج ولم يتمكن من الحصول على تأشيرة خروج وعودة، فكر في السفر للمملكة ولم يجد أمامه سوى الخروج والعودة بواسطة المهجرين عبر الحدود السعودية اليمنية، تمت مقابلته في محافظة جدة. | (أ-١) يباي - ذكر - عامل |
| | ابن أحد مشايخ القبائل التي تقطن بالقرب من الحدود السعودية اليمنية، لديه معلومات مهمة حول ظاهرة تهريب الأطفال من اليمن للسعودية، تمت مقابلته في موطن القبيلة بالقرب من الحدود السعودية اليمنية. | (أ-٢) سعودي - ذكر - موظف حكومي |
| | يعتاد الدخول للمملكة العربية السعودية من اليمن تهريباً بين فترة وأخرى، تمت مقابلته في منطقة جازان. | (أ-٣) يباي - ذكر - راعي أغنام |
| | شاهد عيان على العدد الكبير من الأطفال والرجال والنساء الذين يدخلون بشكل يومي براً عبر الحدود السعودية اليمنية، تمت مقابلته في منطقة جازان. | (أ-٤) سعودي - ذكر - موظف حكومي |
| | من سكان حي غليل الشعبي القدماء، لديه استياء كبير من تزايد أعداد الأفارقة في هذا الحي، مكان المقابلة حي غليل بمحافظة جدة | (أ-٥) سعودي - ذكر - متقاعد |
| | من مواليد وسكان حي بني مالك الشعبي بمحافظة جدة، لديه معلومات حول الأفارقة مخالفي نظام الإقامة، تمت مقابلته في محافظة جدة. | (أ-٦) سعودي - ذكر - تاجر |

| | | |
|--|---|-----------------------------------|
| | من سكان حي البوادي الشعبي بمحافظة جدة - سكن في الحي مدة تجاوزت الخمس عشرة سنة. | (أ-٧) سعودي - ذكر - موظف حكومي |
| | يسكن في محافظة صامطة - تمت مقابلته في محافظة صامطة. | (أ-٨) سعودي - ذكر - متقاعد |
| | يعمل في الجوازات تنقل في أكثر من موقع لديه معلومات حول نظم دخول المملكة العربية السعودية. | (أ-٩) سعودي - ذكر - موظف حكومي |
| | يعمل في ترحيل منطقة جازان | (أ-١٠) - ذكر - موظف حكومي |

الملحق رقم (٤) دليل المقابلة الخاصة بالأطفال

المحاور المهمة المتعلقة بالأطفال ضحايا التهريب البشري

أولاً: المعلومات الأولية

(تتعلق بحياة الطفل في بلد المنشأ - الدولة التي ينتمي إليها الطفل)

في هذه الجزئية نحاول أن نجمع كل ما يمكن جمعه من معلومات عن الطفل في محيطه الاجتماعي داخل أسرته، وحتى المراحل الأولى لتهريبه، محاولين عدم إغفال أي جزئية تتعلق بهذا الجانب.

١ - الاسم:

٢ - العمر:

٣ - الجنس ذكر أنثى

٤ - الجنسية أو الدولة التي ينتمي إليها الطفل:

٥ - المستوى التعليمي (يحدد بدقة):

٦ - ما المنطقة التي ينتمي إليها (مدينة اسمها - قرية اسمها، في أي جهة من الدولة شمالها جنوبها، تأخذ المعلومات حسب الإمكانية)؟

الحالة الصحية للطفل:

١ - معوق (نوع الإعاقة) تحدد نوع الإعاقة ... (هل هي عمدية أم طبيعية ... (يكتب عنها كل التفاصيل قدر الإمكان)؟

٢ - هل يعاني من أمراض مزمنة؟

٣- ما الحالة الصحية للطفل بشكل عام؟

الظروف الاجتماعية للأسرة التي ينتمي إليها الطفل في موطنه الأصلي أو في
الدولة التي جاء منها:

١- هل والد الطفل ووالدته يعيشان معاً (غير منفصلين)؟ وهل هما على قيد
الحياة أم أن أحدهما متوفي؟

٢- إذا كانا منفصلين مع من يعيش الطفل؟

٣- هل الأب متزوج بأكثر من زوجة خلاف الأم؟

(يحدد العدد)؟

٤- كم عدد أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الطفل؟

يحدد العدد والنوع ذكور أو إناث، وما هو ترتيب الطفل بين إخوته؟
.....
.....

٥- هل توجد خلافات أو مشاكل داخل أسرة الطفل؟ (يسمح له بالتحدث
عنها بحرية).

وهل كان الطفل يتعرض للعنف من قبل أسرته أو من قبل أحد أفراد أسرته؟
.....

٦- المستوى التعليمي لوالد الطفل.

٧- المستوى التعليمي لوالدة الطفل.

الظروف الاقتصادية لأسرة الطفل:

١- مصادر دخل الأسرة (عمل الأب، وعمل الأم، وعمل الأخ الأكبر،

وعمل الطفل نفسه). هنا يحدد من المسؤول عن توفير مصدر الدخل
الرئيس .

٢- ما هي المهنة أو المهن التي يمارسها أفراد أسرة الطفل (الأب، والأم،
والأخ، والطفل... إلخ؟ تحدد المهن.

٣- ما نوع السكن الذي تسكن به الأسرة (يحدد شقة، أو منزل شعبي، أو
عشة، إلخ)؟

٤- هل يرى الطفل أن دخل أسرته كاف لتوفير حياة مناسبة لهم (هل يستطيع
أن يحدد)؟

العوامل والأسباب التي دفعت بالطفل للسفر إلى المملكة العربية السعودية:

١- ضغوط الأسرة (ويحدد من الذي كان يمارس الضغط أكثر على الطفل)؟

٢- أحد الأشخاص الذين كانوا يترددون على الأسرة (تحدد الكيفية
والأسلوب)؟

٣- إعجاب الطفل ببعض الأطفال الذين سبق وأن هاجروا إلى السعودية؟ ..

٤- من هو صاحب القرار في سفر الطفل (الأب، الأم، الأخ الأكبر، الطفل
نفسه)؟

٥ - ما هو موقف الأسرة من سفر الطفل (موافقون بالإجماع، بعضهم موافقون، معارضون بالإجماع، بعضهم معارضون)؟

٦ - مع من خرج الطفل من منزل أسرته في المرة الأولى، ومتى فارقه؟

ثانياً: رحلة التهريب (أو السفر إلى السعودية)

في هذه الجزئية نسعى للتعرف على ملابسات رحلة التهريب والمخاطر التي تعرض لها الطفل خلال هذه الرحلة قبل دخوله للمملكة العربية السعودية.

١ - صف لنا كيف سافرت من بلدك إلى السعودية: براً (كيف وبرفقة من، ويحكي كل تفصيل الرحلة)؟

جواً وبرفقة من،

يحكي كل تفاصيل الرحلة)؟

بحراً (وبرفقة من، يحكي كل تفاصيل الرحلة)؟ هل مع الطفل وثائق تثبت جنسيته

(يحدد) وكيف حصل عليها؟

٢ - صف لنا كيف تعامل معك الأشخاص الذين كنت معهم؟

وهل تعرضت للسباب والشتم منهم؟ ولماذا؟

هل تعرضت للضرب من بعضهم؟ من هم؟ ولماذا؟

هل تعرضت للاغتصاب أو التحرش الجنسي منهم من هم؟ لماذا؟

٣- صف لنا مخاطر الطريق التي تعرضت لها؟

هل تعرضت للجوع والعطش أثناء الرحلة؟

هل تعرضت لظروف مناخية صعبة، حر شديد، برد شديد... إلخ؟ ...

هل تعرضت لمخاطر الأفاعي والعقارب السامة... إلخ؟

هل تعرضت لمخاطر أخرى يحددها؟

هل مات أحد من كانوا معك أو قتل أو تعرض للاعتداء؟

٤ - صف لنا كيف تم عبور الحدود بين بلدك والحدود السعودية؟ براً كيف؟

ومع من؟ جواً؟ كيف؟ ومع من؟ بحراً؟ كيف؟ ومع من؟

ثالثاً: حياة الطفل في المملكة العربية السعودية

ملاحظة: نحاول هنا أن نأخذ كل المعلومات المتاحة عن حياة الطفل اليومية

منذ دخوله إلى المملكة وحتى القبض عليه من خلال مجموعة محاور

(عمل الطفل - استغلال الطفل - العنف ضد الطفل - الصعوبات

التي مر بها الطفل - والمخاطر التي أحدثت به).

١ - حدد لنا أي مدن المملكة العربية السعودية كانت أول مدينة تصل إليها؟
وبرفقة من وصلت إليها؟ وكم المدة الزمنية التي بقيت فيها؟ وما
هو العمل الذي كنت تمارسه فيها؟ وأين كنت تسكن ومع من؟ وما
هو مقدار دخلك اليومي من العمل؟ وكم تصرف منه؟ وهل المبلغ
الذي تحصل عليه هو لك أم أنك تعطيه لشخص آخر؟ وما علاقة هذا
الشخص بك؟

٢ - ما هي المدينة أو المدن التي انتقلت إليها؟ وكيف انتقلت إليها؟ وما هي
الأعمال التي كنت تمارسها؟

وكم المدة الزمنية التي بقيت فيها (يسأل الطفل نفس الأسئلة السابقة
ويعطى حرية أكبر في التحدث عن كل ما يمكن أن يتحدث عنه)؟

٣ - يطلب من الطفل أن يصف حياته اليومية (العمل وكيف يمكن أن
يؤديه؟ - ساعات العمل - العائد المادي من العمل كم؟ - ومن الذي
يأخذه؟ - السكن أين؟ ومع من؟ - من الذي يشرف على سير العمل
ويوزع الأدوار؟ - من الذي يؤمن له الحماية؟ وكيف؟

٤ - هل الطفل يمارس المهنة بطوع أم أن هناك من يجبره على ممارستها؟

٥ - ما الذي يحدث له لو أنه لم يعمل أو قصر في العمل (في حال يوجد من
يكلفه بعمل)؟

٦- ماهي أشكال العنف الذي تعرض له الطفل؟ ومن الذي ارتكب العنف ضده؟

٧- هل هناك مخاطر في العمل الذي يقوم به الطفل؟

٨- ماهي الفترة الزمنية التي عاشها الطفل على أرض المملكة قبل القبض عليه؟

٩- عدد المرات التي قبض على الطفل فيها؟

١٠- إذا كان قد قبض عليه أكثر من مرة وأبعد فما هي الفترة الزمنية بين الفترتين أو الثلاث أو الأربع (يحدد)؟ وكيف تمكن من العودة للمملكة العربية السعودية؟

اتصال الطفل بأهله من عدمه

١- هل الطفل لم يتصل بأهله أبدا؟

٢- هل يتصل بهم مرة؟ لو أكثر يحدد؟

٣- إذا كان يتصل بهم هل يشجعونه على البقاء أو يطلبون منه العودة؟

٤- هل يرسل لهم مبالغ مالية؟ ومع من؟ وكيف؟

٥- هل يوجد شخص وسيط بينه وبين أهله؟ من هو؟ وما طبيعة تلك الوساطة؟

الطفل أثناء القبض عليه

١ - كيف تم القبض عليه وهل تعرض لعنف أثناء القبض عليه؟ وما نوع العنف الذي تعرض له؟ وما شعوره حيال ذلك؟

.....

الطفل في دار الاحتجاز

١ - كيف يتم التعامل معه في دار الاحتجاز (الإيواء)؟

.....

٢ - هل يوجد أحد من الذين كانوا معه يتابعون حالته داخل دار الإيواء؟ من وكيف وما علاقته به؟

.....

٣ - هل يفضل الطفل البقاء في المملكة أم أنه يفضل العودة إلى بلده ولماذا؟ ...

.....

٤ - في حالة عودته إلى بلده هل يفكر في العودة للمملكة مرة أخرى؟

..... وإذا كانت الإجابة بنعم فهل الطفل هو

صاحب القرار أم أن هناك من يمارس الضغط عليه للعودة مره أخرى؟

..... ومن هو؟

ملاحظات عامة حول الطفل

.....

.....

.....

الملحق رقم (٥) نماذج مختارة من الحالات

الحالة رقم (٢٠)

أثناء تجوالي العلمي بين دهاليز المجهول في حالات غامضة ومثيرة وقليل منها عادية . استقر بي المطاف أمام حالة أقل ما توصف به (الغموض والإثارة) شخصية هلامية أو تكاد تكون أخطبوطية متعددة الأذرع كلما تمكنت من ذراع من أذرعة المراوغة برز ذراع آخر ..

هو يصنف كطفل في عمره الزمني ولكنه يفوق عمره خبرة وقدرة على التعامل مع الظروف والتمويه لصالحه.

(ع) طفل يميني لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره . تعجز عن تحديد هويته يقول عنه مدير دار الإيواء التي مكث فيها ستة أشهر أنه (مصري) أما هو فيدعي أنه من أب مصري وأم صومالية والحقيقة ضائعة لعدم وجود سجلات ثبوتية ولتنقله بين مدن عدة فقد تم تهريبه من مصر الى السودان ثم من السودان الى الصومال بعدها من الصومال الى اليمن واستقر به المطاف في السعودية . تم استخراج جواز سفر له الى بلده مصر ووثيقة سفر مؤقتة ولكن لسبب مجهول رفض القبطان اصطحابه معهم في الرحلة .

وصف المقابلة

شعرت برغبة عارمة في سبر أغوار هذه الشخصية فطلبت من مدير الدار مشكورا « أن يهيئ لنا لقاء فكان .

حرصت على تهيئة مكان ملائم يشعر الطفل بالحرية والخصوصية والحميمية في نفس الوقت كما هيأت مشروباً مناسباً نتناوله سوياً « لمزيد من التواصل وليدلي بالمعلومات المطلوبة بدون خوف .

جلست أمام الطفل وسألته : بعد أن عرفته بنفسي وأني أهدف لمساعدته هو ومن هم في وضعه ثم سألته عن أحواله وهل هناك ما يزعجه أو يضايقه .
أجاب الطفل بلهجة مصرية متقنة الحمد لله . أنا كويس . وكل حاجة كويسة تمنيت له السعادة وقلت له : أنا يا عازم أحب أساعدك وكلنا هنا نريد مساعدتك وأكد إن بتساعدنا وتتكلم بصراحة وتقول لنا كل المعلومات اللي نسألك عنها .

وكما توقعت ..أجاب بعنجهية :أنا أولت كل حاجة وبقد .

قلت له : طيب يا (ع) ممكن تعيد لي أنا مرة ثانية ماذا قلت .

مارأيك أنا أسألك مرة ثانية وإن تجاوب علشان مصلحتك ومن أجلك . ولأني أحب أساعدك .

عندما لاحظت بادرة استجابته سارعت بسؤاله : ممكن تقول لي اسمك بالكامل

أجاب : أنا اسمي (ع)

شكراً يا (ع) ..طيب ممكن تقول لي ماجنيتك

رد علي وقال : أنا مصري مامتي صوماليه وبياي مصري

طيب كم عمرك يا(ع) (سألته)

فرد : ١٣ سنة

هل درست ؟؟

قال : لا ماتعلمتش مامتي ماتت وهي بتولدني وبابا مات وأنا عندي ست سنين .

انتهزت تنهيدة أطلقها فسألته :مع من تعيش؟؟
قال :أنا دلوتتي عايش مع قدي أبو بابا الله يرحمه .
ومن أي محافظة في مصر إنت يا عازم ومع من تسكن وأين؟؟
جاوب وقال : أنا من الاسكندرية وعايش مع قدي.
سألته : وأين سكنكم في الاسكندرية :
قال : أحنا بنسكن قنب مستشفى قمال عبد الناصر.
سألته :وما نوع سكنكم أنت وجدك؟ وهل جدك يعمل؟
يقول قدي بيشتغل حارس في عمارة وعندنا غرفة صغيرة وبيت مايه ،
وعمي إلى بيشتغل في العريش بيعت لنا كل شهر.
قلت له أنت لماذا لم تدرس؟
يقول اصل قدي بيقول أنه لازم تتعلم صنعه، أحنا مش بتوع علم.
سألته وهل كنت تقوم بعمل معين؟
يقول أه أنا كنت بساعد قدي في الشغل بتاع العمارة . بس قدي كان
عاوز يعلمني صنعه وكنت با اشتغل عند نجار ،عشان خاطر أتعلم الصنعة.
ملاحظة:

راودني شك في صدق الطفل فيما يزودنا به من معلومات وتحقق الشك
عندما لاحظت أثناء حديثي معه أنه يمعن النظر في مجلة لجمعية البر كانت
أمامه على الطاولة ويحرك جفنيه بنظرة الشخص القارئ .
فقلت له : لاحظت أن المجله أعجبتك إتفضل ممكن تقرأ لي بعضاً مما فيها.

رد وقال : أنا ما اعرفش اقرأ ازاي عوزني اقرا ، أنا بس بابص على الصور شعرت أن الطفل ذكي ومراوغ ويتمتع بسرعة بديهية وقدرة على الرد السريع بثقة متناهية . فأيقنت أن استخراج المعلومات منه قد يصاحبه بعض الصعوبة .

حاولت إيقاعه، فقلت له : لا أنت تستطيع أن تقرأ فرد عليّ : ازاي وأنا متعلمتش أنا والله بس أبص في صور العيال اهيه وأشار إلى بعض الصور الموجودة في المجلة . بعد أن تناولها بيديه .

أدركت هنا أن هذا الطفل يكذب فطريقة إمساكه للمجلة وطريقة تقلبيه للصفحات تؤكد لي أنه يجيد القراءة .

تجاهلت هذا الأمر ليقيني بأنه يكذب وماهر في المراوغة وعدت معه للموضوع السابق

وسألته : ولماذا تركت مصر وقررت السفر ؟ وكيف تم ذلك ؟

يقول أصله خالي أعد عند قدي وقلس معانا أسبوع وقالي : إيه رأيك نتفصح ونروح لليمن فيها اسارات وحجات حلوة اوي ، أولت له : كويس ، ورحت معه لغايت ما قينا للسعودية .

سألته : طيب أنت عندك جواز سفر ؟ وكيف سافرت أنت وخالك من مصر إلى السعودية ؟

يقول أنا معنديش قواز بس خالي كان معاه قواز ، وسافرن نازي الناس ما بتسافر .

سألته هل خالك مصري ؟

يقول لا خالي صومالي بس عايش في مصر ومن هو صغير.
طلبت منه أن يخبرني عن رحلة سفرهم هو وخاله من مصر وحتى
وصلوا للسعودية؟

يقول أصله أحنا ركبنا مركب في النيل من مصر لغاية السودان، ومن
السودان ركبنا طائرة حتى وصلنا الصومال، وبعدها ركبنا مركب لغاية
اليمن.

كنت أبدي استجابة جسدية لما يطرح ليستم في الحديث دون خوف
وفعلاً استمر واستمررت أنا في طرح الأسئلة عليه.

وسألته: وهل ركبتم المركب من الإسكندرية إلى السودان؟ وكم أخذتم
من الوقت حتى وصلتكم للسودان؟ وهل جدك كان موافق على سفرك؟

يقول قدي كان موافق، وأصله أحنا ركبنا أطر من الإسكندرية لغاية
أسوان وبعدها ركبنا مركب لغاية السودان.

أبديت اندهاشاً وقلت له: بس أنا أعرف أنه لا يوجد خط بين مصر
والسودان عبر النيل؟ ثم أنت لم تخبرني كم ساعة استغرق سفرك من
الإسكندرية حتى السودان وهل كان معك أحد غير خالك؟

يقول مش كتير في الأطر نص نهار لغاية أسون، ونمنا في أسوان يوم
وبعدها ركبنا مركب صغير لغاية السودان، ومفيش حد بس أنا وخالي.

سألته كم استغرقت رحلتكم من أسوان حتى وصلتكم للسودان؟
وماهي المدينة السودانية التي وصلتكم لها؟

يقول ما اعرفش بس حوالي ست ساعات، والمكان خالي بيئول أنها
الخرطوم أصلو أنا ما عرفش السودان.

طلبت منه أن يخبرني عن هذه المدينة السودانية الخرطوم؟ ماذا لاحظت فيها؟ وكم جلستم فيها؟

يقول مفيهاش حاقه زيها زي مصر بس مفيش زحمة كثير، والعربيات بتعتهم كلها اديمه اوي، وقلسنا بس يومين وبعدها ركبنا الطائرة ورحلنا للصومال.

قلت له واين جلستم في تلك اليومين في السودان؟ وهل كان معك فلوس لهذه الرحلة؟

يقول قلسنا عند راقل بيعرفه خالي، وأنا مامعيش فلوس بس خالي هو الي معاه.

ولأتحقق من صدقه طرحت بعض الأسئلة الدقيقة والتفصيلية .

وقلت له :خبرني عن المطار السوداني الذي سافرت منه؟ وكيف سافرت و إانت بدون جواز سفر؟

قال :المطار اديم اوي والطيارات كمان أديمه.

سألته : لكن كيف سافرت وأنت بدون جواز سفر؟

يقول ما اعرفش بس خالي هو بيعرف؟

قلت له هل خالك استخرج لك جواز سفر جديد خاص بك؟ او أنه اضافك على جواز سفره؟

يقول والله ما اعرفش اصله خالي هوا الي بيعرف عن الموضوع دا .

سألته هنا عن مطار الصومال كيف حالة؟ وكم جلسوا في الصومال؟

يقول المطار اصلة صغير وأديم اوي، وقلسنا في الصومال يقى يومين أو ثلاثة.

قلت له وكيف كانت الأحوال في الصومال؟ وكيف كانت الصومال؟
وين جلستم خلال هذه الايام الثلاثة؟

يقول الصومال كويسة وخضر بس احاينا بنسمع طلق نار بسيط
منعرفش أيه حكايته؟ واعدنا أنا وخالي في فندق قريب من المطار بتعهم.

قلت له لماذا فندق خالك مش صومالي؟

يقول اه بس هواه مايعرفش الصومال اصلة اتولد في مصر وعاش في
مصر وميعرفش حد في الصومال .

قلت له وكيف سافرتم أنت وخالك لليمن؟ وكم استغرقت رحلتكم؟
يقول خالي بيعرف ناس بتوصل لغاية اليمن بمراكب صغيرة، واتقأ
معاهم يوصلونا لليمن، وركبت أنا وخالي وكان معانا يقى خمسة وعشرين
راقل حتي وصلنا لليمن.

طلبت منه أن يخبرني عن رحلتهم منذ خروجهم من الصومال وحتى
وصلوا لليمن؟

يقول احنا ركبنا مع المراكبي والرقالة بتوعه ، وكان يقى حوالي خمسه
وعشرين راقل بس معرفش هما اكثر أو اقل ، والمركبي وكان وياه ثلاثة رقاله
يساعده ، وقلسنا يقى يومين في البحر ، وبعدها وصلنا لليمن.

سألته :تقول أنكم جلستم يومين في البحر كيف كنتم تأكلون؟ وهل
كان مع المراكبي سلاح؟ وأين انزلكم في اليمن؟ وهل تعرضتم لخطر معين
وانتم في البحر؟

يقول :أصله اشترينا حققات من السوق في الصومال أنا وخالي وكنا
بنأكل منها في البحر ،أنا مشفتش حاقه ومعرفش معاهم سلاح ولا معمهمش ،

ومفیش خطر ولا أي حاجة ، المراكبي نزلنا في حاقة اسمها حاقه اه الحديدة .

سألته هل أنزلکم المراكبي في الحديدة ؟ وهل قمتم بالسباحة أو أن المراكبي انزلکم في مكان يمكن لکم المشي فيه ؟

يقول : ما اعرفش بس حاقة اريبه منها، والمراكبي نزلنا في مكان اريب أوي نزلنا مشي لغاية الشط ومشينا مش كثير .

سألته هل جميع الذين معکم نزلوا في نفس المكان ؟ واين ذهبت أنت وخالک صف لي رحلتکم حتى خرجتم من اليمن ودخلتم للسعودية ؟

يقول انا وخالی رحنا أماکن كثير في اليمن وشفنا اسرات كثير أوي ، رحنا حاقه اسمها باب المنذب ، ورحنا عدن، ورحنا حاقه اسمها مأرب ، ورحنا حديئه في صنعاء ، ورحنا سوق في صنعاء اديم ، وبعدها رحنا للحدود السعودية ، ودخلنا السعودية ، وبعدها مالئيش خالي في صامطة وسلمت نفسي للبوليس ، وقبوني هنا .

سألته كم جلستم أنت وخالک في اليمن وكيف كنتم تصرفون ؟ وماهو هدفکم اصلاً من السفر لليمن ؟

يقول جلسنا في اليمن مش عارف بس حاقة وشهر ، احنا قينا عشان خاطر السياحة والاسرات ، اصله خالي هو بيدبر كل حاقة ومعاه فلوس كفاية

سألته كيف دخلتم السعودية أنت وخالک ؟

يقول إحنا ركبنا عربية من صنعاء لغاية الحدود السعودية ، وهناك ابل خالي راقل معرفش هوا يمني أو سعودي مشانا مع الصحراء في الليل لغاية

موصولنا لصامطة ، وفي نفس اليوم ملتئش خالي وسلمت نفسي للبوليس .

سألته ولماذا قررت أنت وخالك الحضور للسعودية ؟

يقول عشان نتفسح ، وبعدها نرقع مصر تاني .

ملاحظات جديرة بالوقوف عندها وتحليلها :

الكثير والكثير مما قال لا يمكن تصديقه بداية من قصة التهريب بين أربع دول عربية ، وانتهاءً بقصة العيش في اليمن والسياحة بها ودخول المملكة العربية السعودية ، وكيفية تدبير المبلغ الكافي لهذه الرحلات والهدف منها ، والكثير من الأمور التي تدور في ذهني حول هذا الطفل .

تساءلت كثيرا «أمام هويته : هل هو فعلاً مصري أو أنه يميني من أم مصرية وأب يميني . (لم تتضح الصورة كثيرا)» .

الطفل يتحدث اللهجة المصرية ببراعة ولا يجيد اللهجة اليمنية تماماً ، يعرف اليمن كثيراً ويجهل مصر أكثر .. لديه الكثير من الأمور المتناقضة .

لذا فقد قررت أن اعود مرة أخرى لكي استكمل معه المقابلة الثانية لعل الله يوفقني وأصل المعلومات واضحة ومؤكدة حول هذا الطفل مستخدماً المعطيات من المقابلة السابقة ولأعطيه فرصة للإجابات الصحيحة فمارست معه تظميناً آخر وودعته مذكراً إياه أنني أرغب مساعدته وأتمنى أن يزودني بكل شيء صحيح .

تركته وعدت لمنزلي لاستعد للمقابلة الثانية وخلال توجهي لمنزلي خطرت على بالي فكرة الاستعانة بمدير الدار (الإيواء) فاتصلت به وقلت له أنه ساورني شك كبير في جنسية هذا الطفل وفي كل المعلومات التي ذكرها

لي، فقال لي : والله هذا الولد له عندنا ستة شهور وقد سألناه أكثر من مرة فيجيب بنفس المعلومات التي ذكرها لك . فرجوته : أن يحاول مرة أخرى لعله يصل لمعلومات أخرى حقيقية وجديدة بحكم وجوده الدائم في دار الإيواء حتى عودتي في المرة القادمة.

وبالفعل بعد يومين من المقابلة الأولى اتصل بي مدير دار الإيواء وقال لي لقد صدق حدسك فقد اتضح من خلال طرحي الأسئلة أنا والزملاء على هذا الطفل أنه يباي الجنسية وليس مصرياً، وأنه اتقن اللهجة المصرية من خلال مشاهدته للمسلسلات المصرية ، وأن والده مريض نفسياً ، وأن لديه رغبة في السفر والعيش في مصر ، ولزيد من المصادقية فقد تأكد مدير دار الإيواء من ذلك بنفسه من خلال الاتصال بجيرانهم في اليمن ومن خلال الحديث مع أمه التي مرضت عقب هروبه من المنزل ، سعدت لهذا الخبر الذي أكد حدسي ولرغبتني في الوصول للحقيقة والتوصل لمعلومات واقعية عن هذا الطفل وذهبت على الفور لدار الإيواء بعد أخذ الأذن في المقابلة من المدير.

المقابلة الثانية:

قابلت الطفل للمرة الثانية وسلمت عليه وسألته عن حاله، وقلت له: أنا أرغب في مساعدتك أنت ومن هم مثلك واثمني تزودني بمعلومات صحيحة وأنا أثق بك.

قال بلهجة مصرية الحمد لله أنا كويس

قلت له اريدك أن تخبرني باسمك

قال : اسمي (ع)

عمري ١٣ سنة

درست سبع سنوات

يقول وبلهجة مصرية أنا من اليمن من محافظة المقاطرة

سألته عن عدد أفراد أسرته ؟

قال وبلهجة مصريه متقنة بابيا وممتي ،وأنا وبنت وأثنين رقالة ، وأنا الصغير فيهم .

سألته عن أبيه وأمه واخوته ماذا يعملون ؟

يقول وبلهجة مصرية بابا اصله عيان ومايشتغلش وماما كمان متشغلش وعندي أختي عمرها ١٦ سنة مبتشتغلش ،وعندي أخويا الكبير بيشتغل في تعز عمره ٢٠ سنة ، وأخويا إلي بعده بشتغل في بلدنا ميكانيكي .

سألته من الذي يصرف عليكم ؟ وأنت هل تشتغل ؟

يقول أخواتي الكبار بيصرفوا علينا وخيلاني ،وأنا ممتي بتديني فلوس بشتري بيها اسكريم وبيع للعيال في الشارع .

قلت له : الجميع هنا يا عازم يعرف أنك يماني فلماذا لا تتحدث باللهجة اليمنية ؟

استغرب وقال : إزاي أنا والله ما عرفش .

قلت له كيف ماتعرفش ؟ وهذه لهجتك ولغتك ؟

يقول وبلهجة مصرية أصله ما عرفش والله ما أقدرش .

تقبلته وقلت له : خلاص تحدث معي بأي لهجة تحب . وواصلت معه المقابلة .

سألته :هل أنت كنت مرتبطاً بالمدرسة أم أنك تركتها ؟

يقول أنا لسا بدرس، بس خلاص أنا مش عايز المدرسة.

قلت لة ولماذا لاتريد المدرسة؟

يقول أنا عوز اشتغل ومش عوز اعيش في اليمن، أنا عوز اعيش في

مصر.

قلت له لماذا تريد العيش في مصر ولاتريد اليمن بلدك؟ هل لك أحد

من أقربائك في مصر؟

يقول أصله الحياة في مصر حلوة أوي مش زي اليمن، الواحد بيعيش

حياته، ومحدث بيدخل في حياته، وأنا مليش أرايب في مصر خالص.

سألته وكيف عرفت أن الحياة حلوة في مصر؟ ولماذا الحياة ليست حلوة

في اليمن؟

يقول الناس كلها بتؤل الحياة في مصر حلوة وانا بشوف التلفزيون

والأفلام وكل حاقة حلوة في مصر، واليمن أصل الحياة متعبه أوى فيها.

سألته هل هنالك من يتدخل في حياتك ويضايقك في اليمن؟ ومن هم؟

يقول اه اخواتي الكبار بيتدخلو في حياتي وصحابي، متمشيش مع دا وما

تصحبش دا ومرات انضرب منهم، ومامتي كمان بتدخل وكذا.

سألته ولماذا يضربوك إخوانك؟

يقول عشان صحابي، بيؤلوا دا كويس ودا مش كويس، وبيخصموا

صحابي.

وسألته هل ترى أن اصحابك كويسين؟ وهل لاحظ اخوانك عليهم

تصرفات غير طبيعية؟

يقول اه كويسين ،بس اخواتي بيئولوا انهم عيال صيع وبيشوفوا افلام مش كويسه ،بس أنا مشفتش حاجة .

قلت له يعني أنك لم ترى منهم شيء مش كويس ؟

يقول لا كلهم كويسين

(ليتك سألت لو كانوا يتحدثون معه بلهجة مصرية) .

توقفت هنا لكي أعود وأسأله عن رحلة هروبه من منزل أسرته ؟ وكيف عاش خلال تلك الفترة ؟ ولماذا قرر السفر للسعودية ؟

يقول أصله ماما كل يوم بتديني فلوس ، بأخذها منها وبشترى أسكريم وابعه على العيال ، وأعطي الفلوس لماما تأتي ، وأنا أصله في اليوم دا اخت الفلوس ولعبت قمار مع العيال وخسرت الفلوس بتاعت ماما كلها ، ولما كنت عوز ارفع للبيت العيال كلهم الوا ممتك واخوتك عوزين يضربوك عشان هما عرفوا أن الفلوس ضيعتها على القمار ، وبعدها أنا خرجت من البلد وأنا ممعيش هدوم ولا فلوس رحت عن قماعة ارايينا في عدن «اصلها اريبه منا «وقلست عندهم يجي أسبوع بعدها راحوا لتعز ورحت معاهم ، وفي تعز اشتغلت في مطعم شهريين وكنت بنام مع عمال المطعم وكان مرتبي في الشهر ٣٣٠٠ ريال يماني (وهو مبلغ حوالي ثمانين ريال سعودي) ،بعدها رحت إلى صنعاء عشان خاطر اشترى هدوم وبعدها أروح للسعودية ، وفي صنعاء قابلت واحد في الشارع وقالي شكلي بعرفك مش أنته اخو عبدالسلام اش جابك هنا «كذبت عليه ادور على أخي الكبير «وبعدها رحت معاه لبيتهم وقلست عنده أسبوع ، وبعدها ركبت عربية من صنعاء إلى حرض في تكسي كل واحد يدفع ألف ريال يماني ، ووصلت حرض في العصر ، وقلست حتى اتعشيت ، وبعدها ركبت عربية لغاية قبل المنفر بتاع السعودية ، مشيت

مسافة وبعدها ابلت عيلة صغيره اثنين رجالة واثنين حريم ومعهم أربعة عيال وبنات صغيرة، وألت لهم أنا عايز أروح معاكم للسعودية، قالوا مفيش مشكلة، وقلست مع العيلة يقى يومين في الصحراء على الحدود وكنا بناكل من عند ناس بتبيع اصله فيه ناس كثير في الصحراء، وكنا بناكل بسكويات وحقات بسيطة، بعدها القماعة كل ماتتحرك عربية الشرطة بتوع السعودية يدخل مقموعه، واتحركت العربية ودخلت أنا والعيلة، وبعد مدخلنا العيلة قلوالي أنت عوز ايه في السعودية الت لهم أن عاوز اشتغل، وبعدها مشينا يوم ووصلنا حاجة اريية من صامطة اسمها الجراية، وشغلوني عند واحد بيعرفه واحد فيهم في رعي الغنم، اشتغلت عنده ثلاثة أيام، وبعدها سلمت نفسي للشرطة عشان خاطر يسفروني لمصر، وبعدها قبوني جدة .

ملاحظات جديدة بالاستفهام حولها

فالطفل يتميز بذكاء فريد، وقدرة هائلة على الكذب، لاحظت عليه نوعاً من الميوعة والدلال، فقد عرفت منه أنه لم يتبق معه أي مبلغ مالي عند دخوله للسعودية وأخبرني مدير دار الإيواء أن الطفل بحوزته مبلغ خمسمائة ريال سعودي في الأمانات التابعة لدار الإيواء، فكيف جاء بهذا المال؟ وهل كان يتحدث باللهجة اليمنية مع مرافقيه اليمنيين في رحلة التهريب، ومجموعة من الأسئلة التي قررت طرحها عليه في المقابلة الثالثة، وهنا تركته لكي اعود واستكمل باقي المعلومات.

المقابلة الثالثة

ما قبل اللقاء:

عدت لدار الإيواء بعد ثلاثة أيام من المقابلة الثانية، وقد تعمدت

الحضور للموقع بعد المغرب، وطلبت من المختص المناوب إحضار هذا الطفل، وفي أثناء جلوسني مع الأخصائي سألته عن رأيه في هذا الطفل فنبهني إلى بعض السلوكيات التي عرفها عن هذا الطفل من خلال عمله ومن خلال المدة الطويلة التي جلسها هذا الطفل في المركز، وذكر لي أن هذا الطفل لديه سلوكيات غريبة لمن هم في مثل سنه ولمن هم متواجدون لدينا، قلت له مثل ماذا قال يجب العطور ويجب تطويل الشعر، وقص لي أنه بكى ورفض أن يقوم الحلاق بحلاقة شعره، وأنه أثناء نقله للميناء بهدف ترحيله لمصر اشترى عطورات بمبلغ مائة ريال، ويقول الأخصائي أنه أثناء حديثه معه وطرح بعض الأسئلة عليه عرف من هذا الطفل أنه يلعب القمار بشكل شبه يومي في اليمن، وأنه كان يشاهد بعض الأفلام وأكثرها أفلام جنسية، وأن هذا الطفل اعترف له أنه كان يمارس معه الجنس (فاحشة اللواط) منذ أن كان في السابعة من عمره، وأنه استمر على هذا الحال حتى أصبح يستمتع بأن يمارس فيه اللواط، فقلت له وهل عرفت عنه معلومات أخرى مثل سر اللهجة المصرية وسر السفر إلى مصر والسعودية، يقول الأخصائي حقيقة هذا الطفل غريب جداً يقول إنه أتقن اللهجة المصرية من خلال المسلسلات المصرية ويقول الأخصائي «غريب هذا الطفل في إتقان اللهجة المصرية لدرجة أن الكل يقول إنه مصري ولا يشك أحد أنه يمني» قدمت للأخصائي الشكر والتقدير على هذه المعلومات المفيدة والمهمة عن الطفل، وحضر الطفل بدأت مقابلي معه.

وصف اللقاء:

رحبت بالطفل وسألته: كيف أحولك اليوم؟

قال كويس

قلت له : أنا اليوم هنا من أجلك وأريدك تخبرني عن رحلتك منذ خروجك من منزل اهلك حتى سلمت نفسك للشرطة ،هل تعرضت لخطر معين أو لعنف معين ؟

يقول مفيش حاقه ،محدثش عمل معايا حاقه مش كويسه .

سألته الم تعرض للتعب أو جوع أو عطش خلال رحلتك من اليمن للسعودية؟

يقول مفيش حاقه للقوق وللعطش بس شويه تعب من المشي .

سألته هنا وماهو هدفك من السفر للسعودية ؟

يقول أنا عاوز الحكومة السعودية ترحلني لمصر ،وأنا عاوز اعيش في

مصر .

سألته ولماذا لم تسافر من اليمن إلى مصر مباشرة ؟

يقول أصله ما أدرش مفيش فلوس كفاية ،ومامتي مش حتوافق ،

وأخواتي كمان مش حيسبوني أسافر .

سألته هل أنت من فكرت في السفر أم أن هنالك من اقترح عليك السفر؟

وهل تعرف أحداً في مصر أو السعودية لكي يسهل لك امرك ويساعدك ؟

يقول الفكرة بتعتي انا ومفيش حد، وأنا ما اعرفش حد في السعودية

ولا في مصر .

قلت له قلت لي أن أخوانك بيضربوك ؟ فلماذا كانوا يضرربوك ؟

يقول عشان صحابي ،وكمان عشان بضيع الفلوس .

قلت له لقد عرفت أنك تمارس بعض التصرفات السيئة مثل الفواحش

فهل كان أخوتك يضرربوك عشانها ؟

يقول اه اصله واحد من أخواتي عرف أنه واحد من صحابي يعمل معي الفواحش وأنه بنشوف افلام مش كويسة، وضر بني واشتكي لأهل الواد، وأحياناً كثيرة أنا كنت بتسلف فلوس من الجيران ومن خيلاني وأقول ماما عوزه الفلوس وحترقها آخر الشهر وبالعب بها قمار واضيعها وماما واخواتي بيزعلوا ويضربوني.

سألته ومنذ متى وأنت تمارس هذا السلوك؟ وهل اصحابك الذين تمارس معهم هذا السلوك هم في عمرك أو اكبر منك؟
يقول من وانا عندي تمن سنوات، فيه عيال من دورى وفيه عيال اكبر مني بس مش بكثير.

سألته خرجت من اليمن وأنت بدون فلوس؟ واليوم معك خمس مائة ريال فمن اين لك هذا المبلغ؟

يقول أصله وأنا في الشرطة بتاعت صامطة فيه راقل كبير قازيارة ولما شفني اداني ميتين ريال وفيه عسكري اداني خمسين وعسكري تاني اداني مية ريال، ولما كانوا عوزين يرسلوني هنا فيه راقل سعودي من بتوع الجوازات اداني مية، وكان واحد يميني اداني خمسين ريال.

قلت له ولماذا يعطوك كل هذه الفلوس؟

يقول ما عرفش بس بيئولوا أنت ادامك وئت لغاية متترحل لمصر وتحتاج فلوس.

سألته عن سر اللهجة المصرية؟ هل كان يستخدمها في كل وقت؟ وهل استخدمها مع اليمنيين الذين رافقوه في رحلة التهريب من اليمن للسعودية؟
يقول اصله أنا بحب اللهجة المصرية وكنت اتكلم مع كل الناس بيها

من أول مخرجت من اليمن ، بس لوحد سألني بئولة أنه مامتني مصرية وبابا
من اليمن.

قلت له لكنك الآن الكل عرف قصتك فلماذا لا تتحدث باللهجة
اليمنية؟

يقول اصله ما ادرش .

قلت له إذا رجعت لليمن ماذا تنوي أن تفعل؟

يقول أنا راح اشتغل واقمع فلوس وبعدها عوز اروح مصر واعيش
هناك، وعوز اكمل علامي .

سألته هل سوف تسافر بنفس الطريقة من السعودية؟

يقول لا من اليمن

سألته عندما قررت أن تذهب للسعودية وتدعي أنك مصري كيف
عرفت أن السعودية سوف ترسلك لمصر؟

يقول اصله ناس كثير بتتول أن السعودية بترحل كل واحد لبلده بدون
فلوس وكثير في اليمن بيتولوا أنه اترحلوا بدون فلوس ،وظانا ألت كويس أنا
راح اروح مصر بدون فلوس .

سألته عن تعامل الحكومة السعودية معه من وقت القبض عليه وحتى
اليوم؟ وهل تعرض لعنف أو شيء مش كويس؟

يقول لا كل حاقة ممتازة وكويسة .

رجعت لكسي أوجه له النصح حول سلوكه المنحرف (ورغبته في أن
يبارس معه فاحشة اللواط) قبل أن أنهي مقابلي معه.

فقلت له أنت تحب ذلك السلوك المنحرف وتستمتع به؟
فيقول اه اصله من وأنا صغير وأنا بحب الحقات دي .
قلت له هل تعلم أنا هذه السلوكيات تسبب مرضاً خطيراً يسبب الموت
اسمه الايدز؟

يرد بسرعة فائقة وبدون تردد أو خوف « اصله ربنا ائل في القرآن ما فيش
من داء إلا وله دواء» أيقنت في نهاية المطاف أن هذا الطفل يحتاج لدواء نفسي
 واجتماعي وديني وسلوكي حتى يتعافى وأنا على عجلة من أمري ومهمتي
 محددة فأوصيت الدار ومديرها به خيراً» .
وعند هذا الحد انهيت مقابلي مع هذا الطفل الغريب والعجيب .

ملاحظات حول هذا الطفل :

- ١ - مازال هذا الطفل يمثل من وجهة نظري الخاصة لغزاً كبيراً بحاجة
لفك غموضه . فعلى الرغم من معرفتي جزءاً من المعلومات التي
يخفيها هذا الطفل إلا أنني ما زلت متأكداً أن هذا الطفل يخفي الكثير
والكثير ، ولكنني كباحث ينقب للبحث عن الحقيقة اكتفيت بما
عرفته عن هذا الطفل حول ما يتعلق بدراستي الميدانية .
- ٢ - يتميز الطفل بقدر عالي من الذكاء والكذب المتقن فقد اقنع الجميع
أنه من الجنسية المصرية وهو لا يعرف عن مصر سوى اسمها .
- ٣ - لدى الطفل دراية تامة بالوقت التي تستغرقه رحلة التهريب من
الصومال حتى اليمن . فالباحث نفسه لم يكن يعلم أن الفترة
الزمنية تستغرق يوماً إلا بعد أن قام بإجراء العديد من المقابلات
التي أجراها مع المهربون من إفريقيا (فكيف عرف الطفل هذه
المعلومة ؟) .

الحالة رقم (٤)

طفل نيجيري معوق إعاقة عمدية

هذا الطفل ترددت عليه أكثر من مرة ، فالحصول على المعلومة من الأطفال النيجيريين ليس من السهولة بمكان فعلاوة على اللغة التي تعد من المعوقات التي تقف عائقاً أمام من يريد أخذ معلومات عنهم فهم بشكل عام لا يعطون المعلومات بشكل صحيح ، وتشعر خلال الحديث معهم أنهم يخافون من إعطاء المعلومات الصحيحة ، ولهذا فقد كنت أشترى لبعضهم الهدايا البسيطة ، وأعطي لبعضهم مبالغ مالية كهدايا في محاولة مني لكسب صداقاتهم والحصول على المعلومات الصحيحة منهم أو الأقرب للصحة ، وقد كان هذا الطفل أحدهم .

المعلومات الأولية عن الطفل:

الاسم : (م، ب)

الجنسية: نيجيري

العمر : ١٢ سنه

الحالة الصحية: الطفل به إعاقة عمدية عبارة عن بتر يده اليسرى من المنطقة القريبة من الكتف (الإعاقة عمدية حسب ما ذكر الطفل) وسبق له أن حضر للسعودية وقبض عليه ورحل مرتين وهو بدون إعاقة وفي المرة الثالثة صنعت له الإعاقة في نيجيريا وأرسل للسعودية . (حضر ثلاث مرات للسعودية).

المستوى التعليمي: أمي

مكان القبض: المدينة المنورة

المعلومات المتعلقة بالأسرة:

عدد أفراد الأسرة ثمانية (الوضع الأسري مستقر ووالدته تعيش مع والده).

المستوى الاقتصادي لأسرته: يقول إن والده يعمل عاملاً في مزرعة وأمه لا تعمل «وإنه يوجد لديه أربعة أخوان ذكور وثلاث إناث وإنه الابن ما قبل الأخير لدى أسرته».

المعلومات المتعلقة بالتهريب

حضر الطفل إلى السعودية تهريباً ثلاث مرات، إحدى هذه المرات كانت مع امرأة وكانت الرحلة براً من نيجيريا حتى السودان بواسطة باص ثم بواسطة سفينة حتى مدينة جدة، ومرتين مع رجال جواً من نيجيريا حتى جدة (وجميع من رافقهم الطفل هم وسطاء للنقطة للسعودية ثم تشغيله لدى نساء في مهنة التسول).

التعرض للعنف والخطر:

يفيد الطفل أنه لم يتعرض للعنف أو الخطر إلا أنه ذكر أن النساء اللاتي كان يعمل معهن يقمن بضربه وشتمه.

المقابلة الأولى مع هذا الطفل

قابلت الطفل وصافحته وقلت له كيف حالك وطلبت منه الجلوس إلى جانبي محاولاً التقرب منه وكسب ثقته، وقدمت له بعضاً من الحلوى والعصير، وسألته عن أحواله.

الطفل يتكلم العربية بشكل متوسط (ويمكن أن افهم ما يقول وبذات الوقت هو يفهم ما أقول).

يقول بلهجة عربية مكسرة «كويس الحمدلله» ويشكرني ويرفض أخذ العصير والحلوى، ويتدخل مدير دار الإيواء ويقنعه بأخذها ويخبره أنني رجل أحب الخير وأريد مساعدته، يبدأ الطفل في تناول الحلوى والعصير، عندها قمت بأخذ المعلومات الأولية عنه (اسمه وعمره وجنسيته) وكان متجاوباً في إعطائها لي.

ثم سألته مع من تعيش في السعودية؟ وأين تسكنون؟
يقول مع أمي في مدينة. (وهو يعني أنها في المدينة المنورة)

سألته وهل تعمل أمك؟

يقول تجلس في البيت.

سألته ما سبب بتر يدك هذه؟

يقول وأنا في نيجيريا طحت من فوق شجرة دكتور يقول لازم قطع.

قلت له ولماذا أتيت أنت وأمك إلى السعودية؟

يقول أمي يجلس معي وأنا أدور كرامة (يعني أنه يتسول).

قالت له هل سبق وأن حضرت للسعودية؟

يقول هذه أول مره نجني.

قالت له وكم جلستم في السعودية؟

يقول واحد سنة بعدين العسكر مسكني.

سألته عن أمه هل قبض عليها؟

يقول أمي في المدينة.

قلت لهذا الطفل أنت لماذا لا تقول الحقيقة، لا تخاف أنت قول الحقيقة ما في خوف وما في مشكلة أنا هنا لكي أساعدك.

يقول والله رب الكعبة هذا حقيقة.

تدخل هنا مدير دار الإيواء وقال له لا تخاف أنا يخرج من هنا هذا رجل كويس، وكنت أشاهد في نظرات الطفل الخوف، تركنا مدير دار الإيواء وخرج عندها قلت له لا تخاف أنا اعلم أنك لم تقل لي الحقيقة عشان أنت خايف مني، لكنني سوف اتركك لهذا اليوم لكي تفكر وإذا قلت لي الحقيقة سوف أساعدك .

فكر الطفل ثم قال إن شاء الله أنا أقول الحقيقة، تركته، وقررت العودة له بعد يوم من المقابلة الأولى.

المقابلة الثانية:

قابلت الطفل في مساء اليوم الثاني وأحضرت له بعض الشوكولاته الجيدة ومجموعة من العصائر المعلبة، وقلت كيف حالك اليوم .

تبسم الطفل وقال كويس الحمد لله، وأخذ العصائر بفرحة عارمة وشكرني، عندها قلت له هل اليوم سوف تخبرني بالحقيقة كاملة وبدون كذب.

قال ان شاء الله منكذب ونقول كل شيء .

قلت له اريدك أن تخبرني اسمك وعمرك وجنسيته (المعلومات الأولية

عنه)

وذكرها لي كاملة كما دونتها في الصفحة الرئيسة عنه (بمعنى أنها حقيقية)

ثم سألته كم مرة جاء للسعودية ؟
يقول جينا ثلاث مرة «اثنين مرة بالطيارة، وواحد مرة باخرة من
السودان».

قلت له ومع من جئت هذه المرات الثلاث؟ ولماذا جئت؟

يقول مع حرمة من نيجيريا واحد مرة ومع رجال اثنين مرة .

قلت له أول مرة جئت للسعودية قدمت مع من ولماذا؟

يقول حرمة جات عند أمي وقالت خلو ولد يروح معنا سعودية ،عشان
شغل ونرسل فلوس لكم أبو وأمي قالوا روح ،رحت مع حرمة ،سافرنا
سيارة مع حرمة حتى سودان بعدين ركبنا سفينة حتى وصلنا جدة ،بعدين
رحنا بيت هنداوية فيه جماعه نيجيريا اثنين حرمة وثلاث بنت واثنين والد ،
بعدين كلن شغل كرامة كرامة حرمة يشيل كل ريال ،بعدين أمكن سبعة شهر
عسكر يمस्क ودي نيجيريا مرة ثاني .

قلت له وهل كنت تكلم اهلك في نيجيريا في تلك الفترة؟

يقول حرمة تقول هي تكلم أنا مانعرف بس أنا ما يكلم؟

سألته وكيف كانت الحرمة تتعامل معك؟

يقول حرمة ما كويس يخاصم كثير ما يوذي أكل كويس ويضرب بس
ما كثير .

قلت له ليش يضربك الحرمة؟

يقول إذا ماجبت فلوس كثير من الشغل .

قلت له كيف رجعت للسعودية في المرة الثانية؟

يقول في رجال يعرف ابو «صاحب أبو» قال لا ابو ليش متخلي ولد يروح معي سعودية ، ابو قال طيب ، سافرت معه بالطيارة بعدين يجي جدة رجال وديني عند حرمة ثاني في هنداووية وهو روح بعدين انا شغل مع حرمة كرامة كرامة ، حرمة فيه عنده ثلاثة بنتي صغير ، واحد ولد مافي رجل بس عربية يمشي ، واحد ولد كبير شويه كلنا يشتغل كرامة كرامة ، حرمة تودينا بتكسي وتكلم ماتروح أنا يجي ، وتجلس شغل مع حرمة يمكن سبعة شهر بعدين عسكر يمस्क ودينا نيجيريا .

قلت له وكيف كانت تتعامل معك هذه الحرمة ؟

يقول والله كويس .

قلت له وهل كنت تتصل بأهلك في نيجيريا ؟

يقول مايتصل .

قلت له وكيف رجعت للسعودية في هذه المرة ؟

يقول أنا يجلس في نيجيريا يمكن اثنين شهر ، بعدين ابو واخو كبير وديني عند دكتور قطع يد بعدين يجلس يأخذ دو اثنين أسبوع بعدين أبو وديني عند رجال نروح معه للسعودية ، بعدين نركب طياره نجى جدة نروح مكة بعدين مدينة رجال ودينا عند حرمة في المدينة ، حرمة فيه عنده واحد ولد مافي يد بنت واحد يد مقطوع بنت واحد يمشي عربية ، كله نشغل كرامة ، وبعدين شغل في المدينة ثمانية شهر بعدين عسكر يمस्क ويحب هنا .

قالت له وهل أنت تشعر بالندم والحسرة بعد بتر يدك ؟

يقول لا وأنا مافي زعل أمكن فيه فائدة كثير أمكن الله فيه رزق .

قلت له وكم ساعة تشتغل كرامة في اليوم ؟

يقول حرمة تودي بالسيارة من امكن ساعة سبعة صباح و نرجع الساعة
عشرة في الليل .

قلت له وكم دخلك اليومي من التسول؟ وهل هو لك أو أن الحرمة
تأخذه منك؟

يقول يمكن كل يوم ١٧٠ ريال، حرمة يأخذ كل الفلوس ويقول أنا
يودي أمك في نيجيريا، «حرمة ما تودي حرمة حرامي كذابة»

قلت له وكيف عرفت أنها لا تودي الفلوس لا أمك؟ هل اتصلت بها؟
يقول والله نعرفي جماعة كله تقولي، أنا ما يتصل مع أمي .

قلت له وكيف تعامل الحرمة معك ومع الأطفال الذين عندها؟
يقول والله حرمة ما كويس، كثير كلام تحب فلوس، ماتجيب فلوس
تضرب عصايا .

قلت له واين كانت تسكنكم في المدينة؟

يقول بيت صغير في حارة جوا ما نعرف كويس .

سألته هل تعرضت للعنف من قبل أحد هنا في السعودية؟

يقول بس حرمة يضرب .

قلت له وهل تعرضت للعنف أثناء القبض عليك من قبل رجال الشرطة؟

يقول كله كويس .

سألته عن تعامل العاملين في دار الإيواء معه؟

يقول كويس .

قلت له هل ترغب في العودة للسعودية مرة أخرى بعد ترحيلك؟

يقول والله ماتعرف ممكن تجي ممكن ماتجني أنا منع .

